

OLIN
+
BP
154
M25
S13
1905a
v.3



CORNELL UNIVERSITY LIBRARY



3 1924 074 315 114

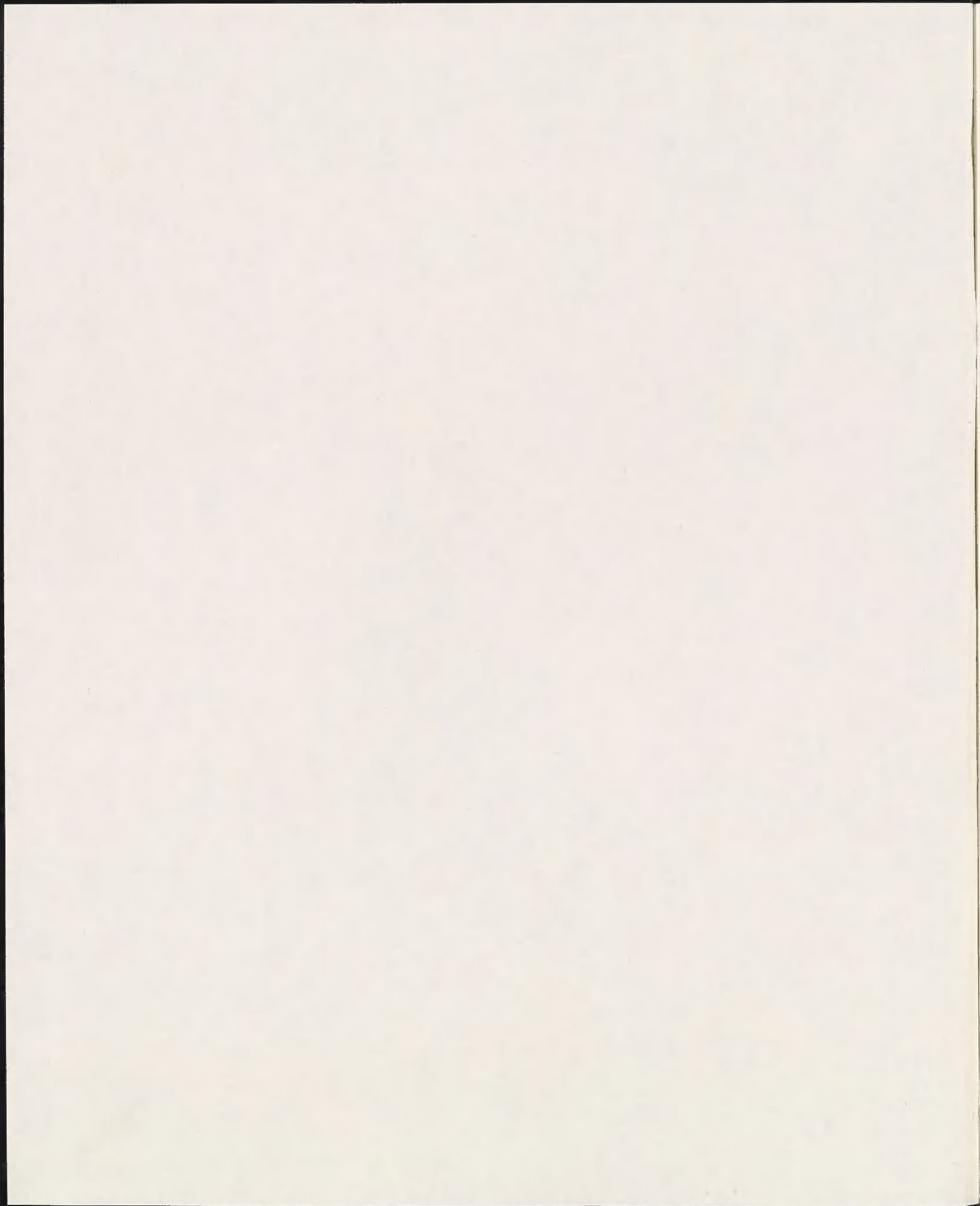
DATE DUE

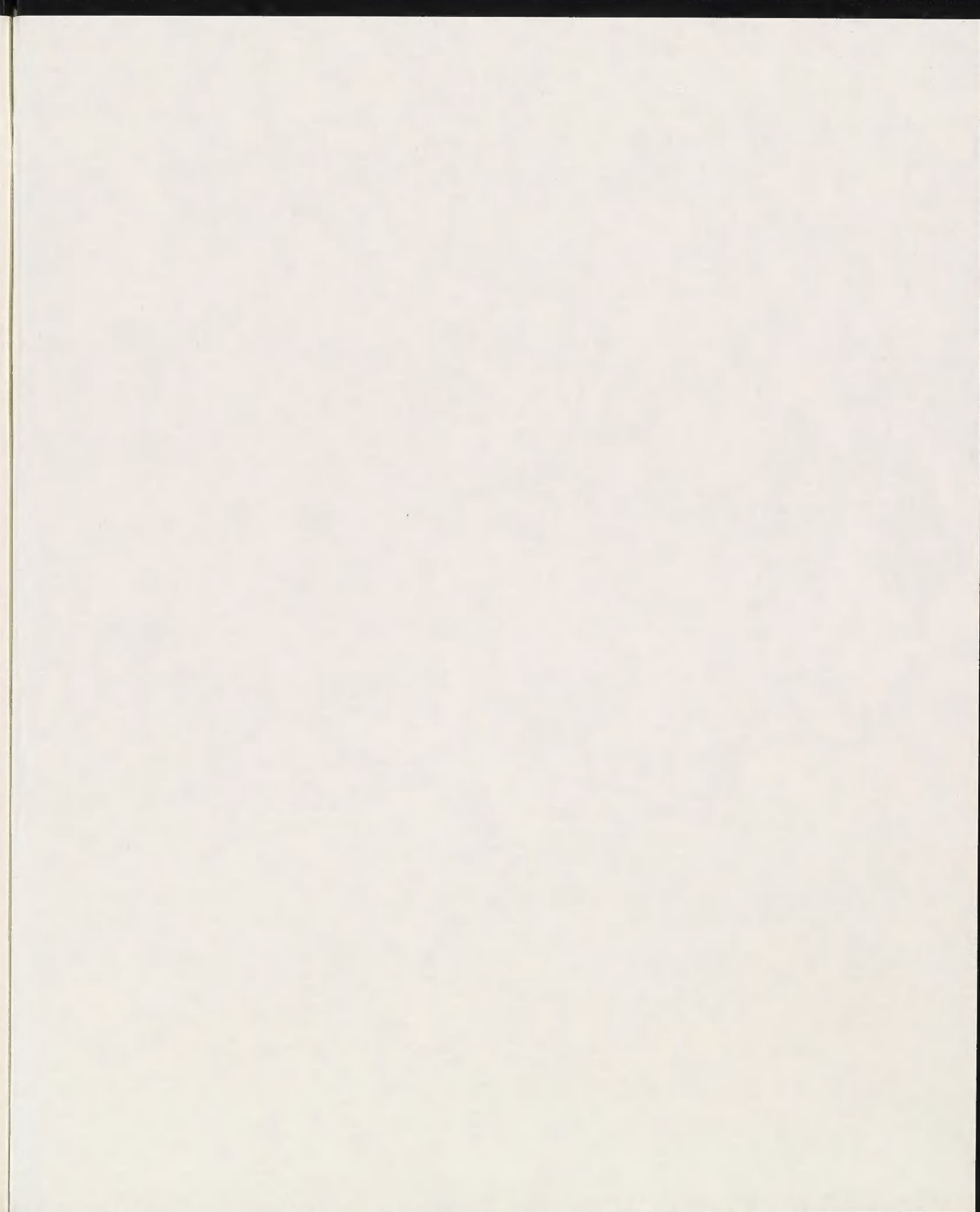
~~JUL -3 2001~~

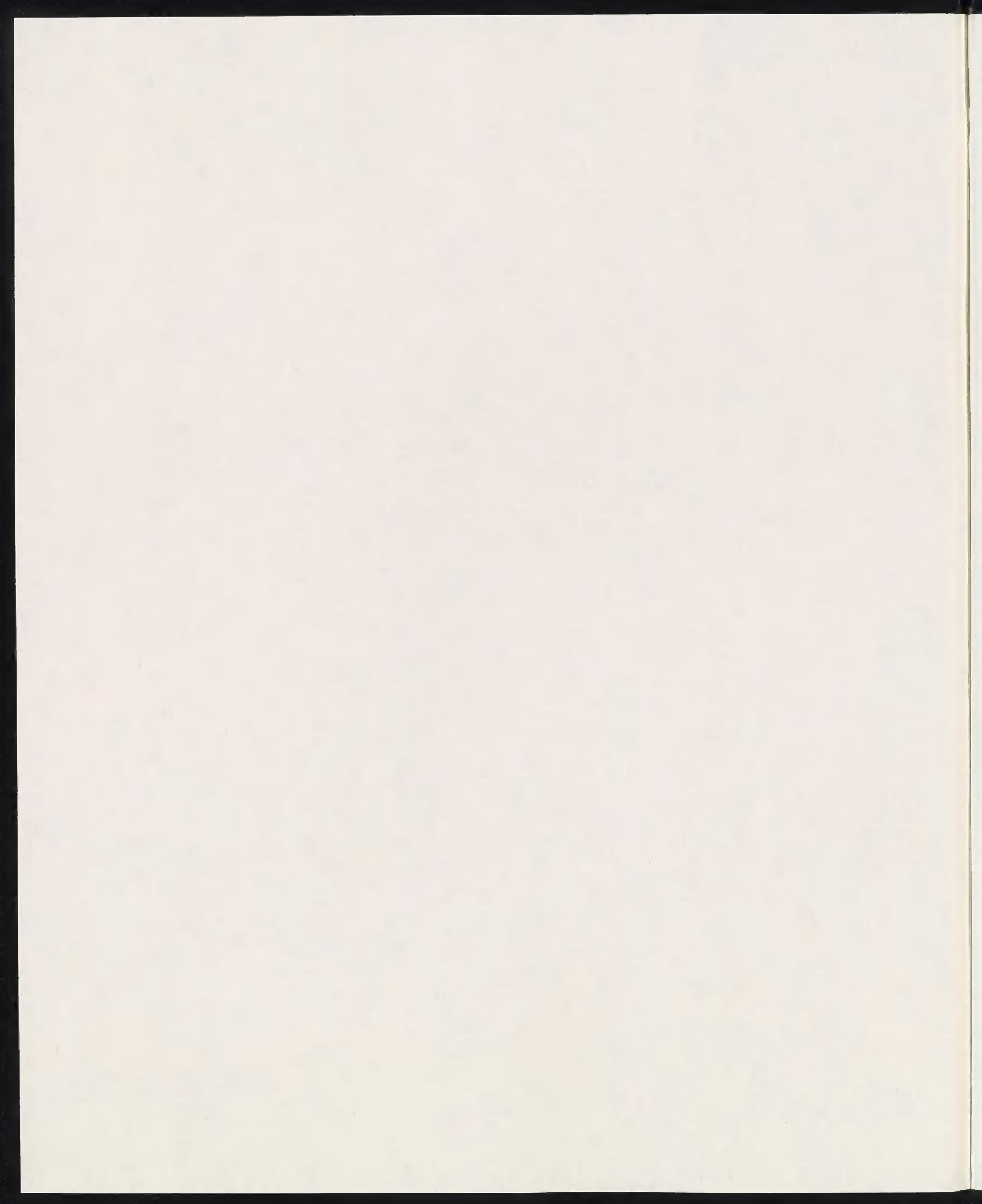
PRINTED IN U.S.A.

GAYLORD











المَدَوَّنَةُ الْكُبْرَى

لِإِمَامِ دَائِرِ الْهَجْرَةِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ الْأَصْبَحِيِّ

رواية الإمام سحنون بن سعيد التنوخي
عن الإمام عبد الرحمن بن القاسم العتقي
رضي الله تعالى عنهم أجمعين

الجزء الخامس

أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل

حقوق الطبع محفوظة للملزم

الحاج محمد أفندي سكاكيني المغربي لنونسي

(التاجر بالفحامين بمصر)

تنبيه

قد جرى طبع هذا الكتاب الجليل على نسخة عتيقة جداً ينهف تاريخها عن
ثمانئة سنة مكتوبة في رق غزال صقيل ثمين وفق الله سبحانه وتعالى بفضله
للحصول عليها بعد بذل الجهود وصرف باعظ النفقات ووجد في حواشي هذه
النسخة خطوط لكثير من أئمة المذهب كالماضي عياض وأضرابه وقد نسب له
فيها أن المدونة فيها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف حديث
ومن الآثار ستة وثلاثون ألف أثر ومن المسائل أربعون ألف مسألة اهـ

طبعت بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر سنة ١٣٢٣ هجرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ME
KP
• H
1905
V.5-6

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي
وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب ارخاء الستور

في ارخاء الستور

قلت لعبد الرحمن بن القاسم رأيت ان تزوج امرأة وخلابها وأرخى الستر ثم طلقها فقال لم أمسها وصدقته المرأة (قال) قال مالك لها نصف الصداق لانها قد صدقته على أنه لم يمسه وعليها العدة كاملة ولا يملك زوجها رجعتها لانه قد أقر أنه لم يمسه قلت فان قال قد جردتها وقبلتها ولم أجامعها وصدقته المرأة (قال) قال مالك لا يكون عليه الا نصف الصداق الا أن يكون قد طال مكثه معها يتلذذ بها فيكون عليه الصداق كاملا (قال مالك) وهذا رأيي ولقد خالفني فيه ناس فقالوا وان تطاول فليس لها الا نصف الصداق (قال مالك) وكذلك الذي لا يقدر على أهله فيضرب له أجل سنة أرى أن عليه الصداق كاملا اذا فرق بينهما قلت رأيت ان قال قد جامعها بين نخذيها ولم أجامعها في الفرج وصدقته المرأة (قال) لا يكون لها الا نصف الصداق الا أن يطول مكثه معها كما قال مالك في الوطء ألا ترى أن مالكا قال الا أن تطول اقامته معها والذي لم تطل اقامته معها قد ضاع وتلذذ منها وطلب ذلك قلت رأيت ان قال الزوج بعد ما دخل بها وأرخى الستر لم أجامعها وقالت المرأة قد جامعني أيكون عليه المهر كاملا أو نصف المهر في قول مالك (قال) قال مالك عليه المهر كاملا والقول قولها قلت فان كان اجتلاها في بيت أهلها وخلابها فطلقها قبل



البناء فقال الزوج لم أمسها وقالت المرأة قد مسني (قال مالك) القول قول الزوج أنه
لم يمسه الا أن يكون قد دخل عليها في بيت أهلها دخول اهتداء والاهتداء هو البناء
﴿قلت﴾ فان كان قد دخل عليها في بيت أهلها غير دخول البناء فطلقها وقال لم أمسها
وقالت المرأة قد مسني فحلت القول قوله في قول مالك أتكون على المرأة العدة أم لا
(قال) عليها العدة ان كان قد خلا بها وليس معها أحد ﴿قلت﴾ أرايت ان دخل بها
في بيت أهلها غير دخول البناء فقال الزوج قد جامعها وقالت المرأة ما جامعني قال
ان كان خلا بها وأمكن منها وان لم تكن تلك الخلوة خلوة بناء رأيت عليها العدة
وعليه الصداق كاملا فان شاءت المرأة أخذه كاملا وان شاءت أخذت نصف
الصداق وأما اذا دخل عليها ومعها النساء فيقعد فيقبل ثم ينصرف فانه لا عدة عليها
ولها نصف الصداق ﴿قلت﴾ أرايت ان وجبت عليها العدة بهذه الخلوة وهي تكذب
الزوج في الجماع والزوج يدعي الجماع أيجعل له عليها الرجعة أم لا (قال) لا رجعة له
عليها عند مالك وان جعلت عليها العدة لانه لم يبين بها انما خلا بها في بيت أهلها وهي
أيضا ان خلا بها في بيت أهلها هذه الخلوة التي وصفت لك اذا لم يكن معها أحد
فتناكرا الجماع الزوج والمرأة جعلت عليها العدة ولم أصدقها على ابطال العدة وكان
لها نصف الصداق اذا أمكن منها وخلا بها ﴿قلت﴾ أرايت ان عقد نكاحها
فلم يخل بها ولم يجتثها حتى طلقها فقال الزوج قد وطئها من بعد عقدة النكاح
وقالت المرأة ما وطئني أيكون عليها العدة أم لا (قال) لا عدة عليها ﴿قلت﴾ ويكون
لها عليه الصداق كاملا (قال) قد أقر لها بالصداق فان شاءت أخذت وان شاءت
تركت ﴿قلت﴾ أرايت ان خلا بها ومعها نسوة فطلقها وقال قد جامعها وقالت
المرأة كذب ما جامعني (قال) القول قولها ولا عدة عليها ﴿قلت﴾ وهذا قول
مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ما قول مالك في الرجل يتزوج المرأة وهي صائمة في رمضان
أو صيام تطوع أو صيام نذر أو جبهته على نفسها أو صيام كفارة فبني بها زوجها نهرا
في صيامها هذا ثم طلقها من يومه أو خلا بها وهي محرمة أو حائض فطلقها قبل

أن تحل من احرامها أو قبل أن تغتسل من حيضتها فادعت المرأة في هذا كله
 أنه قد مسها وأنكر الزوج ذلك وطلبت المرأة الصداق كله وقال الزوج إنما على نصف
 الصداق (قال) سئل مالك عن الرجل يدخل بامرأته وهي حائض فتدعي المرأة أنه
 قد مسها وينكر الزوج ذلك أن القول قولها ويغرم الزوج الصداق إذا أرخيت عليهما
 الستور فكل من خلا بامرأة لا ينبغي له أن يجامعها في تلك الحال فادعت أنه قد مسها
 فيه كان القول قولها إذا كانت خلوة بناءً ﴿ قلت ﴾ ولم قال مالك القول قول المرأة
 (قال) لأنه قد خلا بها وأمكن منها وخلي بينه وبينها فالقول في الجماع قولها (قال)
 وكذلك قال مالك في الرجل يعتصب المرأة نفسها فيحميها فيدخلها بيتا والشهود
 ينظرون اليه ثم خرجت المرأة فقالت قد غصبني نفسي وأنكر الرجل ذلك أن
 الصداق لازم للرجل ﴿ قلت ﴾ ويكون عليه الحد (قال) لا يكون عليه الحد
 ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يتزوج المرأة فيدخل
 بها ثم يطلقها فيقول ما جامعتها وتقول المرأة قد جامعني (قال) القول قول المرأة في
 ذلك ﴿ قلت ﴾ فان طلقها واحدة (قال) القول قول المرأة في الصداق وعليها
 العدة ولا يملك الرجعة وهذا قول مالك (قال) وبلغني أن مالكا قيل له أفتنكح بهذا
 زوجا كان طلقها البتة إذا طلقها زوجها فقال الزوج لم أطأها وقالت المرأة قد وطئني
 (قال) قال مالك لا أرى ذلك إلا باجماع منهما جميعا على الوطء (قال ابن القاسم)
 وأرى أن يدين في ذلك ويحلى بينها وبين نكاحه وأخاف أن يكون هذا من الذي طلقها
 ضرراً منه في نكاحها ﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يتزوج المرأة المطلقة ثلاثا فيدخل بها
 فيلبث معها ثم يموت من الغد فتقول المرأة قد جامعني أيحل لزوجها الأول أن يتزوجها
 ويصدقها في قول مالك أم لا (قال) أرى أن المرأة تدين في ذلك فان أحب أن يتزوجها
 فهو أعلم ولا يحال بينه وبين ذلك واليوم في ذلك وما زاد على اليوم سواء إذا كان رجلا
 يطاءً فالقول قول المرأة إذا مات الزوج ولا يعلم منه انكار لوطنها ولقد استحسن
 مالك الذي أخبرتك إذا قال لم أطأها وقالت قد وطئني أن ذلك لا يحلها لزوجها إلا

باجتماع منهما على الوطء وهذا لا يشبه مسئلتك لان الزوج هاهنا قد أنكر الوطء
 وفي مسئلتك لم ينكر الوطء حتى مات والذي استحسّن من ذلك مالك ليس يحمل
 القياس ولولا أن مالك قاله لكان غيره أعجب الىّ منه ورأيي على ما أخبرتك قبل
 هذا ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن شريحاً السكندی
 قضى في امرأة بنى بها زوجها ثم أصبح فطلقها وقالت مامسني وقال ما مستها فتقضى
 عليه شريح بنصف الصداق وقال هو حقت وأمرها أن تعتد منه ﴿ابن وهب﴾
 عن يونس بن يزيد عن ربيعة مثله (وقال) ربيعة والستر شاهد بينهما على ما يدعيان
 وله عليها الرجعة ان قال قد وطئتها ﴿ابن وهب﴾ وذكر عن يونس عن ربيعة أنه
 كان يقول ان دخل عليها عند أهلها فقال الزوج لم أمسها وقالت ذلك المرأة لم يكن لها
 الا نصف الصداق ولم يكن له عليها الرجعة وان قال لم أدخل بها وقالت قد دخل بي
 صدقت عليه وكان لها الصداق كاملاً واعتدت عدة المطلقة ﴿ابن وهب﴾ عن محمد
 ابن عمرو عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن سليمان بن يسار أن امرأة في إمرة
 مروان بن الحكم أو أمير قبله أغلق عليها زوجها قال لا أراه قال الا في بيت أهلها ثم
 طلقها وقال لم أمسها وقالت المرأة بل قد أصابني ثلاث مرات ولم يصدق عليها ﴿ابن
 وهب﴾ عن ابن أبي الزناد عن أبيه قال أخبرني سليمان بن يسار أن الحارث بن
 الحكم تزوج امرأة اعرابية فدخل عليها فاذا هي حصرية فكرها فلم يكشفها كما يقول
 واستحيا أن يخرج مكانه فقال عندها مجلياتها ثم خرج فطلقها وقال لها نصف الصداق
 لم أكشفها وهي تردّ ذلك عليه فرفع ذلك الى مروان بن الحكم فأرسل الى زيد بن
 ثابت فقال يا أبا سعيد رجل صالح كان من شأنه كذا وكذا وهو عدل هل عليه الا
 نصف الصداق فقال له زيد بن ثابت أرأيت لو أن المرأة الآن حبلت فقالت هو منه
 أكنت مقبياً عليها الحد فقال مروان لا فقال زيد بل لها صداقها كاملاً ﴿ابن وهب﴾
 عن رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وأنس بن مالك
 وسعيد بن المسيب وربيعة وابن شهاب ان لها الصداق عليه وعليها العدة ولا رجعة

له عليها ﴿وقال مالك﴾ كان سعيد بن المسيب يقول اذا دخل الرجل على المرأة في بيتها صدق عليها واذا دخلت عليه في بيته صدقت عليه قال مالك وذلك في المسيس

الرجعة

﴿قلت﴾ أرايت ان طلق رجل امرأته تطليقة يملك بها الرجعة ثم قبلها في عدتها لشهوة أو لمسها لشهوة أو جامعها في الفرج أو فيما دون الفرج أو جردها فجعل ينظر اليها وإلى فرجها هل يكون ذلك رجعة في قول مالك أم لا ﴿قال﴾ قال مالك اذا وطئها في العدة وهو يريد بذلك الرجعة وجهل أن يشهد فهي رجعة والا فليست برجعة وقاله عبد العزيز بن أبي سلمة ﴿قلت﴾ أرايت من قال لامرأته قد راجعتك ولم يشهد الا أنه قد تكلم بالرجعة (قال) فهي رجعة وليشهد وهذا قول مالك وقد قال مالك في امرأة طلقها زوجها ثم راجعها ولم يشهد فأراد أن يدخل بها فقالت المرأة لا تدخل بي حتى تشهد على رجعتي (قال) قال مالك قد أحسنت وأصابتي حين منعتك نفسك حتى يشهد على رجعتي ﴿قلت﴾ أرايت ان قال قد ارجعتك ثم قال بعد ذلك لم أرد رجعتك بذلك القول انما كنت لاعبا بقولي قد راجعتك وعليه بذلك بينة على قوله قد راجعتك أو لا بينة عليه والمرأة والزوج يتصادقان على قوله قد راجعتك وادعى الزوج أنه لم يرد بقوله ذلك مراجعتها قال الرجعة عليه ثابتة اذا كان قبل انقضاء عدتها وان انقضت العدة فلا يكون قولها رجعة الا أن تقوم على ذلك بينة ﴿قلت﴾ أرايت ان قال قد كنت راجعتك أمس وهي في العدة بعد أن يصدق الزوج أم لا (قال) نعم هو مصدق ﴿قلت﴾ فان قال كنت راجعتك أمس وقد انقضت عدتها أيصدق أم لا (قال) لا يصدق ﴿قلت﴾ أرايت ان قال قد كنت راجعتك في عدتك وهذا بعد انقضاء العدة وأكذبت المرأة فقالت ما راجعتني أيكون له عليها اليمين في قول مالك (فقال) قال مالك انه لا يصدق عليها الا بينة (قال ابن القاسم) ولو أبت اليمين أو أقرت لم تصدق ولم يكن للزوج عليها رجعة الا أن يكون كان

بيت عندها ويدخل عليها في العدة فيصدق على قوله انه قد راجعها وان كان ذلك
 بعد انقضاء العدة وان أكذبت فالحق قوله على كل حال اذا كان هو معها في البيت
 فالحق قوله بعد مضي العدة انه قد راجعها في العدة ﴿أشهب﴾ اذا قال رجل
 لامرأته وهي في عدة منه اذا كان غداً فقد راجعتك لم تكن هذه رجعة وقاله مالك
 ولكن لو قال قد كنت راجعتك أمس كان مصداقاً ان كانت في عدة منه وان أكذبت
 المرأة لان ذلك يعد مراجعة الساعة ﴿أشهب﴾ واذا قال الرجل لامرأته بعد
 انقضاء العدة قد كنت راجعتك في العدة فليس ذلك له وان صدقته المرأة لانه قد
 بان من في الظاهر وادعى عليها ما لا يثبت له الا بينة وتتهم في اقرارها له بالمراجعة
 على تزويجه بلا صداق ولا ولي وذلك ما لا يجوز لها ولا له أن يتزوجها بلا ولي ولا
 صداق ﴿قلت﴾ لأشهب فان أقام بينة على اقراره قبل انقضاء العدة انه قد جامعها
 قبل انقضاء العدة وكان مجيئه بالشهود بعد انقضاء العدة (قال) كانت هذه رجعة وكان
 مثل قوله قد راجعتها اذا ادعى ان وطأها ايها أراد به الرجعة ﴿قلت﴾ لابن القاسم
 أرايت لو أن رجلاً طلق امرأته وهي أمة لقوم فقال الزوج قد كنت راجعتها في
 العدة وصدقه السيد وأكذبت الامة (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولا يقبل
 قول السيد في هذا ولا يقبل قوله في هذا قد راجعتك الا يشاهدين سوى السيد لان
 مالكا قال لا يجوز شهادة السيد على نكاح أمته فكذلك رجعتها عندي ﴿قلت﴾
 أرايت ان ارتجع ولم يشهد أتكون رجعت رجعة ويشهد فيما يستقبل في قول مالك
 (قال) نعم قال مالك اذا كان انما ارتجع في العدة وأشهد في العدة ﴿قلت﴾ أرايت
 ان ارتجع في العدة وأشهد بعد انقضاء العدة وصدقته المرأة (قال) لا يقبل قوله الا
 أن يكون كان يخلو بها ويبيت معها ﴿أشهب﴾ عن القاسم بن عبد الله أن عبد الله
 ابن دينار حدثه أن ابن عمر لما طلق صفية بنت أبي عبيد أشهد رجلين فلما أراد أن
 يرتجعا أشهد رجلين قبل أن يدخل عليها ﴿أشهب﴾ وقال قال ربيعة من طلق امرأته
 فليشهد على الطلاق وعلى الرجعة ﴿أشهب﴾ عن يحيى بن سليم ان هشام بن حسان

حدثه أن ابن سيرين أخبره عن عمران بن الحصين أنه سئل عن رجل طلق امرأته
 ولم يشهد وارتجع ولم يشهد فقال طالق في غير عدة وارتجع في غير سنة بنس ما صنع
 وليشهد على ما فعل ﴿أشهب﴾ عن القاسم بن عبد الله عن يحيى بن سعيد عن ابن
 شهاب عن ابن المسيب أنه قال من طلق فليشهد على الطلاق وعلى الرجعة ﴿قلت﴾
 أرايت الحامل اذا وضعت ولداً وبقي في بطنها آخر أ يكون الزوج أحق برجعته
 (قال) قال مالك زوجها أحق برجعته حتى تضع آخر ولد في بطنها وقاله ابن شهاب
 وربيعه وعبد الله بن عباس وسعيد بن المسيب وأبو الزناد وابن قسيط من حديث
 ابن وهب ﴿وقال أشهب﴾ اذا طلق الرجل امرأته واحدة أو اثنتين فالرجعة له
 عليها ما لم تحض الحيضة الثالثة وذلك أنها اذا رأت أول قطرة من الحيضة الثالثة فقد
 مضت الثلاثة الاقراء التي قال الله لان الاقراء انما هي الاطهار وليست بالحيض قال
 الله تبارك وتعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولم يقل ثلاث حيض
 فاذا طلقها وهي طاهرة فقد طلقها في قرء تعتد فيه فاذا حاضت حيضة فقد تم
 قرؤها فاذا طهرت فهو قرء ثان فاذا حاضت الحيضة الثانية فقد تم قرؤها الثاني
 فاذا طهرت فهو قرء ثالث ولزوجها عليها الرجعة حتى ترى أول قطرة من الحيضة
 الثالثة وقد تم قرؤها الثالث وانقضى آخره وانقضت الرجعة عنها وحلت للازواج
 (قال أشهب) غير أني استحسننت أن لا تعجل بالتزويج حتى يتبين أن الدم الذي
 رأت في آخر الحيض دم حيضة يتمادى بها فيها لانه ربما رأت المرأة الدم الساعة
 والساعتين واليوم ثم ينقطع ذلك عنها فتعلم أن ذلك ليس بحيض فان رأت امرأة هذا
 في الحيضة الثالثة فان لزوجها عليها الرجعة وعليها الرجوع الى بيتها الذي طلقت فيه
 حتى تعود اليها الحيضة صحيحة مستقيمة وقد ذكر ابن أبي ذئب عن ابن شهاب قال
 قضى زيد بن ثابت أن تنكح في دمها ﴿قال ابن شهاب﴾ وأخبرني بذلك عروة
 ابن الزبير عن عائشة قال ربيعة وعدتهن من الاقراء الطهر فاذا مرت بها ثلاثة اقراء
 فقد حلت وانما الحيض علم للاطهار فاذا استكملت الاطهار فقد حلت ﴿مالك﴾

ابن أنس ﴿ وسليمان بن بلال أن زيد بن أسلم حدثهما عن سليمان بن يسار وأن الليث
ابن سعد ومالك ذكرنا عن نافع عن سليمان بن يسار أن ابن الاحوص هلك بالشام
حين دخلت امرأته في الدم من الحيضة الثالثة وقد كانت طلقها طليقة أو تطليقتين
فكتب معاوية الى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك فكتب اليه زيد انها اذا دخلت في
الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبرئ منها ولا ترثه ولا يرثها ﴿ مالك ﴾ عن
ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن عائشة انتقلت حفصة حين دخلت في الدم من
الحيضة الثالثة فقال ابن شهاب فذكرت ذلك لعمره فقالت صدق عروة وقد جادلها
فيه ناس فقالوا ان الله يقول ثلاثة قروء فقالت صدقم وتدررون ما الاقراء انما
الاقراء الاطهار ﴿ قال ابن شهاب ﴾ وسمعت أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث
يقول ما أدركت أحداً من فقهائنا الا وهو يقول هذا يريد قول عائشة ﴿ قال مالك ﴾
وحدثني الفضل بن أبي عبد الله مولى المهريين أنه سأل القاسم وسألما عن المرأة اذا
طلقت فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقالا قد بان من ذلك وحلت ﴿ قال مالك ﴾
وقاله سليمان بن يسار وأبو بكر بن عبد الرحمن وقالوا كلهم ولا ميراث بينهما ولا
رجعة له عليها ﴿ قال مالك ﴾ وقاله ابن شهاب ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن طبيعة أن ابن
أبي جعفر حدثه عن نافع عن ابن عمر وزيد بن ثابت مثله ﴿ أشهب ﴾ عن ابن
الدراوردي أن ثور بن زيد الديلي حدثه عن ابن عباس أنه كان يقول اذا حاضت
المطابقة الحيضة الثالثة فقد بان من زوجها ﴿ أشهب ﴾ عن القاسم بن عبد الله أن
عبد الله بن دينار حدثه عن عائشة وابن عمر وزيد بن ثابت أنهم كانوا يقولون اذا طلق
الرجل امرأته وقد حاضت الحيضة الثالثة لم يكن له عليها رجعة ولا يتوارثان ولم يكن
بينهما شيء ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرايت ان قال الزوج لامرأته وقد كان طلقها قدر
راجعتهك فقالت مجيبة له قد انقضت عدتي وأكذبها الزوج ﴿ قال ﴾ ينظر في ذلك فان
كان قد مضى لها من الزمان ما تنقضي في مثله العدة صدقت وكان القول قولها
﴿ قلت ﴾ فان سكنت حتى أشهد على رجعتها ثم قالت بعد ذلك بيوم أو أقل من ذلك

انك أشهدت على رجعتي وان عدتي قد كانت انقضت قبل أن تشهد على رجعتي (قال) لا تصدق ﴿قلت﴾ ولم صدقتها في القول الاول (قال) لأنها في القول الاول مجيبة له فردت عليه المراجعة وأخبرته أن مراجعته اياها ليست بشيء وفي مسئلتك الآخرة قد سكنت وأمكنته من رجعتها ثم أنكرت بعد ذلك فلا تصدق على الزوج لان الرجعة قد ثبتت للزوج بسكوتها (قال) لان مالك قال لي في المرأة تطلق فتزعم أنها قد حاضت ثلاث حيض في شهر أو تزعم أنها قد أسقطت (قال) أما الحيض فيسئل النساء فان كن يحضن لذلك صدقت وأما السقط فان الشأن فيه أنهن مؤتمنات على ذلك ولا تكاد المرأة تسقط الا علم بذلك الجيران ولكن الشأن في ذلك أن تصدق ويكون القول قولها وكذلك قال مالك

﴿ دعوى المرأة انقضاء عدتها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت رجلا طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ثم قال لها وهي في العدة قد راجعتك فقالت مجيبة له قد انقضت عدتي (فقال) هي مصدقة فيما قالت اذا كان ذلك من كلامها سبقا بكلامه وكان قد مضى من عدد الايام من يوم طلقها الى اليوم الذي قالت فيه قد انقضت عدتي ما تنقضي في مثله عدة بعض النساء اذا كان ادعاؤها ذلك من حيض وأما ان كان من سقط فهو لها جائز وان كان من بعد طلاقه اياها بيوم أو أقل أو أكثر ودل على ذلك أن ذلك اليهن قول الله تبارك وتعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن ففسر أهل العلم أن الذي خلق الله في أرحامهن لا يحل لهن أن يكتمنه الحيضة والحبل يفعل العدة اليهن بما حرم الله عليهن من كتمانها ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في قول الله تبارك وتعالى ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن (قال) بلغنا أنه الحمل وبلغنا أنها الحيضة ولا يحل لهن أن يكتمن ذلك لتنقضي العدة فلا يملك الزوج الرجعة اذا كانت له وقاله محمد ابن كعب القرظي وعطاء ومجاهد ﴿ابن وهب﴾ عن قبا بن زهير اللخمي عن

على بن رباح قال كانت تحت عمر بن الخطاب امرأة من قريش فطلقها تطليقة أو
 تطليقتين وكانت حاملا فلما أحست بالولد أغلقت الابواب حتى وضعت فأخبر بذلك
 عمر بن الخطاب فأقبل مغضبا حتى دخل المسجد فاذا هو بشيخ فقال اقرأ على ما بعد
 المائتين من سورة البقرة فذهب يقرأ فاذا في قراءته ضعف فقال يا أمير المؤمنين
 ها هنا غلام حسن القراءة فان شئت دعوته قال نعم فدعاه فقرأ والمطلقات يتربصن
 بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن فقال عمران
 فلانة من اللاتي يكتمن ما خلق الله في أرحامهن وان الأزواج عليها حرام ما بقيت
 ﴿أشهب﴾ عن فضيل بن عياض أن ليث بن أبي سليم حدثه والاعمش عن مسلم
 ابن صبيح عن مسروق عن أبي بن كعب أنه قال ان من الامانة أن ائتمت المرأة على
 فرجها ﴿أشهب﴾ عن سفيان بن عيينة أن عمرو بن دينار حدثه أنه سمع عبيد بن
 عمير يقول ان المرأة ائتمت على فرجها ﴿قال أشهب﴾ وقال لي سفيان بن عيينة في
 الحيضة والحبل ان قالت قد حضت أو قالت لم أحض أنا حامل صدقت ما لم تأت بأمر
 يعرف فيه أنها كاذبة ﴿قلت﴾ لابن القاسم رأيت ان طلق الرجل امرأته فادعت
 أنها قد انقضت عدتها وذلك في أيام يسيرة لا تحيض النساء ثلاث حيض في مقدار
 تلك الايام (قال) لا تصدق ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) قال لي مالك اذا ادعت
 أن عدتها قد انقضت في مقدار ما تنقضي فيه العدة صدقت فهذا يدل على أنه
 لا يصدقها اذا ادعت ذلك في أيام يسيرة لا تنقضي العدة في عدد تلك الايام ﴿قلت﴾
 رأيت ان طلق الرجل امرأته ثم قالت في مقدار ما تحيض فيه ثلاث حيض قد
 دخلت في الدم من الحيضة الثالثة والزوج يسمعها ثم قالت بعد ذلك مكانها أنا كاذبة
 وما دخلت في الدم من الحيضة الثالثة أ يكون للزوج أن يراجعها وقد نظر النساء اليها
 فوجدنها غير حائض (فقال) لا ينظر الى نظر النساء اليها وقد بان منه حين قالت قد
 دخلت في الدم من الحيضة الثالثة اذا كان في مقدار ما تحيض له النساء ولا أرى أن
 يراجعها الا بنكاح جديد ﴿أشهب﴾ عن ابن لهيعة أن أبا الاسود حدثه أن حميد بن

نافع أخبره أن علي بن حسين طلق امرأة له من أهل العراق فتركها خمسا وأربعين
 ليلة ثم أراد ارتجاعها فقالت اني قد حضت ثلاث حيض وأنا الآن حائض لم أطهر من
 الثالثة بعد فاختصا الى أبان بن عثمان فاستحلفها ولم يرجعها اليه ﴿ قال سحنون ﴾
 وقال أشهب وليس العمل على أن تستحلف اذا كان ما ادعت تحيض في مثله
 ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان طلق رجل امرأته فلما كان بعد يوم أو يومين أو شهرا أو شهرين
 قالت المرأة قد أسقطت وقد انقضت عدتها ما قول مالك في ذلك (قال) قال مالك
 وجه ذلك أن تصدق النساء في ذلك (قال مالك) وقل من امرأة تسقط الا وجيرانها
 يعلمون ذلك ولكن لا ينظر في ذلك الى قول الجيران وهي مصدقة فيما قالت من
 ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أكذبها الزوج أيكون عليها اليمين في أنها قد أسقطت أم
 لا (قال) ليس في مثل ذلك للزوج عليها يمين وهي مصدقة فيما قالت من ذلك قال
 لانهن مؤتمنات على فروجهن ولو رجعت وصدقت الزوج بما قال لم تصدق ولم يكن
 له عليها رجعة لانه قد ظهر أنها قد باتت منه فهما يدعيان ما يردها عليه بلا صداق
 ولا عقد جديد من ولي فيكون ذلك داعية الى أن تزوج المرأة نفسها بغير صداق
 ولا ولي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أسقطت سقطا لم يتبين شيء من خلقه أسقطته علقه
 أو مضغة أو عظم أو دما انتقضى به العدة أم لا في قول مالك (قال) قال مالك ما
 أثبتته النساء من مضغة أو علقه أو شيء يستيقن أنه ولد فانه تنقضي به العدة وتكون
 الامة به أم ولد ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا طلقها فقالت قد أسقطت وقال الزوج لم تسقطي
 ولي عليك الرجعة (قال) قال مالك القول قول المرأة وهذا السقط لا يكاد يخفى على
 النساء وجيرانها ولكن قد جعل في هذا القول قولها ﴿ قال ﴾ وسألت مالكا عن
 المرأة يطلقها زوجها فتزعم أنها قد حاضت ثلاث حيض في شهر (قال) يسئل النساء
 عن ذلك فان كنَّ يحضن كذلك ويطهرن له كانت فيه مصدقة ﴿ قلت ﴾ لا شهب
 أرأيت اذا طلق الرجل امرأته فقالت قد انقضت عدتي وحضت ثلاث حيض في
 شهرين وقال الزوج قد أخبرتني أمس أنك لم تحيض شيئا فصدقته المرأة هل

نقراها معه ونصدقها بالقول الثاني (قال أشهب) لا وهو مما وصفت لك أنه داعية إلى أن تزوج المرأة نفسها بغير ولي ولا صداق للذي ظهر أنها بانت منه ولكن لو أقام الزوج بينة على ما ادعى من أنها قالت بالامس أو قبل ذلك من الأيام لمثل ما لا تحيض فيه ثلاث حيض إلى هذا اليوم لم تصدق المرأة بما ادعت من أن حيضها قد انقضى عنها وكان لزوجها عليها الرجعة ما بينها وبين أن يمضي بها من الأيام من اليوم الذي قالت اني لم أحض شيئاً وقامت لزوجها عليها البينة بذلك فان لم يرجع إلى أن يمضي من ذلك اليوم عدد أيام يحاض في مثلهن ثلاث حيض فلا رجعة له عليها وان رجعت عن قولها اني قد حضت ثلاث حيض ﴿ قلت ﴾ لا شهب أرايت اذا لم يعلم أنه أغلق باباً ولا أرخى عليها سترًا حتى فارقتها ثم أراد ارتجاعها فأنكرت ذلك وكذبت بما ادعى من اصابته اياها فأقام البينة على أنه قد كان يذكر قبل فراقه اياها أنه قد أصابها (فقال) لا ينتفع بذلك ولا رجعة له عليها لانه يتهم على التقدم بمثل هذا القول إعداداً لما يخاف من أن يفوته بطلاقها قبل البناء بها ليمك بذلك رجعتها ولا يقبل في ذلك قوله ولا رجعة له عليها وان صدقته لأنها تتهم في ذلك على مثل ما اتهم عليه ولها عليه النفقة والكسوة وعليها العدة اذا صدقته ولو لم تصدقه لم يكن لها نفقة ولا كسوة ولا عدة عليها ﴿ قلت ﴾ لا شهب فلو أقام البينة بعد طلاقه اياها على أنه قد كان يقول وتقول هي انه قد خلا بها وأصابها (فقال) لا يصدقان بذلك ولا يقبل قولهما في العدة ولا في الرجعة وعليها العدة ولا رجعة عليها له وعليه لها النفقة والكسوة حتى تنقضي عدتها ولا يتوارثان ﴿ قال سحنون ﴾ ألا ترى أن ربعة قال ارخاء الستر شاهد عليهما فيما يدعيان فليس من أرخى الستر ثم ادعى كمن لم يرخه ولا يعلم ذلك

— ما جاء في المتعة —

﴿ قلت ﴾ أرايت المطلقة اذا كان زوجها قد دخل بها وقد كان سمي لها مهرًا في أصل النكاح أيكون عليه لها المتعة في قول مالك (قال) نعم عليه المتعة ﴿ قلت ﴾ فهل يجبر على

المتعة أم لا (قال) لا يجبر على المتعة في قول مالك ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك ليس للتي طلقت ولم يدخل بها اذا كان قد سمي لها صداقا متعة ولا للمبارئة ولا للمفتدية ولا للمصالحة ولا للملاعنة متعة كان قد دخل بهن أولا (قال مالك) وأرى على العبد اذا طلق امرأته المتاع ولا نفقة عليه ولا يجبر على المتاع في قول مالك أحد ﴿ قلت ﴾ أرايت المطلقة المدخول بها وقد سمي لها صداقا لم جعل مالك لها المتاع (قال) لان الله تبارك وتعالى قال في كتابه وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين فجعل المتاع للمطلقات كلهن المدخول بهن وغير المدخول بهن في هذه الآية بما استثنى في موضع آخر فقال تبارك وتعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ولم يجعل لهن المتاع (وزعم) زيد بن أسلم أنها منسوخة ورأى أهل العلم في المفتدية والمصالحة والمبارئة حين لم يطلقها الا على ان أعطته شيئا أو أبرأته فكانها اشترت منه الطلاق وخرجت منه بالذي أعطته فلا يكون عليه لها المتاع لانها هاهنا تعطيه وتفرم له فكيف ترجع فتأخذ منه (ولقد) سئل مالك عن رجل تزوج امرأة وأصدقها صداقا فوقع بينهما اختلاف قبل البناء بها فتداعيا الى الصلح فافتدت منه بمال دفعته اليه على أن لا سبيل له عليها ففعل ثم قامت بعد ذلك تطلبه بنصف صداقها (فقال) مالك لا شيء لها هي لم تخرج من حباله الا بأمر غرمته له فكيف تطلبه بنصف الصداق وكأنه رأى وجهه ما دعت به اليه أن يتركها من النكاح على أن تعطيه شيئا تقتدي به منه ثم اني قدمت من المدينة فسألت الليث بن سعد فقال مثل قول مالك فيها كأن أحدهما يسمع صاحبه (قال ابن القاسم) وأنا أراه حسنا ﴿ قلت ﴾ أرايت المتعة في قول مالك أي لكل مطلقة (قال) نعم الا التي سمي لها صداق فطلقها قبل أن يدخل بها فلا متعة لها وكذلك قال لي مالك وهي هذه التي استثنيت في القرآن كما ذكرت لك ﴿ قلت ﴾ أرايت هذه التي طلقها زوجها قبل أن يدخل بها ولم يفرض لها صداقا لم لا يجيزه مالك على المتعة وقد قال الله تبارك وتعالى في كتابه في هذه الآية بعينها اذ جعل لها المتعة فقال ومتعوهن على

الموسع قدره وعلى المقتر قدره (قال) قال مالك انما خفف عندى فى المتعة ولم يجبر عليها المطلق فى القضاء فى رأى لانى أسمع الله يقول حقا على المتقين وحقا على المحسنين فلذلك خففت ولم يقض بها ﴿قال سحنون﴾ وقال غيره لان الزوج اذا كان غير متق ولا محسن فليس عليه شئ فلما قيل على المتقين وعلى المحسنين متاع بالمعروف ولم يكن عاما على غير المحسن ولا على غير المتق علم أنه مخفف ﴿قال ابن وهب﴾ وقد قال ابن أبى سلمة المتاع أمر رغب الله فيه وأمر به ولم ينزله بمنزلة الفرض من النفقة والكسوة وليس يعدى عليه الأئمة كما يعدى على الحتموق وهو على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ﴿قال ابن القاسم﴾ والتي سألت عنها انها فى كتاب الله فلم لا يقضى بها هى بمنزلة هذه الاخرى المدخول بها التي قد سمي لها ألا ترى أنهما جميعا فى كتاب الله فكما لا قضاء عليه للمدخول بها بالمتاع فكذلك لا يقضى عليه للاخرى التي لم يدخل بها بالمتاع وكيف تكون احدهما أوجب من الاخرى وانما اللفظ فيهما واحد قال الله حقا على المتقين وقال حقا على المحسنين ﴿قلت﴾ أرايت المرأة التي لم يسم لها زوجها صداقا فى أصل النكاح فدخل بها ثم فارقها بعد البناء بها (قال) قال مالك لها صداق مثلها ولها المتعة ﴿قلت﴾ أرايت ان أغلق بابها وأرخى ستره عليها وخلابها وقد بنى بها وقد سمي لها صداقا فى أصل النكاح فطلقها وقال لم أمسها وقالت المرأة قد مسنى (قال) فالقول قول المرأة فى قول مالك لانه قد دخل بها وأما المتاع فالقول قوله لانه يقول لم أدخل بها ولان المتاع لا يقضى عليه به فالقول فيه قوله لانه يقول أنا ممن طلق قبل أن يمس وقد فرضت فليس على الا نصف الصداق ولا يصدق فى الصداق ويصدق على المتاع ﴿قلت﴾ أرايت الامة اذا اعتقت فاختارت نفسها وقد دخل بها أو لم يدخل بها وقد سمي لها صداقا أو لم يسم لها صداقا فلم يدخل بها حتى اعتقت فاختارت نفسها أ يكون لها المتاع فى قول مالك أم لا قال لا ﴿قلت﴾ أرايت الصغيرة اذا طلقت واليهودية والنصرانية والامة والمذبرة والمكاتبه وأمهات الاولاد اذا طلقن أ يكون لهن من المتاع مثل ما للحره

المسلمة البالغة (قال) قال مالك سبيلهن في الطلاق والمتعة ان طلقت واحدة منهن
 قبل أن يدخل بها وقد فرض لها كسبيل الحرة المسلمة وان لم يفرض لها فكذلك
 وان دخل بها فكذلك في أمرهن كلهن سبيلهن سبيل الحرة المسلمة البالغة في المتاع
 والطلاق ﴿قلت﴾ أرايت المختلة أيكون لها المتعة اذا اختلعت قبل البناء بها وقد
 فرض لها أو لم يفرض لها أو اختلعت بعد البناء بها أيكون لها المتعة في قول مالك
 (قال) قال مالك لا متعة لمختلة ولا لمبارثة (قال ابن القاسم) ولم يختلف هذا عندنا
 دخل بها أو لم يدخل بها سمي لها صداقا أو لم يسم لها صداقا ﴿ابن وهب﴾ عن
 عبد الله بن عمر ومالك والليث وغيرهم أن نافعا حدثهم أن عبد الله بن عمر كان يقول
 لكل مطلقة متعة التي تطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا إلا أن تكون امرأة طلقها
 زوجها قبل أن يمسه وقد فرض لها فحسبها نصف ما فرض لها وان لم يكن فرض لها
 فليس لها إلا المتعة وقاله ابن شهاب والقاسم بن محمد وعبد الله بن أبي سلمة ﴿ابن
 وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال إنما يؤمر بالمتاع لمن لا ردة عليه قال
 ولا تحاص الفرماء ليست على من ليس له شيء ﴿ابن وهب﴾ عن ابن أبي ليلى عن
 بكير بن الأشج أن عبد الله بن عمر قال ليس من النساء شيء إلا ولها المتعة إلا
 الملاعنة والمختلة والمبارثة والتي تطلق ولم يبن بها وقد فرض لها فحسبها نصف فريضتها
 (قال) عمرو بن الحارث قال بكير أدركت الناس وهم لا يرون للمختلة متعة (وقال) يحيى
 ابن سعيد ما نعلم للمختلة متعة ﴿يونس بن يزيد﴾ أنه سأل ابن شهاب عن الأمة
 تحت العبد أو الحر فطلقها ألها متاع فقال كل مطلقة في الأرض لها متاع وقد قال
 الله تبارك وتعالى وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المحسنين وقد قال ابن عباس
 المتعة أعلاها خادم وأدناها كسوة (وقال) مثله ابن المسيب وابن يسار وعمر بن عبد
 العزيز ويحيى بن سعيد وقد متع ابن عمر امرأته خادما وعبد الرحمن بن عوف متع
 امرأته حين طلقها بجارية سوداء وفعل ذلك عمرو بن الزبير (وكان) ابن حنبل
 يقول على صاحب الديوان متعة ثلاثة دنانير (وقال مالك) ليس لها حد لافي قليل

ولا في كثير ولا أرى أن يقضى بها وهي من الحق عليه ولا يعدى فيها السلطان
وانما هو شيء أن أطاع به أداه وإن أبي لم يجبر على ذلك

— ما جاء في الخلع —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت إذا كان النشوز من قبل المرأة أحجل للزوج أن يأخذ منها ما أعطته
على الخلع (قال) نعم إذا رضيت بذلك ولم يكن في ذلك ضرر منه لها ﴿ قلت ﴾ ويكون
الخلع هاهنا تطليقة بأنة في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أ رأيت إذا كان الخلع على
ما تخاف المرأة من نشوز الزوج (قال) لا يجوز للزوج أن يأخذ منها على طلاقها شيئاً
وانما يجوز له الاخذ على حبسها أو يعطيها هو صلحاً من عنده من ماله ما ترضى به
وتقيم معه على تلك الاثرة في القسم من نفسه وماله وذلك الصلح الذي قال الله فلا
جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير وأحضرت الانفس الشح ﴿ قال ﴾
سحنون ﴿ ألا ترى أن يونس بن يزيد ذكر عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب
وسليمان بن يسار أن السنة في الآية التي ذكر الله فيها نشوز المرأة واعراضه عن
المرأة أن المرأة إذا نشز عن امرأته أو أعرض عنها فإن عليه من الحق أن يعرض عليها
أن يطلقها أو تستقر عنده على ما رأت من الاثرة في القسم من نفسه وماله فإن
استقرت عنده على ذلك وكرهت أن يطلقها فلا جناح عليه فيما آثر عليها به من ذلك
وإن لم يعرض عليها الطلاق وصالحها على أن يعطيها من ماله ما ترضى به وتقر عنده
على تلك الاثرة في القسم من ماله ونفسه صلح ذلك وجاز صاحبهما عليه وذلك الصلح
الذي قال الله فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير وأحضرت
الانفس الشح (قال ابن شهاب) وذكر لي أن رافع بن خديج تزوج بنت محمد بن
مسلمة فكانت عنده حتى إذا كبرت تزوج عليها فتاة شابة فأثر الشابة عليها
فناشده الطلاق فطلقها واحدة ثم أمهالها حتى إذا كادت أن تحل راجعها ثم عاد
فأثر الشابة فناشده الطلاق فطلقها أخرى ثم راجعها ثم عاد فأثر الشابة عليها أيضاً
فسأله الطلاق فقال ما شئت انما بقيت لك تطليقة واحدة فان شئت استقرت

على ما ترين من الأثرة وإن شئت فارتك فقلت لا بل أستقر على الأثرة فأمسكها
 على ذلك فكان ذلك صلاحها ولم ير رافع عليه إنما حين رضيت بأن تستقر عنده
 على الأثرة فيما آثر به عليها ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الجبار بن عمر عن ابن شهاب
 أن رافع بن خديج تزوج جارية شابة وتحتة بنت محمد بن مسلمة وكانت قد
 جلت فأثر الشاب عليها فاستأذن عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رافع
 اعدل بينهما والا ففارقها فقال لها رافع في آخر ذلك إن أحببت أن تقرى
 على ما أنت عليه من الأثرة وإن أحببت أن أفارئك فارتك قال فنزل القرآن
 وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو أعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا
 والصلح خير قال فرضيت بذلك الصالح وأقرت معه ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن
 أبي الزناد قال بلغنا أن أم المؤمنين سودة بنت زمعة كانت امرأة قد أسنت وكان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يستكثر منها فعرفت ذلك من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وعلمت من حبه عائشة فتخوفت أن يفارقها ورضيت بمكانها عند رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله أرايت يومى الذى يصيبني منك فهو
 لعائشة وأنت منى في حل فقبل ذلك ﴿وأخبرني﴾ يحيى بن عبد الله بن سالم عن هشام
 ابن عروة عن عروة عن عائشة بذلك ﴿ابن وهب﴾ عن يونس أنه سأل ربيعة عن
 التى تخاف من بعلها النشوز ما يحل له من صلاحها وإن رضيت بغير نفقة ولا كسوة
 ولا قسم فقال ربيعة ما رضيت به من ذلك جاز عليها ﴿قال ابن القاسم﴾ وأخبرني
 الليث بن سعد عن عبيد الله بن أبي جعفر عن عثمان بن عفان أنه قال الخلع مع
 الطلاق تطليقتان إلا أن يكون لم يطلق قبله شيئاً فالخلع تطليقة ﴿قلت﴾ أرايت إن
 كان عندها عبد فسمته ولم تصفه للزوج ولم يره الزوج قبل ذلك فخالعه على ذلك
 العبد أو تزوج رجل امرأة على مثل هذا أيجوز هذا في قول مالك (قال) سمعت
 مالكاً يقول في هذا النكاح إن النكاح مفسوخ إن لم يكن دخل بها فإن دخل بها
 فلها صداق مثلهما ويقرآن على نكاحهما ﴿قلت﴾ فالخلع كيف هو في هذا (قال) الخلع

جائز ويأخذ ما خالها عليه من العبد مثل الثمر الذي لم يبد صلاحه والعبد الا بقى والبعر
 الشارد اذا صالحها على ذلك كله ان ذلك له كله ثم يثبت الخلع بينهما (قال) ابن نافع
 وقد قاله لى مالك فيمن خالع بثمر لم يبد صلاحه أو بعبد آبق أو بعير شارد ﴿وقال﴾
 سحنون ﴿وقد قال غيره لانه فسخ طلاق يخرج به من يده ليس يأخذ به شيئاً﴾
 ولا يستحل به فرجها فهو يرسل من يديه بالغرر ولا يأخذ بالغرر وذلك أن
 النكاح لا ينكح بما يخالع به ﴿قلت﴾ أرأيت ان قالت اخلفنى على ما يثمر نخلى العام
 أو على ما تلد غنمى العام ففعل (قال) أرى ذلك جائزاً لأن مالكا قال فى الرجل يخالع
 امرأته على ثمر لم يبد صلاحه ان ذلك جائز ويكون له الثمرة ﴿قلت﴾ أرأيت ان
 اختلعت منه على ثوب هروى ولم تصفه أيجوز ذلك (قال) ذلك جائز ويكون له ثوب
 وسط مثل ما قلت لك فى العبد ﴿قلت﴾ أرأيت ان اختلعت امرأة من زوجها
 بدنانير أو بدراهم أو عروض موصوفة الى أجل من الآجال أيجوز ذلك فى قول
 مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان خالها على مال الى أجل مجهول أ يكون ذلك
 حلالاً فى قول مالك (قال) أرى أن ذلك يكون حلالاً لأن مالكا قال فى البيوع من باع
 الى أجل مجهول فالقيمة فيه حالة ان كانت فأت ﴿قلت﴾ أرأيت ان خالها على أن
 أعطته عبداً على أن زادها الزوج ألف درهم (قال) لم أسمع من مالك فى هذا الخلع
 شيئاً ولكنى أرى ذلك جائزاً ولا يشبه الخلع فى هذا النكاح لانه ان كان فى العبد
 فضل عن قيمة الألف الدرهم فقد أعطته شيئاً من مالها على أن أخذت منه بضعها
 وان كان كفافاً فهي مبارأة لأن مالكا قال لا بأس أن يتتاركا على أن لا يعطيها شيئاً
 ولا تعطيه شيئاً (وقال مالك) هى تطليقة واحدة بائنة وان كانت الألف أكثر من
 قيمة العبد فان مالكا سئل عن الرجل يصالح امرأته على أن يعطيها من ماله عشرة
 دنانير فقال أراه صالحاً ثابتاً فقال له بعض أصحابنا فالعشرة التى دفع اليها أ يرجع بها على
 المرأة قال مالك لا يرجع بها وهى للمرأة والصلح ثابت ﴿قلت﴾ أرأيت ان اختلعت
 منه على دراهم أرتها إياه فوجدتها زيوفاً أ يكون له أن يردّها عليها أم لا (قال) له أن

يردها عليها في قول مالك وهذا مثل البيوع ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان خالها على عبد أعطته إياه ثم استحق العبد (قال) قال مالك اذا تزوج الرجل المرأة على عبد فاستحق العبد ان للمرأة على الزوج قيمة العبد فكذلك مسئلتك في الخلع مثل هذا

— في نفقة المختلعة الحامل وغير الحامل والمبتوتة الحامل وغير الحامل —

﴿ قلت ﴾ أرأيت المرأة تختلع من زوجها وهي حامل أو غير حامل علم بحملها أو لم يعلم هل عليه لها نفقة (قال) ان كانت غير حامل فلا نفقة لها وان كانت حاملا فلم يتبرأ من نفقة حملها فعليه نفقة الحمل ﴿ قلت ﴾ فان كانت مبتوتة وهي حامل (قال) عليه نفقتها قال ابن نافع قال مالك في قول الله تبارك وتعالى أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضييقنا عليهن يعنى المطلقات اللاتي قد بن من أزواجهن فلا رجعة لهم عليهن وليست حاملا فإما المسكن ولا نفقة لها ولا كسوة لانها بائن منه ولا يتوارثان ولا رجعة له عليها (قال) وان كانت حاملا فإما النفقة والكسوة والمسكن حتى تنقضي عدتها (قال مالك) فأما من لم تبين منهن فإلهن نساؤهم يتوارثون ولا يخرجن ما كن في عدتهن ولم يؤمروا بالسكني لهن لان ذلك لازم لأزواجهن مع نفقتهن وكسوتهن كن حوامل أو غير حوامل وانما أمر الله تبارك وتعالى بسكني اللاتي قد بن من أزواجهن قال الله تبارك وتعالى وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن فجعل الله عز وجل للحوامل اللاتي قد بن من أزواجهن السكني والنفقة أولا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمبتوتة التي لا حمل بها لفاطمة بنت قيس لا نفقة لك (قال مالك) ليس عندنا في نفقة الحامل المطلقة شيء معلوم على غنى ولا على مسكين في الآفاق ولا في القرى ولا في المدائن لا في سفر ولا لرخصة انما ذلك على قدر يسره وعسره (قال مالك) فان كان زوجها يتسع لخدمة أخدمها (وقال مالك) النفقة على كل من طلق امرأته أو اختلعت منه وهي حامل ولم يتبرأ الرجل منه حتى تضع حملها فان مات زوجها قبل أن تضع انقطعت النفقة عنها (وقد) قال سليمان بن يسار في المعتدة لا نفقة لها الا أن تكون حاملا

(وقد) قال جابر بن عبد الله وأبو أمامة بن سهل بن حنيف وسليمان بن يسار وابن المسيب وعمرة بنت عبد الرحمن وعبد الله بن أبي سلمة وربيعة وغيرهم من أهل العلم في المرأة الحامل يتوفى عنها زوجها لانفقة لها حسبها ميراثها (وقال) عبد الرحمن بن القاسم سمعت مالكا وسئل عن رجل تزوج بمكة ثم خرج منها فوكل وكيلاً أن يصالح عنه امرأته فصالحها الوكيل ثم قدم الزوج (قال) قال مالك الصالح جائز عليه ﴿ قلت ﴾ أرايت أن وكل رجلين على أن يخلفا امرأته نخلفها أحدهما (فقال) لا يجوز ذلك لأنه لو وكلهما جميعا يشتريان له سلعة من السلع أو يبيعان له سلعة من السلع ففعل ذلك أحدهما دون صاحبه أن ذلك غير جائز

— ما جاء في خلع غير المدخول بها —

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً تزوج امرأة على مهر مائة دينار فدفع اليها المائة فخالفته قبل البناء بها على أن دفعت اليه غلامها هل يرجع عليها بنصف المائة أم لا (قال ابن القاسم) أرى أن ترد المائة كلها وذلك أني سمعت مالكا وسئل عن رجل تزوج امرأة بمهر مسمى فاقتدت منه بعشرة دنانير تدفعها اليه قبل أن يدخل بها على أن يخلى سبيلها ففعل ثم أرادت أن تتبعه بنصف المهر قال مالك ليس ذلك لها . قال مالك هو لم يرض أن يخلى سبيلها حتى يأخذ منها فكيف تتبعه (قال) وسمعت الليث يقول ذلك (قال ابن القاسم) ولم نسأل مالكا أكان نقدها أو لم ينقدها (قال ابن القاسم) وسواء عندي نقد أو لم ينقد . ومما بين ذلك أنه لو كان نقدها ثم دعت إلى أن يتاركها أو يبارئها لوجب عليها أن كانت أخذت الصداق أن تردّه كله فهي حين زادته أخرى أن لا تمسك من المهر شيئاً إن كانت قبضته ولو كان يكون لها أن تتبعه إذا أعطته لكان لها أن تتبعه إذا لم تعطه وهما إذا اصطالحا قبل أن يدخل بها وتفرقا على وجه المبرأة أحدهما لصاحبه فما لاشك فيه أنها لا تحبس شيئاً مما كان نقدها ولم تتبعه بشيء أن كان لم ينقدها فهو حين لم يرض أن يتاركها ويبارئها حتى أخذ منها أخرى أن لا تتبعه في الوجين جميعاً ولكن لو أن رجلاً تزوج امرأة وسمى لها

صداقا فسألته قبل أن يدخل بها أن يطلقها على أن تعطيه شيئا من صداقها كان له
 ما أعطته من صداقها ورجعت عليه فيما بقي من صداقها بنصف ما بقي من صداقها ان
 كان لم ينقدها وان كان قد نقدها رجع عليها بنصف ما بقي في يديها بعد الذي أعطته
 من صداقها وان كانت انما قالت له طلقني طلاقا ولك عشرة دنانير فانه ان كان لم
 يستثن ذلك من صداقها فانها تتبعه بنصف المهر ان كان لم ينقدها اياه ويتبعها بنصف
 المهر ان كان قد نقدها اياه سوى الذي أخذ منها وانما اشترت منه طلاقا ومما بين
 لك ذلك لو قالت له طلقني قبل أن يدخل بها ولم تأخذ منه شيئا أتبعته بنصف الصداق
 ان كان لم ينقدها اياه ويتبعها بنصف الصداق ان كان نقده اياها وانما اشترت منه
 طلاقا بالذي أعطته فكما كان في الخلع وان لم تعطه شيئا واصطالحا على أن يتفرقا
 وأن يتتاركا لم يكن لها شيء من صداقها أعطته اياه أو لم تعطه فكذلك اذا أعطته شيئا
 سوى ذلك أخرى أن لا يكون لها شيء من صداقها لانه لم يكن يرضى أن يخلفها
 الا بالذي زاده من ذلك وكما كان يكون لو طاقها كان لها نصف الصداق قبضته أو لم
 تقبضه فكذلك يكون لها نصف الصداق عليه اذا اشترت منه طلاقا فها وجهان
 بينان والله أعلم ﴿ قلت ﴾ هل يحل للزوج أن يأخذ من امرأته أكثر مما أعطها
 في الخلع (قال) قال مالك نعم ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال مالك لم أزل أسمع من أهل
 العلم وهو الامر المجتمع عليه عندنا أن الرجل اذا لم يضر بالمرأة ولم يسيء اليها ولم تؤت
 المرأة من قبله وأحببت فراقه فانه يحل له أن يقبل منها ما اقتدت به وقد فعل ذلك النبي
 صلى الله عليه وسلم بامرأة ثابت بن قيس بن شماس حين جاءت فقالت لا أنا ولا ثابت
 لزوجها وقلت يا رسول الله كل ما أعطاني عندي وافر فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 خذ منها فأخذ منها وترك . وفي حديث آخر ذكره ابن وهب عن الحارث بن نبهان
 عن الحسن بن عماره عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري أن أخته كانت تحت
 رجل فكان بينهما درء وجفاء حين تحاكما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 تردين اليه حديثه فقالت نعم وأزيدة فأعاد ذلك ثلاث مرات فقال عند الرابعة ردى

عليه حديثه وزيديه ﴿ وذكرك ﴾ ابن وهب عن أشهل بن حاتم عن عبد الله بن
 عون عن محمد بن سيرين قال جاءت امرأة الى عمر بن الخطاب تشتكي زوجها
 فجنست في بيت فيه زبل فباتت فيه فلما أصبحت بعث اليها فقال كيف بت الليلة
 فقالت ما بت ليلة كنت فيها أقرّ عيناً مني الليلة فسألها عن زوجها فأنت عليه خيراً
 وقالت انه وانه ولكن لا أملك غير هذا فأذن لها عمر في الفداء ﴿ ابن وهب ﴾
 عن سفيان الثوري والحارث عن أيوب بن أبي تيمة السختياني عن كثير مولى ابن
 سمرة بنحو هذا الحديث وقد قال عمر لزوجها اخلعها ولو من قرطها ﴿ ابن وهب ﴾
 قال مالك ولم أر أحداً ممن يقتدي به يكره أن تقتدي المرأة بأكثر من صداقها وقد
 قال الله تبارك وتعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال مالك
 وان مولاة لصفية اختلت من زوجها بكل شيء لها فلم ينكر ذلك عبد الله بن عمر
 ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس وقال ربيعة وابو الزناد لا جناح عليه أن يأخذ أكثر مما
 أعطاهما ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال مالك في التي تقتدي من زوجها انه اذا علم أن زوجها
 أضربها أو ضيق عليها وأنه لها ظالم مضى عليه الطلاق وردّ عليها مالها وهذا الذي
 كنت أسمع والذي عليه الأمر عندنا ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب
 أنه قال ان كانت الاساءة من قبلها فله شرطه وان كانت من قبله فقد فارقها ولا شرط
 له ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك عن هشام بن عروة عن ابيه أنه كان يقول اذا لم تؤت المرأة
 من قبل زوجها حل له أن يقبل منها الفداء ﴿ ابن وهب ﴾ عن عمرو بن الحارث عن ابن
 شهاب أنه قال نرى من الحدود التي ذكر الله فيما يكون في العشرة بين المرأة وزوجها
 اذا استخفت المرأة بحق زوجها فنشزت عليه وأساءت عشرته وأحنثت قسمه أو خرجت
 بغير اذنه أو أذنت في بيته لمن يكره وأظهرت له البغض فتري أن ذلك مما يحل له به
 الخلع ولا يصالح زوجها خلعها حتى يؤتى من قبلها فاذا كانت هي تؤتى من قبله فلا نرى
 خلعها يجوز ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن بكير بن الاشج أنه قال لا بأس بما
 صالحت عليه المرأة اذا كانت ناشراً (قال) بكير ولا أرى امرأة أبت أن تخرج مع

زوجها الى بلد من البلدان الا ناشراً ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لها أنت طالق على عبيدى
 هذا فقامت من مجلسها ذلك قبل أن تقبل ثم قالت بعد ذلك خذ العبد وأنا طالق
 (قال) هذه في قول مالك لا شيء لها الا أن تقول قد قبلت قبل أن يفرقا ﴿قلت﴾
 أرأيت اذا قال لها اذا أعطيتنى ألف درهم فأنت طالق ثلاثاً أ يكون ذلك لها متى
 أعطته ألف درهم فهي طالق ثلاثاً (قال) قال مالك من قال لامرأته أمرك بيدك
 متى ما شئت أو الى سنة أو الى شهر فأمرها بيدها الى ذلك الاجل الا أن توقف قبل
 ذلك فتقضى أو ترد أو يطؤها قبل ذلك فيطل الذي كان في يدها من ذلك بالوطء
 اذا أمكنته ولا يكون لها أن تقضى بعد ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت لو أنها أعطته شيئاً على أن
 يطلق ويشرط رجعة (قال) اذا يمضى عليه الخلع ويكون شرطه الرجعة باطلاً لأن
 شرطه لا يحيل سنة الخلع لأن سنة الخلع أن كل من طلق بشيء ولم يشترط شيئاً ولم
 يسمه من الطلاق كان خلعاً وخلعاً واحدة بائنة لا رجعة له فيها وهي تعد عدة المطلقه
 وان أراد وأرادت نكاحه ان لم يكن مضت منه قبل ذلك ان كان عبداً تطليقة أو حراً
 تطليقتان وهي في عدة منه فعلاً لأن الماء ماؤه بوجه الماء المستقيم بوطء الحلال ليس بوطء
 الشبهة ﴿قلت﴾ أرأيت ان لم يسميا طلاقاً وقد أخذ منها الفداء وانقلبت وقال ذاك
 بذلك (فقال) هو طلاق الخلع ﴿قلت﴾ فاذا سميا طلاقاً (قال) إذا يمضى ماسميا من
 الطلاق ﴿قلت﴾ فان اشترط أنها ان طلبت شيئاً رجعت زوجها له (قال) لا مردود
 لطلاقه اياها ولا ترجع الا بنكاح جديد كما ينبغي النكاح من الولي والصداق والامر
 المبتدأ وقد قال مالك شرطه باطل والطلاق لازم (وقد) قال مالك أيضاً فيما يشترط
 عليها في الخلع ان خالعها واشترط رجعة تكون له ان الخلع ماض ولا رجعة له
 ﴿ابن وهب﴾ وقال الليث قال يحيى بن سعيد كان عثمان بن عفان يقول كل فرقة
 كانت بين رجل وامرأته بخلع فارقه ولم يسم لها طلاقاً فان فرقهما تطليقة واحدة
 بائنة يخطبها ان شاء فان أخذ منها شيئاً على أن يسمى فسمى فهو على ما سمي ان سمي
 واحدة فواحدة وان سمي اثنتين فاثنتين وان سمي أكثر من ذلك فهو على ما سمي

(قال ابن شهاب) ولا ميراث بينهما وقد قال ذلك عثمان بن عفان وسليمان بن يسار
وربيعة وابن قسيط (قال ابن المسيب) ودعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بثابت بن
قيس فذكر له شأن حبيبة وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم تردين اليه حديثه
فقال ثابت ويطيب ذلك لي فقال نعم قال قد فعلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اعتدى ثم التفت اليه فقال هي واحدة * قلت * أرايت ان خالهما الزوج وهو ينوي
بالخلع ثلاثا (قال) يلزمه الثلاث في قول مالك * قلت * أرايت ان قالت له أخالكم على
أن أكون طالقا تطليقتين ففعل أيلزمه التطليقتان في قول مالك قال نعم * قلت *
أرايت لو لم يكن للمرأة على الزوج دين ولا مهر فقال الزوج أخالكم على أن أعطيك
مائة درهم فقبلت أ يكون هذا خالفا وتكون تطليقة بأنة لا يملك رجعتها (قال) قال
مالك نعم تكون تطليقة بأنة لا يملك رجعتها (قال مالك) وكذلك لو لم يعطها الزوج
نخالها فهي بذلك أيضا بائن * قال سحنون * وقال غيره فقيل له فالمطلق طلاق الخلع
أو واحدة بأنة أو واحدة وله الرجعة أو البتة فقال لا بل البتة لأنه لا تكون واحدة
بأنة أبداً إلا بخلع والا فقد طلقها طلاق البتة لأنه ليس له دون البتة طلاق بين الا
بخلع وصار كمن قال لزوجته التي دخل بها أنت طالق طلاق الخلع ومن قال ذلك فقد
أدخل نفسه في الطلاق البائن ولا يقع في الطلاق بائن الا بخلع أو ما يبلغ به الغرض
الاقصى وهي البتة * قال سحنون * وقد روى ابن وهب عن مالك وابن القاسم في
رجل طلق امرأته وأعطاهما وهو أبو ضمرة أنه قال طلقة تملك الرجعة وليس بخلع
(وروى) ابن وهب عنه أنه رجع فقال تبين منه بواحدة . وأكثر الرواة على أنها غير
بائن لأنه انما تحتلع بما يأخذ منها فيلزمه بذلك سنة الخلع فأما ما لم يأخذ منها فليس
بخلع وانما هو رجل طلق وأعطى فليس بخلع * قلت * أرايت الخلع والمبارأة عند
السلطان أو عند غير السلطان في قول مالك أجاز أم لا (قال) لا يعرف ملك السلطان
(قال) فقلنا لما لك أيجوز الخلع عند غير السلطان قال نعم هو جائز * قلت * أرايت
إذا اختلعت المرأة من زوجها على أن يكون الولد عند أبيهم أ يكون ذلك للاب

أم لا يجوز هذا الشرط في قول مالك (قال) قال مالك للاب ذلك والشرط جائز إلا أن
 يكون ذلك مضرًا بالصبي مثل أن يكون يرضع وقد علق أمه فيخاف عليه أن نزع
 منها أن يكون ذلك مضرًا به فليس له ذلك (قال ابن القاسم) وأرى له أخذه إياه
 منها بشرطه إذا خرج من حد الأضرار به والخوف عليه ﴿قلت﴾ أرايت إذا
 اختلعت من زوجها على أنه لا سكنى على الزوج (قال) أن كان انما شرط أن عليها
 كراء المسكن الذي تعتد فيه وهي في مسكن بكراء فذلك جائز وإن كان شرط
 عليها أن كانت في مسكن الزوج أن عليها كراء المسكن وهو كذا وكذا درهما في
 كل شهر فذلك جائز وإن كان انما شرط عليها حين قال ذلك على أنه لا سكنى لك
 على أن تخرج من منزلها الذي تعتد فيه وهو مسكنه فهذا لا يجوز ولا يصالح في قول
 مالك وتسكن بغير شيء والخلع ماض ﴿قلت﴾ أرايت أن وقع هذا الشرط فخالعها على
 أن لا سكنى لها عليه على أن تخرج من منزله (قال) قال مالك كل خلع وقع بصفقة
 حرام كان الخلع جائزاً ورد منه الحرام ﴿قلت﴾ فهل يكون للزوج على المرأة شيء فيما
 رد إليها من ذلك في قول مالك قال لا ﴿قال ابن القاسم﴾ قال مالك في الرجل
 يكون له على امرأته دين إلى أجل أو يكون للمرأة على الزوج دين إلى أجل فيخالعها
 على أن يعجل الذي عليه الدين للذي له الدين قبل محل أجل الدين (قال مالك) الخلع
 جائز والدين إلى أجله ولا يعجل وقد قيل إن الدين إذا كان عليه فليس بخلع وإنما هو
 رجل أعطى وطلق فالطاقة فيه واحدة وهو يملك الرجعة وهذا إذا كان الدين عينا
 وهو مما للزوج أن يعجله قبل محله وأما إن كان الدين عرضاً أو طعاماً أو مما لا يجوز
 للزوج أن يعجله إلا برضا المرأة ولا تستطيع المرأة قبضه إلا برضا الزوج فهذا الذي
 يكون بتعجيله خلعا ويرد إلى أجله وإنما طلاقه إياها على أن يعجل ذلك لها كهو لو زادها
 دراهم أو عرضاً سواه على أن يعجل ذلك لها لم يحز وكان ذلك حراماً ورد الدين إلى
 أجله وأخذ منها ما أعطاه لأنه يقدر على رده وإن الطلاق قد مضى فلا يقدر على
 رده ويرد الدين إلى أجله لأنه انما طلق على أن يحط عنه الضمان الذي كان عليه إلى

أجل فأعطاها الطلاق لاخذ ما لا يجوز له أخذه فألزم الطلاق ومنع الحرام ألا ترى أنه لو طلقها على أن تسلفه سلفا ففعل ان الطلاق يلزمه ويرد السلف لان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن سلف جرّ منفعة ﴿قلت﴾ أرايت ان خالع رجل امرأته على أن أعطته خمراً (قال) الخلع جائز ولا شيء له من الخمر عليها فان كان قد أخذ الخمر منها كسرت في يده ولا شيء له عليها (قال) وسمعت مالكا يقول في رجل خالع امرأته على أن أسلفته مائة دينار سنة فقال مالك يرد السلف اليها وقد ثبت الصلح ولا شيء له عليها ﴿قلت﴾ أرايت ان اختلعت المرأة من زوجها على أن نفقة الزوج عليها ونفقة الولد (قال) سمعت مالكا يقول اذا اختلعت المرأة من زوجها على أن ترضع ولده سنتين وتنفق عليه الى فطامه فذلك جائز وان ماتت كان الرضاع والنفقة في مالها فان اشترط عليها نفقة الولد بعد الحولين وضرب لذلك أجلا أربع سنين أو ثلاث سنين فذلك باطل وانما النفقة على الام والرضاع في الحمل وفي الحولين فأما ما بعد الحمل والحولين فذلك موضوع عن المرأة وان اشترطه عليها الزوج (قال) وأفتي مالك بذلك في المدينة وقضى به (وقد) قال غيره ان الرجل يخالع بالفرر ويجوز له أخذه وان ما بعد الحولين غرر ونفقة الزوج غرر فالطلاق يلزم والفرر له أن يأخذها به ألا ترى أنه يخالع على الآبق والجنين والثمره التي لم يبد صلاحها ﴿قلت﴾ لابن القاسم فهل يكون للزوج عليها لما شرط عليها من نفقة ولده سنين بعد الرضاع شيء اذا أبطلت شرطه (قال) ما رأيت مالكا يجعل له عليها لذلك شيئاً ﴿قال﴾ فقلت لمالك فان مات الولد قبل الحولين أي يكون للزوج على المرأة شيء (قال) قال مالك ما رأيت أحداً طلب ذلك (قال) فرددناه عليه فقال ما رأيت أحداً طلب ذلك (قال) ورأيت مالكا يذهب الى أنها انما أبرأته من مؤنة ابنه في الرضاع حتى تطفمه فاذا هلك قبل ذلك فلا شيء للزوج عليها (قال) فسئلتك التي سألت عنها حين خالعها على شرط أن تنفق على زوجها سنة أو سنتين أن لا شيء له ﴿قلت﴾ ما الخلع وما المبرأة وما القسدية (قال) قال مالك المبرأة التي تبارى

زوجها قبل أن يدخل بها فتقول خذ الذي لك وتاركني ففعل فهي طليقة وقد قال ربيعة
 ينسكحها إن لم يكن زاد على المبرأة ولم يسم طلاقاً ولا البتة في مباراته (قال) وقال
 مالك والمختلعة التي تختلع من كل الذي لها والمفتدية التي تعطيه بهض الذي لها وتمسك
 بعضه (قال مالك) وهذا كله سواء ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن قالت المرأة للزوج اخلعني
 على ألف درهم أو بارئني على ألف درهم أو طلقني على ألف درهم أو بألف درهم
 (قال) أما قولك على ألف درهم أو بألف فهو عندنا سواء ولم أسأل مالكا عن ذلك
 ولكننا سمعنا مالكا يقول في رجل خلع امرأته على أن تعطيه ألف درهم فأصابها
 عديمة مفلسة (قال مالك) الخلع جائز والدراهم على المرأة يتبعها بها الزوج وإنما ذلك إذا
 صالحها بكذا وكذا وثبت الصالح (قال ابن القاسم) والذي سمعت من قول مالك في
 الذي يخالع امرأته أنه إذا ثبت الخلع ورضي بالذي تغطيه يتبعها به فذلك الذي يلزمه
 الخلع ويكون ذلك ديناً له عليها فأما من قال لامرأته إنما أصالحك على أن أعطيني
 كذا وكذا تم الصالح إني وبينك فلم تعطه فلا يلزمه الصالح ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم
 أرأيت لو أن رجلاً قال لرجل طلق امرأتك ولك ألف درهم فطلقها أوجب له
 الألف على الرجل في قول مالك أم لا (قال) قال مالك الألف واجبة للزوج على الرجل
 ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن قالت بنى طلاقى بألف درهم ففعل أيجوز ذلك في قول مالك
 قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن امرأة قالت لزوجها اخلعني ولك ألف درهم فقال قد
 خلعتك أ يكون له الألف عليها وإن لم تقل المرأة بعد قولها الأول شيئاً قال نعم ﴿ قلت ﴾
 وهو قول مالك قال نعم (قال ابن القاسم) إذا أتبع الخلع طلاقاً فقال لها مع فراغها
 من الصالح أنت طالق أنت طالق (قال) قال مالك إذا أتبع الخلع الطلاق ولم يكن بين
 ذلك سكوت أو كلام يكون ذلك قطعاً بين الصالح وبين الطلاق الذي تكلم به
 فالطلاق لازم للزوج فإن كان بينهما سكوت أو كلام يكون قطعاً لذلك فطلقها فلا
 يقع طلاقه عليها وقد قال عثمان الخلع مع الطلاق اثنتان وقال ابن أبي سلمة إذا لم يكن
 بينهما صمات ومن فعل ذلك فقد أخطأ السنة وإنما الخلع واحدة إذا لم يسم طلاقاً

﴿وأخبرني﴾ مخزومة عن أبيه قال سمعت عبد الرحمن بن القاسم بن محمد وابن قسيط وأبا الزناد سئلوا عن رجل خالع امرأته ثم طلقها في مجلسه ذلك تطليقتين فقالوا تطليقتاه باطلتان (قال ابن وهب) قال ابن قسيط طلق ما لا يملك (وقال) بكير وقاله عبد الله بن أبي سلمة (وقال ابن وهب) وقال ابن عباس وعبد الله بن الزبير والقاسم وسالم وربيعة ويحيى طلق ما لا يملك (وقال ابن وهب) وقال ربيعة طلاقه كطلاق امرأة أخرى فليس له طلاق بعد الخلع ولا يعد عليه (قال ابن وهب) وقال يحيى وليس يرى الناس ذلك شيئاً ﴿قلت﴾ أرايت لو أن امرأة اختلعت من زوجها بألف درهم دفعتها إليه ثم إن المرأة أقامت البيئة أن زوجها قد كان طلقها قبل ذلك ثلاثاً البتة أترجع عليه فتأخذ منه الألف أم لا في قول مالك (قال) ترجع عليه فتأخذ منه الألف الدرهم وذلك أن مالكاً سئل فيما بلغني عن امرأة دعت زوجها إلى أن يصالحها خاف بطلاقها البتة أن يصالحها فصالحها بعد ذلك (قال) قد بان منه ويرد إليها ما أخذ منها. وكذلك لو خالعها بمال أخذه منها ثم انكشف أنه تزوج وهو محرم أو أنها أخته من الرضاعة أو مثل ذلك مما لا يثبت نكاحه (قال) هذا كله لا شيء له فيه لأنه لم يرسل من يديه شيئاً بما أخذ ألا ترى أنه لم يكن يقدر على أن يثبت معها على حال ﴿قلت﴾ فلو انكشف أن بها جنونا أو جذاماً أو برصاً (قال) هذا إن شاء أن يقيم على النكاح أقام فإذا كان أن شاء أن يقيم على النكاح أقام كان خلعها ماضياً ألا ترى أنه ترك به من المقام على أنها زوجته ما لو شاء أقام عليه ألا ترى أنه إذا تركها بغير الخلع لما غرته كان فسخاً بطلاق ﴿قلت﴾ فلو انكشف أن بالزوج جنونا أو جذاماً أو برصاً (قال) لا يكون له من الخلع شيء ﴿قلت﴾ من أين وهو فسخ بالطلاق (قال) ألا ترى أنها أعطته شيئاً على خروجها من يديه ولها أن تخرج من يده بغير شيء أو لا ترى أنه لم يرسل من يديه شيئاً بما أخذ إلا وهي أملك منه بما في يديه ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً قالت له امرأته قد كنت طالقاً أمس على ألف درهم وقد كنت قبلت ذلك وقال الزوج قد كنت طالقاً أمس على ألف درهم ولم تقبلي

(قال) القول قول المرأة لان مالكا قال في رجل ملك امرأته مخليا في بيته وذلك بالمدينة فخرج الرجل عنها ثم أتى ليدخل عليها فأغلقت الباب دونه وقالت قد ملكتني وقد اخترت نفسي وقال الزوج ملكك ولم تخاري فاختلف فيها بالمدينة فسأل الرجل مالكا عن ذلك فقال أرى القول قولها لانك قد أقررت بالتملك وأنت تزعم أنها لم تقض فأري القول قولها ﴿قلت﴾ انما جعل مالك القول قولها لانه كان يرى أن لها أن تقضى وان تفرقا من مجلسهما (قال) لا ليس لهذا قال وقد أفنى مالك هذا الرجل بما أخبرتك من فتياه قبل أن يقول في التملك بقوله الآخر وانما أفتاه مالك وهو يقول في التملك بقوله الاول اذ كان يقول ان لها أن تقضى ما دامت في مجلسها (قال) وانما رجع الى هذا القول أن لها أن تقضى وان قامت من مجلسها في آخر عام فارقتاه وكان قوله قبل ذلك اذا تفرقا فلا قضاء لها اذا كان قد أمكنها القضاء في ذلك قبل قيام زوجها ﴿قلت﴾ أرايت اذا تصادقا في الخلع واختلفا في الجعل الذي كان به الخلع فقالت المرأة خالعتني بهذه الجارية وقال الزوج بل خالعتك بهذه الدار وهذه الجارية وهذا العبد (قال) في قول مالك الخلع جائز ولا يكون للزوج الا ما أقرت به المرأة من ذلك ويحلف الا أن يكون له بينة على ما ادعى من ذلك لان مالكا قال في رجل صاحته امرأته فيما بينه وبينها ووجب ذلك بينهما على شيء أعطته ثم انه خرج ليأتي بالشهود ليشهد فيما بينهما فجحدت المرأة الصلح وأن تكون أعطته على ذلك شيئا قال مالك تحلف المرأة ويثبت الخلع على الزوج ولا يكون له من المال الذي ادعى شيئا ويفرق بينهما لانه قد أقر بفراقها ﴿قلت﴾ فلو أن رجلا ادعى أنه خالع امرأته على ألف درهم والمرأة تنكر الخلع وأقام الزوج شاهداً واحداً أنه خالعها على ألف درهم أيحلف مع شاهده ويستحق هذه الالف (قال) قول مالك أن ذلك له

— خلع الأب على ابنه وابنته —

﴿قلت﴾ ما حجة مالك حين قال يجوز خلع الأب والوصي على الصبي ويكون ذلك تطليقة (قال) يجوز مالك ذلك من وجه النظر للصبي ألا ترى أن انسكاحهما إياه

عليه جائز فكذلك خلعهما عليه ﴿ قال سحنون ﴾ قال عبد الرحمن وغيره عن مالك وبعضهم يزيد على بعض في اللفظ والمعنى واحد وأنه ممن لو طلق لم يحز طلاقه فلما لم يحز طلاقه كان النظر في ذلك بيد غيره وإنما أدخل جواز طلاق الأب والوصي بالخلع على الصبي حتى صاراً عليه مطلقين وهو لا يقع على الصبي ^(١) أنه يكون ممن يكره لشيء ولا يجب له ما رأى له الأب أو الوصي من الحظ في أخذ المال له كما يعتقدان عليه وهو ممن لم يرغب ولم يكره لما يريان له فيه من الحظ من النكاح في المال من المرأة الموسرة والذي له في نكاحها من الرغبة في نكاحه وهو كاره لما دخل ذلك من سبب المال فكذلك يطلقان عليه بالمال وسببه ﴿ قالت ﴾ فإن كبر اليتيم واختلم وهو سفیه أو كان عبداً بالغاً زوجه سيده بغير أمره وذلك جائز عليه أو بلغ الابن المزوج وهو صغير بالغ الحلم وهو سفیه أو زوج الوصي اليتيم وهو بالغ سفیه بأمره (قال) ان كان بالغاً كان عبداً أو يتيماً أو ابناً يبي الطلاق ويكرهه ويكون ممن لو طلق ووليه أو سيده أو أبوه كاره يمضي طلاقه ويلزمه فعله فيه لم يكن للسيد في العبد ولا للأب في الابن ولا للولي في اليتيم أن يخالع عنه لأن الخلع لا يكون إلا بطلاق وهو ليس إليه الطلاق ﴿ ابن وهب ﴾ وقد قال مالك في الرجل يزوج يتيمة وهو في حجره فانه يجوز له أن يبارئ عليه ما لم يبلغ الحلم ان رأى أن ذلك خير له لان الوصي ينظر ليتيمه ويجوز أمره عليه وإنما ذلك ضيقة لليتيم ونظر له ﴿ قال سحنون ﴾ ألا ترى أن مالكا لما صار الطلاق بيد اليتيم لم يحز صاحبه عنه كما أن الطلاق بيد العبد ليس بيد السيد وان كان قد كان للسيد جائزاً أن يزوجه بلا مؤامرة فكل من ليس بيده طلاق فنظر وليه له نظر ويجوز فعله عليه لما يرى له من الغبطة في المال ﴿ قالت ﴾ فعبد الصغير من يزوجه (قال) ليس له اذن وله أن يزوجه فاذا زوجه لم يكن له أن يطلق عليه الا بشيء يأخذه ألا ترى أن مالكا قال لا يجوز للأب أن يطلق على ابنه الصغير وإنما يجوز له أن يصالح عنه ويكون تطليقة بائنة وإنما لم يحز طلاقه لانه ليس موضع نظره في أخذ شيء وقد يزوج الابن بالتفويض فلا يكون عليه شيء وإنما

يدخل الطلاق بالمعنى الذى دخل منه النكاح للعبطة فيما يصير اليه ويصير له ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أيجوز الاب أن يخالع علي ابنته الصغيرة في قول مالك (قال) قال مالك ذلك جائز ولا يجوز لأحد أن يزوج صبيته صغيرة أو يخلعها من زوجها الا الاب وحده فأما الوصى فلا يجوز له أن يخلعها من زوجها ولا يجوز له أن ينكحها اذا كانت صغيرة فان بلغت فأنكحها الوصى من رجل فذلك جائز (قال مالك) والوصى أولى بالنكاحها اذا هي بلغت من الاولياء اذ ارضيت وليس له أن يجبرها على النكاح كما يجبرها الاب وليس لأحد من الاولياء أن يجبرها على النكاح الا الاب وحده اذا كانت بكراً (قال مالك) وفرق ما بين مبارأة الوصى عن يتيمة و يتيمة أن الوصى يزوج يتيمة ولا يستأمره ولا يزوج يتيمة الا باذنها فكذلك يبارئ عن يتيمة ولا يبارئ عن يتيمة الا برضاها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان خالعها الأب وهي صبية صغيرة على أن يتولى لزوجها مهرها كله أ يكون ذلك جائزاً على الصبية في قول مالك قال نعم (وقال ابن القاسم) قال مالك اذا زوج الرجل ابنته وهي ثيب من رجل فخلعها الاب من زوجها على أن ضمن الصداق للزوج وذلك بعد البناء فلم ترض البنت أن تتبع الاب (قال) مالك لها أن تتبع الزوج وتأخذ صداقها من الزوج ويكون ذلك للزوج علي الاب ديناً يأخذه من الاب (قال مالك) وكذلك الاخ في هذا هو بمنزلة الاب ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم وكذلك الاجنبي قال نعم ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس أنه سأل ربيعة عن ابنة الرجل تكون عذراء أو ثيباً يبارئ أبوها عنها وهي كارهة (قال) أما أن تكون في حجر أبيها ف نعم وأما هي تكون ثيباً فلا (قال أبو الزناد) ان كانت بكراً في حجر أبيها فأمره فيها جائز يأخذ لها ويعطي عنها وقاله يحيى بن سعيد وعطاء بن أبي رباح قال يحيى بن سعيد ولا يجوز أمر الأخ على أخته البكر الا برضاها قال يحيى وتلك السنة ﴿ ابن وهب ﴾ عن مخزومة بن بكير عن أبيه عن ابن قسيط وعبد الله بن أبي سلامة وعمرو بن شعيب بنحو ذلك

❦ في خلع الامة وأم الولد والمكاتبة ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اختلعت الامة من زوجها على مال (قال) قال مالك الخلع جائز والمال مردود اذا لم يرض السيد ❦ قلت ❦ أرايت ان أعتقت الامة بمسد ذلك هل يلزمها ذلك المال (قال) لا يلزمها شيء من ذلك ❦ قلت ❦ أرايت أم الولد اذا اختلعت من زوجها بمال من غير اذن سيدها أيجوز ذلك في قول مالك (قال ابن القاسم) لا يجوز ذلك وهي عندي بمنزلة الامة التي قال مالك فيها انه لا يجوز خلعها اذا رد ذلك سيدها لا يجوز ذلك (قال) وقال مالك وأكره أن ينكح الرجل أم ولده (قال مالك) وسمعت ربيعة يقول ذلك ❦ قلت ❦ أرايت ان أنكحها وهو جاهل أيفسخ نكاحه (قال) لم أوقف مالكا على هذا الحد قال ابن القاسم ولا أرى أن يفسخ نكاحهما الا أن يكون من ذلك أمر بين ضرره بها فأرى أن يفسخ ❦ قلت ❦ أرايت المكاتبة اذا أذن لها سيدها أن تختلع من زوجها بمال تعطيه اياه أيجوز هذا أو أذن لها أن تصدق بشيء من مالها أيجوز هذا (قال) قول مالك أنه جائز اذا أذن لها (وقال) ربيعة تختلع الحرة من العبد ولا تختلع الامة من العبد الا باذن أهلها ❦ ابن وهب ❦ عن معاوية بن صالح أنه سمع يحيى بن سعيد يقول اذا افتدت الامة من زوجها بغير اذن سيدها رد الفداء ومضى الصالح

❦ في خلع المريض ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اختلعت منه في مرضه فمات من مرضه ذلك أثره أم لا في قول مالك (قال) قال مالك نعم ترثه ❦ قلت ❦ وكذلك ان جعل أمرها بيدها أو خيرها فطلقت نفسها وهو مريض أثره في قول مالك (قال) قال مالك نعم ترثه ❦ قلت ❦ ولم وهو لم يفر منها انما جعل ذلك اليها فقرت بنفسها (قال) قال مالك كل طلاق وقع في المرض فالمرث للمرأة اذا مات من ذلك المرض وبسببه كان ذلك لها ❦ قلت ❦ أرايت ان اختلعت المريضة من زوجها في مرضها بجميع مالها

أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا يجوز ذلك ﴿ قلت ﴾ فهل يرثها (قال مالك) لا يرثها ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأنا أرى أن كان صالحها على أكثر من ميراثه منها أن ذلك غير جائز وإن صالحها على مثل ميراثه منها أو أقل من ميراثه منها فذلك جائز ﴿ قلت ﴾ ولا يتوارثان قال لا ﴿ قلت ﴾ أرايت أن اختلعت المرأة بمالها من زوجها والزوج مريض أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) نعم ذلك جائز ولها الميراث إن ماتت ولا ميراث له منها إن ماتت هي ﴿ قلت ﴾ لم قال لأن من طلق امرأته في مرضه فهو فارق فإن ماتت المرأة لم يرثها الزوج وإن مات الزوج ورثته المرأة فلذلك كان هذا في الصلح وما اختلعت به منه فهو له وهو مال من ماله لا يرجع بشيء ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس أنه سأل ربيعة عن المرأة هل يجوز لها أن تختلع من زوجها وهي مريضة (قال) لا يجوز خلعا لو جاز ذلك لم تزل امرأة توصى لزوجها حين تستيقن بالموت (قال ابن نافع) أرى أن الطلاق يمضى عليه ولا يجوز له من ذلك إلا قدر ميراثه مثل ما فسر ابن القاسم (قال ابن نافع) قال مالك ويكون المال موقوفا حتى تصح أو تموت ﴿ قلت ﴾ أرايت أن جعل أمرها بيدها في مرضه فاختارت نفسها فماتت أيرثها في قول مالك (قال) قال مالك لا يرثها ﴿ قلت ﴾ فإن مات هو أثرته (قال) قال مالك ترثه (قال) مالك وكل طلاق كان في المرض بأي وجه ما كان فإن الزوج لا يرث في امرأته إن ماتت وهي ترثه إن مات قال مالك لأن الطلاق جاء من قبله ﴿ قلت ﴾ فإذا خالعا برضاها لم جعل لها مالك الميراث أو إذا جعل أمرها بيدها فاختارت نفسها لم جعل لها مالك الميراث (قال) لأن مالكا قال إذا كان السبب من قبل الزوج فلها الميراث

— ما جاء في الصلح —

﴿ قلت ﴾ أرايت أن صالحها على أن أخرت الزوج بدين لها عليه إلى أجل من الآجال (قال) قال مالك الخلع جائز ولها أن تأخذه بالمال حالا ولا تؤخره إلى الأجل الذي أخرته إليه عند الصلح ﴿ قلت ﴾ أرايت أن صالحها على ثمر لم يبد صلاحه

(قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا ما أخبرتك من السلف والذي ذكرت لك أن مالكا قال كل صفقة وقعت بصالح حرام فالخلع جائز ويرد الحرام فأرى اذا أعطته ثمراً قبل أن يبدو صلاحه على أن خلعهما فالخلع جائز والتمر للزوج (قال ابن القاسم) وقد بلغني أن مالكا أجاز له أن يبد صلاحه أو بعد آبق أو بجنين في بطن أمه فأجاز له مالك وجعل له الجنين يأخذه بعد الوضع والآبق يبيعه والثمرة يأخذها وأنا أراه جائزاً (قال ابن القاسم) ولا يكون للزوج على المرأة اذا رد إليها مالها الذي أخرته على الزوج حين صالحته أو أسلفته الى أجل على أن صالحتها فرد ذلك عليها مكانه ولم يترك الى أجله (قال ابن القاسم) ولا يكون للزوج عليها صداق مثلها ولا غير ذلك (قال ابن القاسم) فكذلك عندى أنه لا يكون للزوج على المرأة صداق مثلها في شيء من ذلك مما لا يجوز في الصالح مما يرد على المرأة ويمضى عليها الخلع

❦ مصالحة الاب عن ابنته الصغيرة ❦

❦ قلت ❦ أرايت الصبي أيجوز عليه طلاق الاب (قال) قال مالك لا يجوز عليه طلاق الاب ويجوز صالح الاب عنه ويكون تطليقة (قال مالك) وكذلك الوصى اذا زوج يتيماً عنده صغيراً جاز نكاحه ويجوز أن يصالح امرأته عليه ويكون هذا الصلح من الاب والوصى تطليقة على الصبي وان طلق الوصى امرأة يتيمة لم يحز ❦ قلت ❦ أيجوز أن ينكح الصبي أو يطلق عليه أحد من الاولياء سوى الاب (قال) لم يقل لى مالك انه يجوز على الصبي في النكاح والصلح عنه الا الاب أو الوصى (قال ابن القاسم) وأنا أرى ان كان هذا اليتيم لاوصى له فجعل له القاضي خليفة يقوم عليه بأمره فزوجه أو صالح عنه أرى أن يجوز ذلك كما يجوز لوصى الاب ❦ قلت ❦ فان كان الاب هو الذى زوج الابن فمات وابنه صغير ثم صالح عنه الوصى امرأة الصبي أيجوز هذا الصلح على الصبي ويكون تطليقة قال نعم ❦ قلت ❦ وقول مالك ان الاب اذا صالح عن الصبي امرأة الصبي أو الوصى فذلك تطليقة ثابتة على

الصبي ان كبر بعد اليوم فتزوجها أو تزوجها وهو صغير ثم كبر فطلقها تطاقتين لم تحل
له حتى تنكح زوجا غيره قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان زوجها أبوها ولم تحض ومثلها
يجمع فجامعها الزوج ثم صالح الأب الزوج على أن يرد صداقها للزوج أيكون ذلك جائزا
على الجارية أم لا في قول مالك (قال) سمعت مالكا يقول في البنت الصغيرة التي لم تحض
وقد دخل بها ان لا يبيها أن يزوجها كما يزوج ابنته البكر فسئلتك في الأب اذا صالح عنها
زوجها ولم تحض وهي بنت صغيرة بعد ان ذلك جائز عليها وان كانت قد جو معت لانه
يجوز له أن ينكحها ويجوز اذنه عليها فكذلك سئلتك أرى أن يجوز صاحبه عليها

— في اتباع الصالح بالطلاق —

﴿قلت﴾ أرايت اذا صالحها ثم طلقها في مجاسه من بعد الصالح أيقع الطلاق عليها
أم لا في قول مالك (قال) قال مالك ان كان الطلاق مع ايقاع الصالح فذلك لازم
للزوج وان كان انقطع الكلام الذي كان به الصالح ثم طلق بعد ذلك لم يلزمه
﴿قلت﴾ وكذلك ان صالحها ثم ظاهر منها في عدتها أو آلى منها (قال) يلزمه ذلك
في الايلاء ولا يلزمه في الظهار الا أن يقول ان تزوجتك فأنت على كظهر أمي فهذا
يلزمه عند مالك ان تزوجها الظهار وان كان كلام قبل ذلك يستدل به على أنه أراد ان
تزوجها فهو مظاهر فانه يكون مظاهرا ان تزوجها لان مالكا قال في رجل له امرأتان
صالح احدهما فقالت له اثنا عشر أنك ستراجع فلانة قال هي طالق أبدا فردده
مالك مرارا وقال له ما نويت قال له الرجل لم يكن لي نية وانما خرجت مني مسجلة
(قال) أرى ان تزوجتها أنها طالق منك مرة واحدة وتكون خاطبا من الخطاب لان
مالكا جمعه له حين كان جوابا لكلام امرأته على أنه ان تزوجها فهي طالق فكذلك
ما أخبرتك من الظهار اذا كان قبله كلام يدل على أنه أراد ذلك بمنزلة ما ذكرت لك
في مسألة الرجل ﴿قلت﴾ أرايت الرجل اذا قال لامرأته اذا دخلت الدار فأنت
طالق فصالحها ثم دخلت الدار بعد الصالح مكانها أيقع الطلاق عليها أم لا (قال) اذا
وقع الصالح ثم دخلت بعد ذلك فلا يقع الطلاق بدخولها ذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان قال

ان لم أقض فلانا حقه الى يوم كذا وكذا فامرأته طالق فلما جاء ذلك الوقت وخاف أن يقع عليه الطلاق دعاها الى أن تصالحه فراراً من أن يقع عليه الطلاق فصالحته لذلك وهو يريد رجعتها بعد مضي ذلك الوقت أيجوز له هذا الصالح ولا يكون حاشاً ان لم يقض فلانا حقه (قال) نعم لا يكون حاشاً وبئس ما صنع كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ لم يكون بئس ما صنع من فرّ من الحنث (قال) سمعت مالكا يقول بئس ما صنع قال مالك ولا يعجبني أن يفعل ذلك قال فان فعل لم أره حاشاً لانه مضي الوقت وليست له بامرأة ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجها بعد ماضي الوقت ولم يقض فلانا حقه أيقع عليه الطلاق ويحنث أم لا (قال) لا يكون عليه شيء ولا يقع عليه الطلاق

جامع الصالح

﴿قلت﴾ أرايت ان صالحها على طعام أو دراهم أو عرض من العروض موصوف الى أجل من الآجال أيجوز ذلك في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ويجوز أن يأخذ منها رهناً بذلك أو كفيلاً قال نعم ﴿قلت﴾ ويجوز أن يبيع الطعام قبل أن يقبضه (قال) أكره ذلك لانه عندي محمل البيوع ولا يصالح ذلك حتى يقبض الطعام وانما هذا كله في هذه الاشياء محمل البيوع ﴿قلت﴾ أرايت ان اصطاحا على دين فباعه منها بعرض من العروض الى أجل من الآجال أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك لان هذا دين بدين فلا يجوز وهذا والبيع سواء ويرجع فيكون له الدين ﴿قلت﴾ أرايت اذا صالحها على أن أعطته عبداً بعينه فأعطته ذلك العبد الى أجل من الآجال أيجوز ذلك في قول مالك (قال) قال مالك اذا صالحها على دين له الى أجل على أن عجلت له ذلك الدين قبل محل الاجل قال مالك فالدين الى أجله والخلع جائز فكذلك العبد الذي صالحها عليه الى أجل من الآجال على أن لا تدفع اليه العبد الا الى أجل من الآجال فهو حال والخلع جائز والاجل فيه باطل لان مالكا قال في كل صفقة وقعت بالصالح فيها حلال وحرام ان الخلع جائز والحلال

منها يثبت والحرام باطل والشرط في مسئلتك في تأخير العبد لا يصلح والصلح على العبد جائز فطر حنا من هذا ما لا يصلح وجوزنا منه ما يصلح ﴿قلت﴾ أرأيت ان صالحها على عرض موصوف الى أجل من الآجال يصلح له أن يبيعه منها بدين الى أجل (قال) لا يجوز ذلك في قول مالك لان هذا مثل البيوع وهذا يصير ديناً بدين

﴿ في حضنة الام ﴾

﴿قلت﴾ كم يترك الغلام في حضنة الام في قول مالك (قال) قال مالك حتى يحتمل ثم يذهب الغلام حيث شاء ﴿قلت﴾ فان احتاج الاب الى الادب أن يؤدب ابنه (قال) قال مالك يؤدبه بالنهار ويبعثه الى الكتاب وينقلب الى أمه بالليل في حضنتها ويؤدبه عند أمه ويتعاهده عند أمه ولا يفرق بينه وبينها الا أن تزوج (قال) فقلت لمالك فان تزوجت وهو صغير يرضع أو فوق ذلك فأخذه أبوه أو أولياؤه ثم مات عنها زوجها أو طلقها أيرد الى أمه (قال) لا ثم قال لي مالك أرأيت ان تزوجت ثانية أيؤخذ منها ثم ان طلقها زوجها أيرد اليها أيضاً ثانية ليس هذا بشئ اذا أسلمته مرة فلا حق لها فيه (قال) فقلت للمالك متى يؤخذ من أمه أحين عقد نكاحها أو حين يدخل بها زوجها (قال) بل حين يدخل بها زوجها ولا يؤخذ الولد منها قبل ذلك ﴿قلت﴾ والجارية حتى متى تكون الام أولى بها اذا فارقتها زوجها أو مات عنها (قال) قال مالك حتى تبلغ مبلغ النكاح ويخاف عليها فاذا بلغت مبلغ النكاح وخيف عليها نظر فان كانت أمها في حرز ومنعة وتحصين كانت أحق بها أبداً حتى تنكح وان بلغت ابنتها ثلاثين سنة أو أربعين سنة ما دامت بكرًا فأما أحق بها مالم تنكح الام أو يخف موضعها فان خيف على البنت في موضع الام ولم تكن الام في تحصين ولا منعة أو تكون الام لعلمها ليست بمرضية في حالها ضم الجارية أبوها اليه أو أولياؤها اذا كان في الموضع الذي تضم اليه كفاية وحرز ﴿قال﴾ وقال مالك رب رجل شرير سكير يترك ابنته ويذهب لشر ما ويدخل عليها الرجال فهذا

لا يضم اليه شيء أيضاً (قال ابن القاسم) فأرى أن ينظر السلطان لهذه ﴿ قلت ﴾ حتى متى تترك الجارية والغلام عند الجدة والخالة (قال) تترك الجارية والغلام عند الجدة والخالة الى حد ما يتركون عند الام وقد وصفت لك ذلك اذا كانوا في كفاية وحرز ولم يخف عليهما ﴿ قلت ﴾ فهل ذكر مالك الكفاية (قال) نعم قال اذا كانوا ليسوا في ثقة ولا كفاية فلا تطلى الجدة الولد ولا الوالد اذا كانوا ليسوا بمؤمنين ولا يأخذ الولد الا من قبله الكفاية لهم قرب جدة لا تؤمن على الولد ورب والد يكون سفيهاً سكيراً يخرج من بيته ويدع ولده ﴿ قلت ﴾ وانما الكفاية التي قال مالك انما هو مثل ما وصفت لي (قال) نعم قال مالك ولا ينبغي أن يضر بالولد وينبغي أن ينظر للولد في ذلك بالذي هو أكفأ وأحرز ﴿ قلت ﴾ أرايت ان يطلقها زوجها فتزوجت المرأة وله منها أولاد صغار وجدهم لامهم في بعض البلدان وجدهم لا ييهم مع الصبيان في مصر واحد أو عمتهم أو خالتهم معهم في مصر واحد أي يكون لهؤلاء الحضور حق في الصبيان وجدهم لامهم التي هي أحق بالصبيان من هؤلاء ساكنة في غير بلد الاب (قال) الذي سمعت من قول مالك وبلغني أن الجدة أم الام أو الخالة أولى من الجدة للاب والجدة للاب أولى من الاخت والاخت أولى من العمة والعمة أولى من بعد هؤلاء من غيرها. فأما الجدة أم الام فاذا كانت بغير بلد الاب التي هو بها فالخالة أولاها والاب أولى من الاخت والعمة والجدة والخالة أولى من الاب والذي سألت عنه اذا كانت الجدة للام في غير بلاد الاب وتزوجت الام والخالة بحضرة الصبيان فالحق للخالة في الصبيان لان الجدة اذا كانت غائبة فلا حق لها في الصبيان لانها ليست مع الاب في مصر واحد واذا لم تكن الجدة مع الاب في مصر واحد فهي بمنزلة الميتة فالحق للخالة لانها بعد الجدة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان يطلقها فتزوجت وله منها أولاد صغار وقد مات الاب ولهم جدة لا ييهم أو عمة أو خالة أو أخت من أولى بالصبيان هؤلاء الذين ذكرت أم الاولياء الجد والعم وابن العم والعصبة وما أشبههم في قول مالك (قال) الذي سمعت من قول مالك أن

الجدة والعمة والاخت اذا كن في كفاية كن أحق من الاولياء والجدة أولى من
 الاخت والاخت أولى من العمة والعمة أولى من الاولياء اذا كانوا يأخذونهم الى
 كفاية والى حصانة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان طلقها والولد صغار فكانوا في حجر الام
 فأراد الاب أن يرتحل الى بعض البلدان فأراد أن يأخذ أولاده ويخرجهم معه وانما
 كان تزوج المرأة في الموضع الذي طلقها فيه وهما جميعا من أهل تلك البلدة التي تزوجها
 فيها وطلقها فيها (قال) قال مالك للاب أن يخرج ولده معه اذا ارتحل الى أى بلد
 ارتحل اليه اذا أراد السكنى (قال مالك) وكذلك الاولياء هم في أوليائهم بمنزلة الاب
 لهم أن يرتحلوا بالصبيان حينما ارتحلوا تزوجت الام أو لم تزوج اذا كانت رحلة الاب
 والاولياء رحلة نقلة وكان الولد مع الاولياء أو مع الوالد في كفاية ويقال للأم ان
 شئت فابتغي ولدك وان أبيت فأنت أعلم (قال مالك) وان كان انما يسافر يذهب
 ويحيى فليس لهذا أن يخرجهم معه عن أمهم لانه لم ينتقل (قال مالك) وليس للام
 أن تنقلهم عن الموضع الذي فيه والدهم أو أوليائهم الا أن يكون ذلك الى الموضع
 القريب البريد ونحوه حيث يبلغ الاب والاولياء خبرهم ﴿ قلت ﴾ وتقيم في ذلك
 الموضع الذي خرجت اليه اذا كان بينها وبين الاب البريد ونحوه قال نعم ﴿ قلت ﴾
 حتى متى تكون الام أولى بولدها اذا فارقتها زوجها (قال) أما الجوارى في قول مالك
 فحتى ينكحن ويدخل بهن أزواجهن وان حضن فالام أحق وأما الغلمان فهي أحق
 بهم حتى يحتلموا قال مالك فاذا بلغوا الادب أدبهم عند أمهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت الام
 اذا طلقت ومعها صبيان صغار فتزوجت من أحق بولدها الجدة أم الاب (قال) قال
 مالك الجدة أم الام أولى من الاب ﴿ قلت ﴾ فان لم تكن أم الام وكانت أم اب
 (قال) فهي أولى من الاب ان لم تكن خالة ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم
 ﴿ قلت ﴾ فأم أم الام جدة الام أولى بالصبية من الاب اذا لم يكن فيما بينها وبين
 الصبية أم أقعد بالصبية منها قال نعم ﴿ قلت ﴾ فمن أولى بهؤلاء الصبيان اذا تزوجت
 الام أو ماتت أبوهم أولى أو أختهم لا ييهم وأمهم (قال) أبوهم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول

مالك (قال) نعم هو قوله ﴿ قلت ﴾ فمن أولى بهؤلاء الصبيان الاب أم الخالة (قال)
قال مالك الخالة أولى بهم من الاب اذا كانوا عندها في كفاية ﴿ قلت ﴾ فما معنى
الكفاية (قال) أن يكونوا في حرز وكفاية ﴿ قلت ﴾ والنفقة على الاب (قال) نعم
النفقة على الاب عند مالك ﴿ قلت ﴾ فمن أولى الاب أم العمة في قول مالك (قال) الاب
قال وليس بعد الجدة للام والخالة والجدة للاب أحد أحق من الاب ﴿ قلت ﴾
فمن أولى العصبة أم الجدة للاب (قال) الذي سمعت من مالك أن الجدة أم الاب
أولى من العصبة وأرى أن الاخت والعمة وبنت الاخ أولى من العصبة ﴿ قلت ﴾
ويجعل الجد والعم والابن والاخ وابن الاخ مع هؤلاء النساء مع الاخت والعمة وابنة الاخ
بمنزلة العصبة أم لا (قال) نعم ينزلون مع من ذكرت من النساء بمنزلة العصبة ﴿ قلت ﴾
تحفظه عن مالك (قال) لا أقوم على حفظه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان يطلقها زوجها وهو
مسلم وهي نصرانية أو يهودية ومعه ولد صغير من أحق بولدها (قال) هي أحق
بولدها وهي كالمسلمة في ولدها الا أن يخاف عليها ان بلغت منهم جارية الا أن
يكونوا في حرز ﴿ قلت ﴾ هذه تسقيهم الحمر وتغذيهم بلحوم الخنازير فلم جعلتها
في ولدها بمنزلة المسلمة (قال) قد كانت عنده قبل أن يفارقها وهي تغذيهم ان أحببت
بلحوم الخنازير وبالخمر ولكن ان أرادت أن تفعل ذلك منعت من ذلك ولا ينزع الولد
منها وان خافوا أن تفعل ضمت الى ناس من المسلمين لئلا تفعله ﴿ قلت ﴾ فان كانت
مجوسية أسلم زوجها ومعه ولد صغير فأبت أن تسلم وفرقت بينهما من أحق بالولد
(قال) الام أحق بالولد واليهودية والنصرانية والمجوسية في هذا سواء بمنزلة المسلمة
﴿ قلت ﴾ أرايت ان كانت أمهم أمة وقد أعتق الولد وزوجها حر فطلقها زوجها من أحق
بالولد (قال) الام أحق به الا أن تباع فتظعن الى بلد غير بلد الاب فيكون الاب
أحق أو يريد أبوه الانتقال من بلده الى بلد سواه فيكون أحق بولده وهذا قول
مالك . والعبد في ولده بمنزلة الحر لا يفرق بين الولد وبين أمه كانت أمة أو حرة لان
العبد ليس له مسكن ولا قرار وانما يسافر به ويظعن ويبيع وهذا الذي سمعت ممن

أثق به عن مالك أنه قاله ﴿قلت﴾ أرأيت العصبه اذا تزوجت أمهم أيكون لهم أن يأخذوا منها الاولاد (قال) قال مالك اذا تزوجت الام فالاولياء أولى بالصبيان منها قال مالك وكذلك الوصي (قال) وقال مالك الاولياء هم العصبه (قال مالك) وهذا كله الذي يكون فيه بعضهم أحق بذلك من بعض اذا كان ذلك الى غير كفاية أولم يكن مأمونا في حاله أو كان في موضع يخاف على الاولاد للعودة التي هو فيها مثل البنت قد بلغت تكون عند الام والجدة وتكون غير الثقة في نفسها أو تكون البنت معها في غير حرز ولا تحصين فالاولياء أولى بذلك اذا كانوا يكونون في كفاية وحرز وحصين والوالد كذلك ان كان غير مأمون قرب والدسفيه يخرج النهار يكون في سفيه يضيعها ويخاف عليها عنده ويدخل عليها الرجال يشربون فهذا لا يمكن منها ﴿قلت﴾ أرأيت ان اجتمع النساء في هؤلاء الصبيان وقد تزوجت الام ولا جدة لهم من قبل الام أو لهم جدة من قبل الام لها زوج أجنبي من أحق بهؤلاء الصبيان وقد اجتمعن الاخوات مختلفات والجداث مختلفات والعمات مختلفات وبنات الاخوة مختلفات من أولى بهؤلاء الصبيان (قال ابن القاسم) أقعدهن بالام اذا كانت محرما من الصبيان فهي أولى بالصبيان بعد الجدة للام لان الجدة للام والدة وانما ينظر في هذا الى الاقعد فالاقعد بالام منهم اذا كانت محرما جعلتها أولى بالصبيان ﴿قلت﴾ أرأيت مولى النعمة أيكون من الاولياء اذا تزوجت الام (قال) هو من الاولياء لانه وارث والمولى عتاقة وابن العم عند مالك من الاولياء ﴿قلت﴾ أرأيت من أسلم على يديه اذا تزوجت الام أيكون أولى بولد هذا الذي أسلم على يديه أم لا (قال) قال مالك ليس هو مولاه ولا ينبغي أن ينتسب اليه ﴿قلت﴾ وان والاه (قال) نعم وان والاه فلا يجوز ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان ولده من هذه المطلقة لا بد لهم من الخدمة لضعفهم عن أنفسهم ومثله يقوى على الخدمة أجبره على أن يخدمهم (قال) نعم عند مالك والخدمة بمنزلة النفقة اذا قوى على ذلك الاب أخذ به ﴿قلت﴾ وما حد ما يفرق بين الامهات والاولاد في قول مالك في العبيد (قال)

قال مالك لا يفرق بينهم حتى يشغروا الا أن يعجل ذلك بالصبي (قال) وذلك عندي حتى يستغنى الصبي عن أمه بأكله وحده وشربه ولبسه وقيامه وقعوده ومنامه (قال) قال مالك إذا اتغر فقد استغنى عنها (قال) ووجه الاستغناء عن أمه إذا اتغر مالم يعجل ذلك به ﴿ قلت ﴾ أرايت الاب والولد هل ينهى مالك عن التفرقة فيما بينهم كما ينهى عن التفرقة بين الام وولدها (قال) قال مالك لا بأس أن يفرق بين الاب وبين ولده وان كانوا صغاراً وانما ذلك في الامهات ﴿ قلت ﴾ فالجدة أم الام أو الجدة أم الاب أيفرق بينها وبينهم وهم صغار لم يشغروا (قال) قال لي مالك ذلك غير مرة وغير عام انه يفرق بين أم الام وبينهم وان كانوا صغاراً في التملك (قال مالك) وانما ذلك في الام وحدها ﴿ ابن وهب ﴾ عن يحيى بن أيوب عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة فقالت ان ابني هذا كان بطني له وعاء وحجري له حواء وثدي له سقاء فزعم أبوه أنه ينزعه مني فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت أحق به مالم تنكحي (قال عمرو بن شعيب) وقضى أبو بكر الصديق في عاصم على عمر بن الخطاب ان أمه أحق به مالم تنكح ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة وغير واحد من الانصار وغيرهم من أهل المدينة أن عمر بن الخطاب طلق امرأته الانصارية وله منها ابن يقال له عاصم فتزوجت بعد عمر يزيد بن مجمع الانصاري فولدت له عبد الرحمن ابن يزيد وكانت لها أم فقبضت عاصم اليها وهي جدته أم أمه وكان صغيراً فخاصمها عمر الى أبي بكر الصديق فقضى لجدته أم أمه بحضنته لانه كان صغيراً ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن محمد بن عبد الرحمن عن القاسم بن محمد بنحو ذلك وقالت الجدة اني حضنته وعندي خير له وأرفق به من امرأة غيري قال صدقت حضنتك خير له فقضى لها به فقال عمر بن الخطاب سمعت وأطعت ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك وعمرو ابن الحارث عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد بنحو ذلك الا أن مالكاً قال كان الغلام عند جدته بقباء (وأخبرني) من سمع عطاء الخراساني يذكر مثل ذلك

(وقال) أبو بكر ربحها وفراشها خير له منك حتى يكبر (ابن وهب) قال عمرو بن الحارث في الحديث وكان وصيفاً ﴿الليث﴾ أن يحيى بن سعيد حدثه قال ان المرأة اذا طلقت أولى بالولد الذكر والانثى ما لم تتزوج فان خرج الوالد الى أرض سوى أرضه ليسكنها كان أولى بالولد وان كانوا صغاراً فلن هو خرج غازياً أو تاجراً كانت الام أولى بولدها الا أن يكون غزاة انقطاع (قال يحيى) والولى بمنزلة الوالد ﴿قلت﴾ أرايت أم الولد اذا اعتقت ولها أولاد صغار أهي في ولدها بمنزلة المرأة الجرة التي تطلق ولها أولاد صغار في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت اذا تزوجت الام فأخذتهم الجدة أو الخالة أتكون النفقة والكسوة والسكنى على الاب في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان لم يكن عند الاب ما ينفق عليهم (قال) فهم في قول مالك من فقراء المسلمين ولا يجبر أحد على نفقتهم الا الاب وحده اذا كان يقدر على ذلك ﴿قلت﴾ أرايت الاب اذا كان معسراً والام موسرة أتجبر الام على نفقة ولدها وهم صغار في قول مالك (قال) لا تجبر على نفقة ولدها ﴿قلت﴾ أرايت ان طلقها وأولادها صغار أيكون على الاب أجر الرضاع في قول مالك قال نعم

— نفقة الوالد على ولده المالك لامره —

﴿قلت﴾ أرايت المرأة الثيب اذا طلقها زوجها أو مات عنها وهي لا تقدر على شيء وهي عديمة أيحجب الاب على نفقتها في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ أرايت الزمنى والمجانين من ولده الذكور المحتامين قد بلغوا وصاروا رجلاً هل يلزم الاب نفقتهم (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن يلزم ذلك الاب لان الولد انما أسقط عن الاب فيه النفقة حين احلهم وبلغ الكسب وقوى على ذلك ألا ترى أنه قبل الاحتلام انما ألزم الاب نفقته لضعفه وضعف عقله وضعف عمله فهو لاء الذين ذكرت عندي أضعف من الصبيان ألا ترى أن من الصبيان من هو قبل الاحتلام قوي على الكسب الا أنه على كل حال على الاب نفقته ما لم يحتلم الا أن يكون للصبي كسب

يستغني به عن الاب أو يكون له مال فينفق عليه من ماله فكذلك الزمى والمجانين بمنزلة الصبيان في ذلك كله أو لا ترى أن النساء قد تحيض المرأة وتكبر وهي في بيت أبيها فنفتها على الاب وهي في هذا الحال أقوى من هذا الزمن ومن هذا المجنون وانما ألزم الاب نفقتها لحال ضعفها في ذلك فمن كان أشد منها ضعفاً فذلك أحري أن يلزم الاب نفقته اذا كانت زمانته تلك قد منعت من أن يقوى على نفسه مثل المغلوب على عقله والأعمى والزمن والضعيف الذي لا حراك به ﴿قلت﴾ أرايت ان كانوا قد بلغوا الأصحاء ثم أزمعوا أو جنوا بعد ذلك وقد كانوا قد خرجوا من ولاية الاب (قال) لا شئ لها على الاب ولم أسمع من مالك فيه شيئاً وانما قلته على البنت الثيب

— في نفقة الولد على والديه وعياله —

﴿قلت﴾ أرايت الصبي الصغير اذا كان له مال وأبواه معسران أينفق عليهما من مال هذا الابن في قول مالك (قال) قال مالك نعم ينفق عليهما من مال الولد صغيراً كان أو كبيراً اذا كان له مال وأبواه معسران ذكراً كان أو أنثى متزوجة كانت البنت أو غير متزوجة ﴿قلت﴾ وكذلك ان لم تكن أمها تحت أبيها ولكنه تزوج غير أمها أينفق على أبيها وعلى امرأة أبيها من مالها قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان كان الانثى أبيها حرائر أربع ليس فيهن أمها أينفق على أبيها وعلى نساءه من مالها (قال) انما سمعت مالكا يقول ينفق على الاب من مال الولد ذكراً كان أو أنثى متزوجة كانت البنت أو غير متزوجة وينفق على أهل الاب من مال الولد أيضاً ولم أسأله عن أربع حرائر (قال ابن القاسم) ولا أرى أن ينفق على أربع حرائر ولا ثلاث ولا على أكثر من واحدة ﴿قلت﴾ أرايت ان كان والدي معسراً وأنا موسر ولوالدي أولاد صغار أينفق عليه وعلى اخوتي الصغار الذين في حجره من مالى وعلى كل جارية من ولد أبي في حجره بكر (قال) قال لى مالك ينفق على الاب من مال الولد وعلى امرأته (قال ابن القاسم) ولا أرى أن تلزمه النفقة على اخوته الا أن يشاء ﴿قال﴾ فقلت لمالك

فالمرأة يكون لها الزوج وهو معسر ولها ابن موسر أتلزم الابن النفقة على أمه وهو يقول لا أنفق عليها لان لها زوجا (قال مالك) ينفق عليها ولا حجة له في أن يقول انها تحت زوج ولا حجة له في أن قال فليفارقها هذا الزوج حتى أنفق أنا عليها ولها أن تقيم مع زوجها ويلزم ولدها نفقتها ﴿قلت﴾ فهل تلزم الولد النفقة على أبيه والنفقة على زوجة أبيه والنفقة على خادم امرأة أبيه في قول مالك (قال) تلزم الولد النفقة على خادم يكون لأبيه اذا كان الاب معسراً والولد موسراً لذلك فأرى خادم امرأته أيضاً يلزم الولد نفقتها لان خادم امرأة أبيه تخدم الاب ولانه لو لم يكن لها خادم كانت الخدمة من النفقة التي تلزمه ﴿قلت﴾ وكل ما أنفق الوالدان من مال الولد فأيسر الوالدان بعد ذلك لم يكن ما أنفق من مال الولد ديناً عليهما في قول مالك (قال) نعم لا يكون ديناً عليهما ﴿قلت﴾ أرايت الولد هل يجبر على نفقة الوالدين اذا كان معسراً في قول مالك (قال) قال مالك لا يجبر والد على نفقة ولده ولا ولد على نفقة والدين اذا كانا معسرين ﴿قلت﴾ أرايت من كان له من الآباء خادم ومسكن أتفرض نفقته على الولد أم لا في قول مالك (قال) قال لي مالك يفرض على الولد نفقة أبيه وزوجته قال ابن القاسم وخادمه يدخل في نفقة أبيه فيكون ذلك على الولد فأما الدار فلم أسمع من مالك فيها شيئاً الا أني أرى ان كانت داراً ليس فيها فضل في قيمتها عن مسكن يغنيه يكون في ثمن هذه الدار ما يتباع به مسكنه يسكنه وفضله يعيش فيها رأيت أن يعطى نفقة ولا تباع لان مالكاً قال لنا لو أن رجلاً كانت له دار ليس في ثمنها فضل عن اشتراء مسكن يغنيه أن لو باعها وابتاع غيرها أعطى من الزكاة فصاحب الدار في الزكاة أبعد من الزكاة من الوالد من مال الولد ﴿قلت﴾ أرايت الوالدين اذا كانا معسرين والولد غائب وله مال حاضر عرض أو فرض أنعديهما على ماله (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى أن يفرض لهما نفقتهما في ذلك ﴿قلت﴾ فان كانت الام عديمة لا شيء لها وللولد أموال قد تصدق بها عليهم أو وهبت لهم أيفرض للام نفقتها في مال الولد قال نعم ﴿ابن وهب﴾ عن

يونس بن يزيد أنه سأل ربيعة عن الولد هل يموت أبويه في عسره ويسره إذا اضطُر
إلى ذلك (قال) ليس عليه ضمان وهو رأى رآه المسلمون أن ينفق عليهما من ماله
﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة أن أبا بشر المدني قال كان يحيى بن سعيد إذا كان قاضياً
فرض على رجل نفقة أبيه إن شاء وأراد ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن
شهاب أنه قال في غلام ورث من أمه مالا أو من أبيه قال ابن شهاب لا يصالح
لأبيه ولا لامه أن يأكل من ماله ما استغنيا عنه إلا أن يحتاج الأب أو الأم فتضع
يدها مع يده (قال ابن وهب) وقاله عطاء بن أبي رباح ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن
لهيعة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه قال لا يأخذ الابن ولا الابنة من مال
أبويهما إلا بأذنهما (وقال) عطاء بن أبي رباح مثله

— ﴿ في نفقة المسلم على ولده الكافر ﴾ —

﴿ قلت ﴾ أرأيت إن أسلم الابوان وفي حجرهما جوار وأولاد لهما قد حضن واخترن
الكفر على الاسلام أيجبر الأب على نفقتهم أم لا قال نعم ﴿ قلت ﴾ ويجبر
الكافر على نفقة المسلم والمسلم على نفقة الكافر (قال) إذا كانوا أباً وأولاداً فأنجبهم
﴿ قلت ﴾ أتخفظه عن مالك (قال) بلغني عن مالك ولم أسمع أنه سئل عن الأب
الكافر يكون محتاجاً أو الأم ولها بنون مسلمون هل يلزم الولد نفقة الابوين وهما
كافران قال مالك نعم

— ﴿ نفقة الوالد على ولده الاصاغر وليست الأم عنده ﴾ —

﴿ قلت ﴾ أرأيت نفقة الأب على ولده الاصاغر أيجبر الأب على أن يدفع ذلك إلى
أمهم (قال) لم أسمع بالكا يحد في هذا حداً إلا أن المرأة إذا كان معها ولدها أعطيت
نفقة ولدها إذا كانت مطلقة مصلحة فولدها عندها وتأخذ نفقتهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت
إن دعاها إلى أن تتحول معه من بلد إلى بلد وهي عنده غير مطلقة ومن موضع إلى
موضع فأبت أتسكون لها عليه النفقة في قول مالك (قال) نعم هو قوله وتخرج معه

﴿ قلت ﴾ فان كان لها عليه مهر فقالت لا أتبعك حتى تطبني مهرى (قال مالك)
ان كان دخل بها خرج بها على ما أحببت أو كرهت وتبعه بمهرها ديناً وليس لها أن
تمتنع منه من الخروج من أجل دينها

— ما جاء فيمن تلزم النفقة —

﴿ قلت ﴾ من تلزمني نفقته في قول مالك (قال) الولد ولد الصلب ذرية تلزمه نفقتهم
في الذكور حتى يحتلموا فاذا احتلموا لم تلزمه نفقتهم والنساء حتى يتزوجن ويدخل
بهن أزواجهن فاذا دخل بالبنات زوجها فلا نفقة لها عليه فان طلقها بعد البناء بها أو
مات عنها فلا نفقة لها على أبيها ﴿ قلت ﴾ فان طلقها قبل البناء (فقال) هي على نفقتها
ألا ترى أن النفقة واجبة على الأب حتى يدخل بها لان نكاحها في يد الأب ما لم
يدخل بها زوجها ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد أنه سأل ربيعة عن الوالد هل
يضمن مؤنة ولده والى متى يضمنهم (قال) يضمن ابنه حتى يحتلم وابنته حتى تنكح
﴿ قلت ﴾ فولد الولد (فقال) لا نفقة لهم على جدهم وكذلك لا تلزمهم النفقة على
جدهم ولا يلزم المرأة النفقة على ولدها وتلزم النفقة على أبنائها وان كانت ذات زوج
وان كره ذلك زوجها كذلك قال مالك (قال) والزوج تلزمه نفقة امرأته وخادم
واحدة لامراته ولا يلزمه من نفقة خدمها أكثر من خادم واحدة ولا يلزمه نفقة
أخ ولا أخت ولا ذى قرابة ولا ذى رحم محرم منه (قال) قال مالك وعلى الوارث
مثل ذلك أن لا يضار ﴿ قلت ﴾ أرايت الجارية التي لا بد لها من خادم للخدمة
وعندها خادم قد ورثها من أمها تلزم الأب نفقة خادمها وهي بكر في حجر
أبيها (قال) لا أرى أن يلزم الأب نفقة خادمها وتلزمه نفقتها هي نفسها ﴿ قلت ﴾
وهذا قول مالك (قال) نعم وهو رأيي ويقال للأب اما أنفق على الخادم واما بعثها
ولم تترك بغير نفقة (قال ربيعة) في امرأة توفي عنها زوجها ولها ولد صغير فأرادت
أن تتزوج وترى به على عمه أو وصي أبيه وليس للغلام مال (فقال) ربيعة يكون
ذلك لها وولدها من أيتام المسلمين يحمله ما يحملهم ويسعه ما يسعهم وولى الرحم

أولى من الام بالولد الا أن تحب الام الحضانة فيقضي لها بحضانة ولدها لان حبرها خير له من حبر غيرها ولا يضمن أحد نفقة اليتيم الا أن يتطول متطول فيفضل بما بدا له الا ما قسم الله لايتام المسلمين من الحق في الصدقة والنفقة قال ﴿ وقال ربيعة في قول الله تبارك وتعالى وعلى الوارث مثل ذلك (قال) الوارث الولي لليتيم وماله مثل ذلك من المعروف يقول في صحة أمه أمره بالمعروف فيما ولي من اليتيم وماله وان تعاسرا فتراضيا على أن يترك ذلك يسترضعه حيث أراه الله ليس على الولي في ماله شيء مفروض الا من احتسب ﴾ ابن وهب ﴿ عن الليث عن خالد بن يزيد عن زيد بن أسلم أنه قال في قول الله تبارك وتعالى والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة انها هي المرأة تطلق أو يموت عنها زوجها (فقال) وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تضار والدته بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك (يقول) ليس لها أن تلقى ولدها عليه ولا يجد من يرضعه وليس له أن يضارها فينزع منها ولدها وهي تحب أن ترضعه وعلى الوارث مثل ذلك فهو ولي اليتيم

— ما جاء في الحكمين —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الحكمين اذا حكمنا من هما وهل يجوز أن يكون في الحكمين الصبي والمرأة والعبد والرجل المحدود ومن هو على غير الاسلام (قال مالك) ليست المرأة من الحكماء والصبي والعبد ومن هو على غير دين الاسلام أحق أن لا يجوز تحكيمهم لا برضا من الزوج والمرأة ولا بالبعثة من السلطان ﴿ قلت ﴾ فالحكماء هل يكونان من غير أهل المرأة وأهل الرجل وكيف ان لم يكن لهما أهل وكيف ان كان لهما أهل وكانوا لا موضع فيهم لانهم ليسوا من أهل النظر والعدل (قال) قال مالك الامر الذي يكون فيه الحكماء انما ذلك اذا فتح ما بين الرجل وامرأته حتى لا تثبت بينهما بينة ولا يستطيع الى أن يتخلص الى أمرهما فاذا بلغا ذلك بعث الوالي رجلا من أهلها ورجلا من أهل عديلي فنظرا في أمرهما واجتهدا فان استطاعا الصالح

أصلها بينهما والا فرقا بينهما ثم يجوز فراقهما دون الامام وان رأيا أن يأخذا من مالها حتى يكون خلعا فعلا (قال) فاذا كان في الاهل موضع كانوا هم أولى لعلمهم بالامر وتعميهم به وانهم لم تزدهم قرابتهم منهما اذا كان فيهم من الحال التي وصفت لك من النظر والعدالة الا قوة على ذلك وعلمها به وأما اذا لم يكن في الاهل أحد يوصف بما يستحق به التحكيم أو كانا ممن لا أهل لهما فانما معنى ذلك الذي هو عدل من المسلمين ﴿ قلت ﴾ فالاهلون اذا اجتمعوا على رجل يحكم وهل يكون الاهلون في ولاية العصة أو ولاية المال أو الى اليتيم اذا كان من غير عصيته أو الى اليتيمة اذا كان كذلك وهل يكون الى غير من يلي نفسه من الازواج والزوجات أو هل يكون لاحد مع الذي يلي نفسه من الازواج شريك (قال) لاشرك للذين أمرهما اليهما من أحد في أمرهما الا شرك المشورة التي المرء فيها مخير في قبولها وردها وأما شرك يمنع به صاحبه شيئا أو يعطيه فلا (قال) وكذلك الامر الى من يلي اليتامى من الرجل والمرأة وهو لا يكون اليهم من ذلك الا ما اليهم من الطلاق والمخالعة ﴿ قلت ﴾ فان كان ممن يلي نفسه من الرجل والمرأة أو من الولاية الذين يجوز أمرهم على من يلون جعلوا ذلك الى من لا يجوز ان يكون حكما (قال) لا يجوز ﴿ قلت ﴾ ولم وانما جعل ذلك اليهما ولاية الامر أو الزوج والزوجة المالكان لامرهما (قال) لان ذلك يجري اذا حكم غير أهل الحكومة والرأي ممن وصفت لك وغيرهم ممن يخالف الاسلام كان على غير وجه الاصلاح (قال) وانما أراد الله بالحكمين وأراده ولاية العلم للاصلاح لما فسد من الزوج لزوجته ومن الزوجة لزوجها فان ذلك يأتي تخاطرا منهما بما لا ينبغي أن يكون فيه الفرر ﴿ قلت ﴾ فاذا كان ذلك منهم الى رجل واحد اجتماعا عليه هل يكون بمنزلة الحكمين لهما جميعا (قال) نعم انما هي أمورهما التي لو أخذها دون من يحكم فيها كان ذلك لهما وكذلك هي الى من جعلها اليه اذا كان يستأهل أن يكون ممن يجعل ذلك اليه ليس بنصراني ولا عبد ولا صبي ولا امرأة ولا سفیه فهو لا يجوز منهم اثنان فكيف واحد ﴿ قلت ﴾ فلو أن بعض من

لا يكون ذلك اليه جعل عن ملا منهما ورضا ففرق بينهما هل يمضي ذلك أو يكون تماؤ
 مردوداً (قال) إذا لا يمضي ولا يكون طلاقاً لأنهم ليسوا من أهل الحكم واجتهاد
 الرأي ولأن ذلك لم يكن على وجه التملك تملك الطلاق يدلك على ذلك دخول
 الزوجة فيه بتحكيمها ولا مدخل للزوجة في تملك الطلاق ﴿قلت﴾ فلو قضى
 الحكماء بغرم على الزوج أو على المرأة كيف يكون ذلك وهل يكون ذلك بغير
 التخليص من المرأة والزوج في تحكيمهما حين يحكمان (قال) إذا حكم الزوج والمرأة
 الحكمين في الفرقة والامتناع فقد حكماهما فيما يصلح ذلك بوجه السداد منهما
 والاجتهاد (قال) وقال مالك إن رأيا أن يأخذا من المرأة ويغرمها مما هو مصلح
 لها ومخرجها من ملك من أضر بها فجائز ولا ينبغي أن يأخذا من الزوج شيئاً ويطلقا
 عليه ﴿قلت﴾ فهل يكون لهما أن يحكما من الفراق بأكثر مما يخرجانهما من يده
 وهل يكون إذا أخرجها بواحدة يكون له فيها رجعة (قال) قال مالك لا يكون لهما
 أن يخرجها من يديه بغير طلاق السنة وهي واحدة لا رجعة له فيها حكما عليها فيه
 بمال أو لم يحكما به لأن ما فوق ذلك خطأ وليس بصواب وليس بمصلح لهما أمراً
 والحكماء إنما يدخلان من أمر الزوج وزوجته فيما يصلح لهما وله جعلاً ﴿قلت﴾
 فلو أنهما اختلفا فطلق أحدهما ولم يطلق الآخر (قال) إذا لا يكون هناك فراق
 لأن إلى كل واحد منهما ما إلى صاحبه باجتماعهما عليه ﴿قلت﴾ فإن أخرجها
 أحدهما بغرم تغرم المرأة وأخرجها الآخر بغير غرم (قال) إذا لا يكون ذلك منهما
 اجتماعاً لأنه ليس عليهما أن تخرج شيئاً بغير اجتماعهما ولأنه ليس عليه أن يفارق
 عليه بغير الذي لم يجتمعا عليه من المال فإن شاءت أن تمضي له من المال طوعاً منها
 لا بحكمهما ما سمي عليها أحد الحكمين فقد اجتمعا إذا أمضت المال للزوج على
 الطلاق لاجتماعهما على الفرقة إذا أبت إعطاء المال إنما هو تبع في رد ذلك على
 الزوج بأن يقول لم يجتمعا لي على المال فيلزمها لي ولم يصل إلى ما حكم به منه أحداً
 فتقطع مقالتي فإذا أمضت هي ذلك فلا يشك أحد أن مما اجتمعا عليه الفراق

وقد سقط مقال الزوج اذا قبض الذي حكم به أحد الحكمين بطوعها ﴿قلت﴾
فلو حكم واحد بواحدة وحكم الآخر باثنتين (قال) اذا يكونان مجتمعين من ذلك
على الواحدة ﴿قلت﴾ فلو طاق واحد اثنتين والآخر ثلاثا (قال) قد اجتمعا على
الواحدة وما زاد فهو خطأ ولأنهما لم يدخلها بما زاد على الواحدة أمراً يدخلان به
صلاحاً للمرأة وزوجها الا والواحدة تجزئ من ذلك وكذلك لو حكم واحد بواحدة
والآخر بالبتة لأنهما مجتمعان على الواحدة وانظر كل ما حكم به أحدهما مما هو
أكثر مما حكم به صاحبه علي أنهما قد اجتمعا منه على ما اصطحبا مما هو صلاح
للمرأة وزوجها فما فوق ذلك من الطلاق باطل ﴿قلت﴾ وكذلك لو حكما جميعا
فاجتمعا على اثنتين أو على ثلاث (قال) هو كما وصفت لك من أنهما لا يدخلان
بما زاد على الواحدة لهما صلاحاً بل قد أدخلها مضرّة وقد اجتمعا على الواحدة فلا
يلزم الزوج الا واحدة ﴿قلت﴾ فلو كانت المرأة ممن لم يدخل بها هل يجرى أمرها
مع الحكمين مجرى المدخول بها وكيف يكون أمرهما في الصداق ان كان قد
وصل اليها أو لم يصل ان رأى الحكمان أن يبطلا ماله من نصف الصداق اذا
طلقاها وقد كان أوصل الصداق اليها أو حكما عليها برد الصداق كله اليه أو بزيادة
(قال) يجري مجرى المدخول بها ليس لهما أن يبطلا ما يرجع اليه من نصف الصداق
الا ترى أن مالكا لا يرى أن يؤخذ منه للمدخول بها ويطلقاها عليه وان حكما
عليها برد الصداق كله فهو جائز الا ترى أن مالكا يقول في المدخول بها ان رأيا أن
يأخذا منها ويكون خلعا فعلا ﴿قلت﴾ فان قال أحدهما حين حكما برئت منك وقال
الآخر هي خلية (قال) أما المدخول بها فكانهما قالا البتة أو ثلاثا لأن هذين الاسمين
وان اختلفا ثلاث وهما اذا اجتمعا بثلاث كانت واحدة لما أعلمتك من أنه ليس للزوج
ولا للزوجة صلاح في أن يكون الطلاق أكثر مما يخرجها من يده ولقول مالك
ما زاد فهو خطأ وأنهما أدخلها مضرّة بما زاد على الواحدة والواحدة بينهما (قال مالك)
وأما التي لم يدخل بها فهي واحدة لان الواحدة تخليها وتبين بها وان هما نويان بذلك البتة

فهي أيضاً واحدة أو لا ترى أن مالكا يقول في الامة تعتق تحت العبد وهي مدخول
 بها فتختار نفسها أكثر من واحدة ان ذلك ليس لها لان الواحدة تين بها فليس لها
 أن تدخل مضرة اذا كانت الواحدة تملك بها نفسها دونه وانه جل قوله الذي كان
 يعتمد عليه وهو في موطا كتبه ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقد قال ربعة بن أبي عبد
 الرحمن ذكره يونس في المرأة والرجل يتبارآن وكل واحد مؤد لحق صاحبه
 قال هو جائز ما لم تكن المباشرة بينهما على إضرار من الرجل بها وقد كان لو
 أعطته مالها طيبة به نفسها كان له سائفا فاذا أخذت بذلك نفسها فذلك أجوز بما كان
 وانما كان ما قيل ليقيا حدود الله في حكم الحكيم اذا بعثا الى الرجل والمرأة فان
 رأيا مظلمة جاءت من قبله فرقا بينهما ولم تقرّ عنده على الظلم وعلى صحبتها بالمنكر
 وان رأيا المليل من قبل المرأة والعداء في صحبتها أمرأ زوجها فشدّيده بها وأجازا قوله
 عليها وأتمناه على غيبها وان وجداهما كليهما منكرا لحق صاحبه يسمى الدعة فيما
 أمره الله من صحبتها فرقا بينهما على ناحية من بعض ما كان أصدقها يعطيانه اياه وان
 كرهت واسكنه يقال لهما لا يؤتمن أحدهما على صاحبه وليس تملط أيها الزوج الصداق
 وقبلك ناحية من الظلم وقد استتمعت بها وليس لك يا امرأة أن يفرق بينك وبينه
 فتذهبين بنفسك وماله وعندك من الظلم مثل الذي عنده فيعمل الحكمان في الفداء
 برأيهما وشاورتهما قال الله تبارك وتعالى فان خفتم أن لا يقيما حدود الله فلا جناح
 عليهما فيما اقتدت به فان خفتم أن لا يقيما حدود الله فذلك اذا اجتمعا في المظلمة وحكم
 بذلك الحكمان (قال ربعة) فأما اذا كان الزوج غير ظالم فبكل ما أخذ من امرأته
 فهو حلال ان كانت محسنة أو مسيئة (قال ربعة) وليس للحكيم أن يبعثا الا بالسلطان
 وما قضى به الحكمان فهو جائز في نراق أو بضع أو مال (قال ربعة) ولا يحرم
 تسكاحها وان فرق بينهما الحكمان ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال ربعة لا يبعث الحكيم
 الا السلطان فكيف يجاز تحكيم المرأة والعبد والصبي والنصراني والسخوط ﴿ وقال
 ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب قال ان أراد بعد أن يبعثا الحكيم

اخلع فتقاضيا عليه دون الحكمين فانه يجوز اذا أتى ذلك من قبل المرأة ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقد بعث عثمان بن عفان عبد الله بن عباس ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالى عنهم يحكمان بين عتميل بن أبي طالب وبين امرأته فاطمة بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس وكانا قد تفاقم الذي بينهما فلما اقتربا من مسكن عقييل بن أبي طالب اذا رائحة طيب وهدوء من الصوت فقال معاوية ارجع فاني أرجو أن يكونا قد اصطلحا قال ابن عباس أولانمضي فننظر في أمرهما فقال معاوية فتفعل ماذا فقال ابن عباس أقسم بالله لئن دخلت عليهما فرأيت الذي أخاف عليهما منهما لاحكمن عليهما باخلع ثم لا فرقن بينهما (قال مالك) وبلغني أن علي بن أبي طالب قال في الحكمين اللذين قال الله تبارك وتعالى حكما من أهله وحكما من أهلها انه قال اليهما أن يفرقا بينهما وان يجمعا (قال مالك) وأحسن ما سمعت من أهل العلم أنه يجوز أمر الحكمين عليهما

تم كتاب ارشاء الستور من المدونة الكبرى

والحمد لله حمدا كثيرا و صلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم

ويليه كتاب التخيير والتعليك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم

— كتاب التخيير والتمليك —

﴿ ما جاء في التخيير ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أ رأيت إذا قال الرجل لامرأته وهي مدخول بها اختارى نفسك فقالت قد اخترت نفسي فناكرها الزوج (قال) قال مالك لا تنفعه المناكرة وهي ثلاث تطليقات ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن قال لها اختارى نفسك فقالت قد قبلت أمرى (قال) تسئل عما أرادت فإن قالت قد قبلت أمرى أرادت بذلك أننى قد قبلت ما جعل لى من الخيار ولم أطلق قيل لها فطلقى إن أردت أو ردى فإن طلقت ثلاثاً لم يكن للزوج أن يناكرها وإن طلقت نفسها واحدة أو اثنتين لم يكن ذلك لها ولم يلزم الزوج من ذلك شئ وإنما يلزم الزوج إذا طلقت نفسها ثلاثاً لأن الزوج إنما خيرها فإذا خيرها إنما لها أن تطلق نفسها ثلاثاً أو ترد ذلك وليس لها أن تطلق واحدة ولا اثنتين وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ فإن قال لها اختارى فقالت قد قبلت أمرى وقالت أردت بذلك الطلاق (قال) تسئل عما أرادت من الطلاق فإن كانت إنما أرادت تطليقة واحدة فليس ذلك الطلاق بلازم للزوج وإن كانت أرادت اثنتين فليس ذلك أيضاً بلازم للزوج وإن كانت أرادت بذلك ثلاثاً ألزم الزوج ذلك ولم يكن للزوج أن يناكرها وإنما ينظر فى الخيار وفى التمليك الى ما قال الزوج فإن قال اختارى فهذا خيار وإن قال أمرك بيدك فهذا تمليك وتسئل المرأة عما وصفت لك

في التمليك وفي التخيير كما وصفت لك أيضا ولا يكون في الخيار للزوج أن يناكرها
 ويكون له في التمليك أن يناكرها ﴿ قلت ﴾ ما فرق ما بين التمليك والخيار في قول
 مالك (قال) لان الخيار قد جعل لها أن تقيم عنده أو تبين منه وهي لا تبين منه
 بالواحدة فلما كانت الواحدة لا تبينها علمنا أنه اذا خيرها فأراد أن تبين منه فانما جعل
 ذلك اليها في الثلاث وأما التمليك فهذا لم يجعل لها الخيار في أن تبين منه أو تقيم عنده
 انما جعل لها أن تطلق نفسها واحدة أو اثنتين أو ثلاثا الا أن يناكرها فيعلم أنه لم
 يجعل لها الا ما قال مع يمينه ويكون أملك بها ألا ترى أنه لو ملكها فطلقت نفسها
 واحدة وقال الزوج كذلك أردت واحدة كان أملك بها فهو في التمليك جعل لها أن
 تطلق نفسها طلاقا يملك الزوج فيه الرجعة وفي الخيار لم يجعل لها أن تطلق نفسها
 طلاقا يملك الزوج فيه الرجعة ألا ترى أنه اذا ناكرها في الخيار لم يكن ذلك له
 ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال الرجل لامرأته اختاري في أن تطلق نفسك تطليقة واحدة
 وفي أن تقيمي فقالت قد اخترت نفسي أيعكون ذلك ثلاثا أم لا (قال) نزلت بالمدينة
 وسئل مالك عنها فقال مالك الله ما أردت بقولك ذلك حين قلت اختاري في واحدة
 الا واحدة قال الزوج نعم والله ما أردت الا واحدة قال مالك أرى ذلك لك وهي
 واحدة وأنت أملك بها ﴿ قلت ﴾ وكيف كانت المسئلة التي سألوها مالكا عنها (قال)
 سألوها مالكا عن رجل قال لامرأته اختاري في واحدة فأجابهم بما أخبرتك
 ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لها اختاري تطليقة فقالت قد اخترتها أتكون ثلاثا أم
 واحدة في قول مالك أو قالت قد اخترت نفسي (قال) سمعت مالكا يقول اذا قال
 لها اختاري في تطليقة انه ليس لها أكثر من تطليقة واحدة ﴿ قلت ﴾ ويملك رجعتها
 أم تكون بائنا (قال) بل يملك رجعتها ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو ملكها أمرها فطلقت نفسها
 واحدة انه يملك رجعتها (قال) قال مالك نعم يملك رجعتها ﴿ قلت ﴾ أرايت الذي
 يقول لامرأته اختاري فقالت قد اخترت تطليقتين (قال) قال مالك لا شيء لها الا
 أن تطلق نفسها ثلاثا لان الخيار عند مالك ثلاث فاذا اختارت غير ما جعل لها الزوج

فلا يقع ذلك عليها ﴿ قلت ﴾ وكذلك اذا قال لها اختارى في تطليقتين فاخترت واحدة (قال) لا يقع عليها شيء ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لها طلق نفسك ثلاثا فقالت قد طلقت نفسي واحدة (قال) لا يقع عليها شيء في رأيي ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لها اختارى فقالت قد خليت سبيلك وهي مدخول بها وأرادت بقولها قد خليت سبيلك واحدة (سأل) لا يقع عليها من الطلاق شيء لان مالكا قال في الذي يخير امرأته وهي مدخول بها فتقضى واحدة انه لا يقع عليها شيء لانه انما خيرها في الثلاث ولم يخيرها في الواحدة ولا في الاثنتين ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لها اختارى اليوم كله فمضى ذلك اليوم ولم تختتر (قال) أرى أنه ليس لها أن تختار اذا مضى ذلك اليوم كله لان مالكا قال في قوله الاول ان خيرها فلم تختتر حتى يفترقا من مجلسهما فلا خيار لها فكذلك مسئلتك اذا مضى الوقت الذي جعل لها الخيار اليه فلا خيار لها. وأما قوله الآخر فلها أن تختار وان مضى ذلك الوقت لان مالكا قال لي في الرجل يخير امرأته فيفترقان قبل أن تقضى ان لها أن تقضى حتى توقف أو حتى يجامعها وقوله الاول أعجب الى وأنا آخذ به وهو الذي عليه جماعة الناس ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا قال لها اذا جاء غد فقد جعلت لك الخيار (قال) توقف الساعة كذلك قال مالك فتقضى أو ترد فان وطئها قبل غد فلا شيء بيدها ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لها يوم أتزوجك فاخترى فتزوجها أ يكون لها الخيار (قال) نعم يكون لها أن تختار ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال كلما تزوجتك فلك الخيار أ يكون لها أن تختار كلما تزوجها (قال) نعم لان مالكا قال في رجل قال لامرأته أنت طالق كلما تزوجتك قال مالك كلما تزوجها وقع الطلاق ﴿ قلت ﴾ ويقع على هذه الطلاق بعد ثلاث تطليقات (قال) نعم لانه قال كلما تزوجتك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لامرأته اذا قدم فلان فاخترى (قال) قال مالك وبلغني ولم أسمع أنه قال في رجل قال لامرأته اذا قدم فلان فأنت طالق انها لا تطلق عليه حتى يقدم فلان فان قدم وقع الطلاق فان لم يقدم فلان لم يقع الطلاق فمسئلتك في الخيار مثل هذا ﴿ قلت ﴾ ولا يحال بينه وبين وطئها في قول مالك

(قال) نعم لا يحال بينه وبينها ﴿قلت﴾ أرايت ان قدم فلان ولم تعلم المرأة بقدومه الا بعد زمان وقد كان زوجها يطؤها بعد قدوم فلان (قال) لها الخيار اذا لم تعلم بقدوم فلان حين قدم فلان ولا يكون جماع زوجها اياها قطعاً لما كان لها من الخيار اذا لم تعلم بقدوم فلان ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً خير امرأته فلما خيرها خاف أن تختار نفسها فقال لها خذني مني ألف درهم على أن تختاريني فقالت قد فعلت فاخترت زوجها على تلك الالف أيلزم الزوج تلك الالف الدرهم أم لا (قال) يلزم الزوج الالف الدرهم لان من تزوج امرأة وشرط لها أن لا يتسرر عليها ولا يتزوج عليها فان فعل فأمرها ببيدها ففعل فأرادت أن تطلق نفسها فقال لها زوجها لا تفعل ولك ألف درهم فرضيت بذلك ان ذلك لازم للزوج لانها تركت له شرطها بهذه الالف فكذلك مسئلتك ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها اختارى فقالت قد اخترت نفسي ان دخلت على ضرتي أيكون هذا قطعاً لخيارها أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئاً ولكن توقف فتختار أو تترك ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها وهي مدخول بها اختارى فقالت قد خليت سبيلك ولانية لها (قال) هي ثلاث البتة وذلك أني جعلتها هاهنا بمنزلة الزوج أن لو قال لها ابتداء منه قد خليت سبيلك ولانية له (قال) هي البتة وذلك أني جعلتها هاهنا بمنزلة الزوج وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت المرأة التي لم يدخل بها زوجها اذا خيرها زوجها فقال لها اختارى فقالت قد اخترت نفسي فقال الزوج لم أرد الا واحدة وقالت الجارية قد اخترت نفسي فأنا طالق ثلاثاً (قال) قال مالك في هذه انها واحدة والقول فيها في الخيار قول الزوج لان الزوج لم يبين بها والواحدة تبينها فلما كانت الواحدة تبينها كان الخيار أو التملك في هذه التي لم يدخل بها سواء اذا ناكرها في الخيار ونوى حين خيرها واحدة وان لم ينو شيئاً حين ناكرها فهي ثلاث البتة في التملك وفي التخيير وكذلك قال مالك في الذي يملك امرأته أمرها ولانية له في واحدة ولا في اثنتين ولا في ثلاث فطلقت نفسها ثلاثاً فناكرها انها طالق ثلاثاً ولا تنفعه مناكرته اياها لانه لم يكن له نية في واحدة ولا في اثنتين حين ملكها

﴿ قلت ﴾ والمدخول بها وغير المدخول بها اذا ملكها أمرها ولا نية له فطلقت نفسها ثلاثا لم يكن له أن يناكرها (قال) سمعت مالكا يقول ذلك اذا ملكها أمرها ولا نية له فالقضاء ما قضت وليس له أن يناكرها ولم أسأله عن التي دخل بها والتي لم يدخل بها وهما عندي سواء وليس له أن يناكرها دخل بها أو لم يدخل بها ﴿ قلت ﴾ أرايت ان خيرها قبل البناء بها ولا نية له في واحدة ولا في اثنتين ولا في ثلاث فاختارت نفسها وطلقت نفسها ثلاثا لم يكن له أن يناكرها (قال) قال مالك اذا خير الرجل امرأته ولا نية له حين خيرها وذلك قبل البناء بها انها ان طلقت ثلاثا أو اختارت نفسها فليس للزوج أن يناكرها فكذلك التملك عندي أنا في التي لم يدخل بها ﴿ قال ﴾ وقال مالك ألا ترى الى حديث ابن عمر أنه قال القضاء ما قضت الا أن ينوي أن يناكرها فيحلف على مانوى ألا ترى أنه اذا كانت له نية كان ذلك له ويحلف على ذلك في التملك فان لم تكن له نية كان التملك والخيار سواء وليس له أن يناكرها اذا قضت والتي لم يدخل بها له أن يناكرها في الخيار اذا خيرها اذا كانت نيته حين خيرها في واحدة أو اثنتين ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لها اختارى وهى غير مدخول بها فقالت قد خليت سبيلك (قال) تسئل عن نيتها ما أرادت بقولها قد خليت سبيلك فان أرادت الثلاث فهي الثلاث الا أن يناكرها لانها غير مدخول بها لان مالكا قال في الذي يخير امرأته قبل الدخول بها فتقضي بالبتات ان له أن يناكرها وان خيرها ولا نية له فقالت قد خليت سبيلك وهى غير مدخول بها (قال) هي ثلاث لان الزوج قد جعل اليها ما كان في يديه من ذلك حين خيرها ولا نية له فلما قالت قد خليت سبيلك كانت بمنزلة أن لو ابتداء ذلك زوجها من غير أن يملكها فقال لها وهى غير مدخول بها قد خليت سبيلك ولا نية له انها ثلاث . فهذا يدلك على مسئلتك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لها أنت طالق ان شئت أو اختارى أو أمرك بيدك أ يكون ذلك لها ان قامت من مجلسها في قول مالك أم لا (قال) كان مالك مرة يقول ذلك لها مادامت في مجلسها فان تفرقا فلا شئ لها فليل لمالك فلو أن رجلا قال لامرأته

أمرك بيدك ثم وثب فاراً يريد أن يقطع بذلك عنها ما كان جعل لها من التملك (قال) لا يقطع ذلك عنها الذي جعل لها من التملك . فقيل لملك فما حده عندك فقال اذا قعد معها قدر ما يرى الناس أنها تختار في مثله وان فراقه اياها لم يرد بذلك فراراً الا أنه قام على وجه ما يقام له فلا خيار للمرأة بعد ذلك فكان هذا قوله قديماً ثم رجع فقال أرى ذلك بيدها حتى توقف (قال) فقيل لملك كأنك رأيته مثل التي تقول قد قبلت وتفرقا ولم تقض شيئاً (قال) نعم ذلك في يديها ان قالت في مجلسها ذلك قد قبلت أو لم تقل قد قبلت فذلك في يديها حتى توقف أو توطأ قبل أن تقضى فلا شيء لها بعد ذلك وقوله اختارى ان ذلك لها في قول مالك مثل ما يكون لها في قوله لها أمرك بيدك . وكذلك قال مالك في الخيار وأمرك بيده لانه سواء في الذي يجمل منه الى المرأة وقوله الاول أعجب الى اذا تفرقا فلا شيء لها وهو الذي عليه جماعة الناس ﴿ قال ابن القاسم ﴾ واذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ان شئت ان ذلك في يديها وان قامت من مجلسها ولم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن تمكنه من نفسها قبل أن تقضى وأرى أن توقف فاما أن تقضى واما أن يبطل ما كان في يديها من ذلك وانما قلت ذلك لانه حين قال لها أنت طالق ان شئت كأنه تفويض فوضه اليها ﴿ قالت ﴾ أرايت اذا خير الرجل امرأته حتى متى يكون لها أن تقضى في قولك مالك (قال) يكون لها أن تقضى الى مثل ما أخبرتك في التملك الى أن يفترقا فان تفرقا فلا شيء لها بعد ذلك ﴿ قالت ﴾ أرايت ان قال لها اختارى فقالت قد اخترت نفسي فقال لها اني لم أرد الطلاق وانما أردت أن تختارى أي ثوب أشتريه لك من السوق (قال) هل كان كلام قبل ذلك يدل على قول الزوج قال لا (قال) فهي طالق ثلاثاً لان مالك قال في رجل يقول لامرأته أنت مني بريئة ولا يكون قبل ذلك كلام كان هذا القول من الزوج جواباً لذلك الكلام انها طالق ثلاثاً ولا يدين الزوج في ذلك فكذاك مسئلتك ﴿ قالت ﴾ أرايت ان خير رجل امرأته فقالت قد طلقت نفسي أ يكون واحدة أو ثلاثاً في قول مالك (قال) تسئل المرأة عما طلقت نفسها واحدة أو ثلاثاً ﴿ قالت ﴾ فان قالت انما طلقت نفسي واحدة

أَتَكُونُ وَاحِدَةً أَمْ لَا تَكُونُ شَيْئًا (قَالَ) لَا تَكُونُ شَيْئًا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ﴿ قُلْتُ ﴾
وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَتْ إِنَّمَا طَلَقْتُ نَفْسِي اثْنَتَيْنِ لَا يَكُونُ ذَلِكَ طَلَاقًا فِي قَوْلِ مَالِكٍ (قَالَ)
نَعَمْ لَا يَكُونُ طَلَاقًا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ﴿ قُلْتُ ﴾ فَإِنْ قَالَتْ أَرَدْتُ بِقَوْلِي طَلَقْتُ نَفْسِي
ثَلَاثًا أَيْ كَوْنُ الْقَوْلِ قَوْلَهَا وَلَا يَجُوزُ مِنَّا كَرَّةُ الزَّوْجِ إِيَّاهَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ قَالَ نَعَمْ
﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ لَهَا اخْتَارِي وَلَمْ يَقُلْ نَفْسُكَ أَوْ قَالَ لَهَا اخْتَارِي نَفْسُكَ
فَقَضَتْ فِي الْوَجْهِينِ جَمِيعًا أَهْمًا سَوَاءً فِي قَوْلِ مَالِكٍ أَمْ لَا (قَالَ) أَمَّا فِي قَوْلِهِ لَهَا
اخْتَارِي فَقَدْ أَخْبَرْتُكَ بِقَوْلِ مَالِكٍ إِنْ كَانَ كَلَامٌ قَبْلَ ذَلِكَ يَكُونُ قَوْلُ الزَّوْجِ اخْتَارِي
جَوَابًا لِذَلِكَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ وَالْأَوَّلُ قَضَاءُ مَا قَضَتْ الْمَرْأَةُ ﴿ قُلْتُ ﴾ فَإِنْ قَالَ
لَهَا اخْتَارِي نَفْسُكَ وَقَدْ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ كَلَامٌ يَعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ قَوْلَ الزَّوْجِ اخْتَارِي
نَفْسُكَ كَانَ جَوَابًا لِذَلِكَ الْكَلَامِ أَيْدِينَ الزَّوْجِ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا (قَالَ) ابْنُ الْقَاسِمِ نَعَمْ
﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ لَهَا اخْتَارِي نَفْسُكَ فَقَالَتْ قَدْ قَبِلْتُ أَمْرِي أَوْ قَالَتْ قَدْ
قَبِلْتُ أَوْ قَالَتْ قَدْ رَضِيتُ أَوْ قَالَتْ قَدْ شِئْتُ (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ فِي الَّذِي يَقُولُ لَامْرَأَتِهِ
اخْتَارِي فَقَالَتْ قَدْ قَبِلْتُ أَمْرِي أَوْ قَالَتْ قَدْ قَبِلْتُ وَلَمْ تَقُلْ أَمْرِي إِنْهَا تَسْئَلُ عَنْ
ذَلِكَ فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهَا إِنْهَا طَلَقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا أَوْ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ فَإِنْ كَانَتْ
وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ فَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَإِنْ كَانَتْ أَرَادَتْ بِذَلِكَ ثَلَاثًا فَهِيَ ثَلَاثٌ وَسَأَلَتْ
مَالِكًا عَنْ هَذَا غَيْرَ مَرَّةٍ فَقَالَ مِثْلَ مَا أَخْبَرْتُكَ فِي قَوْلِهَا قَدْ قَبِلْتُ وَلَمْ تَقُلْ أَمْرِي أَوْ
قَدْ قَبِلْتُ أَمْرِي (قَالَ) وَكَذَلِكَ قَالَ لِي مَالِكٌ فِي الَّذِي يَقُولُ لَامْرَأَتِهِ اخْتَارِي فَتَقُولُ
قَدْ اخْتَرْتُ وَلَا تَقُولُ أَمْرِي أَوْ اخْتَرْتُ أَمْرِي إِنْهَا تَسْئَلُ عَنْ ذَلِكَ مَا أَرَادَتْ فَإِنْ
قَالَتْ لَمْ أَرِدْ بِهِ الطَّلَاقَ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهَا وَإِنْ قَالَتْ أَرَدْتُ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ
بِشَيْءٍ وَإِنْ قَالَتْ أَرَدْتُ ثَلَاثًا فَالْقَوْلُ قَوْلَهَا وَلَيْسَ لِلزَّوْجِ أَنْ يَنْكَرَهَا (قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ)
فَسَكَلْ شَيْءٌ يَكُونُ مِنْ قَبْلِ الْمَرْأَةِ لَا يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى الْبَتَاتِ إِلَّا بِقَوْلِهَا لِأَنَّ لَهُ وَجْهًا
فِي تَصَارِيفِ الْكَلَامِ فَتِلْكَ الَّتِي تَسْئَلُ عَمَّا أَرَادَتْ بِذَلِكَ الْقَوْلِ (قَالَ) لِي مَالِكٌ وَالتَّمْلِيكُ
بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ إِلَّا أَنْ لَهُ أَنْ يَنْكَرَهَا فِيهِ إِذَا قَضَتْ بِالْبَتَاتِ وَيُحْلِفُ عَلَى نَيْتِهِ إِنْ كَانَتْ

له وان لم تكن له نية حين ملكها وأراد أن ينهاكها حين قضت بالثلاث فليس له أن ينهاكها لأنني سألت مالكا عن الرجل يقول لامرأته أمرك بيدك فتقول قد طلقت نفسي البتة وينهاكها فيقال له أنويت شيئا فيقول لا ولكن أريد أن أناكها الآن (قال) ليس ذلك له الا أن يكون نوى حين ملكها في كلامه الذي ملكها فيه ألا ترى أن ابن عمر قال القضاء ما قضت الا أن ينهاكها فيحلف على مانوى فهذا في قول ابن عمر له نية ﴿قلت﴾ فبم تكون به المرأة بائنة من زوجها اذا خيرها فقضت بأي كلام تكون بائنة ولا تسئل عما أراده (قال) قال مالك اذا قالت قد اخترت نفسي أو قد قبلت نفسي أو قد طلقت نفسي ثلاثا أو قد بنت منك أو حرمت عليك أو قد برئت منك أو قد بنت منك فهذا كله في الخيار والتمليك قال مالك لا تسئل المرأة عن نيتها وهو البتات الا أن ينهاكها في التمليك بحال ما وصفت لك ﴿قلت﴾ أرايت في هذا كله اذا خيرها فقالت لزوجها قد طلقتك ثلاثا أو قالت قد بنت مني أو قالت حرمت علي أو قالت قد برئت مني أو نحو هذا (قال) هذا كله في قول مالك ثلاث ثلاث ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها اختاري نفسك فقالت قد فعلت أتسألها عن نيتها في قول مالك ما أرادت بقولها قد فعلت والزوج قد قال لها اختاري نفسك (قال) نعم في قول مالك انها تسئل عن نيتها وسواء ان قال لها ها هنا اختاري أو اختاري نفسك فقالت قد فعلت انها تسئل عما أرادت بقولها قد فعلت ﴿قلت﴾ أرايت اذا قال الرجل لامرأته اختاري أباك أو أمك (قال) سئل مالك عن رجل كانت امرأته تكثر عليه مما تستأذنه الى الحمام والخروج الى الحمام وأخرى كانت في منزل لزوجها فكانت تخرج منه الى غرفة في الدار لجيران لها تغزل فيها فقال أحد الزوجين لامرأته اما أن تختاريني واما أن تختاري الحمام وقال الآخر اما أن تختاريني واما أن تختاري الغرفة فانك قد أكثرت علي (قال) قال مالك ان لم يكن أراد بذلك طلاقا فلا أرى عليه طلاقا فالذي سألت عنه في الذي يقول اختاري أباك أو أمك ان أراد به الطلاق فهو الطلاق وان لم يرد به الطلاق فلا شيء عليه (قال)

ابن القاسم) ومعنى قوله ان أراد به الطلاق انه الطلاق انما يكون طلاقا اذا
اختارت الشئ الذى خيرها فيه بمنزلة ما لو خيرها نفسها فان لم تختبر فلا شئ لها
(قال) وسئل مالك عن رجل قال لامرأته قد أكثر مما تذهبين الى الحمام
فاختاري الحمام أو اختاريني فقالت قد اخترت الحمام (قال مالك) أرى أن يستل
الزوج عن نيته فان أراد طلاقا فهو طلاق وان لم يرد الطلاق فلا شئ عليه ﴿قلت﴾
أرأيت ان قال رجل لرجل خير امرأتي وامرأته تسمع فقالت المرأة قد اخترت
نفسى قبل أن يقول لها الرجل اختارى (قال) القضاء ما قضت الا أن يكون الزوج
انما أراد أن يجعل ذلك الى ذلك الرجل يقول خيرها ان شئت أو يكون قبل
ذلك كلام يستدل به على أن الزوج انما أراد بهذا أن يجعل ذلك الى ذلك الرجل
ان أحب أن يخيرها خيرها والا فلا خيار للمرأة فان كان كلام يستدل به على هذا
فلا خيار للمرأة الا أن يخيرها الرجل وان كان انما أرسله رسولا فانما هو بمنزلة
رجل قال لرجل أعلم امرأتى أنى قد خيرتها فعلمت المرأة بذلك فاختارت فالقضاء
ما قضت ﴿قال سحنون﴾ قال ابن وهب وأخبرني موسى بن عليّ ويونس بن يزيد
عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته قالت لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتخير
أزواجه بدأ بي فقال اني ذاكر لك أمراً فلا عليك أن لا تعجلي حتى تسأمرى
أبويك قالت وقد علم أن أبوي لم يكونا ليأمراني بفراقه قالت ثم تلا هذه الآية
يا أيها النبي قل لأزواجك ان كنتم تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعن
وأسرحكن سراحا جميلا قالت فقلت في أى هذا أستأمر أبوي فاني أريد الله
ورسوله والدار الآخرة قالت عائشة ثم فعل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم مثل
ما فعلت ولم يكن ذلك حين قال لهن رسول الله صلى الله عليه وسلم واخترنه طلاقا
من أجل أنهن اخترنه (قال مالك) قال ابن شهاب قد خير رسول الله صلى الله عليه
وسلم نساءه حين أمره الله بذلك فاخترنه فلم يكن تخييرهن طلاقا ﴿وذكر﴾ ابن

وهب عن زيد بن ثابت وعمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس وسليمان بن يسار وابن
مسعود وعائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وابن شهاب وربيعة وعمر بن عبد العزيز
وعطاء بن أبي رباح كلهم يقول اذا اختارت زوجها فليس بشيء (قال) وأخبرني ابن
وهب عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال قد خير رسول الله
صلى الله عليه وسلم نساء فقررن تحته واخترن الله ورسوله فلم يكن ذلك طلاقا
واختارت واحدة منهن نفسها فذهبت قال ربيعة فكانت البتة ﴿قلت﴾ أرايت ان
قال رجل في المسجد بشهادة رجال اشهدوا أني قد خيرت امرأتى ثم مضى الى البيت
فوطئها قبل أن تعلم أيكون لها أن تقضي اذا علمت وقد وطئها (قال) نعم يكون لها
أن تقضي اذا علمت ويعاقب فيما فعل من وطئها اياها قبل أن يعلمها لان مالكا قال
في الرجل يتزوج المرأة ويشترط لها ان تزوج عليها أو تسرر فأمرها بيسدها فتزوج
أو تسرر وهي لا تعلم قال مالك لا يذنبى له أن يطأها حتى يعلمها فتقضى أو تترك
(قال ابن القاسم) وأرى اذا وطئ قبل أن تعلم فان ذلك بيدها اذا علمت تقضى أو
تترك (قال) وقال مالك وكذلك الأمة اذا عتقت تحت العبد فيطؤها قبل أن تعلم
فان لها الخيار اذا علمت ولا يقطع وطؤه خيارها الا أن يطأها بعد علمها ﴿قلت﴾
ويحول مالك بين وطء العبد الأمة اذا عتقت وهي تحته حتى تختار أو تترك (قال)
نعم قال مالك لها أن تمنعه حتى تختار وتستشير فان أمكنته بعد العلم فلا خيار لها
(قال عبد الجبار) وحدثني ابن شهاب أن امرأة منهن اختارت نفسها فذهبت
وكانت بدوية (قال) وسمعت يحيى بن عبد الله بن سالم يحدث عن ربيعة وغيره أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خير أزواجه فاخترت امرأة منهن نفسها فكانت
البتة (قال) وحدثني ابن لهيعة عن خالد بن يزيد وابن أبي حبيب وسعيد بن أبي هلال
عن عمرو بن شعيب بنحو ذلك فقالوا اختارت الرجعة الى أهلها وهي بذت الضحاك
العامري ﴿ابن وهب﴾ قال وأخبرني رجال من أهل العلم عن زيد بن ثابت وابن أبي
عبد الرحمن ان اختارت نفسها فهي البتة (قال ربيعة) لم يبلغنا أثبت من أنها لا تقضى

الا في البتة والاقامة على غير تطليقة وليس بين أن يفارق أو يقيم بغير طلاق شيء
 ﴿ابن وهب﴾ قال يونس عن ابن شهاب أنه قال ان قال اختارى ثم قال قد رجعت
 في أمري وذلك قبل أن تبت طلاقها وقبل أن يفترقا وقبل أن تتكلم بشيء فقال ليس
 ذلك اليه ولا له حتى تبين هي (قال) فان ملك ذلك غيرها فهي بتلك المنزلة (وقال
 الليث) مثل قول ربيعة ومالك في الخيار

❦ في التملك ❦

﴿قلت﴾ أرايت اذا قال أمرك بيدك فطلقت نفسها واحدة أملك الزوج الرجعة
 في قول مالك (قال) نعم الا أن يكون معه فداء فان كان معه فداء فالطلاق بائن
 ﴿قلت﴾ أرايت اذا قال الرجل لامرأته أمرك بيدك فقالت قد اخترت نفسي
 (قال) هي ثلاث تطليقات الا أن يرد عليها مكانه فيحلف أنه لم يرد الا ما قال واحدة
 أو اثنتين ﴿قلت﴾ فأى شيء تجعل هذا تملكاً أو خياراً (قال) هذا تملك ﴿قلت﴾
 وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وكيف تجعله تملكاً وأنت تجعلها حين قالت قد
 اخترت نفسي طلاقاً ثلاثاً وهي اذا ملكها الزوج فطلقت نفسها واحدة كانت
 واحدة (قال) ألا ترى أنه اذا ملكها أمرها فطلقت نفسها وقالت قد قبلت أمري
 أو قالت قد قبلت ولم تقل أمري قيل لها ما أردت بقولك قد قبلت أو قد طلقت
 نفسي أو واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً فان قالت أردت واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً كان
 القول قولها الا أن يناكرها الزوج ﴿قلت﴾ فان جهلوا أن يسألوها في مجلسهم ذلك
 عن نيتها ثم سألوها بعد ذلك بيوم أو أكثر من ذلك عن نيتها فقالت نويت ثلاثاً
 أيكون للزوج أن يناكرها عند قولها ذلك ويقول ما ملكتك الا واحدة (قال) نعم
 ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان ملكها أمرها فقالت قد قبلت
 نفسي (قال) قال مالك هي ثلاث البتة الا أن يناكرها الزوج ﴿قلت﴾ فما فرق
 ما بين قد قبلت نفسي وقد قبلت أمري (قال) لان قولها قد قبلت أمري انها قبلت
 ما جعل لها من الطلاق فتسئل عن ذلك كم طلقت نفسها وللزوج أن يناكرها في

أكثر من تطليقة ان كانت أرادت بقولها قد قبلت أمري الطلاق واذا قالت قد
قبلت نفسي فقد بينت أنها قد قبلت جميع الطلاق حين قبلت نفسها فهي ثلاث الا
أن يناكرها الزوج ولا يحتاج هاهنا الى أن تسئل المرأة كم أرادت من الطلاق لانها
قد بينت في قولها قد قبلت نفسي (قال مالك) ولو قالت بعد أن تقول قد قبلت
نفسى أو اخترت نفسى انما أردت بذلك واحدة لم يقبل قولها ﴿ قلت ﴾ أرأيت
اذا ملكها فقالت قد قبلت أمري ثم قالت بعد ذلك لم أرد بذلك الطلاق أيكون
القول قولها ولا يلزم الزوج من الطلاق شيء قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا ملكها
الزوج فقالت المرأة قد قبلت أمري ثم قالت بعد ذلك لم أرد بقولي قد قبلت
أمري الطلاق فصدقها في قول مالك أيكون لها أن تطلق نفسها وقد قامت من
مجلسها الذى ملكها الزوج فيه أمرها (قال) نعم ذلك لها في قول مالك ﴿ قلت ﴾
وان بعد شهر أو شهرين قال نعم (قال) وقال مالك ولا يخرج ذلك من يديها الا
السلطان أو ترك هي ذلك لأنها قد كانت قبلت ذلك ﴿ قلت ﴾ وكيف يخرج
السلطان من يديها (قال) يوقفها السلطان فاما تقضى وإما ترد ماجعل لها من ذلك
﴿ قلت ﴾ ويكون للزوج أن يطأها قبل أن يوقفها السلطان (قال) ان أمكنته من
ذلك فقد بطل الذى في يديها من ذلك وقد ردت حين أمكنته من الوطء ﴿ قلت ﴾
وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ وان غضبها نفسها فهي علي أمرها حتى يوقفها
السلطان (قال) نعم ولم أسمع من مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لها أمرك بيدك
فطلقت نفسها واحدة فقال الزوج لم أرد أن تطلق نفسها واحدة وانما ملكتها
في ثلاث تطليقات اما أن تطلق نفسها جميع الثلاث واما أن تقيم عندي بغير طلاق
(قال) قال مالك ليس له في هذا قول والقول قولها في هذه التطليقة وقد لزم
التطليقة الزوج وانما يكون للزوج أن يناكرها اذا زادت على الواحدة أو على
الثنتين ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا قال الرجل لامرأته قد ملكتك الثلاث تطليقات
فقالت أنا طالق ثلاثا (قال) ذلك لها في قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لها

أمرك بيدك إذا جاء غد أتجمله وقتا أم تجعله بمنزلة قوله أمرك بيدك إذا قدم فلان
(قال) قوله أمرك بيدك إذا جاء غد عند مالك وقت وليس ذلك بمنزلة قوله أمرك
بيدك إذا جاء فلان ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها أمرك بيدك أمرك بيدك أمرك
بيدك فطلقت نفسها ثلاثا (قال) يسئل الزوج عما أراد فان كان انما أراد واحدة فهي
واحدة وحلف وتكون واحدة وان كان أراد الثلاث فهي ثلاث وان لم يكن له نية
فالقضاء ما قضت المرأة وليس له أن يرد عليها ما قضت فان قضت واحدة فذلك لها
وان قضت ثلاثا فذلك لها ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها أمرك بيدك وأراد الزوج
ثلاث تطليقات فطلقت نفسها واحدة أيكون ذلك لها (قال) نعم قال مالك وتقع
تطليقة واحدة ويكون الزوج أملك بها ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها أمرك بيدك في
أن تطلقي نفسك ثلاثا فطلقت نفسها تطليقة واحدة (قال) لا يجوز لها ذلك لأن
مالك قال اذا قال لها طلقي نفسك ثلاثا فطلقت واحدة ان ذلك غير جائز ﴿قلت﴾
وما فرق ما بين هذا وبين قوله أمرك بيدك ونوى الزوج ثلاثا فطلقت نفسها واحدة
ان ذلك لازم للزوج (قال) لأن الذي ملك امرأته انما ملكها في الواحدة والثنتين
والثلاث فلها أن تقضى في واحدة وفي ثنتين وفي ثلاث الا أن يناكرها اذا كانت
له نية حين ملكها فيحلف وليس الذي قال لها طلقي نفسك ثلاثا بهذه المنزلة لأن
الذي قال لامراته طلقي نفسك ثلاثا فطلقت واحدة لم يملكها في الواحدة وانما ملكها
في الثلاث فلا يكون لها أن تقضى في الواحدة لأنها لم تملك في الواحدة وانما
ملك في الثلاث ﴿قلت﴾ أرايت ان ملكها امرها في التطليقتين فقضت بتطليقة
(قال) يلزمه تطليقة الا أن يكون قال لها قد ملكتك في تطليقتين يريد بذلك أن
طلق نفسك تطليقتين أو كفى ولم يملكها في الواحدة ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها
أمرك بيدك يريد تطليقة ثم قال أمرك بيدك يريد تطليقة ثم قال أمرك بيدك يريد
تطليقة أخرى فقالت المرأة قد طلقت نفسي واحدة (قال) هي واحدة لأن مالك
قال في الرجل يملك امرأته وينوى الثلاث تطليقات أولا يكون له نية حين ملكها

فقضت تطليقة انها تطليقة ولا تكون ثلاثا ويكون الزوج أملك بها وكذلك مسئلتك
﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ملكها الزوج ولا نية له فقالت قد حرمت نفسي عليك أو
قد بنتت نفسي (قال) قال مالك هي ثلاث ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لامرأته
أمرك بيدك ثم قال لها أيضا أمرك بيدك قبل أن تقضى شيئاً على ألف درهم
فقالت المرأة قد ملكتني أمرى بغير شيء فأنا أقضى فيما ملكتني أو لا ولا يكون على
ان قضيت من الالف شيء (قال) القول قولها وقول الزوج قد ملكتك على ألف
درهم بعد قوله قد ملكتك باطل لأن هذا ندم منه لان مالكا قال في رجل قال
لامرأته ان أذنت لك الى أمك فأنت طالق البتة ثم قال بعد ذلك أترين أني أحنت
ان أذنت لك أن تذهبي الى أمك الا أن يقضى به على السلطان فأنت طالق ثلاثا
(قال مالك) قد لزمته اليمين الاولى وقوله الا أن يقضى به على السلطان في اليمين
الثانية ندم منه واليمين الاولى لازمة فكذلك مسئلتك في التملك ﴿ قلت ﴾ أرأيت
لو ملكها فطلقت نفسها ثلاثا فنها كرها أكون طالقاً تطليقة (قال) نعم كذلك قال
مالك ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك في رجل قال لامرأته قد ملكتك أمرك فقالت
قد اخترت نفسي فنها كرها أكون قولها قد اخترت نفسي واحدة في قول مالك
(قال) نعم كذلك قال لي مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا ملك الرجل امرأته قبل أن
يدخل بها ولا نية له فطلقت نفسها واحدة ثم طلقت نفسها أخرى أ يكون ذلك
لها أم تين بالاولى ولا يقع عليها من الثنتين شيء في قول مالك (قال) اذا كان ذلك
نسقا متتابعاً ان ذلك يلزم الزوج لان مالكا قال اذا طلق الرجل امرأته قبل البناء بها
فقال لها أنت طالق أنت طالق أنت طالق وكان نسقا واحداً متتابعاً ان ذلك يلزمه
ثلاث تطليقات الا أن يقول انما نويت واحدة فكذلك هي الا أن تقول انما أردت
واحدة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال رجل لامرأته قد ملكتك أمرك وهي غير
مدخول بها فقالت قد خليت سبيلك (قال) أرى أن تسأل عن نيتها فان نوت واحدة
بقولها قد خليت سبيلك فهي واحدة فان أرادت بقولها قد خليت سبيلك اثنتين أو

ثلاثا فالقول قولها الا أن يناكرها اذا كانت له نية فيحلف لان مالكا قال في
الذي يقول لامرأته قد خليت سبيلك انه يسئل عما نوي بقوله قد خليت سبيلك
فان لم يكن له نية فهي ثلاث فهي حين قالت اذا ملكها قد خليت سبيلك يصير
قولها في ذلك بمنزلة قول الرجل اذا قال قد خليت سبيلك ابتداء منه ﴿ قلت ﴾
أرأيت ان كانت مدخولا بها قال لها زوجها قد ملكتك أمرك فقالت قد خليت
سبيلك (قال) قال لي مالك في الرجل يقول لامرأته قد خليت سبيلك انه ينوي
ما أراد فيكون القول قوله (قال) فقلت للمالك فان لم تكن له نية (قال) هي البتة
لان المدخول بها لا تين بواحدة وكذلك هي اذا ملكها أمرها فقالت قد خليت
سبيلك انها توقف فان قالت أردت واحدة أو اثنتين فذلك اليها وان قالت أردت
البتات فناكرها على نية ادعاها كان ذلك له وكان أحق بها وان قالت لم أنو بقولي
قد خليت سبيلك شيئا كان البتات اذا لم يكن للزوج نية حين ملكها وان كانت
له نية كان قولها قد خليت سبيلك على ما نوي الزوج من الطلاق اذا حلف على
نيته ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ملك الزوج رجلين أمر امرأته فطلق أحدهما ولم يطلق
الآخر (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولكني أرى ان كان انما ملكهما ففضى
أحدهما فلا يجوز على الزوج قضاء أحدهما وان كانا رسولين فطلق أحدهما فذلك
جائز على الزوج (قال) وانما مثل ذلك اذا جعل أمرها بيدي رجلين مثل ما لو أن
رجلا أمر رجلين يشتريان له سلعة أو يبيعانها له فباع أحدهما أو اشترى له أحدهما
ان ذلك غير لازم للموكل في قول مالك فكذا ان ملكهما أمر امرأته
﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال رجل لرجلين أمر امرأتى في أيديكما فطلقها أحدهما ولم
يطلق الآخر (قال) أرى الطلاق لا يقع الا أن يطلقها جميعا ﴿ قال ابن وهب ﴾
قال مالك في الرجل يجعل أمر امرأته بيد رجلين فطلق أحدهما انه لا طلاق عليه
حتى يطلقها جميعا (قال) ابن وهب وقال مثل قول مالك عطاء بن أبي رباح ﴿ قلت ﴾
أرأيت لو أن رجلا حرا على أمة ملكها أمرها ولا نية له أو هو ينوي الثلاث ففقت

بالثلاث (قال) تطلق ثلاثا لان طلاق الحر الامة ثلاث ولو كان عبدا ألزمته
 تطليقتين لان ذلك جميع طلاقه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت
 لو قال لامرأته حياك الله وهو يريد بذلك التملك أ يكون ذلك تملكاً أو قال لها
 لا مرحبا يريد بذلك الايلاء أ يكون بذلك مولياً أم لا أو أراد به الظهار أ يكون به
 مظاهراً أم لا وهل تحفظ هذا عن مالك (قال) قال مالك في الطلاق كل كلام
 نوى به الطلاق انها طالق ﴿قلت﴾ أ يكون هذا والطلاق سواء قال نعم ﴿قال﴾
 ابن وهب ﴿وأخبرني الحرث بن نهران عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي
 أنه قال ما عني به الطلاق من الكلام أو سماه فهو طلاق﴾ ابن وهب ﴿عن
 سفيان بن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه قال كل شيء أريد به الطلاق فهو طلاق
 ﴿قلت﴾ أرايت ان قال الزوج لامرأته طلق نفسك فطلقت نفسها ثلاثاً فقال الزوج
 انما أردت واحدة (قال) سمعت مالكا يقول في المرأة يقول لها زوجها طلاقك
 في يديك فطلقت نفسها ثلاثاً فقال الزوج انما أردت واحدة (قال) قال مالك فذلك
 بمنزلة التملك القول قول الرجل اذا رد عليها وعليه اليمين ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها
 طلق نفسك فقالت قد اخترت نفسي أ يكون هذا البتات أم لا (قال) اذا لم
 ينكرها في قول مالك فهو البتات (قال) وكذلك لو قال لها طلق نفسك فقالت
 قد حرمت نفسي أو بئنت نفسي أو برئت منك أو أنا بائنة منك انها ثلاث ان لم
 ينكرها الزوج في مجلسه وذلك أن مالكا قال في الرجل يقول لامرأته طلاقك
 بيدك فتقضي بالبتات فينكرها (قال مالك) هذا عندي مثل التملك له أن ينكرها
 والا فalcضاء ما قضت ويحلف على نيته مثل التملك ﴿مالك﴾ عن نافع عن ابن عمر أنه
 كان يقول اذا ملك الرجل امرأته أمرها فalcضاء ما قضت الا أن ينكر عليها فيقول
 لم أرد الا تطليقة واحدة فيحلف على ذلك ويكون أملك بها في عدتها ﴿ابن وهب﴾
 عن مالك والليث عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن رجلاً من ثقيف ملك
 امرأته نفسها فقالت قد فارقتك فسكت ثم قالت قد فارقتك فقال بفيك الحجر

ثم قالت قد فارقتك فقال بفيك الحبر فاخترت ما لمالكها الا واحدة وردها اليه (قال مالك) قال عبد الرحمن فكان القاسم بن محمد يعجبه هذا القضاء ويراها أحسن ما سمع في ذلك (وقال) مثل ذلك عبد الله بن عمرو بن العاص واليثة بن سعد

— في التملك اذا شاءت المرأة أو كلما شاءت —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال رجل لامرأته أنت طالق ثلاثا ان شئت فقالت قد شئت واحدة (قال) لا يقع عليها شيء من الطلاق في قول مالك لان مالكا قال في امرأة خيرها زوجها فقالت قد اخترت تطليقة ان ذلك ليس بشيء ولا يقع عليها تطليقة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لها أنت طالق واحدة ان شئت فقالت قد شئت ثلاثا (قال) أرى أنها واحدة لان مالكا قال في رجل ملك امرأته أمرها فقضت بالثلاث فقال إنما أردت واحدة انها واحدة فكذلك مسئلتك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لها أنت طالق كلما شئت (قال) قول مالك ان لها أن تقضى مرة بعد مرة ما لم يجامعها أو توقف فان جامعها أو وقفت فلا قضاء لها بعد ذلك وانما يكون لها أن تقضى قبل أن يجامعها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لها الزوج أنت طالق كلما شئت فردت ذلك أي يكون لها أن تقضى بعد ما ردت (قال) اذا تركت ذلك فليس لها أن تقضى بعد ذلك في قول مالك لان مالكا قال في امرأة قال لها زوجها أمرك بيدك الى سنة فتركت ذلك انه لا قضاء لها بعد ذلك ﴿ قلت ﴾ وتركها ذلك عند السلطان أو عند غير السلطان سواء قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لها أنت طالق غدا ان شئت فقالت أنا طالق الساعة أتكون طالقا الساعة أم لا في قول مالك (قال) هي طالق الساعة وقال مالك من ملك امرأته الى أجل فلها أن تقضي مكانها ﴿ قلت ﴾ وان قال لها أنت طالق ان شئت الساعة فقالت له أنا طالق غدا (قال) هي طالق الساعة لان مالكا قال من ملك امرأته فقضت بالطلاق الى أجل فهي طالق مكانها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لها ان دخلت الدار فأنت طالق فردت ذلك أي يكون ردها ردا (قال) لا وهذه

يمين في قول مالك فتى ما دخلت وقع الطلاق ﴿قلت﴾ وقوله أنت طالق كلما شئت
ليس هذا يميناً في قول مالك (قال) نعم ليس هذا يميناً إنما هذا من وجه التملك
وليس هذا يميناً في قول مالك

جامع التملك

﴿قال ابن القاسم﴾ أرايت المرأة يقول لها زوجها أمرك بيدك فتقول قد قبلت نفسي
ثم تقول بعد ذلك إنما أردت واحدة أو اثنتين (قال) لا يقبل قولها إذا قالت قد قبلت
نفسى فهي البتات إذا لم ينأ كرها الزوج في ذلك المجلس وتكون به بأنة ﴿قلت﴾
أرايت إذا قال لها أمرك بيدك ثم قال أنت طالق فقضت هي بتطليقة أخرى أتلزمه
التطليقتان أم واحدة (قال) يلزمه تطليقتان وإن قضت بالبتات فله أن ينأ كرها أن
كانت له نية أنه ما ملكها إلا واحدة وتكون ثنتين ﴿قلت﴾ أرايت أن ملكها أو
خيرها ثم طلقها ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج أيكون لها أن تقضى في قول مالك (قال)
لا لأن طلاق ذلك الملك الذى ملكها وخيرها فيه قد ذهب كله ﴿قلت﴾ أرايت
أن ملكها أو خيرها فلم تقض شيئاً حتى طلقها الزوج تطليقة فأنقضت عدها ثم
تزوجها بعد ذلك (قال) لا يكون لها أن تقضى لأن الملك الذى ملكها فيه قد انقضى
وهذا ملك مستأنف ﴿قلت﴾ ولم وقد بقى من طلاق الملك الذى ملكها فيه وخيرها
قد بقى من ملك ذلك الطلاق تطليقتان (قال) لا يكون لها أن تقضى لأن هذا ملك
مستأنف ﴿قلت﴾ أرايت أن خيرها فتطاول المجلس بها يوماً أو أكثر من ذلك
أيكون لها أن تقضى في قول مالك الأول أم لا (قال) قال مالك وسئل عن ذلك عن
طول المجلس في هذا إذا ملك امرأته أو خيرها ما حدث ذلك إذا قلت ماداماً في
مجلسهما فربما قال الرجل لامرأته مثل هذا ثم ينقطع ذلك عنهما ويسكتان ويرضيان
ويخرجان في الحديث إلى غير ذلك ويطول ذلك حتى يكون ذلك جل النهار وهما في
مجلسهما لم يفترقا (قال) قال مالك أما ما كان هكذا من طول المجلس وذهاب عامة
النهار فيه ويعلم أنهما قد تركا ذلك وقد خرجا مما كانا فيه إلى غيره ثم تريد أن تقضى

فلا أرى لها قضاء ﴿ قال ابن القاسم ﴾ هذا الذي أخذ به وهو قول مالك الاول
 ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا قال لامرأته أمرك في يدك ثم قال قد بدا لي أكون
 ذلك له أم لا في قول مالك (قال) ليس ذلك له عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال
 لرجل أجنبي أمر امرأتي بيدك ثم قال بعد ذلك قد بدا لي أكون له ذلك أم لا في
 قول مالك (قال) ليس ذلك له في قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قاما من مجلسهما
 ذلك قبل أن تقضى المرأة شيئا أو يقضى هذا الاجنبي الذي جعل الزوج ذلك اليه
 أكون له أن يطلق أو يكون لها أن تطلق بعد القيام من مجلسهما (قال) كان قول
 مالك الذي كان يفتي به أنها اذا قامت من مجلسها أو قام الذي جعل الزوج ذلك في
 يديه من مجلسه فلا شيء له بعد ذلك ثم رجع مالك عن ذلك فقال أرى له ذلك
 ما لم يوقفه السلطان أو توطأ (قال ابن القاسم) وقوله الاول أعجب الى وبه أخذ
 وعليه جل أهل العلم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان جعل أمر امرأته بيد أجنبي فلم يقض شيئا
 حتى قام من مجلسه أبحال بين الزوج وبين الوطاء في قول مالك الآخر حتى
 يوقف هذا الرجل فيقضى (قال) ان كان هذا الرجل الذي جعل الزوج أمرها في
 يديه قد خلى بينه وبينها وخلابها فاذا كانت هكذا كان قطع لما كان في يدي هذا
 الاجنبي من أمرها لانه أمكنه منها ﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يجعل أمر امرأته بيد
 رجل اذا شاء أن يطلقها طلقها (قال) اذا لم يطلقها حتى يطأها الزوج فليس له أن يطلق
 بعد ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان لم يطأها الزوج حتى مرض فطلقها الوكيل بعد ما مرض
 الزوج أيلزم الزوج الطلاق أم لا قال نعم ﴿ قلت ﴾ فهل ترثه (قال) نعم لان مالكا
 قال في الرجل يقول لامرأته وهو صحيح ان دخلت دار فلان فأنت طالق البتة
 فتدخلها وهو مريض (قال) قال مالك ترثه (قال) فقلت لمالك انما هي التي فعلت (قال)
 اذا وقع الطلاق وهو مريض فهي ترثه ألا ترى أن التي تفتدى من زوجها في مرضه
 أن لها الميراث فكذلك هذا وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت اذا قال لها أمرك
 بيدك ان تزوجت عليك ولم يشترطوا عليه انما تبرع به من عند نفسه لم يكن ذلك

في أصل النكاح فتزوج عليها فطلقت نفسها البتة فقال الزوج انما أردت واحدة ولم
 أرد ثلاثا (قال) قال مالك ذلك له ويحلف (قال) ولا يشبه هذا الذي شرطوا عليه
 في أصل النكاح ﴿قلت﴾ وما فرق ما بينهما في قول مالك (قال) لان هذا تبرع به
 والاخر شرطوا عليه فلا ينفعها اذا ما شرط لها لانها ان لم تقدر على أن تطلق نفسها
 الا واحدة كان له أن يرجعها والذي تبرع به من غير شرط القول فيه قوله ﴿قلت﴾
 أرايت ان قال لها امرك بيدك الى سنة هل توقف حين قال لها امرك بيدك الى سنة
 مكانها أم لا يكون لها (قال) قال مالك نعم توقف متى ما علم بذلك ولا تترك تحت
 رجل وأمرها بيدها حتى توقف فاما أن تقضى واما أن تترك فكذلك مسئلتك التي
 ذكرت حين قال لها اذا أعطيتني ألف درهم فأنت طالق انها توقف فاما أن تقضى
 وإما أن ترد الا أن يكون قد وطئها فلا توقف ووطؤه اياها ذلك رد لما كان في
 يديها من ذلك وأصل هذا انما بنى على أنه من طلق الى أجل فهي طالق الساعة
 فكذلك اذا جعل أمرها بيدها الى أجل انها توقف الساعة فتقضى أو ترد الا أن
 تمكنه من الوطء فيكون ذلك رد لما كان جعل اليها من ذلك لانه لا ينبغي لرجل
 تكون تحته امرأة أمرها بيدها وان ماتا توارثا ﴿الليث وابن لهيعة﴾ عن عبيد الله
 ابن أبي جعفر عن رجل من أهل حمص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من
 ملك امرأته أمرها فلم تقبل نفسها فليس هو شيئا (وقاله) عبد الله بن عمر وعلى بن أبي
 طالب وأبو هريرة وعمر بن عبد العزيز وابن المسيب وعطاء بن أبي رباح ﴿ابن
 وهب﴾ عن يحيى بن أيوب عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب وعروة بن
 الزبير وسعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال أيما رجل ملك امرأته أو خيرها
 فتفرقا من قبل أن تحدث فيه شيئا فأمرها الى زوجها ﴿وقال المثني﴾ عن عمرو بن
 شعيب وان عثمان بن عفان قضى بذلك في أم عبد الله بن مطيع (وقال) مثل ذلك عمر
 ابن عبد العزيز ويحيى بن سعيد وعبد الله بن مسعود وربيعة وعطاء بن أبي رباح (قال
 يحيى) ان أمر الناس عندنا الذي لا نرى أحدا يختلف فيه على هذا

— باب الحرام —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل اذا قال لامرأته أنت على حرام هل تسأله عن نيته أو عن شيء من الاشياء (قال) لا يسئل عن شيء عند مالك وهي ثلاث البتة ان كان دخل بها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لامرأته أنت على حرام وقال لم أرد به الطلاق انما أردت بهذا القول الظهار (قال) سمعت مالكا يقول في الذي يقول لامرأته أنت طالق البتة ثم زعم أنه انما أراد بذلك واحدة ان ذلك لا يقبل منه . قال مالك انما يؤخذ الناس بما لفظت به السننهم من أمر الطلاق (قال ابن القاسم) والحرام عند مالك طلاق ولا يدين في الحرام كما لا يدين في الطلاق (قال) وقد سمعت مالكا يقول في الذي يقول لامرأته برئت مني ويقول لم أرد بذلك طلاقا فقال ان لم يكن كان بسبب أمر كلمته فيه فقال لها ذلك فأراها قد بان من إذا ابتدأها بهذا الكلام من غير سبب كلام كان قبله يدل على أنه لم يرد بذلك الطلاق والافهى طالق . فهذا يدل على مسئلتك في الحرام أنه لانية له ولو قال لامرأته برئت مني ثم قال أردت بذلك الظهار لم ينفعه قوله أو بنت مني أو أنت خلية ثم قال أردت بهذا الظهار لم ينفعه ذلك وكان طلاقا الا أن يكون كلام قبله بحال ما وصفت لك في البرية ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لها أنت على حرام ينوى بذلك تطليقة أو تطليقتين أ يكون ذلك له في قول مالك (قال) قال مالك ان كان قد دخل بها فهي البتة وليس نيته بشيء فان لم يدخل بها فذلك له لان الواحدة والثنتين تحرم التي لم يدخل بها والمدخول بها لا يحرمها الا الثلاث ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال كل حل على حرام (قال) قال مالك تدخل امرأته في ذلك الا أن يحاشيها بقلبه فيكون له ذلك وينوى فان قال لم أنوها ولم أرد لها في التحريم الا أني تكلمت بالتحريم غير ذاكر لامرأتي ولا لشيء قال مالك أراها قد بان من ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال كل حل على حرام ينوى بذلك أهله وماله وأمهات أولاده وجواريه (قال) قال مالك لا يكون عليه شيء في أمهات أولاده وجواريه ولا في ماله قليل ولا كثير ولا كفارة يمين أيضا ولا تحريم في أمهات

أولاده ولا جواريه ولا في لبس ثوب ولا طعام ولا غير ذلك من الأشياء الا في امرأته وحدها وهي حرام عليه الا أن يحاشيها بقلبه أو بلسانه ﴿قلت﴾ أرأيت اذا قال لامرأته قد حرمتك على أو قد حرمت نفسي عليك أهو سواء في قول مالك (قال) نعم لان مالكا قال اذا قال قد طلقتك أو أنا طالق منك ان هذا سواء وهي طالق ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال قبل الدخول بها أنت على حرام (قال) هي ثلاث في قول مالك الا أن يكون نوى واحدة أو اثنتين فيكون ذلك كما نوى (قال مالك) وكذلك الخلية والبرية والبائنة في التي لم يدخل بها هي ثلاث الا أن يكون نوى واحدة أو اثنتين الا البتة فان البتة التي دخل بها والتي لم يدخل بها ثلاث ثلاث سواء لا ينوي في واحدة منهما (قال مالك) من قال البتة فقد رمى بالثلاث وان لم يدخل بها ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لامرأته أنت على حرام ثم قال لم أرد بذلك الطلاق انما أردت بذلك الكذب أردت أخبرها أنها حرام وليست بحرام (قال) سئل مالك عما يشبه هذا فلم يجمل له نية ولم أسمع من مالك الا أنه أخبرني بعض من أثق به أن مالكا سئل عن رجل لاعب امرأته وانها أخذت بفرجه على وجه التلذذ فقال لها تخلى فقال لا فقال هو عليك حرام وقال الرجل انما أردت بذلك مثل ما يقول الرجل أحرم عليك أن تسميه وقال لم أرد بذلك تحريم امرأتي فوقف مالك فيها وتخوف أن يكون قد حث فيما قال لي من أخبرني بهذا عنه وقال هذا أخف من الذي سألت عنه فالذي سألت عنه عندي أشد وأبين أن لا ينوي لانه ابتداء التحريم من قبل نفسه وهذا الذي سئل مالك عنه قد كان له سبب ينوي به فقد وقف مالك فيه وقد رأى غير مالك من أهل المدينة أن التحريم يازمه بهذا القول ولم أقل لك في صاحب الفرج ان ذلك يازمه في رأيي ولكن في مسئلتك في التحريم أرى أن يلزمه التحريم ولا ينوي كما قال لي مالك في برئت مني ان لم يكن لذلك سبب كان هذا التحريم - واما لذلك الكلام ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال كل حل على حرام نوى بذلك اليمين (قال ابن القاسم) ليس فيه يمين وان أكل ولبس وشرب لم تكن عليه

كفارة يمين (قال ابن القاسم) أخبرني مالك عن زيد بن أسلم في تفسير هذه الآية يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضات أزواجك والله غفور رحيم قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في أم إبراهيم جاريته والله لا أطؤك ثم قال بعد ذلك هي علي حرام فأنزل الله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضات أزواجك أي أن التي حرمت ليست بحرام قال قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم في قوله والله لا أطؤها أن كفر وطأ جاريته وليس في التحريم كانت الكفارة (قال) وهذا تفسير هذه الآية ﴿ابن وهب﴾ عن أنس بن عياض عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب أنه كان يقول في الحرام ثلاث تطبيقات ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الجبار عن ربيعة عن علي بن أبي طالب مثله (وقال) أبو هريرة وربيعة مثله ﴿ابن وهب﴾ قال وقال عمر بن الخطاب انه أتى بامرأة قد فارقها زوجها اثنتين ثم قال أنت علي حرام فقال عمر لا أردھا اليك (وقال ربيعة) في رجل قال الحلال علي حرام قال هي يمين اذا حلف أنه لم يرد امرأته ولو أفردھا كانت طالقا البتة (وقال ابن شهاب) مثل قول ربيعة الا أنه لم يجعل فيها يميناً وقال ينكل على أيمان اللبس

— في البائنة والبتة والخلية والبرية والميتة —

﴿ولحم الخنزير والموهوبة والمردودة﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأته أنت علي كالميتة أو كالدّم أو كالحم الخنزير ولم ينو به الطلاق (قال) قال مالك هي البتة وان لم ينو به الطلاق ﴿قلت﴾ أرايت ان قال حبلك علي غاربك (قال) قال مالك قد قال عمر ما قد بلغك أنه نواه قال مالك ولا أرى أن ينوي أحد في حبلك علي غاربك لأن هذا لم يقله أحد وقد أبقى من الطلاق شيئاً ﴿قلت﴾ كانت له نية أولم تكن له نية هو عند مالك ثلاث البتة قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان قال قد وهبتك لأهلك (قال) قال مالك هي ثلاث البتة ان كان قد دخل بها ﴿قلت﴾ قبلها أهلها أولم يقبلوها (قال) نعم قبلوها أولم يقبلوها فهي ثلاث كذلك

قال مالك (قال) وقال مالك فيمن يقول لامرأته قد رددتك الى أهلك فهي ثلاث ان كان قد دخل بها ﴿قلت﴾ أرايت ان أراد بقوله ادخلي واخرجي والحق واستتري واحدة بائنة وقد دخل بها لتكون بائنة (قال) هي ثلاث لأن مالك قال فيمن يقول لامرأته أنت طالق واحدة بائنة انها ثلاث البتة ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها أنا منك خلى أو برى أو بائن أو بات أيكون هذا طلاقا في قول مالك أم لا وكم يكون ذلك في قول مالك أو واحدة أم ثلاثا (قال) هي ثلاث في التي قد دخل بها وينوي في التي لم يدخل بها فان أراد واحدة فواحدة وان أراد اثنتين فاثنتين وان أراد ثلاثا فثلاثا وان لم يرد شيئا فثلاث ولا ينوي في التي قال لها أنا منك بات دخل بها أو لم يدخل بها وهي ثلاث ﴿قلت﴾ أرايت ان قالت لزوجها قد والله ضقت من صحبتك فلو ددت أن الله قد فرج منك فقال لها أنت بائن أو خلية أو برية أو بائنة أو قال أنا منك خلى أو برى أو بائن أو بات ثم قال لم أرد به الطلاق وأردت أنها بائن بيني وبينها فرجة ليس أنا بلاصق بها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا أقوم على حفظه وأراها طلاقا في هذا كله ولا ينوي لأنها لما تكلمت كانت في كلامها كمن طلبت الطلاق فقال لها الزوج أنت بائن فلا ينوي ألا ترى لو أنها قالت له طلقني قال أنت بائن فقال الزوج بعد ذلك لم أرد الطلاق بقولي أنت بائن لم يصدق فكذلك مسثلتك وهذه الحروف عند مالك أنت بائن وبرية وبائنة وخلية وأنا منك برى وبات كلها عند مالك سواء ان قال أنت برية أو قال أنا منك برى كل هذا عند مالك في المدخول بها ثلاث ثلاث وفي التي لم يدخل بها ينوي الا البتات فانها لا ينوي فيها دخل أو لم يدخل بحال ما وصفت لك ﴿قلت﴾ أرايت رجلا قال لامرأته أنت طالق تطليقة بائنة أتكون بائنة أم يملك الرجعة (قال) قال لي مالك هي ثلاث البتة بقوله بائنة ﴿قلت﴾ أرايت اذا قال الرجل لامرأته أنت خلية ولم يقل مني أو قال برية ولم يقل مني أو قال بائن ولم يقل مني وليس هذا جوابا لكلام كان قبله الا أنه مبتدأ من الزوج أي يكون طلاقا وان لم يقل مني في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان قال أنا خلى أو أنا برى أو أنا

بائن أو أنا بات ولم يقل منك أنطلق عليه امرأته أم تجعل له نية (قال) لم أسمع من
 مالك في هذا شيئاً إلا أنى أرى أن يكون بمنزلة قوله لامرأته أنت خلية أو برية ولم
 يقل منى ولو دينته في قول مالك في أنا برى أو أنا خلى لدينته فيما إذا قال أنت خلية
 أو برية إلا أن يكون قبل ذلك كلام يستدل به أنه أراده ويخرج إليه فلا شيء عليه
 ويدين ﴿قلت﴾ أرايت ان لم يدخل بها فقال قد وهبتك لاهلك أو قد رددتك الى
 أهلك (قال) سألت مالكا عن قوله قد رددتك الى أهلك وذلك قبل البناء قال ينوى
 ويكون ما أراد من الطلاق (قال ابن القاسم) فان لم تكن له نية فهي ثلاث البتة لان
 ما كان عند مالك في هذا فيما يدينه قبل أن يدخل بها مثل الخلية والبرية والحرام
 والبائن واختارى فهذا كله ثلاث اذا لم تكن له نية وكذلك قوله قد رددتك الى أهلك
 ولو كانت تكون واحدة إلا أن ينوى شيئاً قال مالك يسئل عما نوى ويقال هي واحدة
 إلا أن ينوى أكثر من ذلك مثل الذى يقول لامرأته أنت طالق فلا ينوى شيئاً
 ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها قد خليت سبيلك (قال) قال لى مالك اذا كان قد دخل
 بها ينوى فان نوى واحدة أو اثنتين فالقول قوله والا فهي ثلاث ولم أسمع من
 مالك فى التى لم يدخل بها شيئاً وأنا أرى ان لم ينو شيئاً أنها ثلاث دخل بها أو لم يدخل
 ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأته اعتدى اعتدى ولم تكن له نية إلا أنه قال
 اعتدى اعتدى (قال) هي ثلاث عند مالك (قال مالك) وهذا مثل قوله لامرأته
 أنت طالق أنت طالق أنت طالق أنه ينوى في هذا فان قال أردت أن أسمعها ولم أرد
 الثلاث كان القول قوله فان لم تكن له نية فهي ثلاث لا تحل له الا بعد زوج ﴿قلت﴾
 فان لم تكن امرأته مدخولا بها فهي ثلاث أيضاً (قال) قال مالك ان كان قوله أنت
 طالق أنت طالق أنت طالق نسقاً واحداً ولم يدخل بها ولم تكن له نية فهي ثلاث
 لا تحل الا بعد زوج ﴿قال ابن القاسم﴾ وقوله اعتدى اعتدى اعتدى مثلاً ﴿قلت﴾
 أرايت ان قال رجل لامرأته اعتدى أتسأله أنوى به الطلاق أم تطلق عليه ولا
 تسأله عن نيته في قول مالك (قال) الطلاق لازم له الا أنه يسئل عن نيته كم نوى

أو واحدة أو اثنتين أم ثلاثا فإن لم تكن له نية فهي واحدة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال
 لها اعتدي اعتدي ثم قال لم أرد الا واحدة وانما أردت أن أسمعها (قال) الذي
 أرى أن القول قوله انها واحدة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لها أنت طالق اعتدي (قال)
 لم أسمع من مالك في هذا شيئا وأرى ان لم تكن له نية فهي ثنتان وان كانت له نية
 في قوله اعتدي أراد أن يعلمها أن عليها العدة أمرها بالعدة فالقول قوله لا يقع عليه
 الطلاق ﴿ قلت ﴾ فان قال لامرأته الحق بأهلك (قال) قال مالك ينوى فان لم يكن
 أراد به الطلاق فلا تكون طالقا وان أراد الطلاق فهو ما نوى من الطلاق واحدة
 أو اثنتين أو ثلاثا ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا قال لامرأته يافلانة يريد بقوله يافلانة
 الطلاق أتكون بقوله هذا يافلانة طالقا (قال) قال مالك ولم أسمع منه اذا أراد
 بقوله يافلانة الطلاق فهي طالق وان كان انما أراد أن يقول أنت طالق فأخطأ فقال
 يافلانة ونيت الطلاق الا أنه لم يرد بقوله يافلانة الطلاق فليست طالقا وانما تكون
 طالقا اذا أراد بلفظة أنت بما أقول من فلانة طالق فهو طلاق وان كان أراد الطلاق
 فأخطأ فلفظ بحرف ليس من حروف الطلاق فلا تكون به طالقا وانما تكون به طالقا
 اذا نوى بما يخرج من فيه من الكلام طلاقا فهي طالق وان كان ذلك الحرف ليس من
 حروف الطلاق وان كان أراد الطلاق فقال يافلانة ما أحسنك وتعالى وأخزأك
 الله وما أشبه هذا ولم يرد هذا اللفظ أنك به طالق فلا طلاق عليه وكذلك سمعت
 من يفسره من أصحاب مالك ولم أسمع منه وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال
 لامرأته اخرجي أو تقني أو استري يريد بذلك الطلاق (قال) قال مالك ان أراد
 به الطلاق فهو طلاق وان لم يرد به الطلاق لم يكن طلاقا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان
 قال لها أنت حرة فقال أردت الطلاق فأخطأت فقلت أنت حرة أ يكون طلاقا
 أم لا في قول مالك (قال) هذا مثل الكلام الاول الذي أخبرتك به انه ان أراد
 بلفظة أنت حرة طالق فهي طالق وان أراد الطلاق فأخطأ فقال أنت حرة لم
 يكن طلاقا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لامرأته اخرجي ينوى ثلاثا أو قال اقعدى

ينوي بذلك ثلاث تطليقات (قال) في قول مالك أنها ثلاث تطليقات ﴿ قلت ﴾
أرأيت أن قال لها كلي أو اشربي ينوي به الطلاق ثلاثا أو اثنتين أو واحدة أيقع
ذلك في قول مالك (قال) نعم لأن مالكا قال كل كلام نوى بلفظه الطلاق فهو كما
نوى (قال ابن القاسم) وذلك إذا أراد أنت بما قلت طالق والذي سمعت واستحسننت
أنه لو أراد أن يقول لها أنت طالق البتة فقال أخزأك الله أو لعنك الله لم يكن عليه
شيء لأن الطلاق قد زال من لسانه وعفى عنه بما خرج إليه حتى تكون نيته أنت بما
أقول لك من أخزأك الله أو شبهه مما أقول لك فأنت به طالق فهذا الذي سمعت أنها
تطلق به فأما من أراد أن يقول لامرأته أنت طالق فزل لسانه إلى غير الطلاق ولم
يرد أنت بما أقول طالق فلا شيء عليه ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا قال لامرأته يا أمه
أو يا أخت أو يا عمه أو يا خالة (قال) قال مالك هذا من كلام السفه ولم يره يحرم عليه
شيئا (قال ابن القاسم) وسمعت مالكا وسئل عن رجل خطب إليه رجل فقال
المخطوب للمخاطب هي أختك من الرضاة ثم قال بعد ذلك والله ما كنت إلا كاذبا
(قال) قال مالك لا أرى أن يتزوجها ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا قال حكمة طالق
وامرأته تسمى حكمة وله جارية يقال لها حكمة قال لم أرد امرأتي وإنما أردت جاري
حكمة (قال) سمعت مالكا وسألناه عن الرجل يحلف للسلطان بطلاق امرأته طائما
فيقول امرأتي طالق أن كان كذا وكذا لا أمر يكذب فيه ثم يأتي مستفتيا ويزعم
أنه إنما أراد بذلك امرأة كانت له قبل ذلك وأنه إنما ألغز على السلطان في ذلك (قال
مالك) لا أرى ذلك ينفعه وأرى امرأته طالقا وإن جاء مستفتيا فأما مسألتك أن كان
على قوله بينة لم ينفعه قوله أنه أراد جاريته وإن لم تكن عليه بينة وإنما أتى مستفتيا لم
أرها مثل مسألة مالك ولم أر عليه في امرأته طلاقا ولأن هذا سمي حكمة وإنما أراد
جاريته وليس عليه بينة ولم يقل امرأتي ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن قال أنا منك بائن أو أنا
منك خلي أو أنا منك برى أو أنا منك بات وقد كان قبل هذا كلام كان هذا من
الرجل جوابا لذلك الكلام فقال الرجل لم أرد الطلاق (قال) إذا كان قبل ذلك كلام

يعلم منه أن هذا القول جواب للكلام الذي كان أراد أن ذلك الكلام من غير
 الطلاق فالقول قول الزوج ولا يكون ذلك طلاقاً ﴿قلت﴾ أرايت أن كان قبل قوله
 لها اعتدى كلام من غير طلبه الطلاق يعلم أنه إنما قال لها اعتدي جواباً لكلامها ذلك
 كأن أعطاهها فلوساً أو دراهم فقالت ما في هذه عشرون فلساً فقال الزوج اعتدي وما
 شبه هذا من الكلام أتوّه في قول مالك (قال) نعم ولا يكون هذا طلاقاً إذا لم ينو به
 الزوج الطلاق لأن اعتدى ها هنا جواب لكلامها هذا الذي ذكرت ﴿قلت﴾
 أرايت أن قال لها أنت طالق وليس عليه بينة ولم يرد الطلاق بقوله أنت طالق وإنما
 أراد بقوله أنت طالق من وثاق (قال) لم أسمع من مالك في هذا بعينه شيئاً ولكن
 سمعت مالكا يقول في رجل قال لامرأته أنت بريّة في كلام مبتدأ ولم ينو به
 الطلاق أنها طالق ولا ينفعه ما أراد من ذلك بقلبه وقد قال مالك في رجل قال لامرأته
 أنت طالق البتة فقال والله ما أردت بقولي البتة طلاقاً وإنما أردت الواحدة إلا أن
 لساني زل فقلت البتة (قال مالك) هي ثلاث (قال مالك) واجتمع رأيي فيها ورأي
 غيري من فقهائ أهل المدينة أنها ثلاث البتة ﴿قلت﴾ لابن القاسم ليس هذا مما يشبه
 مسئلتى لأن هذا لم تكن له نية في البتة والذي سألتك عنه الذي قال لها أنت طالق
 له نية أنها طالق من وثاق (قال) نعم ولكن مسئلتك تشبه البرية التي أخبرتك بها
 (قال) وهذا أيضاً الذي قال البتة في فتيا مالك قد كان عليه الشهود فلذلك لم ينوّه مالك
 والذي سألت عنه من أمر الطلاق ليس على الرجل شاهد وإنما جاء مستفتياً ولم تكن
 عليه بينة (قال) وسمعت مالكا يقول يؤخذ الناس في الطلاق بألفاظهم ولا تنفعهم
 نياتهم في ذلك إلا أن يكون جواباً لكلام كان قبله فيكون كما وصفت لك ومسئلتك
 في الطلاق هو هذا بعينه والذي أخبرتك أن مالكا قال يؤخذ الناس في الطلاق
 بألفاظهم ولا تنفعهم نياتهم وأراها طالقاً (قال) وسمعت مالكا يسأل عن رجل قال
 لامرأته أنت طالق تطليقة ينوى لا رجعة لي عليك فيها (قال مالك) ان لم يكن
 أراد بقوله لا رجعة لي عليك البتات يعني الثلاث فهي واحدة ويملك رجعتها وقوله

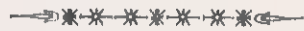
لا رجعة لي عليك ونيتيه باطل ﴿قلت﴾ أرأيت رجلا قال لامرأته أنت طالق ينوي ثلاثا أيكون واحدة أم ثلاثا في قول مالك (قال) هي ثلاث كذلك قال لي مالك هي ثلاث اذا نوي بقوله أنت طالق ثلاثا ﴿قلت﴾ أرأيت ان أراد ان يطلقها ثلاثا فلما قال لها أنت طالق سكت عن الثلاث وبدا له في ترك الثلاث أجمعها ثلاثا أم واحدة (قال) هي واحدة لأن مالكا قال في الرجل يحلف بالطلاق على أمر أن لا يفعله فأراد أن يحلف بالطلاق البتة فقال أنت طالق ثلاثا البتة وترك اليمين لم يحلف بها لأنه بدا له أن لا يحلف (قال مالك) لا يكون طالقا ولا يكون عليه من يمينه شيء لأنه لم يرد بقوله الطلاق ثلاثا وإنما أراد به اليمين فقطع اليمين عن نفسه فلا تكون طالقا ولا يكون عليه يمين وكذلك لو قال أنت طالق وكان أراد أن يحلف بالطلاق ثلاثا فقال أنت طالق ان قلت فلانا وترك الثلاث فلم يتكلم بها ان يمينه لا يكون الا تطليقة ولا يكون ثلاثا وإنما يكون يمينه بالثلاث اذا أراد بقوله أنت طالق بلفظة طالق ان أراد به ثلاثا فيكون اليمين بالثلاث وكذلك مسئلتك في أول هذا مثل هذا ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لها أنت طالق ينوي اثنتين أليكون اثنتين في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لها أنت طالق الطلاق كله (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا وأرى أنها قد بان بالثلاث ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لها أنا منك طالق أليكون المرأة طالقا في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل يقول لامرأته لست لي بامرأة أو ما أنت لي بامرأة أليكون هذا طلاقا في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا يكون هذا طلاقا الا أن يكون نوي به الطلاق ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال له رجل ألك امرأة فقال لا ليس لي امرأة ينوي بذلك الطلاق أولا ينوي (قال) قال مالك ان نوي بذلك الطلاق فهي طالق وان لم ينو بذلك الطلاق فليست بطالق ﴿قلت﴾ وكذلك لو قال لامرأته لم أتزوجك (قال) لا شيء عليه ان لم يرد بقوله ذلك طلاقا ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لامرأته لا نكاح بيني وبينك أولا ملك لي عليك أولا سبيل لي عليك (قال) لا شيء عليه اذا كان الكلام عتابا

الا ان يكون نوى بقوله هذا الطلاق ﴿يونس بن يزيد﴾ أنه سأل ابن شهاب عن رجل قال لامرأته أنت سائبة أو منى عتيقة أو قال ليس بيني وبينك حلال ولا حرام (قال) أما قوله سائبة أو عتيقة فأنا أرى أن يحلف على ذلك ما أراد به طلاقاً فإن حلف وكل إلى الله ودين في ذلك فإن أبي أن يحلف وزعم أنه أراد بذلك الطلاق وقف الطلاق عند ما أراد واستحلف على ما أراد من ذلك وأما قوله ليس بيني وبينك حلال ولا حرام فمضى فيه نحو ذلك والله أعلم ونرى أن ينكل من قال مثل هذا بعقوبة موجعة لأنه ليس على نفسه وعلى حكام المسلمين ﴿ابن وهب﴾ عن خالد عن نافع عن ابن عمر أنه قال في الخلية والبرية هي البتة وقال على بن أبي طالب وربعة ويحيى بن سعيد وأبو الزناد وعمر بن عبد العزيز بذلك وقضي عمر بن عبد العزيز بذلك في الخلية (قال ابن شهاب) مثل ذلك في البرية أنها بمنزلة البتة ثلاث تطليقات (وقال ربعة) في البرية أنها البتة أن كان دخل بها وإن كان لم يدخل بها فهي واحدة قال والخلية والبائنة بمنزلة البرية ﴿قال﴾ وحدثني عبد الله بن عمر عن حماد عن الحسن البصري أنه قال قضى علي بن أبي طالب في البائنة أنها ثلاث ﴿عياض بن عبد الله النهري﴾ عن أبي الزناد أنه قال في الموهوبة هو البتات ﴿الليث﴾ عن يحيى بن سعيد مثله ﴿عبد الجبار بن عمر﴾ عن ربعة أنه قال إذا وهبت المرأة لأهلها فهي ثلاث قبلوها أو ردوها إلى زوجها ﴿ابن وهب﴾ وقد قال مالك قد وهبتك لأهلك أو قد رددتك إلى أهلك هو سواء ثلاث البتة التي دخل بها (وقال) عبد العزيز ابن أبي سلمة إذا قال قد وهبتك لأهلك فقد بتها ووهب ما كان يملك منها ووهبتك لأهلك ورددتك إلى أهلك وأبيك فهذا كله شيء واحد فتصير إلى البتة ﴿ابن وهب﴾ عن مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أن عبداً كانت تحتها امرأة فحكمه أهلها فيها فقال شأنكم بها فقال القاسم فرأى الناس ذلك طلاقاً (وقال) مالك في الذي يقول لامرأته قد خليت سبيلك هو مثل الذي يقول لامرأته

قد فارقتك ﴿يونس﴾ أنه سأل ربيعة عن قول الرجل لامرأته لا تحبين لي قال ربيعة
 يدين لأنه ان شاء قال أردت التظاهر أو اليمين ﴿يحيى بن أيوب﴾ عن ابن جريج
 عن عطاء أنه قال اذا قال الرجل لامرأته اعتدى فهي واحدة ﴿رجال من أهل العلم﴾
 عن طاوس عن ابن شهاب وغيرهما مثله (وقال) ابن شهاب هي واحدة وما نوى
 ﴿الليث﴾ عن يزيد بن أبي حبيب أن رجلا سأل سعيد بن المسيب فقال اني قلت
 لامرأتي أنت طالق ولم أدر ما أردت فقال ابن المسيب لكني أدري ما أردت فهي
 واحدة وقاله يحيى بن سعيد ﴿الليث﴾ عن ابن أبي جعفر عن بكير بن الأشج عن
 ابن المسيب أنه قال اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ولم يسم كم الطلاق فهي
 واحدة الا أن يكون نوى أكثر من ذلك فهو على ما نوى ﴿قال يونس﴾ وسألت
 ربيعة عن قول الرجل لامرأته لا سبيل لي اليك قال يدين ذلك (وقال عطاء بن
 أبي رباح) في رجل قيل له ألك امرأة فقال والله مالي امرأة فقال هي كذبة (وقاله)
 عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر وابن شهاب وغيرهم من أهل العلم ﴿وأخبرني﴾
 الحرث بن نبهان عن منصور عن ابراهيم أنه قال ما عني به الطلاق من الكلام
 وسماه فهو طلاق ﴿سفيان بن عيينة﴾ عن ابن طاوس عن أبيه أنه قال كل شيء أريد
 به الطلاق فهو طلاق ﴿يونس﴾ أنه سأل ابن شهاب عن قول الرجل لامرأته أنت
 السراح فهي تطليقة الا أن يكون أراد بذلك بت الطلاق ﴿مسلمة بن علي﴾ عن محمد
 ابن الوليد الزبيدي عن ابن شهاب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من بت
 امرأته فانها لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ﴿قال الزبيدي﴾ وقال ابن عمر والخلفاء
 مثل ذلك ﴿ابن لهيعة والليث﴾ عن يزيد بن أبي حبيب عن عراك بن مالك
 أن عمر بن الخطاب فرق بين رجل وامرأة قال لها زوجها أنت طالق البتة
 ﴿أبو يحيى بن سليمان الخزازي﴾ عن عبد الرحمن بن زيد أن عمر بن الخطاب قال
 لشرح يشرح اذا قال البتة فقد رمى الغرض الأقصى ﴿مالك وغيره﴾ عن يحيى
 ابن سعيد عن أبي بكر بن حزم أن عمر بن عبد العزيز قال له لو كان الطلاق ألفا ما

أبقت البتة منه شيئاً من قال البتة فقد رمى الغاية القصوى ﴿رجال من أهل العلم﴾ عن
عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس والقاسم بن محمد وابن شهاب وربيعه ومكحول
أنهم كانوا يقولون من قال لامرأته أنت طالق البتة فقد بانت منه وهي بمنزلة الثلاث
(قال ربيعة) وقد خالف السنة وذهبت منه امرأته ﴿حرمة بن عمران﴾ أن كعب بن
علقمة حدثه أن علي بن أبي طالب كان يعاقب الذي يطلق امرأته البتة

تم كتاب التخيير والتعليك من المدونة الكبرى
والحمد لله حمداً كثيراً كما هو أهله وصلى الله على نبيه محمد
وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً



ويليه كتاب الرضاع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الرضاع ﴾

﴿ ما جاء في حرمة الرضاعة ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أتحرّم المصّة والمصّتان في قول مالك (قال) نعم
 ﴿ قلت ﴾ أرايت الوجور والسعوط من اللبن أيجرّم في قول مالك (قال) نعم أما
 الوجور فانه يجرّم وأما السعوط فرأيت ان كان وصل الى جوف الصبي فهو يجرّم
 ﴿ قلت ﴾ أرايت الرضاع في الشرك والاسلام أهو سواء في قول مالك تقع به الحرمة
 قال نعم ﴿ قلت ﴾ ولبن المشرّكات والمسلّمات يقع به التحريم سواء في قول مالك
 قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت الصبي اذا حقن لبن امرأة هل تقع به الحرمة بينهما
 بهذا اللبن الذي حقن به الصبي في قول مالك (قال) قال مالك في الصائم يحتقن ان
 عليه القضاء اذا وصل ذلك الى جوفه ولم أسمع من مالك في الصبي شيئاً وأرى ان
 كان له غذاء رأيت أن يجرّم والا فلا يجرّم الا أن يكون له غذاء في اللبن ﴿ ابن
 وهب ﴾ عن مسلمة بن علي عن رجال عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن أم الفضل
 بنت الحارث قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يجرّم من الرضاعة قال المصّة
 والمصّتان ﴿ وأخبرني ﴾ رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد
 الله بن عباس وعبد الله بن مسعود وجابر بن عبد الله والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وطاوس
 وقبيصة بن ذؤيب وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وربيعة وابن شهاب وعطاء بن
 أبي رباح ومكحول أن قليل الرضاعة وكثيرها يجرّم في المهد (وقال ابن شهاب)

انتهى أمر المسلمين الى ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك بن أنس عن ثور بن زيد الدؤلى عن عبد الله بن عباس أنه سئل كم يحرم من الرضاعة فقال اذا كان فى الحولين مصّة واحدة تحرم وما كان بعد الحولين من لرضاعة لا يحرم ﴿ مالك ﴾ عن ابراهيم أخى موسى بن عقبة عن سعيد بن المسيب أنه قال ما كان فى الحولين وان كانت مصّة واحدة فهي تحرم وما كان بعد الحولين فانما هو طعام يأكله (قال ابراهيم) سألت عروة بن الزبير فقال كما قال سعيد بن المسيب ﴿ ابن وهب ﴾ عن اسماعيل بن عياش عن عطاء الخراساني أنه سئل عن سغوط اللبن للصغير وكله من اللبن أ يحرم (قال) لا يحرم شيئاً ﴿ قال ابن وهب ﴾ وكان ربيعة يقول فى وقت الرضاعة فى السن وخروج الموضع من الرضاعة كل صبي كان فى المهد حتى يخرج منه أو فى رضاعة حتى يستغنى عنها بغيرها فما أدخل فى بطنه من اللبن فهو يحرم حتى يلفظه الحجر ويقبضه الولاة وأما اذا كان كبيراً قد أغناه وربى معاه غير اللبن من الطعام والشراب فلا يرى الا أن حرمة الرضاعة قد انقطعت وان حياة اللبن عنه قد رفعت فلا يرى لكبير رضاعة (قال) وقال لى مالك على هذا جماعة الناس قبلنا

— في رضاعة الفحل —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن امرأة رجل ولدت منه فأرضعت ابنه عامين ثم فطمته ثم أرضعت بلبنها بعد الفصال صبياً أ يكون هذا الصبي ابن الزوج وحتى متى يكون اللبن للفحل من بعد الفصال (قال) أرى لبنها للفحل الذى درت لولده ﴿ قلت ﴾ أتخفظه عن مالك (قال) قد باغني ذلك عن مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت ترضع ولدها من زوجها فطلقها فانقضت عدتها فتزوجت غيره ثم حملت من الثانى فأرضعت صبياً لمن اللبن الأول أم للزوج الثانى الذى حملت منه (قال) ماسمعت من مالك فيه شيئاً وأرى اللبن لهما جميعاً ان كان اللبن لم ينقطع من الاول وقاله ابن نافع عن مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن امرأة تزوجها رجل فحملت منه فأرضعت صبياً وهي حامل أ يكون اللبن للفحل قال نعم ﴿ قلت ﴾ وتجعل اللبن للفحل قبل أن

تلد قال نعم ﴿ قلت ﴾ من يوم حملت قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يتزوج المرأة فترضع صبيا قبل أن تحمل درت له فأرضعته ولم تلد قط وهي تحت زوجها أيكون اللبن للزوج أم لا في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا وأرى انه للفحل وكذلك سمعت عن مالك وإنما يغفل اللبن ويكون فيه غذاء وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد هممت أن أنهي عن الغيلة والغيلة أن يطأ الرجل امرأته وهي ترضع لأن الماء يغفل اللبن وكذلك بلغني عن مالك وهو رأيي وقد بلغني عن مالك أن الوطاء يدر اللبن ويكون منه استنزال اللبن فهو يحرم ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك في الغيلة وذلك أنه قيل له وما الغيلة قال أن يطأ الرجل امرأته وهي ترضع وليست بحامل لأن الناس قالوا إنما الغيلة أن يغال الصبي بلبن قد حملت أمه عليه فتكون إذا أرضعته بذلك اللبن قد اغتالته (قال مالك) ليس هذا هو إنما تفسير حديث النبي صلى الله عليه وسلم أن ترضعه وزوجها يطؤها ولا حبل بها لأن الوطاء يغفل اللبن ﴿ قلت ﴾ أفكرهه مالك (قال) لا ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لقد هممت أن أنهي عن الغيلة حتى ذكرت الروم وفارسا فلم ينه عنها النبي صلى الله عليه وسلم

❦ في رضاع الكبير ❦

﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يرى رضاع الكبير شيئا أم لا (قال) لا يرى مالك رضاع الكبير شيئا ﴿ قلت ﴾ أرايت الصبي إذا فصل فأرضعته امرأة بلبنها بعد ما فصل أيكون هذا رضاعا أم لا في قول مالك (قال) قال مالك الرضاع حولان وشهر أو شهران بعد ذلك ﴿ قلت ﴾ فإن لم تفصله أمه فأرضعته ثلاث سنين ثم أرضعته امرأة بعد ثلاث سنين والام ترضعه لم تفصله (قال) قال مالك لا يكون هذا رضاعا ولا يلتفت في هذا إلى رضاع أمه إنما ينظر في هذا إلى حولين وشهر أو شهرين من بعد الحولين ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولو أن أمه أرضعته أربع سنين أكان يكون ما كان من رضاع غيرها هذا الصبي بعد ثلاث سنين أو أربع سنين رضاعا ليس هذا بشئ (قال)

ولكن لو أرضعته امرأة في الحولين والشهر والشهرين يحرم بذلك كما لو أرضعته أمه ﴿قلت﴾ أرأيت ان فصلته قبل الحولين أرضعته سنة ثم فصلته فأرضعته امرأة أجنبية قبل تمام الحولين وهو فطيم أي يكون ذلك رضاعا أم لا (قال) لا يكون ذلك رضاعا اذا فصلته قبل الحولين وانقطع رضاعه واستغني عن الرضاع فلا يكون ما أرضع بعد ذلك رضاعا ﴿قلت﴾ أرأيت ان فصلته بعد تمام الحولين فأرضعته امرأة بعد الفصال بيوم أو يومين أي يكون ذلك رضاعا أم لا في قول مالك (قال ابن القاسم) ما كان من رضاع بعد الحولين باليوم واليومين وما أشبهه مما لم يستغن فيه بالطعام عن الرضاع حتى جاءت امرأة فأرضعته فأراه رضاعا لان مالكا قد رأى الشهر والشهرين بعد الحولين رضاعا الا أن يكون قد أقام بعد الحولين أياما كثيرة مفطوما واستغني عن اللبن وعاش بالطعام والشراب فأخذته امرأة فأرضعته فلا يكون هذا رضاعا لان مالكا قد رأى ما بعد الشهر والشهرين بعد الحولين رضاعا فلا يكون هذا رضاعا لان عيشه قد تحول عن اللبن فصار عيشه في الطعام ﴿قلت﴾ أليس قد قال مالك ما كان بعد الحولين بشهر أو شهرين فهو رضاع (قال) انما قال ذلك مالك في الصبي اذا وصل رضاعه بالشهرين بعد الجولين بالحولين ولم يفصل (قال ابن القاسم) واذا فصل اليوم أو اليومين ثم أعيد الى اللبن فهو رضاع ﴿قلت﴾ فان لم يعد الى اللبن ولكن امرأة أتت فأرضعته مصة أو مصتين وهو عند أمه على فصاله لم تعده الى اللبن (قال مالك) المصاة والمصتان تحرم لان الصبي لم ينتقل عن عيش اللبن بعد وأنت تعلم أنه لو أعيد الى اللبن كان ذلك له قوة في غذائه وعيشه له فكل صبي كان بهذه المنزلة اذا شرب اللبن كان ذلك له عيشا في الحولين وقرب الحولين فهو رضاع وانما الذي قال مالك الشهر والشهرين ذلك اذا لم ينقطع الرضاع عنه ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا رضاع بعد فطام ﴿وأخبرني﴾ رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وأبي هريرة وأم سلمة زوج النبي صلى

الله عليه وسلم وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وربيعة مثله ﴿ابن وهب﴾
وأخبرني مالك وغيره أن رجلاً أتى أبا موسى الأشعري فقال اني مصصت من
امرأتي من ثديها فذهب في بطني فقال أبو موسى لا أراها الا وقد حرمت عليك
فقال له عبد الله بن مسعود انظر ماتقتي به الرجل فقال أبو موسى ما تقول أنت فقال
ابن مسعود لا رضاع الا ما كان في الحولين فقال أبو موسى لا تسألوني عن شيء
ما دام هذا الخبر بين أظهركم (وقال) غير مالك ان عبد الله بن مسعود قال له انما
أنت رجل مداوى لا يحرم من الرضاعة الا ما كان في الحولين ما أثبت العظم ﴿ابن
وهب﴾ عن مالك عن عبد الله بن دينار قال جاء رجل الى عبد الله بن عمر وأنا معه
عند دار القضاء يسأل عن رضاعة السكبير فقال ابن عمر جاء رجل الى عمر بن الخطاب
فقال اني كانت لي جارية وكنت أطؤها فعمدت امرأتي فأرضعتها قال فدخلت
عليها فقالت امرأتي دونك فقد أرضعتها قال فقال عمر أوجمها وأت جاريةك فانما
الرضاعة رضاعة الصغير

— تحريم الرضاعة —

﴿قلت﴾ أرايت المرأة وخالتها من الرضاعة أتجمع بينهما في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾
وهل الملك والرضاعة والتزويج سواء الحرمه فيها واحدة قال نعم ﴿قلت﴾
والاحرار والعبيد في حرمه الرضاع سواء في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت
امراً ابنة من الرضاعة أو امرأة والده من الرضاعة أهما في التحريم بمنزلة امرأة الاب
من النسب وامرأة الابن من النسب في قول مالك قال نعم ﴿ابن وهب﴾
عن مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عروة بن الزبير
عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة ﴿ابن وهب﴾ عن مالك عن عبد
الله بن أبي بكر عن عمرة عن عائشة أخبرتها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
عندها وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة زوج النبي صلى الله عليه

وسلم فقالت عائشة فقلت يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيتك قال أراه فلانا
 لم حفصة من الرضاعة قالت عائشة يا رسول الله لو كان فلان لم لها من الرضاعة حيا
 دخل على قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم ان الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة
 ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث وابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عراك بن مالك
 عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أن عمها من
 الرضاعة يسمى أفلح استأذن عليها فحجبت فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال لها لا تحتجب منه فإنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب ﴿ ابن وهب ﴾
 عن رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمرو بن العاص عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله في حرمة الرضاعة

— في حرمة ابن البكر والمرأة المسنة —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لبن البكر التي لم تنكح قط ان أرضعت به صبياً أتقع به الحرمة
 أم لا في قول مالك (قال) نعم تقع به الحرمة ﴿ قال ﴾ وقال مالك في المرأة التي قد
 كبرت وأسنت انها ان درت وأرضعت فهي أم وكذلك البكر (قال) وبلغني أن
 مالكا سئل عن رجل أرضع صبياً ودر عليها (قال مالك) ويكون ذلك قالوا نعم
 قد كان قال لا أراه يحرم انما أسمع الله تبارك وتعالى يقول وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم
 فلا أرى هذا أما ﴿ قلت ﴾ أرأيت لبن الجارية البكر التي لا زوج لها أ يكون رضاعها
 رضاعا اذا أرضعت صبياً في قول مالك (قال) قال مالك ان ذلك رضاع وتقع به
 الحرمة لان لبن النساء يحرم على كل حال ﴿ قلت ﴾ أرأيت المرأة تحلب من ثديها
 لبناً فتموت فيوثر بذلك اللبن صبي أتقع به الحرمة أم لا (قال) نعم تقع به الحرمة
 ولم أسمع من مالك لانه لبن ولبنها في حياتها وموتها سواء تقع به الحرمة ﴿ قلت ﴾
 وكذلك لو ماتت امرأة فحلب من لبنها وهي ميتة فأوثر به صبي أتقع به الحرمة
 (قال) نعم ولم أسمع من مالك ولبنها في حياتها وموتها سواء تقع به الحرمة واللبن
 لا يموت ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان دب الصبي الى امرأة وهي ميتة فوضعها وقتت به الحرمة

(قال) نعم اذا علم أن في ثديها لبنا وأنه قد رضعها ﴿ قلت ﴾ أرأيت اللبن في
 ضروع الميتة أيحل أم لا في قول مالك (قال) لا يحل ﴿ قلت ﴾ فكيف أوقعت الحرمة
 بلبن هذه المرأة الميتة ولبنها لا يحل ألا ترى أنه لو حلب من ثديها وهي ميتة لم يصلح
 لكبير أن يشربه ولا يجعله في دواء فكيف تقع الحرمة بالحرام (قال) اللبن يحرم
 على كل حال ألا ترى لو أن رجلا حلف أن لا يأكل لبنا فأكل لبنا قد وقعت فيه فآرة
 فماتت انه حاث أو شرب لبن شاة ميتة انه حاث عندى الا أن يكون نوى اللبن
 الحلال أرأيت رجلا وطئ امرأة ميتة أيحده أم لا ونكاح الاموات لا يحل والحد
 على من فعل ذلك فكذلك اللبن

— ﴿ في الشهادة على الرضاة ﴾ —

﴿ قلت ﴾ أرأيت امرأة شهدت أنها أرضعت رجلا وامرأته أيفرق بينهما في قول
 مالك أم لا (قال) قال مالك يقال للزوج تنزه عنها ان كنت تثق بناختها فلا أرى
 أن يقيم عليها ولا يفرق القاضى بينهما بشهادتهما وان كانت عدلة ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو
 أن امرأتين شهدتا على رضاع رجل وامرأته أيفرق بين الرجل وامرأته في قول
 مالك (قال) قال مالك نعم يفرق بينهما اذا كان قد فشا وعرف من قولهما قبل هذا
 الموضع ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان لم يفش ذلك من قولهما (قال) قال مالك لا أرى
 أن يقبل قولهما اذا لم يفش ذلك من قولهما قبل نكاحهما عنده الاهلين والجهيران
 ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت المرأتان اللتان شهدتا على الرضاع أم الزوج وأم المرأة
 (قال) لا يقبل قولهما الا أن يكون ذلك قد عرف من قولهما وفشا قبل النكاح
 ﴿ قلت ﴾ فهؤلاء والاجنبات سواء في قول مالك (قال) نعم في رأيي ﴿ قلت ﴾
 أرأيت ان شهدت امرأة واحدة أنها أرضعتهم جميعا الزوج والمرأة وقد عرف ذلك
 من قولهما قبل النكاح (قال) لا يفرق القاضى بينهما في رأيي وانما يفرق في المرأتين
 لانهما حين كانتا امرأتين تمت الشهادة فأما المرأة الواحدة فلا يفرق بشهادتها
 ولكن يقال للزوج تنزه عنها فيما بينك وبين خالقك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا

خطب امرأة فقالت امرأة قد أرضعتكما أينهي عنها في قول مالك وإن تزوجها
 فرّق بينهما (قال) قال مالك ينهي عنها على وجه الاتقاء لا على وجه التحريم فان
 تزوجها لم يفرّق القاضى بينهما ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً قال في امرأة هذى
 أختي من الرضاعة وغير ذلك من النساء اللاتي يحرم من عليه ثم قال بعد ذلك أوهمت
 أو كنت كاذباً أو لاعباً فأراد أن يتزوجها (قال) سئل مالك عما يشبهه من الرضاعة
 إذا أقرّ به الرجل أو الأب في ابنه الصغير أو في ابنته ثم قال بعد ذلك إنما أردت أن
 أمنعه أو قال إنما كنت كاذباً (قال) قال مالك لا أرى أن يتزوجها ولا أرى للسوالد
 أن يزوجه (قال ابن القاسم) قال مالك ذلك في الأب في ولده وحده ﴿قلت﴾ فإن
 تزوجها أيفرق السلطان بينهما (قال) نعم أرى أن يفرق السلطان بينهما ويؤخذ
 بإقراره الأول ﴿قلت﴾ أرايت ان أقرت امرأة أن هذا الرجل أخي من الرضاعة
 وشهد عليها بذلك الشهود ثم أنكرت ذلك فتزوجته والزوج لا يعلم أنها كانت أقرت
 به (قال) لا أرى أن يقرّ هذا النكاح بينهما وما سمعت من مالك فيه شيئاً إلا أن
 مالكاً سأله رجل من أصحابنا عن امرأة كان لها بنت وكان لها ابن عم فطلب ابنة عمه
 أن يتزوجها فقالت أمها قد أرضعته ثم أنها قالت بعد ذلك والله ما كنت إلا كاذبة
 وما أرضعته ولكني طلبت بابنتي الفرار منه (قال) قال مالك لا أرى أن يقبل قولها
 هذا الآخر ولا أحب له أن يتزوجها وليس قول المرأة هذا أخي أو قول الرجل هذه
 أختي كقول الأجنبية فيها لأن إقرارهما على أنفسهما بمنزلة البينة القاطعة والمرأة
 الواحدة ليس يقطع بشهادتها شيء ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم
 عن أبيه أن رجلاً جاء إلى عمر بن الخطاب بأمرأة فقال يا أمير المؤمنين ان هذه تزعم
 أنها أرضعتني وأرضعت امرأتى فأما رضاعها امرأتى فمعلوم وأما رضاعها إياي فلا يعرف
 ذلك فقال عمر كيف أرضعته فقالت مررت به وهو ملقى يبكي وأمه تعالج خبزاً لها
 فأخذته إلى فأرضعته وسكنته فأمر بها عمر فضربت أسواطاً وأمره أن يرجع إلى
 امرأته ﴿ابن وهب﴾ عن مسلمة بن علي عن حماد عن عكرمة بن خالد أن عمر

ابن الخطاب كان اذا ادعت امرأة، مثل هذا سألتها البيهقي (يونس بن يزيد) من ربيعة أنه سأله عن شهادة المرأة في الرضاة أراها جائزة (قال) لا لان الرضاة لا تكون فيما يعلم الا باجماع رأى أهل الصبي والمرضاة انما هي حرمة من الحرم ينبغي لها أن يكون لها أصل كأصل المحارم

❦ في الرجل يتزوج الصبية فترضها امرأة له أخرى ❦
❦ أو أجنبية أو أمه أو أخته ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلا تزوج صبيتين فأرضعت امرأة أجنبية واحدة بعد واحدة اتقع الفرقة فيما بينه وبينهما جميعا أم لا (فقال) يقال للزوج اخترايتهما شئت فاحبسها واخل الأخرى وهذا رأيي ❦ قلت ❦ ولم جعلت له أن يختار أيتهما شاء وقد وقعت الحرمة بينهما جميعا ألا ترى لو أنه تزوج الاختين في عقدة واحدة فرقت بينه وبينهما فهاتان حين أرضعتهما المرأة واحدة بعد واحدة كانتا حين أرضعت الأولى من الصبيتين على النكاح لم يفسد على الزوج من نكاحهما شيء فلما أرضعت الثانية صارت أختها فصارتا كأنهما نكحتا في عقدة واحدة ألا ترى أنه لو فارق الأولى بعد ما أرضعتها المرأة قبل أن ترضع الثانية ثم أرضعت الثانية كان نكاح الثانية صحيحا أولا ترى أن الحرمة انما تقع بالرضاع اذا كانتا جميعا في ملكه بارضاعها الأخرى بعد الأولى فتصيران في الرضاة اذا وقعت الحرمة كأنه تزوجهما في عقدة واحدة فلا يجوز ذلك (قال) ليس كما قلت ولكننا نظرنا الى عقدتهما فوجدنا العقدتين وقعتا صحيحتين في الصبيتين جميعا ثم دخل الفساد في عقدة كانت صحيحة لا يستطيع أن يثبت على العقدتين جميعا فنظرنا الى الذي لا يصح له أن يثبت عليه فخلنا بينه وبين ذلك ونظرنا الى الذي يجوز له أن يثبت عليه فخللناه له وقد يجوز له أن يثبت على واحدة ولا يجوز له أن يثبت عليهما جميعا فخللنا بينه وبين واحدة وأمرناه أن يحبس واحدة ❦ قلت ❦ فان كن صبيات ثلاثا أو أربعا تزوجهن مراضع واحدة بعد واحدة فأرضعتن امرأة واحدة بعد واحدة (قال) اذا أرضعت واحدة

فمن على نكاحهن فان أرضعت أخرى بعد ذلك قيل له اخترايتهما شئت وفارق
الآخرى فان فارق الاخرى ثم أرضعت الثالثة قلنا له أيضا اخترايتهما شئت وفارق
الآخرى فان فارق الاخرى ثم أرضعت الرابعة قلنا له اخترايتهما شئت وفارق الاخرى
فيكون الخيار في أن يحبس الثالثة أو الرابعة وهذا اذا كان الخيار والفرقة قد وقعت
فيما مضى قبلهما . وان أرضعت المرأة واحدة بعد واحدة حتى أتت على جميعهن ولم
يختتر فراق واحدة منهن (قال) هذا له أن يختار في أن يحبس واحدة منهن أيتن
شاء ان شاء أولاهن وان شاء أخراهن وان شاء وسطهن يحبس واحدة منهن
أي ذلك أحب ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿ قلت ﴾ أرايت
ان تزوج امرأة وصيتين واحدة بعد واحدة أو في عقدة واحدة وسمى لكل
واحدة صداقتها وأرضعت المرأة صبية منهما قبل أن يدخل بالكبيرة منهن (قال)
تحرم الكبيرة ولا تحرم الصغيرة المرضعة اذا لم يكن دخل بأمرها التي أرضعتها لانها
من ربائبه اللاتي لم يدخل بأمرهن . ومما يبين ذلك أنه لو تزوج امرأة كبيرة
فطلقها ثم تزوج صبية مرضعة فأرضعتها امرأته تلك المطلقة لم تكن تحرم عليه هذه
الصبية لانها من الربائب اللاتي لم يدخل بأمرهن ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أني تزوجت
امرأة كبيرة ودخلت بها ثم تزوجت صبية صغيرة ترضع فأرضعتها امرأتى التي دخلت
بها بلبنى أو بلبنها فحرمت على نفسها وحرمت على الصبية أيكون لها من المهر شيء
أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى لها مهرها لانه قد دخل بها ولا أرى
للصبية مهرا تعمدت امرأته الفساد أو لم تعمده ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا تزوج
صبية فأرضعتها أمه أو أخته أو جدته أو ابنته أو ابنة ابنته أو امرأة أخيه أو بنت أخيه
أتقع الفرقة فيما بينه وبين الصبية (قال) نعم في قول مالك ﴿ قلت ﴾ ويكون للصبية
نصف الصداق على الزوج في قول مالك (قال) لا ليس على الزوج من الصداق شيء
﴿ قلت ﴾ لم لا يكون على الزوج نصف الصداق (قال) لا لانه لم يطلق ألا ترى أن

الحرمة قد وقعت بينهما من قبل أن يبنى بها فقد صارت أخته أو ابنة ابنته أو ذات محرم منه ﴿قلت﴾ فلا يكون للصبيّة على التي أرضعتها نصف الصداق تعمّدت التي أرضعتها الفساد أو لم تعمّده (قال) نعم لا شيء عليها من الصداق في رأيي ﴿قلت﴾ فيؤدبها السلطان أن علم أنها تعمّدت فسادها على زوجها في قول مالك (قال) نعم في رأيي ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يتزوج أخته من الرضاعة أو أمه من الرضاعة وسمى لها صداقها وبنى بها أيكون لها الصداق الذي سمي أم صداق مثلها في قول مالك (قال) قال مالك لها الصداق الذي سمي ولا يلتفت إلى صداق مثلها

— ما لا يحرم من الرضاعة —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن صبيين غديا بلبن بهيمة من البهائم أيكونان أخوين في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكني أرى أن لا تكون الحرمة في الرضاع إلا في لبن بنات آدم ألا ترى أنه بلغني عن مالك أنه قال في رجل أرضع صبيّاً ودرّ عليه أن الحرمة لا تقع به وإن لبن الرجل ليس مما يحرم (قال) قال مالك وإنما قال الله في كتابه وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وإنما تحرم ألبان بنات آدم لا ما سواها ﴿قلت﴾ أرايت لو أن لبنا صنع فيه طعام حتى غاب اللبن في الطعام واللبن لبن امرأة أو صنع فيه طعام فكان الطعام الغالب عليه ثم طبخ على النار حتى عصّد وغاب اللبن أو صب في اللبن ماء حتى غاب اللبن وصار الماء الغالب أو جعل اللبن في دواء حتى غاب اللبن في ذلك الدواء فأطعم الصبي ذلك كله أو أسقيه أتقع به الحرمة أم لا (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً وأرى أن لا يحرم هذا لأن اللبن قد ذهب وليس في الذي أكل أو شرب لبن يكون فيه عيش الصبي ولا أراه يحرم شيئاً

— في رضاع النصرانية —

﴿قال﴾ وسألت مالكا عن المراضع النصرانيات (فقال) لا يجزئني اتخاذهن وذلك لانهن يشربن الحمر ويأكلن الخنزير وأخاف أن يطعمن ولده ماياً كلن

من ذلك (قال) وهذا من عيب نكاحهن مما يدخلن على ولده وما يأكلن من الخنزير ويشربن من الخمر (قال) ولا أرى نكاحهن حراما ولكني أكرهه ﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره الظويرة من اليهوديات والنصرانيات والمجوسيات (قال) نعم كان يكرههن من غير أن يرى ذلك حراما ويقول إنما غذاء اللبن مما يأكلن وهن يأكلن الخنزير ويشربن الخمر ولا آمنها أن تذهب به إلى بيتها فتطعمه ذلك ﴿قلت﴾ هل كان مالك يكره أن يسترضع بلبن الفاجرة (قال) بلغني أن مالكا كان يتقيه من غير أن يراه حراما

❦ في رضاع المرأة ذات الزوج ولدها ❦

﴿قال﴾ وسألت مالكا عن المرأة ذات الزوج أيلزمها رضاع ابنها (قال) نعم يلزمها رضاع ابنها على ما أحبت أو كرهت إلا أن تكون ممن لا تكلف ذلك (قال) فقلت لمالك ومن التي لا تكلف ذلك (قال) المرأة ذات الشرف واليسار الكثير التي ليس مثلها ترضع وتعالج الصبيان في قدير الصبيان فأرى ذلك على أبيه وإن كان لها لبن (قال) فقلنا له فإن كانت الام لا تقدر على اللبن وهي ممن ترضع لو كان لها لبن لأنها ليست في الموضع الذي ذكرت لك في الشرف على من ترى رضاع الصبي (قال) على الاب وكل ما أصابها من مرض يشغلها عن صبيها أو ينقطع به درّها فالرضاع على الاب يغرم أجر الرضاع ولا تغرم هي قليلا ولا كثيرا وإن كان لها لبن وهي من غير ذات الشرف كان عليها رضاع ابنها ﴿قلت﴾ أرايت هذه التي ليست من أهل الشرف إذا أرضعت ولدها تأخذ أجر رضاعها من زوجها (قال) لا ذلك عليها ترضعه على ما أحبت أو كرهت ﴿قلت﴾ فإن مات الاب وهي ترضعه أسقط عنها ما كان يلزمها للصبي من الرضاع (قال) إن كان له مال والا أرضعته ﴿قلت﴾ ولها أن تطرحه إن لم يكن له مال (قال) لا وذلك في الرضاع وحده والنفقة مخالفة للرضاع في هذا ﴿قلت﴾ فإن كان ابنها رضيعا ولا مال له أيلزمها رضاع ابنها (قال) نعم يلزمها رضاع ولدها على ما أحبت أو كرهت ولا يلزمها النفقة

وانما الذي يلزمها الرضاع كذلك قال لى مالك (قال مالك) ولا أحب لها أن تترك
النفقة على ولدها اذا لم يكن له مال ولم يجعل النفقة مثل الرضاع رضاع ابنها وكذلك
قال مالك انما يلزمها رضاعه اذا لم يكن له مال ﴿قلت﴾ فان كان للصبي مال
فلما مات الاب قالت لا أرضعه (قال) ذلك جائز لها ويستأجر للصبي من ترضعه
من ماله الا أنت يخاف على الصبي أن لا يقبل غيرها فتجبر على رضاعه وتعطى
أجر رضاعها ﴿قلت﴾ وهذا كله قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت المرأة تأتي
على زوجها رضاع ولدها منه (قال) قال مالك عليها رضاع ولدها منه على ما أحببت
أو كرهت الا أن تكون امرأة ذات شرف وغنى مثلها لا تكلف مؤنة الصبيان
ولا رضاع ولدها ولا القيام على الصبيان في غناها وقدرها فلا أرى أن تكلف ذلك
وأرى أرضاعه على أبيه (فقلنا) لمالك فلى أبيه أن يغرم أجر الرضاع (قال) نعم
اذا كانت كما وصفت لك . وان مرضت المرأة وانقطع درهما فلم تقو على الرضاع
وهي ممن ترضعه كان على أبيه ذلك أن يغرم أجر رضاعه ﴿قال﴾ وقال مالك فان
كانت ممن يرضع مثلها فأصابها العلة وضع ذلك عنها وكان رضاعه على أبيه
﴿قلت﴾ أرايت ان كان طلقها تطليقة يملك الرجعة على من رضاع الصبي في قول
مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أنى أرى ما دامت نفقة المرأة على الزوج
فان الرضاع عليها ان كانت ممن ترضع فاذا انقطع نفقة الزوج عنها كان رضاعه على
أبيه ﴿قلت﴾ أرايت ان طلقها البتة أيكون أجر الرضاع على الاب في قول مالك
(قال) نعم هو قول مالك ﴿قلت﴾ فان طلقها تطليقة فاذا انقضت عدتها كان
رضاع الصبي على الاب في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان قالت بعد ما
طلقها البتة لا أرضع لك ابنا الا بمائة درهم كل شهر والزوج يصيب من يرضع ابنه
بخمسين درهما كل شهر (قال) قال مالك الام أحق به بما ترضع به غيرها فان
أبت أن ترضع بذلك فلا حق لها وان أرادت الام أن ترضعه بما ترضعه الاجنبية
فذلك للأم وليس للأب أن يفرق بينها وبينه اذا رضيت أن ترضعه بما ترضعه

الاجنبية ^(١) فذلك للام وليس للاب أن يفرق بينها وبينه اذا رضيت أن ترضعه بما ترضعه غيرها من النساء (قال) قال مالك وان كان ذلك ضرراً على الصبي يكون قد علق أمه لا صبر له عنها أو كان الصبي لا يقبل المراضع أو خيف عليه فأمه أحق به بأجر رضاع مثلها وتجبر الام اذا خيف على الصبي اذا لم يقبل المراضع أو علق أمه حتى يخاف عليه الموت اذا فرّق بينهما على رضاع صبيها بأجر مثلها (قال) فقلنا لمالك فلو كان رجل معدماً لا شيء له وقد طلق امرأته البتة فوجد من ذوى قرابته أمه أو أخته أو ابنته أو عمته أو خالته ممن ترضع بغير أجر فقال لامه إما أن ترضعيه بلا أجر فانه لا شيء عندي وأما أن تسلميه الى هؤلاء الا ترى رضعته لي باطلا (قال) قال مالك اذا عرف أنه لا شيء عنده ولا يقوى على أجر الرضاع كان ذلك له عليها أما أن ترضعه له باطلا وأما أن تسلمه الى من ذكرت. ولو كان قليلاً ذات يد لا يقوى من الرضاع الا على الشيء اليسير الذي لا يشبه أن يكون رضاع مثلها ووجد امرأة ترضع له بدون ذلك كان كذلك أما أن ترضعه بما وجد وأما أن أسلمته الى من وجد. وان كان موسراً فوجد من ترضعه له باطلا بغير حق لم يكن له أن يأخذه منها لما وجد من يرضعه باطلا وعليه اذا أرضعته الام بما ترضعه غيرها أن يجبر الاب على ذلك وقد بينا آثار هذا في كتاب الطلاق والله الموفق للصواب

تم كتاب الرضاع من المدونة الكبرى

بحمد الله وعونه وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم

ويليه كتاب العدة وطلاق السنة

(١) قوله فذلك للام وليس للاب الخ (كذا في الاصل باللفظ ما قبله مع تغاير يسير ولم يعلم

عليه علامة شطب فايحجروا ه كتبه مصححه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب العدة وطلاق السنة

ما جاء في طلاق السنة

قلت لعبد الرحمن بن القاسم هل كان مالك يكره أن يطلق الرجل امرأته ثلاث تطليقات في مجلس واحد (قال) نعم كان يكرهه أشد الكراهية ويقول طلاق السنة أن يطلق الرجل امرأته تطليقة واحدة طاهراً من غير جماع ثم يتركها حتى يمضي لها ثلاثة قروء ولا يتبعها في ذلك طلاقاً فإذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد حلت للأزواج وبانت من زوجها الذي طلقها قلت فإن أراد أن يطلقها ثلاث تطليقات عند كل طهر طليقة (قال) قال مالك ما أدركت أحداً من أهل بلدنا ممن يرى ذلك ولا يفتى به ولا أرى أن يطلقها ثلاث تطليقات عند كل طهر ولكن تطليقة واحدة ويمهل حتى تنقضي العدة كما وصفت لك قلت فإن هو طلقها ثلاثاً أو عند كل طهر واحدة حتى طلق ثلاث تطليقات أيلزمه ذلك في قول مالك قال نعم قلت هل كان مالك يكره أن يطلق الرجل امرأته في طهر قد جامعها فيه أم لا (قال) نعم كان يكرهه ويقول إن طلقها فيه لزمه قلت وتعتد بذلك الطهر الذي طلقها فيه قال نعم قلت وإن لم يبق منه إلا يوم واحد (قال) نعم إذا بقي من ذلك الطهر شيء ثم طلقها فيه وقد جامعها فيه اعتدت به في أقرائها في العدة (قال مالك) تعتد به ولا يؤمر برجعها أنا يؤمر الذي يطلق امرأته وهي حائض (وقال) ربيعة ويحيى بن سعيد في امرأة طلقت ثم حاضت قالاً تعتد بذلك الطهر

وان لم تمكث فيه الا ساعة واحدة أو يوما حتى تحيض (وقال) ابن شهاب مثله
 ﴿أشهب﴾ عن بعض أهل العلم عن الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن أبي
 الا حوص عن عبد الله بن مسعود أنه قال من أراد أن يطلق للسنة فليطلق امرأته
 طاهراً في غير جماع تطليقة ثم ليدعها فإن أراد أن يراجعها راجعها وان حاضت ثلاث
 حيض كانت باناً وكان خاطباً من الخطاب فإن الله تبارك وتعالى يقول لا تدرى لعل
 الله يحدث بعد ذلك أمراً (قال ابن مسعود) وان أراد أن يطلقها ثلاثاً فليطلقها طاهراً
 تطليقة في غير جماع ثم يدعها حتى اذا حاضت وطهرت طلقها أخرى ثم يدعها حتى اذا
 حاضت وطهرت طلقها تطليقة أخرى فهذه ثلاث تطليقات وحيضتان وحيض
 أخرى فتتقضى عدتها ﴿أشهب﴾ عن القاسم بن عبد الله أن يحيى بن سعيد جده عن
 ابن شهاب أنه قال اذا أراد الرجل أن يطلق امرأته للعدة كما أمره الله فليطلقها اذا هي
 طهرت من حيضتها تطليقة واحدة قبل أن يجامعها ثم لتعتمد حتى تقضى عدتها فتحيض
 ثلاث حيض فاذا هو فعل ذلك طلق كما أمره الله فانه لا يدرى لعل الله يحدث بعد
 ذلك أمراً وهو يملك الرجعة ما لم تحض ثلاث حيض ﴿مالك بن أنس﴾ أن عبد الله بن
 دينار حدثه أنه سمع عبد الله بن عمر قرأ يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لقبل عدتهن

❦ في طلاق الحامل ❦

﴿قلت﴾ أرايت الحامل اذا أراد زوجها أن يطلقها ثلاثاً كيف يطلقها (قال) قال
 مالك لا يطلقها ثلاثاً ولكن يطلقها واحدة متى ما شاء ويمهلها حتى تضع جميع ما في
 بطنها من الاولاد ثم قد حلت للزوج والمطلق عليها الرجعة ما لم تضع
 جميع ما في بطنها (قال مالك) وان وضعت واحداً وبقي في بطنها آخر فللزوج عليها
 الرجعة حتى تضع آخر ما في بطنها من الاولاد (وقد قال مالك) في طلاق الحامل للسنة
 انها تطليقة واحدة ثم يدعها حتى تضع حملها (قال) أشهب وقال ذلك عبد الله بن مسعود
 وجابر بن عبد الله وغيرهما وقاله ابن المسيب وربيعة والزهري ﴿قلت﴾ أرايت ان
 طلقها ثلاثاً وهي حامل في مجلس واحد أو مجالس شتى أيلزمه ذلك أم لا (قال)

قال مالك يلزمه ذلك وكرهه له مالك أن يطلقها هذا الطلاق ﴿أشهب﴾ عن القاسم
 ابن عبد الله أن يحيى بن سعيد حدثه أن ابن شهاب حدثه أن ابن المسيب حدثه أن
 رجلا من أسلم طلق امرأته على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث تطليقات
 جميعا فقال له بعض أصحابه إن لك عليها رجعة فانطلقت امرأته حتى دخلت على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقالت إن زوجي طلقني ثلاث تطليقات في كلمة واحدة فقال لها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قد بنت منه ولا ميراث بينكما ﴿أشهب﴾ عن ابن
 لهيعة أن يزيد بن أبي حبيب حدثه عن ابن عمر أنه سئل عن رجل طلق امرأته ثلاث
 تطليقات في مجلس واحد فقال ابن عمر عصي ربه وخالف السنة وذهبت منه امرأته
 ﴿أشهب﴾ عن ابن لهيعة أن يزيد بن أبي حبيب حدثه عن سليمان بن مالك بن
 الحارث السلمي أن رجلا أتى ابن عباس فقال له يا ابن عباس إن عمي طلق امرأته ثلاثا
 فقال له إن عمك عصي الله فأندمه الله وأطاع الشيطان فلم يعمل له مخرجا فقال له
 أترى أن يحلها له رجل فقال ابن عباس من يخادع الله يخدعه الله ﴿قلت﴾ أرايت
 التي لم تبلغ الحيض متى يطلقها زوجها (قال) قال مالك يطلقها متى شاء للاهله أو لغير
 الاهله ثم عدتها ثلاثة أشهر وكذلك التي يئست من الحيض (قال مالك) والمستحاضة
 يطلقها زوجها متى شاء وعدتها سنة (قال ابن القاسم) كان في ذلك يطؤها أو
 لا يطؤها وله عليها الرجعة حتى تنقضي السنة فإذا مضت السنة فقد حلت للازواج
 إلا أن يكون بهارية فينتظر حتى تذهب الريبة فإذا ذهبت الريبة وقد مضت السنة
 فليس عليها من العدة قليل ولا كثير وقد حلت للازواج (قال مالك) وهي مثل
 الحامل يطلقها متى ما شاء إلا أن يعرف لها قرء فيتحرى ذلك فيطلقها عنده ﴿ابن
 وهب﴾ عن يونس وابن أبي ذئب عن ابن شهاب أنه قال يطلق المستحاضة زوجها
 إذا طهرت للصلاة ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في المرأة
 تطلق وقد أدبر عنها الحيض أو تشك فيه قال إن تبين أنها قد يئست من الحيض
 فعدتها ثلاثة أشهر كما قضى الله وقد كان يقول يستقبل بطلاقها الاهله فهو أسد لمن

أراد أن يطلق من قد يئس من الحيض فإن طلق بعد الإهلة أو قبلها اعتدت من حين طلقها ثلاثة أشهر ثلاثين يوماً كل شهر وإن مضت ثلاثة أشهر قبل أن تحيض فقد حلت للأزواج (قال يونس) وقال ربيعة تعتد ثلاثين ثلاثين من الأيام

— ما جاء في طلاق الحائض والنفساء —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن قال لامرأته وهي حائض أنت طالق للسنة أيقع عليها الطلاق وهي حائض أم حتى تطهر (قال) إذا قال الرجل لامرأته وهي حائض أنت طالق إذا طهرت أنها طالق مكانها ويجبر الزوج على رجعتها فكذلك مسئلتك ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً للسنة (قال) قال مالك إنهن يقعن مكانه عليها حين تكلم بذلك كلهن فإن كانت طاهراً أو حائضاً فلا سبيل له إليها حتى تنكح زوجاً غيره ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك وابن أبي ذئب أن نافعاً أخبرهما عن عبد الله بن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض وسأل عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ثم ليسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد ذلك وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله بها أن يطلق لها النساء (قال ابن أبي ذئب) في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي واحدة ﴿ أشهب ﴾ عن الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا سئل عن طلاق المرأة امرأته حائضاً قال لأحدهم أما أنت فطلقت امرأتك مرة أو مرتين فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أن أراجعها ثم أمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن أردت أن أطلقها طلقها حين تطهر من قبل أن أراجعها فإن كنت طلقها ثلاثاً فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجاً غيرك وعصيت الله فيما أمرك به من طلاق امرأتك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرجل يطلق امرأته وهي حائض أو نفساء أيجبره مالك على أن يراجعها (قال) نعم قال مالك من طلق امرأته وهي نفساء أو حائض جبر على رجعتها إلا أن تكون غير مدخول بها فلا بأس بطلاقها وإن كانت حائضاً أو نفساء ﴿ ابن وهب وأشهب ﴾ عن ابن لهيعة عن بكير عن سليمان بن يسار أنه قال إذا طلق المرأة وهي نفساء لم

تعتد بدم نفاسها واستقبلت ثلاثة قروء (وقاله) ابن شهاب والقاسم بن محمد وابن قسيط
وأبو بكر بن عمرو بن حزم ونافع مولى ابن عمر ﴿قلت﴾ فكيف يطلقها ان أراد أن
يطلقها بعد ما أجبرته على رجعتها (قال) يملأها حتى تنقضي حيضتها التي طلقها فيها ثم
تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم يطلقها ان أراد فكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم
﴿قلت﴾ فالنفساء (قال) يجبر على رجعتها فان أراد أن يطلقها فاذا طهرت من دم
نفاسها أمهاتها حتى تحيض أيضاً ثم تطهر ثم يطلقها ان أراد ويحسب عليها ما طلقها في
دم النفاس أو في دم الحيض ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان
طلقها في دم النفاس أو في دم الحيض فلم يرتجعها حتى انقضت العدة (قال) فلا سبيل
له عليها وقد حلت للأزواج ﴿قلت﴾ أرايت ان طلقها في طهر قد جامعها فيه هل
يأمره مالك بمراجعته كما يأمره بمراجعته في الحيض (قال مالك) لا يؤمر بمراجعته
وهو قرء واحد وانما كان الصواب أن يطلق في طهر لم يجامعها فيه (قال) ولو أن
رجلاً طلق امرأته في دم حيضتها فجبر على رجعتها فارتجعها فلما طهرت جهل فطلقها
الثانية في طهرها بعد ما طهرت قبل أن تحيض الثانية لم يجبر على رجعتها ولو طلقها
وهي حائض فلم يعلم بها حتى حاضت حيضتين وطهرت جبر على رجعتها على ما أحب
أو كره كما كان يجبر أن لو كانت في دم حيضتها يجبر على ذلك ما لم تنقض عدتها وهذا
قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت المرأة اذا هي طهرت من حيضتها ولم تغتسل بعد
الأزواج أن يطلقها قبل أن تغتسل أم حتى تغتسل في قول مالك (قال) لا يطلقها حتى
تغتسل وان رأت القصة البيضاء (قال) وسألته عن تفسير قول ابن عمر فطلقوهن
لقبل عدتهن (قال) يطلقها في طهر لم يمسه فيها (قال ابن القاسم) ولا يعجبني أن
يطلقها الا وهو يقدر على جماعها فهي وان رأت القصة البيضاء ولم تغتسل فهو لا يقدر
على جماعها بعد ولو طلقها بعد ما رأت القصة البيضاء قبل أن تغتسل لم يجبر على رجعتها
﴿قلت﴾ أرايت لو كانت مسافرة فرأت القصة ولم تجد الماء فتيمنت الأزواج أن
يطلقها الآن في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ولم وهو لا يقدر على جماعها (قال) لان

الصلاة قد حلت لها وهي قبل أن تغتسل بعد ما رأت القصة البيضاء لم تحل لها الصلاة
فهي اذا حلت لها الصلاة جاز لزوجها أن يطلقها

ما جاء في المطلقة واحدة تزين وتشوف لزوجها

قلت أرأيت ان طلق امرأته تطليقة يملك الرجعة هل تزين له وتشوف له (قال)
كان قوله الاول أنه لا بأس أن يدخل عليها ويأكل معها اذا كان معها من يتحفظ بها
ثم رجع عن ذلك فقال لا يدخل عليها ولا يرى شعرها ولا يأكل معها حتى يراجعها
قلت هل يسهه أن ينظر اليها أو الى شيء من محاسنها تلذذاً وهو يريد رجعتها
في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وليس له أن يتلذذ بشيء منها وان
كان يريد رجعتها حتى يراجعها وهذا على الذي أخبرتك أنه كره له أن يخلو معها ولا
يرى شعرها أو يدخل عليها حتى يراجعها ابن وهب عن عبد الله بن عمر ومالك
ابن أنس عن نافع أن ابن عمر طلق امرأته في مسكن حفصة زوج النبي صلى الله عليه
وسلم وكان طريقه في حجرتها فكان يسلك الطريق الاخرى من أدبار البيوت الى
المسجد كراهية أن يستأذن عليها حتى يراجعها (قال مالك) وان كان معها فلينتقل عنها
(قال مالك) وقد انتقل عبد الله بن عمر وعروة بن الزبير (قال ابن وهب) وقال
عبد العزيز ان الرجل اذا طلق امرأته واجدة فقد حرم عليه فرجها ورأسها أن
يرأها حاسرة أو يتلذذ بشيء منها حتى يراجعها

ما جاء في عدة النصرانية

قلت أرأيت المرأة من أهل الكتاب اذا كانت تحت رجل مسلم فطلقها بعد
ما نبي بها كم عدتها عند مالك وكيف يطلقها (قال) عدتها عند مالك مثل عدة الحرة
المسلمة وطلاقها كطلاق الحرة المسلمة وتجبر على العدة في قول مالك قلت
أرأيت لو أن نصرانية تحت نصراني أسلمت المرأة ثم مات الزوج قبل أن يسلم وهي
في عدته أنتقل الى عدة الوفاة أم لا في قول مالك (قال) لا تنتقل الى عدة الوفاة في

قول مالك وهي على عدتها التي كانت عليها ثلاث حيض

ما جاء في عدة الامة المطلقة

﴿ قلت ﴾ كم عدة الامة المطلقة اذا كانت ممن لا تحيض من صغر أو كبر ومثلها يوطأ وقد دخل بها في قول مالك (قال) ثلاثة أشهر ﴿ أشهب ﴾ عن سفيان بن عيينة أن صدقة بن يسار حدثه أن عمر بن عبد العزيز سأل في إمرته على المدينة في كم يتبين الولد في البطن فاجتمع له على أنه لا يتبين حتى يأتي عليه ثلاثة أشهر فقال عمر لا يرى الامة اذا لم تحض أو كانت قد يئست من الحيض الا ثلاثة أشهر ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث بن سعد أن أيوب بن موسى حدثه عن ربيعة أنه قال تستبرئ الامة اذا طلقت وقد قعدت من الحيض بثلاثة أشهر والتي تطلق ولم تحض تستبرئ بثلاثة أشهر والامة التي تباع ولم تحض أو قد يئست بثلاثة أشهر اذا خشى منها الحمل وكان مثلها يحمل ﴿ ابن وهب ﴾ وقال الليث حدثني يحيى بن سعيد أن التي لم تحض من الامة اذا طلقت تعتد بثلاثة أشهر الا أن تعرك عركتين يعلم الناس أن قد استبرأت رحمها قبل ذلك فان انقضت الثلاثة الاشهر الاستبراء ثم حاضت حيضة اعتدت بحيضة أخرى والتي تباع منهن تعتد بثلاثة أشهر الا أن تحيض حيضة قبل ذلك والمتوفى عنها زوجها من الامة اللاتي لم يحضن تعتد أربعة أشهر وعشرًا الا أن تحيض حيضة قبل شهرين وخمسة أيام فذلك يكفيها ﴿ أشهب ﴾ عمن يثق به أن الاوزاعي حدثه عن ابن شهاب أنه قال عدة الامة البكر التي لم تحض ثلاثة أشهر ﴿ أشهب ﴾ قال قال سليمان بن بلال سمعت ربيعة ويحيى بن سعيد يقولان عدة الحرة والامة اللتين لم يبلغا الحيض واللتين قد يئستا من الحيض ثلاثة أشهر اذا طلقها زوجها أو باعها رجل كان يصيبها ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقد قال عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب وبكير بن الأشج في عدة الامة التي قد يئست من الحيض والتي لم تبلغ الحيض ثلاثة أشهر (وقال) مالك مثله ﴿ قلت ﴾ أرايت المرأة اذا بلغت ثلاثين سنة ولم تحض قط أو أربعين سنة ولم تحض قط أو عشرين سنة ولم تحض قط فطلقها زوجها أعتد

الشهور أم لا وكم عدتها في قول مالك (قال) سألت مالكا عنها فقال تعمد بالشهور وهي ممن دخل في كتاب الله في هذه الآية واللائي لم يحضن - فعدتهن ثلاثة أشهر وإن بلغت ثلاثين سنة إذا كانت لم تحض قط ﴿قلت﴾ أرأيت أن بلغت عشرين سنة ولم تحض أتعمد بالشهور (قال) نعم قال وكل من لم تحض قط فطلقها زوجها وهي بنت عشرين أو أقل من ذلك أو أكثر فأنما تعمد بالشهور وهي في هذه الآية لم تخرج منها بعد قول الله تبارك وتعالى واللائي لم يحضن وهي إذا كانت لم تحض قط فهي في هذه الآية حتى إذا حاضت فقد خرجت من هذه الآية فإن ارتفع عنها الدم وقد حاضت مرة أو أكثر من ذلك وهي في سن من تحيض فعليها أن تعتد سنة كما وصفت لك وهذا قول مالك

ما جاء في عدة المرأة والمستحاضة

﴿قلت﴾ أرأيت أن كانت صغيرة لم تحض فطلقها زوجها فاعتدت شهرين ثم حاضت كيف تصنع في قول مالك (قال) ترجع إلى الحيض وتأتي الشهرين ﴿قلت﴾ أرأيت أن كانت يئست من الحيض فطلقها زوجها فاعتدت بالشهور فلما اعتدت شهرين حاضت (قال) قال مالك يسئل عنها النساء وينظرن فإن كان مثلها يحيض رجعت إلى الحيض وإن كان مثلها لا يحيض لأنها قد دخلت في سن من لا تحيض من النساء فرأت الدم (قال مالك) ليس هذا بحيض ولتمض على الشهور ألا ترى أن بنت سبعين سنة وبنت ثمانين وبنت تسعين إذا رأت الدم لم يكن ذلك حيضا ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل إذا طلق امرأته ولم تحض قط وهي بنت ثلاثين سنة فمكثت عدتها عند مالك بالشهور كما وصفت لي أرأيت أن حاضت بعد ما اعتدت بشهرين (قال) تنتقل إلى عدة الحيض ﴿قلت﴾ فإن ارتفع الحيض عنها (قال) تنتقل إلى عدة السنة كما وصفت لك تسعة أشهر من يوم انقطع الدم عنها ثم ثلاثة أشهر وعدتها من الطلاق إنما هي الأشهر الثلاثة التي بعد التسعة والتسعة إنما هي اعتبارا ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت إذا طلق الرجل امرأته ومثلها تحيض فارتفعت

حيضتها (قال) قال مالك تجلس سنة من يوم طلقها زوجها فاذا مضت سنة فقد حلت
﴿قلت﴾ فان جلست سنة فلما قعدت عشرة أشهر رأت الدم (قال) ترجع الى الحيض
قال فان انقطع عنها الحيض فانها ترجع أيضاً اذا انقطع الدم عنها فتقعد أيضاً سنة من
يوم انقطع الدم عنها من الحيضة التي قطعت عليها عدة السنة ﴿قلت﴾ فان اعتدت
أيضاً بالسنة ثم رأت الدم (قال) تنتقل الى الدم ﴿قلت﴾ فان انقطع الدم عنها (قال)
تنتقل الى السنة ﴿قلت﴾ فان رأت الدم (قال) اذا رأت الدم المرة الثالثة فقد
انقضت عدتها لانها قد حاضت ثلاث حيض وان لم ترد الحيضة الثالثة وقد تمت
السنة فقد انقضت عدتها بالسنة وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ لم قال مالك عدة المرأة
التي طلقها زوجها وهي ممن تحيض فرفعتا حيضتها لم قال تمتد سنة (قال) قال
مالك تسعة أشهر للريبة والثلاثة أشهر هي العدة التي بعد التسعة التي كانت للريبة
(قال مالك) وكل عدة في طلاق فانما العدة بعد الريبة وكل عدة في وفاة فهي قبل
الريبة والريبة بعد العدة وذلك أن المرأة اذا هلك عنها زوجها فاعتدت أربعة أشهر
وعشرًا فاستراحت نفسها انها تنتظر حتى تذهب الريبة عنها فاذا ذهبت الريبة فقد
حلت للأزواج والعدة هي الشهور الأربعة الأول وعشرة أيام ﴿ابن وهب وأشهب﴾
عن مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد ويزيد بن قسيط حدثاه عن ابن المسيب أنه
قال قال عمر بن الخطاب أيما امرأة طلقت فحاضت حيضة أو حيضتين ثم رفعتها
حيضتها فانها تنتظر تسعة أشهر فان بان بها حمل فذاك والا اعتدت بعد التسعة بثلاثة
أشهر ثم حلت ﴿ابن وهب﴾ عن عمرو بن الحارث أن يحيى بن سعيد حدثه أنه
سمع سعيد بن المسيب يقول قضى عمر بن الخطاب بذلك (قال عمرو) فقالت ليحيى
ابن سعيد أحسب في تلك السنة ما خلا من حيضتها (قال) لا ولكنها تأتلف السنة
حتى توفى السنة ﴿أشهب﴾ عن ابن طبيعة أن ابن هبيرة حدثه عن أبي تميم الجشاني
أن عمر بن الخطاب قضى في المرأة تطاق فتحيض حيضة أو حيضتين ثم ترتفع حيضتها أن
تربص تسعة أشهر استبراءً للرحم وثلاثة أشهر كما قال الله عز وجل ﴿قلت﴾ أرايت لو

أن رجلاً اشترى جارية وهي ممن تحيض فرفعتها حيضتها (قال) تعتد ثلاثة أشهر من يوم اشتراها ﴿ قلت ﴾ فان استرايت (قال) ينتظر بها تسعة أشهر فان حاضت فيها والا فقد حات ﴿ قلت ﴾ ولا يكون على سيدها أن يستبرئها بثلاثة أشهر بعد التسعة الا شهر التي جعلها استبراء من الرية (قال) ليس عليه أن يستبرئها بثلاثة أشهر بعد التسعة الا شهر الرية لان الثلاثة الا شهر قد دخلت في هذه التسعة فلا تشبه هذه الحرة لان هذه لا عدة عليها وانما عليها الاستبراء فاذا مضت التسعة فقد استبرأت ألا ترى أنه انما على سيدها اذا كانت ممن تحيض حيضة واحدة فهذا انما هو استبراء ليعلم به ما في رحمها ليس هذه عدة فالتسعة الا شهر اذا مضت فقد استبرئ رحمها فلا شيء عليه بعد ذلك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت المرأة اذا طلقها زوجها فرأت الدم يوماً أو يومين أو ثلاثة ورأت الطهر يوماً أو يومين أو ثلاثة أو خمسة ثم رأت الدم بعد ذلك يوماً أو يومين فصار الدم والطهر يختلطان (قال) قال مالك اذا اختلط عليها الدم بحال ما وصفت كانت هذه مستحاضة الا أن يقع بين الدمين من الطهر ما في مثله يكون طهراً فاذا وقع بين الدمين ما يكون طهراً اعتدت قرواً وان اختلط عليها الدم بحال ما وصفت ولم يقع بين الدمين ما يكون طهراً فانها تعتد عدة المستحاضة سنة كاملة ثم قد حلت للازواج ﴿ قلت ﴾ وما عدة الايام التي لا تكون بين الدمين طهراً (فقال) سألت مالكا فقال الاربعة الايام والخمسة وما قرب فلا أرى ذلك طهراً وان الدم بعضه من بعض اذا لم يكن بينهما من الطهر الا أيام يسيرة الخمسة ونحوها ﴿ أشهب ﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن الخطاب قال عدة المستحاضة سنة ﴿ قال أشهب ﴾ قال لي ابن لهيعة قال لي يزيد بن أبي حبيب عدة المستحاضة سنة ﴿ مالك بن أنس ﴾ عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال عدة المستحاضة سنة (وقال) ذلك مالك قال والحرة والامة في ذلك سواء

— ما جاء في المطلقة ثلاثاً أو واحدة يموت زوجها وهي في العدة —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان طلق امرأته ثلاثاً في مرضه ثم مات وهي في العدة أعتد عدة

الوفاة تستكمل في ذلك ثلاث حيض أم لا (قال) قال مالك ليس عليها أن تعتد عدة الوفاة وإنما عليها أن تمتد عدة الطلاق ولها الميراث ﴿ قلت ﴾ فإن كان طلقها واحدة أو اثنتين وهو صحيح أو مريض ثم مات وهي في العدة أنزقل إلى عدة الوفاة (قال) نعم ولها الميراث ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث بن سعد أن بكير بن عبد الله حدثه عن سليمان بن يسار أنه قال يقال إنما آخر الاجلين أن يطلق الرجل المرأة تطليقة أو تطليقتين ثم يموت قبل أن تنقضي عدتها من طلاقه فتعتد من وفاته فأما الرجل يطلق امرأته البتة ثم يموت وهي في عدتها فانما هي على عدة الطلاق ﴿ ابن وهب ﴾ عن عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد بذلك (قال عمرو) وقال يحيى على ذلك أمر الناس في هذه المطلقة واحدة أو اثنتين ﴿ ابن وهب ﴾ عن يزيد بن عياض عن عمر بن عبد العزيز مثله وقال ترثه ما لم تحرم عليه بثلاث تطليقات أو فدية فإن كانت حرمت عليه فلا ميراث لها وهذا في طلاق الصحيح (قال عمرو) لا عدة عليها إلا عدة الطلاق أو عدة الفدية (قال بكير) وقال مثل قول سليمان بن يسار في آخر الاجلين عبد الله بن عباس وابن شهاب

— ما جاء في عدة المتوفى عنها زوجها —

﴿ قلت ﴾ أرايت المرأة إذا بلغها وفاة زوجها من أين تعتد أمن يوم بلغها أو من يوم مات الزوج (قال) قال مالك من يوم مات الزوج ﴿ قلت ﴾ فإن لم يبلغها حتى انقضت عدتها أيكون عليها من الاحداد شيء أم لا (قال مالك) لا احداد عليها إذا لم يبلغها إلا بعد ما تنقضي عدتها (وقال مالك) فيمن طلق امرأته وهو غائب فلم يبلغها طلاقها حتى انقضت عدتها انه ان ثبت على طلاقه إياها بينة كانت عدتها من يوم طلق وان لم يكن الا قوله لم يصدق واستقبلت عدتها ولا رجعة له عليها وما أنفقت من ماله بعد ما طلقها قبل أن تعلم فلا غرم عليها لانه فرط ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الله بن عمر عن نافع أن عبد الله بن عمر قال تعتد المطلقة والمتوفى عنها زوجها من يوم طلق ومن يوم توفي عنها ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم عن سعيد بن المسيب

وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب وابن قسيط وأبي الزناد وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن سعيد مثله قال يحيى وعلى ذلك عظم أمر الناس ﴿ابن لهيعة﴾ عن عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن الأشج عن سليمان بن يسار أنه قال إذا قال الرجل لامرأته قد طلقتك منذ كذا وكذا لم يقبل قوله واعتدت من يوم يعلمها الطلاق إلا أن يقيم على ذلك بيّنة فإن أقام بيّنة كان من يوم طلقها وقاله ابن شهاب

﴿ما جاء في الاحداد﴾

﴿قلت﴾ هل على المطلقة احداد (قال) قال مالك لا احداد على المطلقة مبتوتة كانت أو غير مبتوتة وانما الاحداد على المتوفى عنها زوجها وليس على المطلقات شيء من الاحداد ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد أنه سأل ربيعة عن المطلقة المبتوتة ما تجتنبه من الحلي والطيب فقال لا يجتنب شيء من ذلك ﴿رجال من أهل العلم﴾ عن عبد الله بن عمر وأبي الزناد وعطاء بن أبي رباح مثله (وقال) عبد الله بن عمر تكحل وتنظف وتزين وتغايظ بذلك زوجها ﴿قلت﴾ فهل على النصرانية احداد في الوفاة إذا كانت تحت مسلم في قول مالك (قال) نعم عليها الاحداد وكذلك قال لي مالك (وقال ابن نافع) عن مالك لا احداد عليها ﴿قلت﴾ ولم جعل مالك عليها الاحداد وهي مشركة (قال) قال مالك انما رأيت عليها الاحداد لأنها من أزواج المسلمين فقد وجبت عليها العدة ﴿قلت﴾ وكذلك أمة قوم مات عنها زوجها أيكون عليها الاحداد في قول مالك (قال) نعم عليها الاحداد وتمتد حيث كانت تسكن ان كانت تبنت عند زوجها وتكون النهار عند أهلها اعتدت في ذلك المسكن الذي كانت تبنت فيه مع زوجها وان كانت في غير مسكن مع زوجها ولا تبنت معه انما كانت في بيت موالها فيه تبنت إلا أن زوجها يغشاها حيث أحب ولم تكن معه في مسكن فعليها أن تعتد في بيت موالها حيث كانت تبنت وتكون وليس لموالها أن يمنعوها من الاحداد ولا من المبيت في الموضع الذي تعتد فيه وان باعوها فلا يبيعوها إلا لمن لا يخرجها من الموضع الذي تعتد فيه (قال) وهذا قول مالك ﴿ابن وهب﴾ قال

يونس وقال ابن شهاب تعتد في يبتها الذي طلقت فيه ﴿ قلت ﴾ فهل يكون لهم أن يخرجوها الى السوق للبيع في العدة بالنهار قال نعم ﴿ قلت ﴾ سمعته من مالك (قال ابن القاسم) قال مالك هي تخرج في حوائج أهلها بالنهار فكيف لا تخرج للبيع ﴿ قلت ﴾ فان أرادوا أن يزينوها للبيع (قال ابن القاسم) قال مالك لا يلبسوها من الثياب المصبغة ولا من الحل شيئا ولا يطبونها بشئ من الطيب وأما الزيت فلا بأس به ولا يصنعوا بها مالا يجوز للحاد أن تفعله بنفسها (قال) ولا بأس أن يلبسوها من الثياب البياض ما أحبوا رقيقه وغليظه (فقلنا) لما لك في الحاد فهل تلبس الثياب المصبغة من هذه الدكن والصفير والمصبغات بغير الورس والزعفران والمصفر (قال) لا تلبس شيئا منه لا صوفا ولا قطنا ولا كتانا صبغ بشئ من هذا الا أن تضطر الى ذلك من برد أو لا تجد غيره (وقال) ربيعة بن أبي عبد الرحمن تتق الأمة المتوفى عنها زوجها من الطيب ما تتق الحرة ﴿ الليث بن سعد وأسامه بن زيد ﴾ عن نافع أن عبد الله بن عمر قال اذا توفى عن المرأة زوجها لم تكتحل ولم تطيب ولم تختضب ولم تلبس المصفر ولم تلبس ثوبا مصبوغا الا برءا ولا تنزين بحلي ولا تلبس شيئا تريد به الزينة حتى تحل ولا تكتحل بكحل تريد به الزينة الا أن تشتكى عينها ولا تبتي عن يبتها حتى تحل وبعضهم يزيد على بعض ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم عن ابن المسيب وعروة بن الزبير وعمرة بنت عبد الرحمن وابن شهاب وربيعة وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن سعيد أن المتوفى عنها زوجها لا تلبس حليا ولا تلبس ثوبا مصبوغا بشئ من الصباغ (وقال عروة) الا أن تصبغه بسواد (وقال عطاء) لا تمس بيدها طيبا مسيسا (وقال ربيعة) تتق الطيب كله وتتق من الملبوس ما كان فيه طيب وتتق شهرة الثياب ولا تختلط بالطيب ميتا (قال ربيعة) ولا أعلم الا أن على الصبية المتوفى عنها زوجها أن تجتنب ذلك كله ﴿ قلت ﴾ فهل كان مالك يرى عصب اليمين بمنزلة هذا المصبوغ بالدكنة والحمرة والخضرة والصفرة أم يجعل عصب اليمين مخالفا لهذا (قال) رقيق عصب اليمين بمنزلة هذه الثياب المصبغة وأما غليظ عصب اليمين فان مالكا وسع فيه ولم يره بمنزلة

المصبوغ ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن محمد بن عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت لا يحل لمؤمنة تحدد على ميت فوق ثلاثة أيام الا على زوج فانها تعتد أربعة أشهر وعشرًا لا تلبس معصفرًا ولا تقرب ظيبًا ولا تكتحل ولا تلبس حليًا وتلبس ان شاءت ثياب العصب ﴿ قلت ﴾ أرايت الصبية الصغيرة هل عليها احداث في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ والأمة والمكاتبه وأم الولد والمديرة اذا مات عنهن أزواجهن في الاحداث في العدة والحرة سواء (قال) نعم في قول مالك الا أن أمد عدة الحرة ماقد علمت وأمد عدة الأمة ماقد علمت على النصف من أمد عدة الحرائر وأم الولد والمكاتبه بمنزلة الأمة في أمد عدتها في قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت الحاد هل تلبس الحلي في قول مالك (قال) قال مالك لا ولا خاتما ولا خلخالًا ولا سوارًا ولا قرطًا (قال مالك) ولا تلبس خزانًا ولا حريرًا مصبوغًا ولا ثوبًا مصبوغًا بزعفران ولا عصفر ولا خضرة ولا غير ذلك ﴿ قال ﴾ فقلنا لمالك فهذه الجباب التي تلبسها الناس للشتاء التي تصنع بالدكن والخضر والصففر والحر وغير ذلك (قال) ما يعجبنى أن تلبس الحاد شيئًا من هذا الا أن لا تجدد غير ذلك فتضطر اليه ﴿ قال ﴾ فقلنا لمالك فالجباب الصوف الخضر والصففر والحر وغير ذلك هل تلبسه الحاد (قال) لا يعجبنى الا أن لا تجدد غير ذلك وتضطر اليه (قال مالك) ولا خير في العصب الا الغليظ منه فلا بأس بذلك (قال مالك) ولا بأس أن تلبس من الحرير الا بيض ﴿ قلت ﴾ فهل تدهن الحاد رأسها بالزئبق أو بالخبر^(١) أو بالبنفسج (قال) قال مالك لا تدهن الحاد الا بالحل يريد الشيرج أو بالزيت ولا تدهن بشئ من الادهان المريبة^(٢) (قال مالك) ولا تمشط بشئ من الحناء ولا الكتم^(٣) ولا بشئ مما يختمر في رأسها ﴿ مالك ﴾ ان أم سلمة زوج النبي صلى الله

(١) بالخبر (وزان كتف هو السدر) (٢) المريبة) بباءين مفتوحتين مع تشديد أولاهما أى المصلحة بالطيب اهـ (٣) (والكتم) بفتح الكاف والتاء المثناة صيغة تحمر الشعر اهـ

عليه وسلم كانت تقول تجمع الحاد رأسها بالسدر (قال) وسئلت أم سلمة أتمشط الحاد
 بالحناء فقالت لا ونهت عن ذلك (قال مالك) ولا بأس أن تمشط بالسدر وما أشبهه
 مما لا يختمر في رأسها (قال) فقلت لمالك هل تلبس الحاد البياض الجيد الرقيق منه قال
 نعم (قال) فقلنا لمالك فهل تلبس الحاد الشطوى والقصبى والقرقى الرقيق من الثياب
 فلم ير بذلك بأساً ووسع في البياض كله للحاد رقيقه وغلظه (قلت) أرايت الحاد
 أتكتحل في قول مالك لغير زينة (قال) قال مالك لا تكتحل الحاد إلا أن تضطر
 الى ذلك فان اضطرت فلا بأس بذلك وان كان فيه طيب ودين الله يسر (قلت)
 أرايت الحاد اذا لم تجد الا ثوبا مصبوغا أتلبسه ولا تنوى به الزينة أم لا تلبسه (قال)
 اذا كانت في موضع تقدر على بيعه والاستبدال به لم أر لها أن تلبسه وان كانت في
 موضع لا تجد البديل فلا بأس أن تلبسه اذا اضطرت اليه لعريه تصيبها وهذا رأيي
 لان ما لك قال في المصبوغ كله الجباب من الكتان والصوف الاخضر والاحمر انها
 لا تلبسه الا أن تضطر اليه فمعنى الضرورة الى ذلك اذا لم تجد البديل فان كانت في
 موضع تجد البديل فليست بمضطرة اليه (ابن وهب) عن عبد الله بن عمر ومالك بن
 أنس والليث أن نافعا حدثهم عن صفية بنت أبي عبيد حدثته عن عائشة أو عن
 حفصة أو عن كليهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل لامرأة
 تؤمن بالله وبرسوله أو تؤمن بالله واليوم الآخر تحد على ميت فوق ثلاثة أيام
 الا على زوجها (مالك) عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن حميد بن نافع أن زينب
 بنت أبي سلمة أخبرته هذه الاحاديث الثلاثة أخبرته أنها دخلت على أم حبيبة زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي أبوها أبوسفیان فدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة
 خلوق أو غيره فدهنت جارية منه ثم مست بعارضها ثم قالت والله مالى بالطيب من
 حاجة غير أنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله
 واليوم الآخر أن تحد على أحد فوق ثلاث ليال الا على زوج أربعة أشهر وعشراً قال حميد
 قالت زينب ثم دخلت على زينب بنت جحش حين توفي أخوها فدعت بطيب فمست

منه ثم قالت أما والله مالى بالطيب من حاجة غير أنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ليال الا على زوج أربعة أشهر وعشراً قال حميد قالت زينب سمعت أمى أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت يا رسول الله ان ابنتى توفى عنها زوجها وقد اشتكت عينيها أفتكحلها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قالت يا رسول الله انها قد اشتكت عينيها أفتكحلها قال لا قالت يا رسول الله انها قد اشتكت عينيها أفتكحلها قال لا مرتين أو ثلاثا كل ذلك يقول لا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هي أربعة أشهر وعشر وقد كانت احدا كن فى الجاهلية ترمى بالبعرة على رأس الحول قال حميد فقلت لزينب وما قوله ترمى بالبعرة على رأس الحول فقالت كانت المرأة فى الجاهلية اذا مات زوجها دخلت حفشا ولبست شريابها ولم تمس طيباً ولا شيئاً حتى يمر بها سنة ثم يؤتى بدابة حمار أو شاة أو طير فتفتض به فقلما تفتض بشئ الا مات ثم تخرج فتعطى بعة فترمى بها من وراء ظهرها ثم تراجع بعد ما شاءت من الطيب وغيره

— ما جاء فى الاحداد فى عدة النصرانية والاماء من الوفاة —

﴿ قلت ﴾ أرأيت النصرانية تكون تحت المسلم فيموت عنها أ يكون عليها الاحداد كما يكون على الحرة المسلمة (قال) سألتنا مالكا عنها فقال نعم عليها الاحداد لان عليها العدة (قال مالك) وهي من الازواج وهي تجبر على العدة ﴿ قلت ﴾ وكذلك المدبرة والامة وأم الولد والصبية الصغيرة اذا مات عنهن أزواجهن هل عليهن الاحداد مثل ما على الحرة الكبيرة المسلمة (قال) قال مالك نعم عليهن الاحداد مثل ما على الحرة المسلمة البالغة ﴿ قلت ﴾ أرأيت امرأة الذمي اذا مات عنها زوجها وقد دخل بها زوجها أو لم يدخل بها أعليها العدة أم لا (قال) قال لى مالك ان اراد المسلم أن يتزوجها فان لم يكن دخل بها الذمي فلا عدة عليها وليتزوجها ان أحب مكانه (قال) ولم ير مالك لها عدة فى الوفاة ولا فى الطلاق وان كان قد دخل بها زوجها الا أن عليها الاستبراء

بثلاث حيض ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن محمد بن عبد الرحمن أنه سمع القاسم ابن محمد يخبر عن زينب بنت أبي سلمة أخبرته أن أمها أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرتها أن بنت نعيم بن عبد الله العدوي أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان ابنتي توفي عنها زوجها وكانت تحت المغيرة المخزومي وهي محد وهي تشتكي عيניה أفتكتحل قال لا ثم صمتت ساعة ثم قالت ذلك أيضا وقالت انها تشتكي عيניה فوق ما تظن أفتكتحل قال لا ثم قال لا يحل لمسلمة تحدف فوق ثلاثة أيام الا على زوج ثم قال أو ليس كنتين في الجاهلية تحدف المرأة سنة ثم تجعل في بيت وحدها على ذنبها ليس معها أحد الا تطعم وتسقى حتى اذا كان رأس السنة أخرجت ثم أتيت بكلب أو دابة فاذا أمسكتها ماتت الدابة تخفف الله ذلك عنكن فجعل أربعة أشهر وعشراً. فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل لمسلمة فالامة من المسلمات وهي ذات زوج. لابن وهب

— ما جاء في عدة الامة —

﴿قلت﴾ أرأيت الامة تكون تحت الرجل المسلم فيطلقها تطليقة يملك الرجعة أو طلاقاً بائناً فاعتدت حيضة واحدة ثم أعنت أو اعتدت شهراً واحداً ثم أعنت أنتقل الى عدة الحرائر في قول مالك أم تبنى على عدتها (قال) قال مالك تبنى على عدتها ولا تنتقل الى عدة الحرائر ﴿قلت﴾ وسواء كان الطلاق يملك فيه الرجعة أم لا (قال) نعم ذلك سواء في قول مالك تبنى ولا تنتقل الى عدة الحرائر ﴿قلت﴾ أرأيت الامة اذا مات عنها زوجها فلما اعتدت شهراً أو شهرين أعنتها سيدها أنتقل الى عدة الحرائر أم تبنى على عدة الامة وكيف هذا في قول مالك (قال) قال مالك تبنى على عدتها ولا ترجع الى عدة الحرائر

— ما جاء في عدة أم الولد —

﴿قلت﴾ ما قول مالك في عدة أم الولد اذا مات عنها زوجها أو طلقها (قال) قال مالك

عدتها اذا مات عنها زوجها أو طلقها بمنزلة عدة الاماء ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت أم ولد لرجل زوجها سيدها من رجل فهلك الزوج والسيد ولا يعلم أيهما هلك أو لا (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا وأرى أن تمتدبا أكثر العديتين أربعة أشهر وعشرًا مع حيضة في ذلك لا بد منها ﴿ قال سحنون ﴾ وهذا اذا كان بين الموتين أكثر من شهرين وخمس ليال وان كان بين الموتين أقل من شهرين وخمس ليال اعتدت أربعة أشهر وعشرًا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان جهل ذلك فلم يعلم أيهما مات أو لا الزوج أو السيد أنورثها من زوجها أم لا (قال) قال مالك لا ميراث لها من زوجها حتى يعلم أن سيدها مات قبل زوجها ﴿ ابن لهيعة ﴾ عن عبيد الله بن أبي جعفر عن ابن شهاب أن عثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت قالوا طلاق العبد تطليقتان ان كانت امرأته حرة أو أمة وعدة الأمة حيضتان ان كان زوجها حراً أو عبداً وقاله ابن شهاب ﴿ ابن المسيب ﴾ وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن سعيد عدة الأمة حيضتان (وقال) سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعطاء بن أبي رباح وابن قسيط والحسن البصري عدة الأمة اذا توفي عنها زوجها شهران وخمس ليال ﴿ قلت ﴾ أرأيت عدة أم الولد والمكاتب والمذبرة اذا طلقهن أزواجهن أو ماتوا عنهن كم ذلك في قول مالك (قال) بمنزلة عدة الأمة في جميع ذلك

— ما جاء في عدة أم الولد يموت عنها سيدها أو يعتقها —

﴿ قلت ﴾ أرأيت أم الولد اذا مات عنها سيدها كم عدتها (قال) قال مالك عدتها حيضة ﴿ قال ﴾ فقلت لمالك فان هلك وهي في دم حيضتها (قال) لا يجزئها ذلك الا بحيضة أخرى ﴿ قال ﴾ فقلت لمالك فلو كان غاب عنها زماناً ثم حاضت حيضاً كثيرة ثم هلك في غيبته (قال) لا يجزئها حتى تحيض حيضة بعد وفاته ولو كان ذلك يجزئ أم الولد لأجزأ الحرة اذا حاضت حيضاً كثيرة وزوجها غائب فطلقها وانما جاء الحديث عدة أم الولد حيضة اذا هلك عنها سيدها فانما تكون هذه الحيضة بعد الوفاة كان غائباً عنها أو اعتزلها وهي عنده أو مات وهي حائض فذلك كله لا يجزئها الا أن

تحيض حيضة بعد موته ﴿ قلت ﴾ ما فرق ما بين أم الولد في الاستبراء وبين الأمة
 وقد قال مالك في الأمة إذا اشتراها الرجل في أول الدم أجزأتها تلك الحيضة
 فما بال استبراء أمهات الأولاد إذا مات عنهن ساداتهن لا يجزئن مثل ما يجزئ هذه
 الأمة التي اشترت (قال) لأن أم الولد قد اختلفوا فيها فقال بعض العلماء عليها أربعة
 أشهر وعشر وقال بعضهم ثلاث حيض وليست الأمة بهذه المنزلة لأن أم الولد هاهنا
 عليها العدة وعدتها هذه الحيضة بمنزلة ما تكون عدة الحرائر ثلاث حيض فكذلك
 هذا عندي أيضاً ﴿ قلت ﴾ أرأيت أم الولد إذا كانت لا تحيض فأعتقها سيدها أو
 مات عنها (قال) قال مالك عدتها ثلاثة أشهر ﴿ قلت ﴾ أرأيت أم الولد إذا زوجها
 سيدها فمات عنها سيدها أيكون على زوجها أن يستبرئ أو يصنع بها شيئاً في قول
 مالك . قال لا ﴿ قلت ﴾ ويكون للسيد أن يزوجه أم ولده أو جارية كان يطؤها قبل أن
 يستبرئها (قال) قال مالك لا يجوز له أن يزوجه حتى يستبرئها (قال مالك) ولا يجوز النكاح
 إلا نكاحاً يجوز فيه الوطء إلا في الحيض وما أشبهه فإن الحيض يجوز النكاح فيه
 وليس له أن يطأ وكذلك دم النفاس ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن يزوجه أم ولده ثم مات
 الزوج عنها (قال) قال مالك تعتمد عدة الوفاة من زوجها شهرين وخمس ليل
 ولا شيء عليها عند مالك ﴿ قلت ﴾ فإن انقضت عدتها من زوجها فلم يطأها سيدها
 حتى مات السيد هل عليها حيضة أم لا وهل هي بمنزلة أمهات الأولاد إذا هلك
 عنهن ساداتهن أم لا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً إلا أنني
 أرى عليها العدة بحيضة وإن كان سيدها بليد غائباً يعلم أنه لم يقدم البلد الذي هي فيه فأرى
 العدة عليها بحيضة . ومما يبين ذلك عندي أن لو أن زوجها هلك عنها ثم انقضت عدتها
 ثم أتت بعد ذلك بولد ثم زعمت أنه من سيدها رأيت أن يباحق به إلا أن يدعى السيد
 أنه لم يطأها بعد الزوج فتبرأ فذلك بمنزلة ما لو كانت عنده فجاءت بولد فاتفق منه
 وادعى الاستبراء ولو أن أم ولد رجل هلك عنها زوجها فاعتدت فانقضت عدتها
 وانتقلت إلى سيدها ثم مات سيدها عنها فجاءت بولد بعد ذلك بسنة أيكون الحمل

من سيدها فادعت أنه منه لحق به لأنها أم ولده وقد أغلق عليها بابها وخلابها إلا
 أن يقول السيد لم أمسها بعد موت زوجها فلا يلحق به الولد ﴿قلت﴾ أرأيت أم
 الولد إذا مات عنها سيدها ما ذا عليها (قال) قال مالك حيضة ﴿قال﴾ فقلت لمالك فهل
 عليها احداث في وفاة سيدها (قال مالك) ليس عليها احداث (قال مالك) ولا
 أحب لها أن تواعد أحداً ينكحها حتى تحيض حيضتها ﴿قلت﴾ فهل تبیت عن بيتها
 (قال) بلغني عن مالك أنه قال لا تبیت الا في بيتها ﴿قلت﴾ أرأيت أم الولد إذا مات
 عنها سيدها فجاءت بولد بعد موته لمثل ما تلده النساء أيلزم ذلك الولد سيدها أم لا
 (فقال) قال مالك يلزم ذلك الولد سيدها ﴿قلت﴾ وكل ولد جاءت به أم ولد رجل
 أو أمة رجل أقرّ بوطئها وهو حي لم يمت فالولد لازم له وليس له أن يفتني منه الا أن
 يدعى الاستبراء فينتفي منه ولا يكون عليه اللعان في قول مالك (قال) نعم كذلك
 قال مالك ﴿قلت﴾ وكذلك لو أقرّ بوطء أمته ثم مات فجاءت بولد لمثل ما تلده له
 النساء جعلته ابن الميت وجعلتها به أم ولد (قال) نعم وهو قول مالك ﴿قلت﴾
 وكذلك ان أعتق جارية قد كان وطئها أو أعتق أم ولده فجاءت بولد لمثل ما تلده له
 النساء من يوم أعتقها أيلزمه الولد أم لا في قول مالك (قال) يلزمه الولد عند مالك
 اذا ولدته لمثل ما تلده له النساء الا أن يدعى أنه استبرأ قبل أن يعتق فلا يلزمه الولد
 ولا يكون بينهما لعان وهو قول مالك ﴿قلت﴾ ولم رفع مالك اللعان فيما بين هذه
 وبين والد الصبي وهذه حرة (قال) لان هذا الحبل ليس من نكاح انما هو من
 حبل ملك يمين وليس في حبل ملك اليمين لعان في قول مالك انما يلزمه أن يفتني منه
 بلا لعان وذلك اذا ادعى الاستبراء ﴿ابن القاسم﴾ عن مالك عن نافع حدثه أن عبد الله
 ابن عمر قال عدة أم الولد اذا هلك عنها سيدها حيضة (قال يحيى بن سعيد) وقال
 القاسم بن محمد عدتها حيضة اذا توفي عنها سيدها ﴿أشهب﴾ عن يحيى بن سليم أن
 هشام بن حسان حدثه أنه سمع الحسن البصري يقول عدة السرية حيضة اذا مات
 عنها سيدها وأن زيد بن ثابت قال لتستبرئ الأمة رحماً اذا مات عنها سيدها بحيضة

واحدة ولدت منه أو لم تلد ﴿الليث بن سعد﴾ عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في عدة أمهات الاولاد من وفاة ساداتهن ما كنا نعلم أن لهن عدة غير الاستبراء وقد بلغنا ما بلغك ولا يعلم الجماعة الا على الاستبراء (وقال نافع) وقد أعتق ابن عمر أم ولد له فلما حاضت حيضة زوجها (وقال سليمان بن يسار) عدة أم الولد من سيدها اذا مات عنها حيضة الا أن تكون حاملا فحين تضع وان أعتقها فحيضة

— ما جاء في الرجل يواعد المرأة في عدتها —

﴿قال﴾ وسمعت مالكا يقول أكره أن يواعد الرجل الرجل في وليته أو في أمته أن يزوجهما إياه وهما في عدة من طلاق أو وفاة ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب قال لا يواعدها أن تنكحه ولا تعطيه ميثاقا ولا يعطيها حتى يبلغ الكتاب أجله فهو انقضاء عدتها. والقول المعروف التعريض والتعريض أنك لتناققة وانك لآل خير واني بك لمعجب واني لك لمحِب وان يقدَّر أمر يكن (قال) هذا التعريض انه لا بأس به قاله ابن شهاب وابن قسيط وعطاء ومجاهد وغيرهم (وقال بعضهم) لا بأس أن يهدى لها ﴿ابن وهب﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريج قال قلت لعطاء أيواعد وليها بغير علمها فانها مالكة لأمرها قال أكرهه ﴿قال ابن جريج﴾ قال عبد الله بن عباس في المرأة المتوفى عنها زوجها التي يواعدها الرجل في عدتها ثم تم له قال خير له أن يفارقها ﴿وقال مالك﴾ في الرجل يخطب المرأة في عدتها جاهلا بذلك ويسمى الصداق ويواعدها قال فراقها أحب الىّ دخل بها أم لم يدخل ويكون تطليقة واحدة من غير أن يستثنى فيما بينهما ثم يدعها حتى تحل ثم يخطبها مع الخطاب ﴿وقال أشهب﴾ عن مالك في الذي يواعد في العدة ثم يتزوج بعد العدة انه يفترق بينهما دخل بها أو لم يدخل

— ما جاء في عدة المطلقة تزوج في عدتها —

﴿قلت﴾ أرايت المرأة يطلقها زوجها طلاقا بائنا بخلع فتزوجت في عدتها فعلم بذلك

وفرق بينهما (قال) كان مالك يقول الثلاث حيض تجزئ من الزوجين جميعا من يوم دخل بها الآخر ويقول قد جاء عن عمر ما قد جاء. يريد أن عمر قال تعتد بقية عدتها من الأول ثم تعتد عدتها من الآخر (قال) وأما في الحمل فإن مالك قال إذا كانت حاملا أجزأ عنها الحمل من عدة الزوجين جميعا ﴿قلت﴾ هل يكون للزوج الأول أن يتزوجها في عدتها من الآخر في قول مالك إن كانت قد انقضت عدتها من الأول قال لا ﴿قلت﴾ أرايت المرأة يطلقها زوجها طلاقا يملك الرجعة فتزوج في عدتها فيراجعها زوجها الأول في العدة من قبل أن يفرق بينها وبين الآخر أو بعد ما فرق بينها وبين الآخر (قال) قال مالك رجعة الزوج رجعة إذا راجعها وهي في العدة وتزوج الآخر باطل ليس بشئ إذا كانت لم تنقض عدتها منه إلا أن الزوج إذا راجعها لم يكن له أن يطأها حتى يستبرئها من الماء القاسد بثلاث حيض إن كان قد دخل بها الآخر ﴿قال سحنون﴾ قلت لغيره فهل يكون هذا متزوجا في عدة (قال) نعم ألا ترى أنه يصيب في عدة وإن كان زوجها عليها الرجعة إن لم يستحدث زوجها لها ارتجاعا يهدم به العدة بانت وكانت يوم تبين قد حلت لغيره من الرجال كما تحل المبتوتة سواء بغير طلاق استحدثه بعد ما بانت يستحدث به عدة فهي مطلقة وهي زوجة وهي تجري في العدة فنأصاها في العدة أو زوجها كان متزوجا في عدة^(٢) تبين وتحل للرجال وذلك الذي يعلم من المتزوج في عدة ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت إذا تزوجت المرأة في عدتها من وفاة زوجها ففرق بينها وبين زوجها (قال) أرى أن تعتد أربعة أشهر وعشرا من يوم توفي زوجها تستكمل فيها ثلاث حيض إذا كان الذي تزوجها قد دخل بها فإن لم تستكمل الثلاث حيض انتظرت حتى تستكمل الثلاث حيض ﴿قلت﴾ فإن كانت مستحاضة أو مرتابة (قال) تعتد أربعة أشهر وعشرا من يوم مات الزوج الأول وتعتد سنة من يوم فسخ النكاح بينها وبين الزوج الآخر ﴿قلت﴾ لغيره أرايت من تزوج في العدة وأصاب في غير العدة (قال) قال مالك وعبد العزيز هو بمنزلة من تزوج في العدة ومس في العدة ألا ترى أن الواطئ بعد

العدة إنما حبسه له النكاح الذي نكحها إياه حيث نهى عنه وقد كان الخزومي
 وغيره يقولون لا يكون أبداً ممنوعاً إلا بالوطء في العدة ﴿قلت﴾ لابن القاسم
 فإن كان زوجها قد غاب عنها سنين ثم نهي لها فتزوجت فقدم زوجها الأول وقد
 دخل بها زوجها الآخر (قال) قال مالك تردّ إلى زوجها الأول ولا يقربها
 زوجها الأول حتى تنقضي عدتها من زوجها الآخر ﴿قلت﴾ فإن كانت حاملاً
 من زوجها الآخر (قال) فلا يقربها زوجها الأول حتى تضع ما في بطنها ﴿قلت﴾
 فإن مات زوجها الأول قبل أن تضع ما في بطنها (قال) إن وضعت ما في بطنها بعد
 مضي الأربعة الأشهر وعشر من يوم مات زوجها الأول فقد حلت للأزواج
 وانقضت عدتها وإن وضعت قبل أن تستكمل الأربعة الأشهر وعشر من يوم مات
 زوجها الأول استكملت أربعة أشهر وعشر من يوم مات زوجها الأول ولا تنقضي
 عدتها من زوجها الأول إذا وضعت ما في بطنها من زوجها الآخر إلا أن تكون
 قد استكملت أربعة أشهر وعشر من يوم مات زوجها الأول (قال) وكذلك قال لي
 مالك في هذه المسائل كلها وكذلك قضى عمر بن عبد العزيز ﴿ابن وهب﴾ أخبرناه
 الليث بن سعد في التي ردت إلى زوجها وهلك زوجها الأول وهي حامل من
 زوجها الآخر (قال ابن القاسم) وهو قول مالك في أمر هذا الزوج الغائب وأمر
 الزوج الذي تزوجها في العدة وفي الوفاة عنها وفي حملها على ما وصفت لك ﴿قلت﴾
 لغيره فرجل توفي عن أم ولده ورجل أعنت أم ولده ورجل أعنت جارية كان
 يصيبها فتزوجن قبل أن تمضي الحيضة فأصبن بذلك النكاح (قال) يسلك بهن مسلك
 المتزوج في عدة إذا أصاب وإذا لم يصب ﴿قلت﴾ فلو أن رجلاً زوج عبده أمة أو
 غيره ثم طلقها الزوج وقد كان دخل بها فأصابها سيدها في عدتها هل يكون كالنكاح
 في عدة (قال) نعم وقد قاله مالك وقال من وطئ وطء شبهة في عدة من نكاح
 بنكاح أو ملك كان كالمصيب بنكاح في عدة من نكاح ألا ترى أن الملك يدخل
 في النكاح حتى يمنع من وطء الملك ما يمنع به من وطء النكاح ﴿قلت﴾ أين ذلك

(قال) رجل طلق أمة البتة ثم اشتراها قال مالك لا تحل له بالملك حتى تنكح زوجها غيره كما حرم على النكاح من ذلك (وقال مالك) في الرجل يتوفى عن أم ولده فتكون حرة وعدتها حيضة فتزوجها رجل في حيضتها انه متزوج في عدة وقد روى عن مالك أنه ليس مثل المتزوج في عدة . وانظر في هذا فتى ما وجدت ملصكا خالطه نكاح بعده في البراءة أو ملكا دخل على نكاح بعده في البراءة فذلك كله يجري مجرى المصيب في العدة ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال مالك في التي تنزوج في عدتها ثم يصيبها زوجها في العدة ثم يشتريها زوجها انه لا يطؤها بملك يمينه وقد فرق عمر بن الخطاب بينهما وقال لا يجتمعان أبدا ﴿ قال مالك ﴾ وكل امرأة لا تحل أن تنكح ولا تمس بنكاح فانه لا يصالح أن تمس بملك اليمين ما جرم في النكاح حرم بملك اليمين والعمل عندنا على قول عمر بن الخطاب ﴿ قلت ﴾ أرايت ان طلق الرجل امرأته وعدتها بالشهور فتزوجت في عدتها ففرق بينه وبينها أيجزئها أن تعتد منهما جميعا بثلاثة أشهر مستقبلة قال نعم ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن أبي الزناد عن أبيه قال حدثني سليمان بن يسار أن رجلا نكح امرأة في عدتها فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب فجلدهما وفرق بينهما وقال لا يتناكحان أبدا وأعطى المرأة ما أمهرها الرجل بما استحل من فرجها ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الرحمن بن سليمان الحجري عن عقيل بن خالد عن مكحول أن علي بن أبي طالب قضى بمثل ذلك سواء ﴿ وقال مالك ﴾ وقد قال عمر بن الخطاب أيما امرأة نكحت في عدتها فان كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من الاول ثم كان خاطبا من الخطاب فان كان دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من الاول ثم اعتدت من الآخر ثم لا ينكحها أبدا (وقال) ابن المصيب ولها مهرها بما استحل منها

— ما جاء في المطلقة تنقض عدتها ثم تأتي بولد بعد العدة —

﴿ وتقول هو من زوجي ما بينها وبين خمس سنين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان طلق الرجل امرأته ثلاثا أو طلاقا يملك الرجعة فجاءت بولد

لأكثر من سنتين أيلزم الزوج الولد أم لا (قال) يلزمه الولد في قول مالك إذا جاءت
 بالولد في ثلاث سنين أو أربع سنين أو خمس سنين (قال ابن القاسم) وهو رأي في
 الخمس (قال) وكان مالك يقول ما يشبهه أن تلد له النساء إذا جاءت به لزم الزوج
 ﴿قلت﴾ أرايت ان طلقها فحاضت ثلاث حيض وقالت قد انقضت عدتي فجاءت
 بولد بعد ذلك لتمام أربع سنين من يوم طلقها فقالت المرأة طلقني فحضت ثلاث حيض
 وأنا حامل ولا علم لي بالحمل وقد تهراق المرأة الدم على الحمل فقد أصابني ذلك وقال
 الزوج قد انقضت عدتك وإنما هذا حمل حادث ليس مني أيلزم الولد الأب أم لا
 (قال) يلزمه الولد إلا أن ينفيه بلعان ﴿قلت﴾ أرايت ان جاءت به بعد الطلاق
 لأكثر من أربع سنين جاءت بالولد لست سنين وإنما كانت طلقها طلاقاً يملك
 الرجعة أيلزم الولد الأب أم لا (قال) لا يلزم الولد الأب ها هنا على حال لانا نعلم أن
 عدتها قد انقضت وإنما هذا حمل حادث ﴿قلت﴾ ولم جعلته حملاً حادثاً أرايت ان
 كانت مسترابة كم عدتها (قال) قال مالك عدتها تسعة أشهر ثم تعد ثلاثة أشهر ثم
 قد حلت إلا أن تستراب بعد ذلك فتنتظر حتى تذهب ربيبتها ﴿قلت﴾ أرايت
 ان استرابت بعد البينة فانتظرت ولم تذهب ربيبتها (قال) تنتظر الى ما يقال ان
 النساء لا تلدن لأبعد من ذلك إلا أن تنقطع ربيبتها قبل ذلك ﴿قلت﴾ فان قعدت
 الى أقصى ما تلد له النساء ثم جاءت بالولد بعد ذلك لسته أشهر فصاعداً فقالت المرأة
 هو ولد الزوج وقال الزوج ليس هذا بابي (قال) القول قول الزوج وليس هو له
 بابن لانا قد علمنا أن عدتها قد انقضت وان هذا الولد إنما هو حمل حادث ﴿قلت﴾
 ويقام على المرأة الحد قال نعم ﴿قلت﴾ تحفظ هذا كله عن مالك قال لا ﴿قلت﴾
 أرايت ان جاءت بالولد بعد انقطاع هذه الرية لأقل من ستة أشهر أيلزم الولد
 الأب أم لا (قال) لا يلزمه ﴿قلت﴾ فان جاءت به بعد الرية التي ذكرت لك
 بثلاثة أشهر أو أربعة أشهر (قال) لا يلزمه ذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال)
 قال لنا مالك اذا جاءت بالولد لأكثر مما تلد له النساء لم يلحق الأب ﴿قلت﴾

أرأيت اذا هلك الرجل عن امرأته فاعتدت أربعة أشهر وعشرًا ثم جاءت بالولد
 لأكثر من ستة أشهر فيما بينها وبين ما تلد لمثله النساء من يوم هلك زوجها (قال)
 الولد للزوج يلزمه ﴿ قلت ﴾ ولم وقد أقرت بانقضاء العدة (قال) هذا والطلاق سواء
 يلزم الولد الأب وان أقرت بانقضاء العدة الا أن للأب في الطلاق أن يلاعن اذا
 ادعى الاستبراء قبل الطلاق ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت
 ان طلق امرأته تطليقة يملك الرجعة فجاءت بولد لاكثر مما تلد لمثله النساء ولم تكن
 أقرت بانقضاء العدة أيلزم الزوج هذا الولد أم لا (قال) لا يلزمه الولد (قال) وهو
 قول مالك (قال ابن القاسم) والمطلقة الواحدة التي يملك فيها الرجعة هاهنا والثلاث
 في قول مالك سواء في هذا الولد اذا جاءت به لاكثر مما تلد له النساء ﴿ ابن
 وهب ﴾ عن الليث بن سعد عن ابن عجلان أن امرأة له وضعت له ولدًا في أربع
 سنين وأنها وضعت مرة أخرى في سبع سنين لابن وهب

— ما جاء في امرأة الصبي الذي لا يولد لمثله تأني بولد —

﴿ قلت ﴾ أرأيت امرأة الصبي اذا كان مثله يجامع ومثله لا يولد له فظهر بامرأته
 حمل أيلزمه أم لا (قال) لا يلزمه اذا كان لا يحمل لمثله وعرف ذلك ﴿ قلت ﴾ فان
 مات هذا الصبي عنها فولدت بعد موته بيوم أو بشهر هل تنقض عدتها بهذا الولد
 (قال) لا تنقض عدتها الا بعد أربعة أشهر وعشر من يوم مات زوجها ولا ينظر في
 هذا الى الولادة لان الولد ليس ولد الزوج ﴿ قلت ﴾ وتقيم عليها الحد (قال) نعم اذا
 كان لا يولد لمثل الزوج (قال) وانما الحمل الذي تنقض به العدة الحمل الذي يثبت نسبه
 من أبيه الا أن حمل الملاءنة ينقض به عدة الملاءنة وان مات زوجها في العدة ولا
 تنتقل الى عدة الوفاة وكذلك كل حامل طلقها زوجها فمات في العدة فانها لا تنتقل
 الى عدة الوفاة اذا كان طلاقاً بائناً (وقال) في الصبي الذي لا يحمل من مثله ومثله
 يقوى على الجماع فيدخل بامرأته ثم يصالح عنه أبوه أو وصيه انه لا عدة على المرأة
 ولا يكون لها من الصداق شيء ولا يكون عليها في وطئه غسل الا أن تلذ يعني تنزل

❦ ما جاء في امرأة الخصى والمحبوب تأتي بولد ❦

❦ قلت ❦ هل يلزم الخصى أو المحبوب الولد اذا جاءت به امرأته (قال) سئل مالك عن الخصى هل يلزمه الولد (قال) قال مالك أرى أن يسئل أهل المعرفة بذلك فان كان بولد لمثله لزمه الولد والا لم يلزمه

❦ ما جاء في المرأة تزوج في عدتها ثم تأتي بولد ❦

❦ قلت ❦ أرايت امرأة طلقها زوجها طلاقاً بائناً أو طلاقاً يملك الرجعة فلم تقر بانقضاء العدة حتى مضى لها ما تلد لمثله النساء الا خمسة أشهر فتزوجت ولم تقر بانقضاء العدة أيجوز النكاح لها أم لا (قال) ان قالت انما تزوجت بعد انقضاء عدتي فالقول قولها ولكنها ان كانت مسترابة فلا تنكح حتى تذهب الريبة أو يمضي لها من الاجل أقصى ما تلد لمثله النساء ❦ قلت ❦ فان مضى لها من الاجل ما تلد لمثله النساء الا أربعة أشهر فتزوجت فجاءت بولد بعد ما تزوجت الزوج الثاني لخمس أشهر أيلزم الاول أم الآخر (قال) أرى أن لا يلزم الولد واحداً من الزوجين من قبل أنها وضعت لاكثر ما تلد لمثله النساء من يوم طلقها زوجها الاول ووضعت لخمس أشهر من يوم تزوجها الآخر فلا يلزم الولد واحداً من الزوجين ويفرق بينهما وبين الزوج الآخر لانه تزوجها حاملاً ويقام عليها الحد ❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلين وطئاً أمة بملك اليمين في طهر واحد أو تزوج رجلان امرأة في طهر واحد ووطئها أحدهما بعد صاحبه ثم تزوجها الثاني وهو مجهل أن لها زوجاً فجاءت بولد (قال) أما اذا كان ذلك في ملك اليمين فان مالكا قال يدعى لولدها القافة (قال) وأما في النكاح فاذا اجتمعا عليها في طهر واحد فالولد للاول لانه بلغني عن مالك أنه سئل عن امرأة طلقها زوجها فتزوجت في عدتها قبل أن تحيض فدخل بها زوجها الثاني ووطئها واستمر بها الحمل فوضعت (قال مالك) الولد للاول ولم أسمعه من مالك ولكني قد أخذته عنه ممن أثق به (قال مالك) وان كان تزوجها بعد حيضة أو حيضتين من عدتها

فالولد للآخر ان كانت ولدته لتمام ستة أشهر من يوم دخل بها الآخر وان كانت ولدته لأقل من ستة أشهر فهو للاول وكذلك قال مالك

— ما جاء في اقرار الرجل بالطلاق بعد أشهر —

﴿ قال عبد الرحمن بن القاسم ﴾ قال مالك في الرجل يكون في السفر فيقدم فيزعم أنه طلق امرأته واحدة أو اثنتين منذ سنة (قال مالك) لا يقبل قوله في العدة الا أن يكون على أصل ذلك عدول فان لم يكن الا قوله لم يقبل منه واستأنفت العدة من يوم أقر وان مات ورثته وان مات لم يرثها اذا كانت قد حاضت في ذلك ثلاث حيض من يوم أقر على نفسه ولا رجعة له عليها وان أقر بالبتة لم يصدق في العدة ولم يتوارثا وقد بينا قول سليمان بن يسار في مثل هذا

— ما جاء في امرأة الذمي تسلم ثم يموت الذمي هل تنتقل —

﴿ الى عدة الوفاة وفي تزويجها في العدة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن ذمية أسلمت تحت ذمي فمات الذمي وهي في عدتها أنتقل الى عدة الوفاة في قول مالك (قال) قال مالك لو طلقها البتة لم يلزمها من ذلك شيء فهذا يدل على أنها لا تنتقل الى عدة الوفاة ﴿ قلت ﴾ ولا يكون لها من المهر شيء ان لم يكن دخل بها مات في عدتها أو لم يموت (قال) نعم لا شيء لها من المهر وهو قول مالك وقد قال الله تبارك وتعالى وللذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا فانما أراد بهذا المسلمين ولم يرد بهذا من على غير الاسلام ﴿ قلت ﴾ أرايت ان توفي عنها زوجها وكانت في عدة الوفاة فتزوجت زوجها في عدتها وظهر بها حمل (قال) قال مالك ان كان دخل بها قبل أن تحيض فالولد للاول وان كان بعد حيضة أو حيضتين فالولد للآخر اذا ولدته لتمام ستة أشهر من يوم دخل بها (قال ابن القاسم) وأرى أنه ان كان قد دخل بها قبل أن تحيض فالعدة وضع الحمل كان أقل من أربعة أشهر وعشر أو أكثر لان الولد للاول وان كان بعد حيضة أو حيضتين وقد ولدته لسته

أشهر من يوم دخل بها الآخر فالعدة وضع الحمل وهو آخر الاجلين والولد ولد الآخر ﴿ قال ابن القاسم ﴾ قال مالك في امرأة تزوجت في عدتها قال ان كان دخل بها قبل أن تحيض حيضة أو حيضتين فالولد للاول وان كان بعد ما حاضت حيضة أو حيضتين فالولد للآخر اذا أتت به تمام ستة أشهر من يوم دخل بها (قال ابن القاسم) وان جاءت به لاقل من ستة أشهر من يوم دخل بها الآخر كان للاول (وقال غيره) ان من تزوجها في العدة اذا فرق بينهما وقد دخل بها لم يتناكحاً أبداً ألا ترى أنه لو أسلم وهي في العدة كانت زوجة له واذا لم يسلم حتى تنقضي عدتها بانت منه ولم يكن له اليها سبيل مثل الذي يطاق وله الرجعة فتزوج امرأته قبل أن يرتجع فهو متزوج في عدة

— ما جاء في عدة المرأة ينفي لها زوجها فتزوج ثم يقدم —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن امرأة نهي لها زوجها فتزوجت ودخل بها زوجها الآخر ثم قدم زوجها الاول (قال) قال مالك ترد إلى زوجها الاول ولا يكون للزوج الآخر خيار ولا غير ذلك ولا تترك مع زوجها الآخر (قال مالك) ولا يقربها زوجها الاول حتى تحيض ثلاث حيض الا أن تكون حاملاً حتى تضع حملها وان كانت قد يئست من الحيض فثلاثة أشهر (قال مالك) وليست هذه بمنزلة امرأة المفقود وذلك أنها كذبت وعجلت ولم يكن اعذار من تربص ولا تفريق من امام ﴿ قلت ﴾ فهل يكون على هذه في البيوتة عن بيتها مثل ما يكون على المطلقة (قال) سألت مالكا عن الرجل ينكح أخته من الرضاعة أو أمه أو ذات محرم من الرضاعة أو النسب جهل ذلك ولم يعلمه ثم علم بذلك بعد ما دخل بها ففسخ ذلك النكاح أين تعتد (قال) قال لي مالك تعتد في بيتها الذي كانت تسكن فيه كما تعتد المطلقة لان أصله كان نكاحاً يدرأ عنهما به الحد ويباحق فيه الولد (قال مالك) فأرى أن يسلك به سبيل النكاح الحلال قال مالك وهو أحب ما فيه إلى (قال ابن القاسم) فما سألت عنه من هذه التي تزوجت وقدم زوجها انها تعتد في بيتها الذي كانت تسكن فيه مع

زوجها الآخر ويحال بينها وبين زوجها الآخر وبين الدخول عليها حتى تنقضي عدتها
فترد الى زوجها الاول فان قال قائل هذه لها زوج ترد اليه وتلك لا زوج لها وانما
فسخ نكاحها فسخا بغير طلاق فهي لا تعتد من طلاق زوج وانما تعتد من مسيس
يالحق فيه الولد وكذلك هذه أيضا انما تعتد من مسيس يالحق فيه الولد وان كانت
ذات زوج ولا يالحق فيه الطلاق

— ما جاء في عدة الامة تزوج بغير اذن سيدها والنكاح الفاسد —

﴿ قلت ﴾ كم عدة الامة اذا تزوجت بغير اذن مولاهما اذا فرق بينهما (قال) لم
أسمع من مالك فيه شيئا الا أن مالكا قال كل نكاح فاسد لا يترك أهله عليه على
حال فانه اذا فرق بينهما اعتدت عدة المطلقه فأرى هذه المنزلة تعتد عدة المطلقة
ولما جاء فيها مما قد أجاز به بعض الناس اذا أجازها السيد ﴿ قلت ﴾ أرايت النكاح
الفاسد اذا دخل بها زوجها الا أنه لم يطأها وتصادقا على ذلك ثم فرقت بينهما كم
تعتد المرأة (قال) كما تعتد المطلقة من النكاح الصحيح ولا تصدق على العدة للخلوة
لانه لو كان ولد يثبت نسبه الا أن ينفيه بلعان وأرى أن لا صداق لها لانها لم تطلبه
ولم تدعه وكذلك قال مالك وتعاض من تلذذه بها ان كان تلذذ بها بشئ ولا يكون
في هذا صداق ولا نصف صداق ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قيل انها لا تعاض

— ما جاء في المفقود تزوج امرأته ثم يقدم والتي تطلق —

﴿ فتعلم الطلاق ثم ترتجع ولا تعلم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت المرأة ينحى لها زوجها فتعتد منه ثم تزوج والمرأة يطلقها زوجها
فتعلم بالطلاق ثم يراجعها في العدة وقد غاب زوجها ولم تعلم بالرجعة حتى تنقضي العدة
فتزوج وامرأة المفقود تعتد أربع سنين بأمر السلطان ثم أربعة أشهر وعشرأ
فتنكح أهؤلاء عند مالك محملين محمل واحد (قال) لا أما التي ينحى لها زوجها
فهذه يفرق بينها وبين زوجها الثاني وترد الى زوجها الاول بعد الاستبراء وان ولدت

منه أولاداً وأما امرأة المفقود والتي طلقت ولم تعلم بالرجعة فإنه قد كان مالك يقول مرة إذا تزوجنا ولم يدخل بهما أزواجهما فلا سبيل لأزواجهما إليهما ثم إن مالكا وقف قبل موته بعام أو نحوه في امرأة المطلق إذا أتى زوجها الاول ولم يدخل بها زوجها الآخر فقال مالك زوجها الاول أحق بها (قال) وسمعت أنا منه في المفقود أنه قال هو أحق بها ما لم يدخل بها زوجها الثاني وأنا أرى فيهما جميعاً أن أزواجهما إذا أدركوهما قبل أن يدخل بهما أزواجهما هؤلاء الآخرون فلا ولون أحق وإن دخلوا فلا آخرون أحق (وقال أشهب) مثل قوله واختار ما اختاره (وقال) المغيرة وغيره بقول مالك الاول وقالوا لا توارث امرأة زوجين توارث زوجا ثم ترجع الى زوج غيره (وقال مالك) وليس استحلال الفرج بعد الاعتذار من السلطان بمنزلة عقد النكاح وقد جاء زوجها ولم يطلق ولم يميت ﴿قلت﴾ أرأيت إن قدم زوجها بعد الأربع سنين وبعد الأربعة الأشهر وعشر أتردها اليه في قول مالك ويكون أحق بها قال نعم ﴿قلت﴾ أف تكون عنده على تطليقتين (قال) لا ولكنها عنده على ثلاث تطليقات عند مالك وإنما تكون على تطليقتين إذا هي رجعت اليه بعد زوج ﴿قلت﴾ أرأيت المفقود إذا ضرب السلطان لامرأته أربع سنين ثم اعتدت أربعة أشهر وعشراً أيكون هذا الفراق تطليقة أم لا (قال) إن تزوجت ودخل بها فهي تطليقة ﴿قلت﴾ فإن جاء أن زوجها حي قبل أن تنكح بعد الأربعة الأشهر وعشر أئتمنها من النكاح أم لا (قال) نعم وهي امرأته على حالها وبعد ما نكحت قبل أن يدخل بها يفرق بينها وبين زوجها الثاني وتقيم على زوجها الاول ﴿قلت﴾ فإن تزوجت بعد الأربعة أشهر وعشر ثم جاء موته أنه مات بعد الأربعة أشهر وعشر أترثه أم لا (قال) إن انكشف أن موته بعد نكاحها وقبل دخوله بها ورثت زوجها الاول لأنه مات وهو أحق بها فهو كمجيئه أن لو جاء أو علم أنه حي وفرق بينها وبين الآخر واعتدت من الاول من يوم مات لأن عصمة الاول لم تسقط وإنما تسقط بدخول الآخر بها وكذلك لو مات الزوج الآخر قبل دخوله بها فورثته ثم انكشف أن الزوج الاول مات

بعده أو قبله وبعد نكاحه أو جاء أن الزوج الاول حي بطل ميراثها من هذا الزوج الآخر وردت الى الاول ان كان حيا وأخذت ميراثه ان كان ميتا فان انكشف أن موته بعد ما دخل بها الآخر فهي زوجة الآخر ولا يفرق بينهما لانه استحل الفرج بعد الاعذار من السلطان وضرب المدد والمفقود حي فقد انقطعت عصمة المفقود وانما موته في تلك الحال كمجيئه لو جاء ولا ميراث لها من الاول وان انكشف أنها تزوجت بعد ضرب الآجال وبعد الاربعة أشهر وعشر بعد موت المفقود في عدة وفاته ودخل بها الآخر في تلك العدة فرق بينهما وبين الآخر ولم يتناكحا أبداً وورثت الاول وان لم يكن كان دخل بها فرق بينهما وورثت الاول وكان خاطبا من الخطاب ان كانت عدتها من الاول قد انقضت لان عمر بن الخطاب فرق بين المتزوجين في العدة في العمدة والجهل وقال لا يتناكحان أبداً وهذا المسلك يأخذ بالذي طلق وارتجع فلم تعلم بالرجعة حتى انقضت العدة وتزوجت زوجا بعد موتها وفي ميراثها وفي فسخ النكاح وان انكشف أن موت المفقود وانقضاء عدة موته قبل تزويج الآخر ورثت المفقود وهي زوجة الآخر كما هي ﴿قال﴾ وقال مالك في امرأة المفقود اذا ضرب لها أجل أربع سنين ثم تزوجت بعد أربعة أشهر وعشر ودخل بها ثم مات زوجها هذا الذي تزوجها ودخل بها ثم قدم المفقود فأراد أن يتزوجها بعد ذلك انها عنده على تطليقتين الا أن يكون طلقها قبل ذلك

ما جاء في ضرب أجل امرأة المفقود

﴿قلت﴾ أرايت امرأة المفقود أتعنت الأربع سنين في قول مالك بغير أمر السلطان (قال) قال مالك لا قال مالك وان أقامت عشرين سنة ثم رفعت أمرها الى السلطان نظر فيها وكتب الى موضعه الذي خرج اليه فان يئس منه ضرب لها من تلك الساعة أربع سنين ﴿فقيل﴾ للمالك هل تعتد بعد الأربع سنين عدة الوفاة أربعة أشهر وعشراً من غير أن يأمرها السلطان بذلك (قال) نعم مالها وما للسلطان في الاربعة الاشهر

وعشر التي هي عدة ﴿مالك﴾ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال أيما امرأة فقدت زوجها فلم تدر أين هو فانها تنتظر أربع سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشرًا ثم تحل ﴿وقال ابن وهب﴾ عن عبد الجبار عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب ضرب للمفقود من يوم جاءته امرأته أربع سنين ثم أمرها أن تعتد عدة المتوفى عنها زوجها ثم تصنع في نفسها ما شاءت اذا انقضت عدتها ﴿وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن﴾ المفقود الذي لا يبلغه سلطان ولا كتاب سلطان فيه قد أضل أهله وامامه في الارض لا يدري أين هو وقد تلوهوا الطلبه والمسئلة عنه فلم يوجد فذلك المفقود الذي يضرب له الامام فيما بلغنا لامرأته ثم تعتد بعدها عدة المتوفى عنها يقولون ان جاء زوجها في عدتها أو بعد العدة ما لم تسكح فهو أحق بها وان نسكت بعد العدة ودخل بها فلا سبيل له عليها ﴿مالك﴾ أنه بلغه أن عمر بن الخطاب قال في المرأة يطلقها زوجها وهو غائب ثم يراجعها فلا تبلغها رجعتة اياها وقد بلغها طلاقها فتزوج انه ان دخل بها زوجها الآخر قبل أن يدركها زوجها الاول فلا سبيل لزوجها الاول الذي طلقها اليها (قال مالك) وعلى هذا الامر عندنا في هذا وفي المفقود (قال مالك) وقد بلغني أن عمر بن الخطاب قال فان تزوجت ولم يدخل بها الآخر فلا سبيل لزوجها الاول اليها (قال مالك) وهذا أحب ما سمعت الى هذا وفي المفقود فاختلف قول مالك في هذا فرأى ابن القاسم وأشهب أن أقوى القولين اذا كان زوجها الآخر قد دخل بها لقول مالك وعلى هذا الامر عندنا في التطبيق وفي المفقود في التي قد دخل بها ولقوله في التي لم يدخل بها وهذا أحب ما سمعت الى في هذا وفي المفقود ومع أن جل الآثار عن عمر بن الخطاب انما فوت التي طلقت في الدخول بها

﴿ما جاء في النفقة على امرأة المفقود في ماله﴾

﴿قلت﴾ أرايت المفقود أينفق على امرأته من ماله في الأربع سنين (قال) قال مالك ينفق على امرأة المفقود من ماله في الأربع سنين ﴿قلت﴾ ففي الاربعة أشهر وعشر

بعد الاربع سنين (قال) لا لانها معتدة ﴿ قلت ﴾ أينفق على ولده الصغار وبناته في الاربع سنين في قول مالك (قال) قال مالك نعم ﴿ قلت ﴾ أينفق على ولده الصغار وبناته في الاربعة أشهر وعشر التي جعلها عدة لامرأته قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت المفقود اذا كان له ولد صغار ولهم مال أينفق عليهم من مال أبيهم (قال) لا ينفق عليهم من مال أبيهم لأن مالكا قال اذا كان للصغير مال لم يجبر الاب على نفقته ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أنفقت على ولد المفقود وعلى امرأته من مال المفقود أناخذ منهم كفيلا بذلك في قول مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ فان علم أنه قد مات قبل ذلك وقد أنفق على ولده وعلى أهله في السنين الأربع (قال) قال مالك في امرأة المفقود اذا أنفقت من ماله في الأربع سنين التي ضربها السلطان أجلا لها ثم أتى العلم بأنه قد مات قبل ذلك غرمت ما أنفقت من يوم مات لأنها قد صارت وارثة ولم يكن منه تفريط ونفقته من مالها ﴿ قلت ﴾ وان مات قبل السنين التي ضربها السلطان أجلا للمفقود أترد ما أنفقت من يوم مات (قال) نعم وكذلك المتوفى عنها زوجها ترد ما أنفقت بعد الوفاة ﴿ قلت ﴾ أرايت ما أنفق على ولد المفقود ثم جاء علمه أنه قد مات قبل ذلك (قال) مثل ما قال لنا مالك في المرأة انهم يردون ما أنفقوا بعد موته

ما جاء في ميراث المفقود

(قال) وقال مالك لا يقسم ميراث المفقود حتى يأتي موته أو يبلغ من الزمان ما لا يحيا الى مثله فيقسم ميراثه من يوم يموت وذلك اليوم يقسم ميراثه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان جاء موته بعد الأربعة الاشهر وعشر من قبل أن تنكح أئورها منه في قول مالك أم لا (قال) نعم ترثه عند مالك ﴿ قلت ﴾ فان تزوجت بعد الأربعة أشهر وعشر ثم جاء موته أنه قد مات بعد الأربعة أشهر وعشر (قال) ان جاء موته بعد نكاح الآخر وقبل أن يدخل بها هذا الثاني ورثته وفرق بينهما واستقبلت عدتها من يوم مات وان جاء أن موته بعد ما دخل بها زوجها الثاني لم يفرق بينهما ولا ميراث لها منه الا أن يكون يعلم أنها تزوجت بعد موته في عدة منه فانها ترثه ويفرق بينهما

وان كان قد دخل بها لم تحل له أبداً وان تزوجت بعد انقضاء عدتها من موته لم يفرق بينها وبين زوجها الثاني وورثت زوجها المفقود وهذا كله الذي سمعت من مالك ﴿قلت﴾ أرايت المفقود اذا مات ابن له في السنين التي هو فيها مفقود أتورث المفقود من ابنه هذا في قول مالك (قال) لا يرثه في قول مالك ﴿قلت﴾ فاذا بلغ هذا المفقود من السنين مالا يعاش في مثلها فجعلته ميتاً أتورث ابنه الذي مات في تلك السنين من هذا المفقود في قول مالك (قال) لا يرثه عند مالك وانما يرث المفقود ورثته الاحياء يوم جعلته ميتاً (قال) وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت اذا مات ابن المفقود أيقسم ماله بين ورثته ساعتئذ ولا يورث المفقود منه أم يوقف ما للأب منه خوفاً من أن يكون المفقود حياً وما قول مالك في هذا (قال) يوقف نصيب المفقود فان أتى كان أحق به وان بلغ من السنين مالا يحيا الى مثلها رد الى الذين ورثوا ابنه الميت يوم مات فيقسم بينهم على موارثتهم (وقال) مالك لا يرث أحد أحداً بالشك

— ما جاء في العبد يفقد —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن عبداً لي فقد وله أولاد أحرار فأعتقته بعد ما فقد العبد أيجرّ ولأء ولده الأحرار من امرأة حرة أم لا (قال) لا يجرّ الولاء لأننا لا ندرى أكان يوم أعتقته حياً أم لا ألا ترى أن مالكاً قال في المفقود اذا مات بمض ولده انه لا يرث المفقود من مال ولده هذا الميت شيئاً اذا لم تعلم حياة المفقود يوم يموت ولده هذا لأنه لا يدري لعل المفقود يوم يموت ولده هذا كان ميتاً ولكن يوقف قدر ميراثه فكذلك الولاء على ما قال لي مالك في الميراث ان سيد العبد لا يجرّ الولاء حتى يعلم أن العبد يوم أعتقه السيد حيّ ﴿قلت﴾ أرايت العبد الذي فقد فأعتقه سيده اذا مات ابن له حرّ من امرأة حرة أيقف ميراثه أم لا في قول مالك (قال) أحسن ما جاء فيه وما سمعت من مالك أنه يؤخذ من الورثة حميل بالمال ان جاء أبوهم دفعوا حظه من هذا المال بعد ما يتلوم للاب ويطلب ﴿قلت﴾ فاذا فقد الرجل الحر فمات

بعض ولده أيعطى ورثة الميت بالمال حميلا بنصيب المفقود وأنصباهم (قال) لا ولكن
يوقف نصيب المفقود ﴿قلت﴾ ما فرق ما بينهما (قال) لان مالكا قال لا يورث أحد
بالشك والحر اذا فقد فهو وارث هذا الابن الا أن يعلم أن الاب المفقود قدمات
قبل هذا الابن وأما العبد الذي أعتق فانما ورثة هذا الابن الحر من الحرية اخوته وأمه
دون الاب لانه عبد حتى يعلم أن العبد قد مسه العتق قبل موت الابن والعبد لما فقد
لا يدري أمسه العتق أم لا لانا لا ندري لعله كان ميتا يوم أعتقه سيده فلذلك
رأيت أن يدفع المال الى ورثة ابن العبد ويؤخذ منهم بذلك حميل ورأيت في ولد الحر
أن يوقف نصيب المفقود ولا يعطى ورثة ابن الميت نصيب المفقود بحالة فهذا فرق ما بينهما
وهذا قول مالك انه لا يورث أحد بالشك الا ترى في مسائلك في ابن العبد ان ورثته
الاحرار كانوا ورثته اذ كان أبوهم في الرق فهم الورثة على حالتهم حتى يعلم ان الاب
قد مسه العتق ﴿قلت﴾ رأيت قول مالك لا يورث أحد بالشك اليس ينبغي ان
يكون معناه أنه من جاء يأخذ المال بورثة يدعيها فان شككت في وراثته وخفت
ان يكون غيره وارثا دونه لم أعطه المال حتى لا أشك أنه ليس للميت من يدفع هذا
عن الميراث الذي يريد أخذه (قال) انما معنى قول مالك لا يورث أحد بالشك انما
هو في الرجلين يهلكان جميعا ولا يدري أيهما مات أولا وكل واحد منهما وارث
صاحبه انه لا يرث واحد منهما صاحبه وانما يرث كل واحد منهما ورثته من الاحياء
﴿قلت﴾ فأنت تورث ورثة كل واحد منهما بالشك لانك لا تدري لعل الميت هو
الوارث دون هذا الحي (قال) الميتان في هذا كأنهما ليسا بوارثين وهما اللذان لا يورث
مالك بالشك وأما هؤلاء الاحياء فانما ورثناهم حين طرحنا الميتين فلم نورث بعضهم من
بعض فلم يكن بد من أن يرث كل واحد منهما ورثته من الاحياء فالعبد عندي اذا
لم يدرك أمسه العتق أم لا فهو بمنزلة الميتين لا أورثه حتى أستيقن أن العتق قد مسه

— ما جاء في القضاء في مال المفقود ووصيته —

﴿قلت﴾ رأيت ديون المفقود الى من يدفعونها (قال) يدفعونها الى السلطان

﴿ قلت ﴾ ولا يحجزهم أن يدفعوها الي ورثته (قال) لا لان الورثة لم يرثوه بعد
﴿ قلت ﴾ أرايت المفقود اذا فقد وماله في أيدي ورثته أينزعه السلطان ويوقفه (قال)
قال مالك يوقف مال المفقود والسلطان ينظر في ذلك ويوقف ماله ولا يدع أحداً
يفسده ولا يبذره ﴿ قلت ﴾ أرايت المفقود اذا كان ماله في يد رجل قد كان المفقود
داينه أو استودعه اياه أو قارضه أو أعاره متاعاً أو أسكنه في داره أو أجره اياها أو
ما أشبه هذا أنزع هذه الاشياء من يد من هي في يديه أم لا يعرض لهم السلطان حتى
تم الاجارة (قال) أما ما كان من اجارة فلا يعرض لهم حتى تم الاجارة وأما ما كان
من عارية فان كان لها أجل فلا يعرض للعارية حتى يتم الاجل وما كان من دور
أسكنها فلا يعرض ان هي في يديه حتى يتم سكناها وما استودعه أو دايته أو
قارضه فان السلطان ينظر في ذلك كله ويستوثق من مال المفقود ويجمعه له ويجعله
حيث يرى لانه ناظر لكل غائب ويوقفه وكذلك الاجارات والسكنى وغيرها
اذا مضت آجالها صنع فيها السلطان مثل ما وصفت لك ويوقفها ويحجزها على الغائب
﴿ قلت ﴾ فان كان قد قارض رجلاً الى أجل من الآجال ثم فقد فقال القراض
لا يصلح فيه الاجل عند مالك وهو قراض فاسد لا يحل فالسلطان يفسخ هذا القراض
ولا يقره ويصنع في ماله كله ما وصفت لك ويوكل رجلاً بالقيام في ذلك أو يكون في
أهل المفقود رجل يرضاه فيوكله ينظر في ذلك وينظر القاضي للغائب ﴿ قلت ﴾
ولم قلت في العارية اذا كان لها أجل ان السلطان يدعها الى أجلها في يد المستعير (قال)
لان المفقود نفسه لو كان حاضراً فأراد أن يأخذ عاريتيه قبل محل الاجل لم يكن له
ذلك عند مالك لانه أمر أوجبه على نفسه فليس له أن يرجع فيه فلذلك لا يعرض فيها
السلطان لان المفقود نفسه لم يكن يستطيع رده ولانه لو مات لم يكن لورثته أن
يأخذوها ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً باع جارية له ثم فقد فاعترفت الجارية في يد
المشتري وللمفقود عروض أيعدى على العروض فيأخذ الثمن الذي دفعه الى المفقود من
هذه العروض عند مالك (قال) نعم لان مالكا رأي القضاء على الغائب ﴿ قلت ﴾

أرأيت المفقود اذا اعترف متاعه رجل فأراد أن يقيم البينة أيجمل القاضي للمفقود
وكيلا أم لا (قال) لا أعرف هذا من قول مالك انما يقال لهذا الذي اعترف هذه
الاشياء أقم البينة عند القاضي فان استحققت أخذت والا ذهبت ﴿قلت﴾ أرأيت
لو أن رجلا أقام البينة أن المفقود أوصى له بوصية أتقبل بينته (قال) نعم عند مالك
فان جاء موت المفقود وهذا حي أجزت الوصية اذا حملها الثلث وان بلغ المفقود من
السنين مالا يحيا الى مثلها وهذا حي أجزت له الوصية ﴿قلت﴾ وكذلك لو أقام
رجل البينة أن المفقود أوصى اليه قبل أن يفقد (قال) أقبل بينته واذا جعلت المفقود
ميتا جعلت هذا وصيا ﴿قلت﴾ وكيف تقبل بينهما وهذا لم يجب له شيء بعد وانما
يجب لهما ذلك بعد الموت (قال) يقبلها القاضي لان هذا الرجل يقول أخاف أن
تموت بينتي ﴿قلت﴾ فان قبل بينته ثم جاء موت المفقود بعد ذلك أتامرهما بأن يعيدا
البينة أو قد أجزت تلك البينة (قال) قد أجزت لهما تلك البينة ﴿قلت﴾ أرأيت
ان ادعت امرأة أن هذا المفقود كان زوجها أتقبل بينتها أم لا (قال) نعم تقبل
منها البينة لان مالكا يرى القضاء على الغائب

— ما جاء في الاسير يفقد —

﴿قلت﴾ أرأيت الاسير في أرض العدو أهو بمنزلة المفقود في قول مالك (قال) لا
والاسير لا تزوج امرأته الا أن يتنصر أو يموت ﴿قال﴾ فقل للمالك فان لم يعرفوا
موضعه ولا موقعه بعد ما أسر (قال) ليس هو بمنزلة المفقود ولا تزوج امرأته حتى
يعلم موته أو يتنصر ﴿قلت﴾ ولم قال مالك في الاسير اذا لم يعرفوا أين هو انه ليس
بمنزلة المفقود (قال) لانه في أرض العدو وقد عرف أنه قد أسر ولا يستطيع الوالى
أن يستخبر عنه في أرض العدو فليس هو بمنزلة من فقد في أرض الاسلام ﴿قلت﴾
أرأيت الاسير يكرهه بعض ملوك أهل الحرب أو يكرهه أهل الحرب على النصرانية
أتبين منه امرأته أم لا (قال) قال لى مالك اذا تنصر الاسير فان علم أنه تنصر طائعا
فرّق بينه وبين امرأته وان أكره لم يفرق بينه وبين امرأته وان لم يعلم أنه تنصر

مكرها أو طائعا فرّق بينه وبين امرأته وماله في ذلك كله موقوف حتى يموت فيكون في بيت مال المسلمين أو يرجع إلى الاسلام وقاله ربيعة وابن شهاب انه ان تنصروا ولا يعلم أمكره أو غيره فرّق بينه وبين امرأته وأوقف ماله وان أكره على النصرانية لم يفرق بينه وبين امرأته وأوقف ماله وينفق على امرأته من ماله

✽ الرجل يتزوج المرأة في العدة هل تحل لأبيه أو لابنه ✽

قلت ✽ أرايت لو أن رجلا تزوج امرأة في عدتها فلم يجامعها ولكنه قبل وباشر وجس ثم فرّق بينهما أيحل له أن ينكحها بعد ذلك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أني أرى أن النكاح في الاشياء كلها مما يحرم بالوطء كان نكاحا حلالا أو على وجه شبهة فانه اذا قبل فيه أو تلذذ تحل لابنه ولا لأبيه والتلذذ هاهنا في التي تنكح في عدتها بمنزلة الوطء لانه هو نفسه لو وطئها وقد تزوجها في عدتها لم تحل له أبدا فهو في تحريم الوطء هاهنا بمنزلة الذي يتزوج امرأة حراما بوجه شبهة فالوطء فيه والجلس والقبلة تحرم على آبائه وعلى أبنائه وكذلك هذا لان وطأه يحرم على نفسه فالقبلة والجلس والمباشرة تحل محل التحريم أيضا لانه حين كان يطؤها فيحرم عليه وطؤها في المستقبل أبداً فكذلك اذا قبلها فيما نهاه الله عنه من نكاحها في العدة يحرم عليه تقبيلها فيما يستقبل فأمرها واحد وانما نهى الله عز وجل حين حرم نكاحها في العدة لئلا توطأ ولا تقبل ولا يتلذذ منها بشئ حتى تنقضي عدتها فمن ركب شيئا من ذلك فقد واقع التحريم (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يتزوج المرأة في عدتها فلا يمسه في العدة ولا يقربها في العدة ولكنه دخل بها بعد العدة (قال) قال مالك يفسخ هذا النكاح وما هو بالتحريم البين وقد بينا آثار هذا وما أشبهه

✽ فيمن لا عدة عليها من الطلاق وعليها العدة من الوفاة ✽

قلت ✽ هل تعتد امرأة الخصى أو المجهول اذا طلقها زوجها (قال) أما امرأة الخصى فأرى عليها العدة في قول مالك (قال أشهب) لانه يصيب ببقية ما بقي من

ذكره وأراه يحصن امرأته ويحصن هو بذلك الوطء (قال ابن القاسم) وأما المحبوب فلا أحفظ الساعة عن مالك في عدة الطلاق فيه شيئاً إلا أنه إن كان ممن لا يحس امرأته فلا عدة عليها في الطلاق وأما في الوفاة فعليها أربعة أشهر وعشر على كل حال ﴿قلت﴾ أرايت الصغيرة إذا كان مثلها لا يوطأ فدخل بها زوجها فطلقها هل عليها عدة من الطلاق (قال) قال مالك لا عدة عليها (قال مالك) وعليها في الوفاة العدة لأنها من الأزواج وقد قال الله تبارك وتعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً

﴿ما جاء في عدة المرأة تنكح نكاحاً فاسداً﴾

﴿قلت﴾ أرايت المرأة يموت عنها زوجها ثم يعلم أن نكاحه كان فاسداً (قال) قال مالك لا إحداد عليها ولا عدة وفاة وعليها ثلاث حيض استبراء لرحمها ولا ميراث لها ويلحق ولدها بأبيه ولها الصداق كاملاً الذي سمي لها الزوج ما قدم إليها وما كان منه مؤخراً فجميعه لها

﴿ما جاء في عدة المطلقة والمتوفى عنهن أزواجهن في بيوتهن﴾
﴿والاستقال من بيوتهن إذا خفن على أنفسهن﴾

﴿قلت﴾ أرايت المطلقة والمتوفى عنها زوجها إذا خافت على نفسها أيكون لها أن تتحول وهي في عديتها في قول مالك (قال) قال مالك إذا خافت سقوط البيت فلها أن تتحول وإن كانت في قرية ليس فيها مسلمون وهي يخاف عليها اللصوص وأشباه ذلك مما لا يؤمن عليها في نفسها فلها أن تتحول أيضاً وأما غير ذلك فليس لها أن تتحول ﴿قلت﴾ أرايت إن كانت في مصر من الأمصار فخافت من جارها وهو جار سوء أيكون لها أن تتحول أم لا في قول مالك (قال) الذي قال لنا مالك إن المبتوتة والمتوفى عنها لا تنتقل إلا من أمر لا تستطيع القرار عليه ﴿قلت﴾ فالمدينة والقرية عند مالك مفترقتان (قال) المدينة ترفع ذلك إلى السلطان وإنما سمعت من مالك ما أخبرتك (قال) وقال لي مالك لا تنتقل المتوفى عنها زوجها ولا المبتوتة إلا من أمر

لا تستطيع القرار عليه ﴿قلت﴾ أيكون عليها أن تمتد في الموضع الذي تحولت اليه من الخوف في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت امرأة طلقها زوجها فكانت تمتد في منزله الذي طلقها فيه فانهدم ذلك المسكن فقالت المرأة أنا أنتقل الى موضع كذا وكذا أعتد فيه وقال الزوج لا بل أثقلك الى موضع كذا وكذا فتعدى فيه القول قول من (قال) ينظر في ذلك فان كان الذي قالت المرأة لا ضرر على الزوج فيه في كثرة كراء ولا سكنى كان القول قولها وان كان على غير ذلك كان القول قول الزوج ﴿مالك﴾ وسعيد بن عبد الرحمن ويحيى بن عبد الله بن سالم أن سعد بن اسحاق ابن كعب بن عجرة حدثهم عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة أن الفريسة بنت مالك ابن سنان وهي أخت أبي سعيد الخدري أخبرتها أنها أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله أن يرجع الى أهلها في بني خديرة فان زوجها خرج في طلب أعبد له أبقوا حتى اذا كانوا بطرف القدوم أدركهم فقتلوه قالت فسألته أن يأذن لي أن أرجع الى أهلي في بني خديرة فان زوجي لم يتركني في مسكن يملكه ولا نفقة قالت فقلت يا رسول الله ائذن لي أن أنتقل الى أهلي قالت فقال نعم قالت فخرجت حتى اذا كنت في الحجرة أو في المسجد دعاني أو أمر بي فدعيت له قال كيف قلت قالت فرددت عليه القصة التي ذكرت من شأن زوجي فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت الفريسة فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشراً قالت فلما كان عثمان أرسل الى فسألني فأخبرته فاتبع ذلك وقضى به ﴿قلت﴾ أرايت ان انهدم المسكن فقال الزوج أنا أسكنك في موضع كذا وكذا وذلك ليس بضرر وقالت المرأة أنا أسكن في موضع آخر ولا أريد منك الكراء (قال) ذلك لها ﴿قلت﴾ وتحفظه عن مالك (قال) لا وهو مثل الاول ﴿قلت﴾ أرايت ان انهدم المنزل الذي كانت تمتد فيه فانتقلت منه الى منزل آخر أيكون لها أن تخرج من المنزل الثاني قبل أن تستكمل بقية عدتها (قال ابن القاسم) ليس لها أن تخرج من المنزل الثاني حتى تستكمل عدتها الا من علة ﴿قلت﴾ أرايت امرأة طلقها زوجها البتة فغلبت زوجها وخرجت

فسكنت موصعا غير بيتها الذي طلقها وهي فيه ثم طلبت من زوجها كراء بيتها الذي
سكنته هي في حال عدتها (قال) لا كراء لها على الزوج لانها لم تعتد في بيتها الذي
كانت تكون فيه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) لم أسمع منه ﴿قلت﴾ أرايت
ان أخرجها أهل الدار في عدتها أ يكون ذلك لأهل الدار أم لا في قول مالك (قال) نعم
ذلك لأهل الدار اذا انقضى أجل الكراء ﴿قلت﴾ فاذا أخرجها أهل الدار أ يكون
على الزوج أن يتكاري لها في موضع آخر في قول مالك (قال) نعم على الزوج أن يتكاري
لها موصعا تسكن فيه حتى تنقضي عدتها (قال) وقال مالك وليس لها أن تبني الا في هذا
الموضع الذي تكراه لها زوجها ﴿قلت﴾ فان قالت المرأة حين أخرجت أنا أذهب أسكن
حيث أريد ولا أسكن حيث يكثر لي زوجي أ يكون ذلك لها أم لا (قال ابن القاسم)
نعم ذلك لها وانما كانت تلزم السكنى في منزلها الذي كانت تسكن فيه فاذا أخرجت
منه فانما هو حق لها على زوجها فاذا تركت ذلك فليس لزوجها حجة أن ينقلها الى
منزل لم يكن لها سكنى وانما عدتها في المنزل الذي تريد والذي يريد أن يسكنها فيه
زوجها في السنة سواء ﴿مالك﴾ عن نافع أن ابنة لسعيد بن زيد كانت تحت عبد الله
ابن عمرو بن عثمان فطلقها البتة فانتقلت فأنكر ذلك عليها عبد الله بن عمر بن الخطاب
﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن
عتبة أن مروان سمع بذلك في إمرته فأرسل اليها فردها الى بيتها وقال سنأخذ
بالقضية التي وجدنا الناس عليها ﴿قال يونس﴾ قال ابن شهاب كان ابن عمر وعائشة
يشددان فيها وينهيان أن تخرج أو تبني في غير بيتها (وقال ابن شهاب) وكان ابن
المسيب يشدد فيها ﴿مالك﴾ قال قال عبد الله بن عمر وسعيد بن المسيب وسليمان
ابن يسار لا تبني المبتوتة الا في بيتها ﴿قلت﴾ أرايت كل من خرجت من بيتها
في عدتها الذي تعتد فيه وغلبت زوجها أيجبرها السلطان على الرجوع الى بيتها حتى
تم عدتها فيه في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت الامير اذا هلك عن امرأته أو
طلقها وهي في دار الامارة أ تخرج أم لا (قال) مادار الامارة في هذا وغير دار

الامارة الاسواء وينبغي للامير القادم أن لا يخرجها من موضعها حتى تنقضي عدتها
﴿ قلت ﴾ اتخفظ هذا عن مالك (قال) قال لي مالك في رجل حبس داراً له على
رجل ماعاش فاذا انقضى فهي حبس على غيره فمات في الدار هذا المحبس عليه
أولاً والمرأة في الدار فأراد الذي صارت الدار اليه المحبس عليه من بعد الهالك أن
يخرج المرأة من الدار (قال) قال مالك لا أرى أن يخرجها حتى تنقضي عدتها (قال)
فالذي سألت عنه من دار الامارة أيسر من هذا ﴿ عبد الرحمن بن أبي الزناد ﴾ عن
أبيه عن هشام بن عروة عن أبيه قال دخلت على مروان فقلت ان امرأة من أهلك
طلقت ففررت عليها آنفا وهي تنتقل فعبت ذلك عليهم فقالت أمرتنا فاطمة بنت
قيس بذلك وأخبرتنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها أن تنتقل حين طلقها
زوجها الى ابن أم مكتوم فقال مروان أجل هي أمرتهم بذلك فقال عروة قلت
أما والله لقد عابت ذلك عليك عائشة أشد العيب وقالت ان فاطمة كانت في مكان
وحش خفيف على ناحيتها فلذلك أرحص لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ ابن
لهيعة ﴾ عن محمد بن عبد الرحمن أنه سمع القاسم بن محمد يقول خرجت عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم بأم كلثوم من المدينة الى مكة في عدتها وقتل زوجها بالعراق
فقيل لعائشة في ذلك فقالت اني خفت عليها أهل الفتنة وذلك ليالى فتنة المدينة بعد
ما قتل عثمان رحمه الله قال محمد وكانت عائشة تنكر خروج المطلقة في عدتها حتى
تحل ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن القاسم أن عائشة
زوج النبي صلى الله عليه وسلم انتقلت بأم كلثوم حين قتل طلحة وكانت تحته من
المدينة الى مكة قال وذلك انها كانت فتنة

— ما جاء في عدة الصبية الصغيرة من الطلاق والوفاة في بيتها —

﴿ قلت ﴾ رأيت الصبية الصغيرة اذا كان مثلها يجامع فبنى بها زوجها فجامعها ثم طلقها
البتة فأراد أبواها أن ينتقلا بها لتعتد عندهما وقال الزوج لا بل تعتد في بيتها (قال)
عليها أن تعتد في بيتها في قول مالك ولا ينظر الى قول الابوين ولا الى قول الزوج

وقد لزمها العدة في بيتها حيث كانت تسكون يوم طلقها زوجها ﴿قلت﴾ فإن كانت صبية صغيرة مات عنها زوجها فأراد أبواها الحج والنقلة الى غير تلك البلاد ألهم أن يخرجوها (قال) ليس لهم أن يخرجوها لان مالكا قال لا تنتقل المتوفى عنها ولتعتمد في بيتها الا البدوية فان مالكا قال فيها وحدها انها تنتوى ^(١) (تنتوى) أى تتحول مع أهلها حيث انتوا ﴿مالك بن أنس﴾ وسعيد بن عبد الرحمن والليث عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول في المرأة البدوية يتوفى عنها زوجها انها تنتوى حيث أنتوى أهلها ﴿عبد الجبار بن عمر﴾ عن ربيعة مثله (وقال ربيعة) واذا كانت في موضع خوف انها لا تقيم فيه (قال مالك) اذا كانت في قرار فانتوى أهلها لم تنتوى معهم وان كانوا في بادية فانتوى أهلها انتوت معهم قبل أن تنقض عدها وان تبدى زوجها فتوفى فانها ترجع ولا تقيم تعتمد في البادية ﴿وقال مالك﴾ في البدوى يموت ان امرأته تنتوى مع أهلها وليس تنتوى مع أهل زوجها ﴿قلت﴾ أرايت المرأة التي لم يدخل بها زوجها مات عنها وهي بكر بين أبويها أو ثيب ملكت أمرها أين تعتمد (قال) حيث كانت تكون يوم مات زوجها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم

ما جاء في عدة الأمة والنصرانية في بيوتهما

﴿قلت﴾ أرايت الأمة التي مات عنها زوجها التي ذكرت أن مالكا قال تعتمد حيث كانت تبني ان أراد أهلها الخروج من تلك البلاد والنقلة منها الى غيرها ألهم أن ينقلوها أو يخرجوها (قال ابن القاسم) نعم ذلك لهم فتستكمل بقية عدها في الموضع الذي ينقلونها اليه وهي بمنزلة البدوية اذا انتجع أهلها (قال) وهو قول مالك (قال يونس) قال ابن شهاب في أمة طلقت قال تعتمد في بيتها الذي طلقت فيه (وقال أبو الزناد) ان تحمل أهلها تحملت معهم ﴿قلت﴾ أرايت المشركة اليهودية أو النصرانية اذا كان زوجها مسلما مات عنها فأرادت أن تنتقل في عدها يكون ذلك

لها في قول مالك أم لا (قال) قال لنا مالك تجبر على العدة ان أرادت أن تنكح قبل انقضاء العدة منعت من ذلك وجبرت على العدة (قال مالك) وعليها الاحداد أيضاً فأري أن تجبر على أن لا تنتقل حتى تنقضي عدتها لأنه قد جبرها على العدة وعلى الاحداد (قال ابن القاسم) وسبيلها في كل شيء من أمرها في العدة مثل الحرة المسلمة تجبر على ذلك ﴿يونس بن يزيد﴾ عن ابن شهاب أنه قال في رجل طلق امرأته فأراد أن يعزلها في بيت من داره أو يطلقها عند أهلها (قال) ترجع الى بيتها فتعتد فيه ﴿يحيى بن أيوب﴾ عن يحيى بن سعيد قال ترجع الى بيتها فتعتد فيه وتلك السنة (وقال) عثمان بن عفان مثله

— ما جاء في خروج المطلقة بالنهار والمتوفى عنها زوجها وسفرهما —

﴿قلت﴾ هل كان مالك يوقت لكم في المتوفى عنها زوجها الى أي حين من الليل لا يسعها أن تقيم خارجاً من حجرتها أو يبيتها أبعد ما تغيب الشمس أم ذلك لها واسع في قول مالك حتى تريد النوم أن تتحدث عند جيرانها أو تكون في حوائجها وهل ذكر لكم مالك متى تخرج في حاجتها أيسعها أن تدلج في حاجتها أو تخرج في السحر أو في نصف الليل الى حاجتها (قال) قول مالك والذي بلغني عنه أنها تخرج بسحر قرب الفجر وتأتي بعد المغرب ما بينها وبين العشاء ﴿مالك﴾ عن يحيى بن سعيد قال بلغني أن السائب بن يزيد بن خباب توفي وان امرأته أم مسلم أمت ابن عمر فذكرت له حرثاً لها بقناة وذكرت وفاة زوجها أيسعها لها أن تبيت فيه ففنها فكانت تخرج من بيتها سحراً فتصبح في حرثها وتظل فيه يومها ثم ترجع اذا أمست ﴿ابن وهب﴾ عن اسامة بن زيد والليث بن سعد عن نافع أن ابنة عبد الله بن عياش حين توفي عنها واقد بن عبد الله بن عمر كانت تخرج بالليل فتزور أباهها وتمر على عبد الله بن عمر وهي معه في الدار فلا ينكر ذلك عليها ولا تبيت الا في بيتها ﴿قلت﴾ أرايت المطلقة تطليقة يملك فيها زوجها الرجعة أو مبتوتة أيكون لها أن تخرج بالنهار (قال) قال مالك نعم تخرج بالنهار وتذهب وتجيء ولا تبيت الا في

بيتها الذي كانت تسكن فيه حين طلقت ﴿قلت﴾ والمطلقات المبتوتات وغير المبتوتات والمتوفي عنهن أزواجهن في الخروج بالنهار والمبيت بالليل عند مالك سواء قال نعم ﴿ابن وهب﴾ عن الليث بن سعد وأسماء بن زيد عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول إذا طلقت المرأة البتة فإنها تأتي المسجد والحق ينوبها ^(٢) ولا تبث إلا في بيتها حتى تنقضي عدتها ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن خالته أخبرته أنها طلقت فأرادت أن تجد نخلها فزجرها رجال فأت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بلى فجدى نخلك فأنك عسى أن تصدقي وتفعل معروفا (وقالت عائشة) رضى الله عنها تخرج ولا تبث إلا في بيتها (وقال القاسم) تخرج إلى المسجد ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يطلق امرأته تطليقة يملك الرجعة فيها أ يكون له أن يسافر بها (قال) قال لي مالك لا إذن له في خروجها حتى يراجعها فإذا لم يكن له إذن في خروجها فلا يكون له أن يسافر بها إلا من بعد أن يراجعها ﴿قلت﴾ أرايت المتوفي عنها وهي ضرورة أو المطلقة وهي ضرورة فأرادت أن تحج في عدتها مع ذي محرم (قال) قال مالك ليس لها أن تحج الفريضة في عدتها من طلاق أو وفاة ﴿عمرو بن الحارث﴾ أن بكير بن الأشج حدثه أن ابنة هبار بن الأسود توفى عنها زوجها فأرادت أن تحج وهي في عدتها فسألت سعيد بن المسيب فنهاها ثم أمرها غيره بالحج فخرجت فلما كانت على اليبداء صرعت فانكسرت

— ما جاء في مييت المطلقة والمتوفى عنها زوجها في بيتها —

﴿قلت﴾ أرايت إذا طلقت المرأة تطليقة يملك الزوج فيها الرجعة هل تبث عن بيتها (قال) قال مالك لا تبث عن بيتها ﴿قال﴾ فقلت لمالك فإذا استأذنت زوجها في ذلك (قال) لا إذن لزوجها في ذلك حتى يراجعها ولا تبث إلا في بيتها ﴿ابن وهب﴾ عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسألها عن المطلقة واحدة أو اثنتين أ تعود مريضا أو تبث في زيارة فكرها لها المبيت وقال لا نرى عليها بأسا أن تعود كما كانت تصنع قبل تطليقه إياها ﴿قلت﴾ أرايت المطلقة واحدة يملك الزوج الرجعة

أو المبتوتة هل تبنت واحدة منهما في عدتها من طلاق أو وفاة في الدار في الصيف من الحر (قال) قول مالك والذي يعرف من قوله أن لها أن تبنت في بيتها وفي أسطوانها وفي حجرتها وما كان في حوزها الذي تغلق عليه باب حجرتها ﴿قلت﴾ فإن كان في حجرتها بيوت وانما كانت تسكن منها بيتا ومتاعها في بيت من تلك البيوت وفيه كانت تسكن أيكون لها أن تبنت في غير ذلك البيت الذي كانت تسكن (قال) لا تبنت الا في بيتها وأسطوانها وحجرتها الذي كانت تصيف في صيفها وتبنت فيه في شتائها ولا يعنى بهذا القول تبنت في بيتها المتوفى عنها والمطلقة أنها لا تبنت الا في بيتها الذي فيه متاعها انما وجه قول مالك أن جميع المسكن الذي هي فيه من حجرتها وأسطوانها وبيتها الذي تكون فيه لها أن تبنت حيث شاءت من ذلك ﴿قلت﴾ فلو كانت مقصورة هي فيها في الدار وفي الدار مقاصير لقوم آخرين والدار تجمعهم كلهم أيكون لها أن تبنت في حجر هؤلاء وتترك حجرتها والدار تجمع جميعهم في قول مالك (قال) ليس لها ذلك ولا تبنت الا في حجرتها وفي الذي في يديها من الذي وصفت لك وليس لها أن تبنت في حجر هؤلاء لانها لم تكن ساكنة في هذه الحجرة يوم طلقها زوجها وهذه الحجرة في يدي غيرها ليس في يديها ﴿محمد بن عمرو﴾ عن ابن جريج عن اسماعيل بن كثير عن مجاهد قال استشهد رجال يوم أحد فقام نساؤهم وهن متجاورات في دار فجئن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقلن انا نستوحش بالليل أفنيت عند احدانا حتى اذا أصبحنا بادرنا الى بيوتنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تحدثن عند احدنا كن ما بدا لكن حتى اذا أردتن النوم فلتؤب كل امرأة الى بيتها ^(١) ﴿قلت﴾ أرايت المطلقة ثلاثا أو واحدة بائنة أو واحدة تملك الرجعة وليس لها ولزوجها الا بيت واحد البيت الذي كانا يكونان فيه

(بهاמש الاصل هنا ما نصه) قيل لابن المواز أفيجوز أن يتحدثن في غير بيوتهن الى نصف الليل أو أكثر منه ما لم يخن قال لا انما معنى الحديث وقت النوم وقد أخبرني عبد الله بن عبد الحكم والحارث بن مسكين أن ابن وهب أخبرهما عن مالك قال تقيم المتوفى عنها أو المطلقة في الزيارة الى قدر ما يهدأ الناس بعد العشاء ثم تغلق وتخرج من السحر ان شاء الله

(قال) قال مالك يخرج عنها ولا يكون معها في حجرة تغلق الحجرة عليه وعليها والمبتوتة والتي تملك الرجعة في هذا سواء (قال) وقال مالك واذا كانت داراً جامعة فلا بأس أن يكون معها في الدار تكون هي في بيت وهو في بيت آخر (قال مالك) وقد انتقل عبد الله بن عمر وعروة بن الزبير ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة أن يزيد بن أبي حبيب حدثه أن عمر بن الخطاب كان يبعث إلى المرأة بطلاقها ثم لا يدخل عليها حتى يراجعها ﴿وقال ربيعة﴾ يخرج عنها ويقرها في بيتها لا ينبغي أن يأخذها غلق ولا يدخل عليها إلا باذن في حاجة إن كانت له فالمكث عليها له في العدة واستبرأ به إياها فهو أحق بالخروج عنها

﴿ما جاء في رجوع المطلقة والمتوفى عنهن أزواجهن﴾

﴿إلى بيوتهن يعتدّن فيها﴾

﴿قلت﴾ ما قول مالك في المرأة يخرج بها زوجها زائرة إلى مسيرة يوم أو يومين أو ثلاثة فيهلك هنالك أترجع إلى منزلها فتعتد فيه أم تعتد في موضعها الذي مات فيه زوجها (قال) قال مالك ترجع إلى موضعها فتعتد فيه ﴿قلت﴾ فإن كان سافر بها إلى مسيرة أكثر من ذلك (قال) سألت مالكا غير مرة عن المرأة يخرج بها زوجها إلى السواحل من الفسطاط يربط بها ومن نيته أن يقيم بها خمسة أشهر أو ستة أو سنة ثم يريد أن يرجع أو يخرج إلى الريف أيام الحصاد وهو يريد الرجوع إذا فرغ ولم يكن خروجه إلى الموضع الذي خرج إليه انقطاعا للسكنى أو يكون مسكنه الريف فيدخل الفسطاط بأهله في حاجة يقيم بها أشهراً ثم يريد أن يرجع إلى مسكنه بالريف (قال) قال مالك إن مات رجعت إلى مسكنها حيث كانت تسكن في هذا كله ولا تقيم حيث توفي ﴿فقيل﴾ للمالك فلو أن رجلاً انتقل إلى بلد فخرج بأهله ثم هلك (قال) مالك هذه تنتقل إلى الموضع الذي انتقلت إليه فتعتد فيه وإن شاءت رجعت ﴿فقيل﴾ له فالرجل يخرج إلى الحج بأهله فيموت في الطريق (قال) إن كان موته قريباً من بلده ليس عليها في الرجوع كبير مؤنة رجعت وإن كانت قد نفذت

وتباعدت فلتنفذ فاذا رجعت الى منزلها اعتدت بقية عدتها فيه ﴿قلت﴾ أرأيت ان
خرج بها الى موضع من المواضع انتقل بها اليه فهلك زوجها في بعض الطريق وهي
الى الموضع الذي خرجت اليه أقرب أو الى الموضع الذي خرجت منه أقرب فأت
زوجها أتكون مخيرة في أن ترجع الى الموضع الذي انتقلت منه أو في أن تمضي الى
الموضع الذي انتقلت اليه أم لا في قول مالك (قال) نعم أرى أن تكون بالخيار ان
أحببت أن تمضي مضت وان أحببت أن ترجع رجعت وسكنت كذلك بلأني عن مالك
﴿قلت﴾ أرأيت ان خرج بها الى منزل له في بعض القرى والقرى منزل فهلك هنالك
(قال) ان كان خرج بها على ما وصفت لك من جداد يجده أو حصاد يحصده أو لحاجة
فإنها ترجع الى بيتها الذي خرج بها الزوج منه فتعتمد فيه ولا تمكث في هذا الموضع
وان كان منزلا لزوجها ولا تقيم فيه الا أن يكون خرج بها حين خرج بها يريد سكنها
والمقام فيه فتعتمد فيه ولا ترجع (وقال ربيعة) اذا كانت بمنزلة السفر أو بمنزلة الظعن
فالرجوع الى مسكنها أمثل ﴿ابن وهب﴾ عن حيوة بن شريح أن أبا أمية حسان حدثه
أن سهل بن عبد العزيز توفي وهو عند عمر بن عبد العزيز بالشام ومعه امرأته فأمر
عمر بن عبد العزيز بأمرأة سهل أن ترتحل الى مصر قبل أن يحل أجلها فتعتمد في داره
بمصر ﴿ابن وهب﴾ عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج قال سألت سالم بن
عبد الله عن المرأة يخرج بها زوجها الى بلد فيتوفي عنها أترجع الى بيتها أو الى بيت
أهلها فقال سالم بن عبد الله تعمد حيث توفي زوجها أو ترجع الى بيت زوجها حتى
تنقضي عدتها ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن يزيد بن
محمد عن انقاسم بن محمد بهذا (قال يونس) وقال ربيعة ترجع الى منزلها الا أن
يكون المنزل الذي توفي فيه زوجها منزل نقلة أو منزلا به ضيعة لا تصالح ضيعتها الا
بمكانها ﴿قلت﴾ فان سافر بها فطلقها واحدة أو اثنتين أو ثلاثا وقد سافر بها أو انتقل
بها الى موضع سوى موضعه فطلقها في الطريق (قال) الطلاق لا أقوم على أني
سمعت من مالك ولكنه مثل قوله في الموت وكذلك أقول لان الطلاق فيه العدة مثل

ما في الموت ﴿قلت﴾ والثلاث والواحدة في ذلك سواء قال نعم ﴿قلت﴾
 أرايت ان سافر بها فطلقها تطليقة تملك الرجعة أو صالحها أو طلقها ثلاثاً أو كان انتقل
 بها من موضع الى موضع وقد بلغت الموضع الذي أراد الا مسيرة يوم أو يومين أو
 أقل من ذلك فأرادت المرأة أن ترجع الى الموضع الذي خرجت منه وبينها وبين
 الموضع الذي خرجت منه شهر وليس معها ولي ولا ذو محرم أ يكون ذلك لها في
 قول مالك أم لا (قال) ان كان الموضع الذي خرجت اليه موضعاً لا يريد سكناه مثل
 الحج والمواخير وما وصفت لك من خروجه الى منزله مثل الريف ان كانت قريبة من
 موضعها الذي خرجت منه رجعت الى موضعها وان كانت قد تباعدت لم ترجع الا
 مع ثقة وان كان انما انتقل بها فمكان الموضع الذي خرجت اليه على وجه السكنى
 والاقامة فان أحببت أن تنفذ الى الموضع الذي خرجت اليه فذلك لها وان أحببت
 أن ترجع فذلك لها اذا أصابت ثقة ترجع معه لان الموضع الذي انتقل اليه مات قبل
 أن يتخذ مسكناً ﴿قلت﴾ فان كان مات قبل أن يتخذ مسكناً فلم جعلت المرأة
 بالخيار في أن تمضي اليه وتعتمد فيه وأنت تجعله حين مات الميت قبل ان يسكنه غير
 مسكن فلم لا تأمرها أن ترجع الى موضعها الذي خرجت منه وتجعلها بمنزلة المسافرة
 (قال) لا تكون بمنزلة الذي خرج بها مسافراً لانه لما خرج بها منتقلاً فقد رفض
 سكناه في الموضع الذي خرج منه وصار موضعه الذي منه خرج ليس بمسكن له
 ولم يبلغ الموضع الذي خرج اليه فيكون مسكناً له فصارت المرأة ليس وراءها لها
 مسكن ولم تبلغ أمامها المسكن الذي أرادت فهذه امرأة مات زوجها وليس في
 مسكن فلها أن ترجع ان أرادت اذا أصابت ثقة أو تمضي الى الموضع الذي أرادت
 ان كان قريباً وان كان بعيداً فلا تمضي الا مع ثقة ﴿قلت﴾ أرايت ان قالت المرأة لا
 أتقدم ولا أرجع ولكني أعتد في موضعي هذا الذي أنا فيه أو أنصرف الى بعض
 المدائن أو القرى فأعتد فيها أ يكون ذلك لها أم لا (قال) ماسمعت من مالك فيه شيئاً
 ويكون ذلك لها لانها امرأة ليس لها منزل فهي بمنزلة امرأة مات زوجها أو طلقها

ولا مال له وهي في منزل قوم فأخرجوها فلما أن تمتد حيث أحببت أو بمنزلة رجل خرج من منزل كان فيه فنقل المرأة الى أهلها فتكاري منزلا يسكنه فلم يسكنه حتى مات فلما أن تمتد حيث شاءت لأنها لا منزل لها الا أن تريد أن تلتجئ من ذلك استجاءا بعيداً فلا أرى ذلك لها ﴿قلت﴾ أرايت المرأة تخرج مع زوجها حاجة من مصر فلما بلغت المدينة طلقها زوجها أو مات عنها أتفد لوجهها أم ترجع الى مصر وهذا كله قبل أن تحرم وبعد ما أحرمت (قال) سئل مالك عن المرأة تخرج من الاندلس تريد الحج فلما بلغت أفريقية توفي زوجها (قال) قال مالك اذا كان مثل هذا فأرى أن تنفذ لحجتها لأنها قد تباعدت من بلادها فالذي سألت عنه هو مثل هذا ﴿قلت﴾ له فالطلاق والموت في هذا سواء (قال) نعم عندي ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لبيبة عن عمران بن سليم قال حجت معنا امرأة توفي عنها زوجها قبل أن توفي عدتها فلما قدمت المدينة انطلقت الى عبد الله بن عمر فمات له اني حججت قبل أن أقضى عدتي فقال لها لولا أنك بلغت هذا المكان لأمرت أن ترجعي ﴿قلت﴾ أرايت ان لم تكن مضت في المسير في حجها الا مسيرة يوم أو يومين أو ثلاثة فهلك زوجها أو طلقها أترى أن ترجع عن حجها وتمتد في بيتها أم لا (قال) قال مالك اذا كان أمراً قريباً وهي تجد ثقة ترجع معه رأيت أن ترجع الى منزلها فتعتد فيه فان تباعد ذلك وسارت مضت على حجها ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في امرأة طلقت وهي حاجة قال تمتد وهي في سفرها (قال ابن القاسم) في تفسير قول مالك في اللائي ردهم^(١) عمر بن الخطاب من البيداء انما هم من أهل المدينة وما قرب منها (قال) فقلت لمالك فكيف ترى في ردهم (فقال مالك) ما لم يحرم فأرى أن يرددن فاذا أحرمن فأرى أن يمضين لوجههن وبئس ما صنعن وأما التي تخرج من مصر فهلك زوجها

(١) (قوله في اللائي ردهم) قال أبو الحسن الصحيح ردهن ويأتي جواب مالك فيهن بالصواب

بالمدينة ولم تحرم (قال) قال مالك هذه نفقة لحجها وان كانت لم تحرم ﴿قلت﴾
 أرايت ان سافر بامرأته والحاجة لامرأته الى الموضع الذي تريد اليه المرأة والزوج
 لخصوصة لها في تلك البلدة أو دعوى قبل رجل أو مورث لها أرادت قبضه
 فلما كان بينها وبين الموضع الذي تريد اليه مسيرة يوم أو يومين أو ثلاثة هلك
 زوجها عنها ومعه ثقة ترجع معه الى بلادها أتمضى لوجها للحاجة التي خرجت
 اليها أم ترجع الى بلادها وتترك حاجتها (قال) قال مالك ان هي وجدت ثقة رجعت
 الى بيتها وان لم تجد ثقة نفذت الى موضعها حتى تجد ثقة فترجع معه الى موضعها
 فتعتد فيه بقية عدتها ان كان موضعها الذي تخرج منه تدركه قبل انقضاء عدتها
 ﴿قلت﴾ فان خرج بامرأته من موضع الى موضع بعيد فسافر بها مسيرة
 الأربعة الأشهر أو الخمسة الأشهر ثم انه هلك وبينها وبين بلادها الأربعة الأشهر
 أو الخمسة الأشهر (قال) أرى أنه اذا كان بينها وبين بلادها التي خرجت منها ما ان
 هي رجعت انقضت عدتها قبل أن تبلغ بلادها فانها تمتد حيث هي أو حيثما أحببت
 ولا ترجع الى بلادها ﴿قلت﴾ أرايت المرأة من أهل المدينة اذا اكرت الى مكة
 تريد الحج مع زوجها فلما كانت بذى الحليفة أو بئبل^(١) أو بالروحاء ولم تحرم بعد
 هلك زوجها أو طلقها ثلاثا فأرادت الرجوع كيف يصنع الكرى بكرائها يلزم المرأة
 جميع الكراء أو يكون لها أن تكرى الابل في مثل ما اكرتها أم يكون لها أن
 تفاسخ الجمال ويلزمها من الكراء قدر ما ركبت في قول مالك أم ماذا يكون عليها
 (قال) قال مالك أرى أن الكراء قد لزمها فان كانت قد أكرمت نفذت وان
 كانت لم تحرم وكانت قريبة رجعت وأكرت ما اكرت في مثل ما اكرتها
 وترجع ﴿قلت﴾ أرايت ان هلك زوجها بذى الحليفة وقد أكرمت وهي من أهل
 المدينة أترجع أم لا (قال) قال مالك اذا أكرمت لم ترجع

ما جاء في نفقة المطلقة وسكنائها

﴿قلت﴾ أرايت المطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا هل تلزمه النفقة والسكنى في قول مالك أم لا (قال) قال مالك السكنى تلزمه لمن كلهن وأما النفقة فلا تلزم الزوج في المبتوتة ثلاثا كان طلاقه إياها أو صاحبا إلا أن تكون حاملا فتلزمه النفقة والنفقة لازمة للزوج في كل طلاق يملك فيه الزوج الرجعة حاملا كانت امرأته أو غير حامل لأنها تمد امرأته على حالها حتى تنقضى عدتها وكذلك قال مالك (قال) وقال مالك وكل نكاح كان حراما نكح بوجه شبهة مثل أخته من الرضاعة أو غيرها ممن حرم الله عز وجل عليه إذا كان على وجه الشبهة ثم فرق بينهما فإن عليه نفقتها إذا كانت حاملا وإن لم تكن حاملا فلا نفقة عليه وتعتمد حيث كانت تسكن ﴿قلت﴾ فهل يكون لها على الزوج السكنى وإن أبى الزوج ذلك (قال) قال لى مالك تعمد حيث كانت تسكن . ففي قول مالك هذا أن لها على الزوج السكنى لأن مالكا قال تعمد هذه حيث كانت تسكن لأنه نكاح يلحق فيه الولد فسبيلها في العدة سبيل النكاح الصحيح وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ ولم جعلتم السكنى المبتوتة وأبطلتم النفقة في العدة (قال) كذلك جاء الأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا بذلك مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال المبتوتة لا نفقة لها ﴿مالك﴾ عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو ابن حفص طلقها البتة وهو غائب فأرسل إليها وكيله بشعير فسخطته فقال والله مالك علينا من شيء فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لك عليه نفقة ﴿قلت﴾ أرايت النصرانية تحت المسلم هل لها على زوجها السكنى إذا طلقها مثل ما يكون عليه في المسلمة الحرة (قال) نعم وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت الصبية التي قد دخل بها زوجها ومثلها يجامع فجامعها أو لم يجامعها حتى طلقها فأبت طلاقها أتلزمه السكنى لها في قول مالك أم لا (قال) إذا ألزمت الجارية العدة لمكان الخلوة بها فعلى الزوج السكنى في قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت أن خلا بها في بيت أمها ولم يبين بها إلا أنهم

أخلوه وإياها ثم طلقها قبل البناء بها وقال لم أجامعها وقالت الجارية ما جامعني أتجعل عليها
العدة أم لا (قال) عليها العدة لهذه الخلوة ﴿قلت﴾ فهل يكون على الزوج السكنى
قال لا ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم لا سكنى عليه لأن الجارية قد أقرت
بأنه لا سكنى لها على الزوج ﴿قلت﴾ أرايت أن خلاها هذه الخلوة في بيت أهلها
فادعت الجارية أنه قد جامعها وأنكر الزوج ذلك (قال) القول قول الزوج ولا سكنى
عليه وإنما عليه نصف الصداق فلذلك لا يكون عليه السكنى وإنما تكون عليه السكنى
إذا وجب عليه الصداق كاملاً حينما وجب الصداق كاملاً وجب السكنى ﴿قلت﴾
وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فإن أقر الزوج بوطنها وجحدت الجارية ولم يخل
بها أو خلاها (قال) قد أقر الزوج بالوطء فعليه الصداق كاملاً إن أحبت أن تأخذه
أخذته وإن أحبت أن تدع النصف فهي أعلم (قال) وإن كان لم يخل بها وادعى أنه
غشيها وأنكرت ذلك ولم يعرف دخوله لم يكن عليها عدة (قال ابن القاسم) وإنما
طرحنا عنها العدة لانه اتهم حين لم يعرف له دخول وطلقها أن يكون مضاراً يريد
حبسها فلا عدة عليها ولا تكون العدة إلا بخلوة تعرف أو اعتداء في البناء بها قال
وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت الصبية التي لا يجامع مثلها وهي صغيرة دخل بها
زوجها فطلقها البتة أي يكون لها السكنى في قول مالك (قال) قال مالك لا عدة عايتها
فكذلك لا سكنى لها ﴿قلت﴾ فإن مات عنها وقد دخل بها وهي صبية صغيرة (قال)
لها السكنى لانه قد دخل بها وإن لم يكن مثلها يجامع لأن عليها العدة فلا بد من
أن تعتمد في موضعها حيث مات عنها زوجها فإن لم يكن دخل بها وهي في بيت أهلها
ومات عنها فلا سكنى لها على زوجها إلا أن يكون الزوج قد اكتري لها منزلاً
تكون فيه وأدى الكراء فمات وهي في ذلك الموضع فهي أحق بتلك السكنى
وكذلك الكبيرة إذا مات عنها قبل أن يبنى بها ولم يسكنها الزوج مسكناً له ولم يكثر
لها مسكناً تسكن فيه فأدى الكراء ثم مات عنها فلا سكنى لها على الزوج
وتعتمد في موضعها عدة الوفاة وإن كان قد فعل ما وصفت لك فهي أحق بذلك

المسكن^(١) حتي تنقضي عدتها وان كانت في مسكنها حين مات عنها ولم يكن دخل بها فعليها أن تعتد في موضعها عدة الوفاة ولا سكني لها على الزوج وكذلك الصغيرة عليها أن تعتد في موضعها ولا سكني لها على الزوج اذا لم يكن الزوج قد فعل ما وصفت لك قال وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت الصغيرة التي لا يجامع مثلها اذا دخل بها زوجها ثم طلقها أيكون لها السكني على الزوج أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا عدة عليها فاذا قال مالك لا عدة عليها فلا سكني لها (قال) وقال مالك وليس لها الا نصف الصداق ﴿قلت﴾ أرأيت الامة اذا طلقها زوجها فأبت طلاقها أيكون لها السكني على زوجها أم لا (قال) قال مالك تعتد في بيت زوجها ان كانت تبيت عنده فان كانت تبيت عنده قبل ذلك فعليه السكني ﴿قلت﴾ أرأيت ان كانت تبيت عند أهلها قبل أن يطلقها زوجها فطلقها الزوج البتة أتكون لها عليه السكني (قال) ما سمعت من مالك في هذا شيئاً الا أنه قال تعتد عند أهلها حيث كانت تبيت ولم أسمع يذكروا في السكني أن على الزوج في هذه بعينها شيئاً ولا أرى أنا على الزوج هذه السكني لانها اذا كانت تحت زوجها لم يسكنوها معه ولم يبوؤوها معه بيتاً فتكون فيه مع الزوج فلا سكني لها على الزوج في هذا لانه اذا كانت تحته ثم أرادوا أن يفرموه السكني لم يكن ذلك لهم الا أن يبوؤوها مسكناً ويخلوها معه وانما حالها اليوم بعد ما طلقها كحالها قبل أن يطلقها في ذلك ولم أسمع هذا من مالك ﴿قال ابن القاسم﴾ وسئل مالك عن العبد يطلق زوجته وهي حرة أو أمة وهي حامل أعليه لها نفقة أم لا (قال) مالك لا نفقة عليه الا أن يعتق وهي حامل فينفق على الحرة ولا ينفق على الامة الا أن تعتق الامة بعد ما اعتق وهي حامل فينفق عليها في حملي لان الولد ولده (وقال ربيعة) في

(١) بهامش الاصل هنا ما نصه . قال فضل قال ابن عبدبر قال سحنون هو انما تطوع بالسكني ولم تجب عليه السكني فكيف تكون أولى به قال فضل وهذا المذهب الذي ذهب اليه سحنون هو مذهب عبد الملك بن الماجشون في ديوانه اهـ

الحر تجتبه الامة أو الحرة تحت العبد فيطلقها وهي حامل قال ليس لها عليه نفقة
 ﴿وقال يحيى بن سعيد﴾ ان الامة اذا طلقت وهي حامل انها وما في بطنها لسيدها
 وانما تكون النفقة على الذي يكون له الولد وهي من المطلقات ولها متاع بالمعروف
 ﴿مالك﴾ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه سئل عن المرأة يطلقها زوجها
 وهي في بيت بكراء على من الكراء قال سعيد على زوجها قالوا فان لم يكن عنده
 قال فعليها قالوا فان لم يكن عندها قال فعلى الامير

ما جاء في نفقة المختلعة والمبارثة وسكنهاها

﴿قلت﴾ أرايت الملاعن أو المولى اذا طلق السلطان على المولى أو لاعن بينه وبين
 امرأته فوقع الطلاق بينهما أيكون على الزوج السكني والنفقة ان كانت المرأة حاملا
 في قول مالك أم لا (قال) قال مالك عليه السكني فيهما جميعا وقال في النفقة ان
 كانت هذه التي آلى منها ففرق السلطان بينهما حاملا أو غير حامل كانت لها النفقة
 على الزوج ما دامت حاملا أو حتى تنقضي عدتها ان لم تكن حاملا لأن فرقة الامام
 فيهما غير بائن وهما يتوارثان ما لم تنقض العدة وأما الملاءنة فلا نفقة لها على الزوج ان
 كانت حاملا لأن ما في بطنها ليس يلحق الزوج ولهما جميعا السكني ﴿قلت﴾ أرايت
 المختلعة والمبارثة أيكون لهما السكني أم لا في قول مالك (قال) نعم لهما السكني في قول
 مالك ولا نفقة لهما الا أن تكونا حاملتين ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن بكير عن
 سليمان بن يسار أنه قال ان المفترقة من زوجها لا تخرج من بيتها حتى تنقضي عدتها
 ولا نفقة لها الا أن تكون حاملا ﴿قال مالك﴾ الامر عندنا أنها مثل المبتوتة لا نفقة
 لها ﴿ابن وهب﴾ عن موسى بن علي أنه سأل ابن شهاب عن المختلعة والمخيرة
 والموهوبة لاهلها أين يعتدّن قال يعتدّن في بيوتهن حتى يحلن (قال ابن وهب)
 قال خالد بن عمران وقاله القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار ﴿قلت﴾
 أرايت المختلعة والمبارثة أيكون لهما النفقة والسكني في قول مالك (قال) ان كانتا
 حاملتين فلهما النفقة والسكني في قول مالك وان كانتا غير حاملتين فلهما السكني ولا

نفقة لهما ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال المبارأة مثل المطلقة في المكث لها مالها وعليها ما عليها

— ما جاء في نفقة المتوفى عنها زوجها وسكنها —

﴿قلت﴾ أرايت المتوفى عنها زوجها أيكون لها النفقة والسكنى في العدة في قول مالك في مال الميت أم لا (قال) قال مالك لا نفقة لها في مال الميت ولها السكنى ان كانت الدار للميت وان كان عليه دين والدار دار الميت كانت أحق بالسكنى من الغرماء وتباع للغرماء ويشترط السكنى على المشتري وهذا قول مالك وان كانت الدار بكراء فنقد الزوج الكراء فهي أحق بالسكنى وان كان لم ينقد الكراء وان كان موسراً فلا سكنى لها في مال الميت ولكن تتكاري من مالها (قال) ولا سكنى للمرأة المتوفى عنها زوجها في مال الميت اذا كانت في دار بكراء على حال الا أن يكون الزوج قد نقد الكراء ﴿قلت﴾ أرايت ان كان الزوج قد نقد الكراء فبات الزوج وعليه دين من أولى بالسكنى المرأة أم الغرماء (قال) اذا نقد الكراء فالمرأة أولى بالسكنى من الغرماء (قال) وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت هذه المتوفى عنها زوجها اذا لم يجعل لها السكنى على الزوج اذا كان موسراً وكان في دار بكراء ولم يكن نقد الكراء أيكون للمرأة أن تخرج حيث أحببت أم تعتد في ذلك البيت وتؤدي كراءه (قال) لا يكون لها أن تخرج منه اذا رضى أهل الدار بالكراء الا أن يكروها كراء لا يشبه كراء ذلك المسكن فلما أن تخرج اذا أخرجها أهل ذلك المسكن (قال) قال مالك فاذا أخرجت فلتكثر مسكناً ولا تبتي الا في هذا المسكن الذي اكترته حتى تنقضى عدتها الا ترى أن سعيد بن المسيب قال فان لم تكن عند الزوج في الطلاق فعليها ﴿قلت﴾ فان أخرجت من المسكن الثاني فاكترت مسكناً ثالثاً أيكون عليها أيضاً أن لا تبتي عنه وأن تعتد فيه (قال) لم أسمع هذا من مالك وأرى أن يكون ذلك عليها ﴿قلت﴾ أرايت ان طلقها تطليقة بائنة أو ثلاث تطليقات فكانت في سكنى الزوج ثم توفي الزوج (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً الا أن حالها عندي مخالف لحال

المتوفى عنها لانه حق قد وجب لها على الزوج في حياته وليس موته بالذي يضع عنه
حقا قد كان وجب لها عليه وان المتوفى عنها انما وجب لها الحق في مال زوجها بعد
وفاته وهي وارث والمطالبة البتة ليست بوارث (قال ابن القاسم) وهذا الذي بلغني
ممن أثق به عن مالك أنه قاله (وقد روى) ابن نافع عن مالك أنهما سواء اذا طلق
ثم مات أو مات ولم يطلق وهذا أعدل ﴿قال ابن القاسم﴾ والمتوفى عنها زوجها لم
يجب لها على الميت سكنى الا بعد موته فوجب السكنى لها ووجب الميراث معا بطل
سكنائها وهذه التي طلقها زوجها ثم توفي عنها وهي في عدتها قد لزم الزوج سكنائها في
حال حياته فصار ذلك ديناً في ماله (قال) ألا ترى أن المتوفى عنها زوجها اذا كانت في
منزل الميت أو كانت في دار بكراء قد نقد الميت كراء تلك الدار كانت أولى بذلك من
ورثة الميت ومن الغرماء في قول مالك فهذا يدل أن مالك لم يبطل سكنائها للذي
وجب من الميراث مع سكنائها معاً ويدل على أنه ليس بدين على الميت ولا مال تركه
الميت ولو كان مالا تركه الميت لكان لورثته أن يدخلوا معها في السكنى ولكان أهل
الدين يحاصونها به (قال ابن القاسم) ومما يدل على ذلك لو أن رجلاً طلق امرأته
البتة وهي في بيت بكراء فأفلس قبل أن تنقضي عدتها كان أهل الدار أحق بمسكنهم
وأخرجت المرأة منه ولم تكن سكنائها حوزاً على أهل الدار فليس السكنى مالا
﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه سأل عن
المرأة الحامل يتوفى عنها زوجها هل لها من نفقة قال جابر لا حسبها ميراثها ﴿ابن
وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف وسليمان بن يسار
وابن المسيب وعمر بن عبد الرحمن وعبد الله بن أبي سامة وربيعه مثله قال ابن
المسيب الا أن تكون مرضعاً فان أرضعت أنفق عليها بذلك مضت السنة (وقال)
ربيعه تكون في حصتها من مالها (وقال ابن شهاب) مثله نفقتها على نفسها في ميراثها
كانت حاملاً أو غير حامل ﴿قلت﴾ رأيت المطلقة والمتوفى عنها حتى متى تنقطع
السكنى عنهما اذا قالت لم تنقض عدتي (قال) حتى تنقضي الزينة وتنقضي العدة

وهذا قول مالك ﴿ ابن المسيب ﴾ أنه كان يقول في المرأة الحامل يطلقها زوجها واحدة أو اثنتين ثم تمكث أربعة أشهر أو خمسة أو أدنى أو أكثر ما لم تضع ثم يموت زوجها فكان يقول قد انقطعت عنها النفقة حين مات وهي وارثة معتدة

— ما جاء في سكنى الامة وأم الولد —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الامة اذا اعتقت تحت العبد فاختارت فراقه أ يكون لها السكنى على زوجها أم لا في قول مالك (قال) ان كانت قد بوئت مع زوجها موضعاً فالسكنى للزوج لازم ما دامت في العدة وان كانت غير مبوأة معه وكانت في بيت ساداتها اعتدت هناك ولا شيء لها على الزوج من السكنى ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أخرجها ساداتها فسكنت موضعاً آخر أ لها السكنى على زوجها أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن مالكا قال لي تعتد حيث كانت تسكن اذا طالقت فهذا طلاق ولا يلزم العبد شيء في قول مالك اذا لم تكن تبنت عنده وان أخرجها أهلها بعد ذلك نهوا عن ذلك وأمروا بأن يقرروها حتى تنقضي عدتها ﴿ قلت ﴾ فهل يجبرون على أن لا يخرجوها قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان انهدم المسكن فتحولت فسكنت في موضع آخر بكراء أ يكون على زوجها من السكنى شيء أم لا (قال) قال مالك اذا كانت لا تبنت عند زوجها فانها تعتد حيث كانت تبنت ولا شيء عليه من سكنائها وانما يلزم الزوج ما كان يلزمه حين طلقها فما حدث بعد ذلك لم يلزم الزوج منه شيء ﴿ قلت ﴾ وان أعتق الزوج وهي في العدة (قال) اذا أعتق وهي العدة لم أر السكنى عليه (قال) قال لي مالك في العبد تكون تحتها الحرة فيطلقها وهي حامل قال لا نفقة عليه ﴿ قلت ﴾ فان أعتق قبل أن تضع حملها (قال) عليه نفقتها لأنه ولده ﴿ قال مالك ﴾ ولو أن عبداً طلق امرأته وهي حامل وقد كانت تسكن معه كان لها السكنى ولا نفقة لها لا الحمل الذي بها وهذا في الطلاق البائن ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت ان كانت في مسكن بكراء هي أكثرته فطلقها زوجها فلم تطالب الزوج بالسكنى حتى انقضت عدتها ثم طلبته بالكراء بعد انقضاء العدة (قال) ذلك لها ﴿ قلت ﴾ وكذلك

ان كانت تحت زوجها لم يفارقها فطلبت منه كراء المسكن الذي اكرته بعد انقضاء الكراء والسكنى (قال) نعم ذلك لها تنبيه بذلك ان كان يوسر ايام سكنت وان كان في تلك الايام عديما فلا شيء لها عليه ﴿قلت﴾ أرايت ان طلقها وقد كان عديما أيكون لها أن تلزمه بكراء السكنى (قال) لا يكون لها ذلك لان مالكاً سئل عن المرأة يطلقها زوجها وهي حامل وهو معسر أعليه نفقتها (قال) لا الا أن يوسر في حملها فتأخذه بما بقي وان وضعت قبل أن يوسر فلا نفقة لها في شيء من حملها ﴿قلت﴾ أرايت السكنى ان أيسر في بقية من السكنى (قال) هو مثل الحمل ان أيسر في بقية منه أخذ بكراء السكنى فيما يستقبل ﴿قلت﴾ أرايت أم الولد اذا أعتقها سيدها أو مات عنها (قال) عدتها حيضة ﴿قلت﴾ وهل يكون لها في هذه الحيضة السكنى قال نعم ﴿قلت﴾ وهو قول مالك (قال) قال لى مالك اذا أعتق الرجل أم ولده وهي حامل منه فعليه نفقتها فكل شيء كانت فيه تجبس له فعليه سكنها اذا كان من الغدد والاستبراء والريبة وليس تشبه السكنى النفقة لان المبتوتة والمصالحة لهما السكنى ولا نفقة لهما فكذلك أم الولد لها السكنى ولا نفقة لها الا أن تكون حاملا ﴿قلت﴾ أرايت أم الولد اذا أعتقها سيدها وهي حامل أيكون لها النفقة في قول مالك (قال) قال لى مالك نعم قال لى مالك وكذلك الحر تكون تحته الامة فيطلقها البتة وهي حامل فلا تكون عليه نفقتها ثم تمتق قبل أن تضع فعليه أن ينفق عليها بعد ما عتقت حتى تضع حملها لانه انما ينفق على ولده منها .

— ما جاء في سكنى المرتدة —

﴿قلت﴾ أرايت المرتدة أيكون لها النفقة والسكنى اذا كانت حاملا ما دامت حاملا (قال) نعم لان الولد ياحق بأبيه فمن هناك لزمته النفقة وان كانت غير حامل يعرف ذلك لم تؤخر واستتيب فان تابت والا ضربت عنقها ولا أرى لها عليه نفقة في هذه الاستتابة لانها قد بانت منه وان رجعت الى الاسلام كانت تطليقة بائنة ولها السكنى

﴿ ما جاء في سكنى امرأة الغنين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الذي لم يستطع أن يطأ امرأته ففرق السلطان بينهما أيكون لها على زوجها السكنى ما دامت في عدتها قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت من تزوج أخته من الرضاعة ففرقت بينهما أيجعل لها السكنى أم لا (قال) قال مالك نعم تعتد حيث كانت تسكن فلما قال لي مالك ذلك علمت أن لها السكنى على زوجها ولها السكنى لأنها محبوسة عليه لاجل مائه وإن كان ولد لحق به ﴿ قلت ﴾ أرأيت المستحاضة إذا طلقها زوجها ثلاثاً أو خالعيها أيكون لها السكنى في قول مالك في التسعة الأشهر الاستبراء وإنما عدتها ثلاثة أشهر بعد التسعة (قال) قال مالك لها السكنى في الاستبراء وفي العدة وهذا أيضاً مما يدل على بقوة ما أخبرتك به أن على الزوجين إذا أسلم أحدهما ثم فرق بينهما أن لها السكنى (وقال غيره) إنما عدة المستحاضة سنة وليست مثل المرتابة لأن عدة المستحاضة سنة سنة

﴿ ما جاء في الاستبراء ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أمة كان يطؤها سيدها فلم تلد منه فأت عنها أو أعتقها هل عليها في قول مالك شيء أم لا (قال) قال مالك نعم عليها حيضة إلا أن يكون أعتقها وقد استبرأها فلا يكون عليها في ذلك حيضة وتكح مكانها إن أحبب وهذا قول مالك لأنها لو كانت أمة كان لسيدها أن يزوجه بعد أن يستبرئها وهي أمة له ويجوز للزوج أن يطأها مكانه ويجوز للزوج أن يطأها باستبراء السيد وهذا قول مالك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ والعنق عند مالك بمنزلة هذا والبيع ليس كذلك إن باعها وقد استبرأها فلا بد للمشتري من الاستبراء لأنها خرجت من ملك إلى ملك وكذلك لو مات عنها وهي أمة وقد استبرأها قبل أن يموت لم تجزها تلك الحيضة لأنها تخرج من ملك إلى ملك وقال لي مالك وأم الولد لو استبرأها سيدها ثم أعتقها لم يجز لها أن تكح حتى تحيض حيضة وليست كالامة يكون السيد يطؤها ثم يستبرئها ثم يعتقها بعد

الاستبراء انه يجوز لها أن تزوج بغير حيضة والعق انما يخرج من ملك الى حرية
 فلا يكون عليها الاستبراء لانها قد استبرأت بمنزل السيد حين استبرأ فزوجها بعد
 ما استبرأ فانما جاز للزوج أن يطأها بلا استبراء وأجزأه استبراء السيد لانها لم تصر
 للزوج ملكا فهي اذا اعتقت بعد الاستبراء جاز لها أن تزوج وان كانت حرة كما
 يجوز للسيد أن يزوجها وهي أمة قبل أن يعتقها ألا ترى أنها حين استبرأها السيد
 كان له أن يزوجها فاذا اعتقها لم يمنعها العتق من التزويج أيضا ويجزئها ذلك الاستبراء
 ﴿قلت﴾ أرايت مكاتبا اشترى امرأته وقد كانت ولدت منه أو لم تلد فعجز فرجع
 رقيقا أو مات عنها ماذا عليه من العدة أو من الاستبراء (قال) ان كان لم يطأها بعد
 اشتراؤه اياها فان مالكا قال لي مرة بعد مرة عدتها حيضة ثم رجع فقال أحب
 الى أن تكون حيضتين وتفسر ما قال لي مالك في ذلك ان كل فسخ يكون في
 النكاح فعلى المرأة عدتها التي تكون في الطلاق الا أن يطأها بعد الاستبراء فان
 وطئها بعد ما اشتراها فقد انهدمت عدة النكاح وصارت الى الاستبراء استبراء
 الاماء لانها وطئت بملك اليمين (قال ابن القاسم) وقوله الآخر أحب ما فيه الى أنها
 تعتد حيضتين اذا لم يطأها حتى اعتقها أو توفي عنها فان وطئها فعليها الاستبراء بحيضة
 ﴿قلت﴾ من أى موضع يكون عليها حيضتان اذا هو لم يطأها من يوم اشتراها
 أو من يوم مات أو أعتق (قال) لابل من يوم اشتراها ﴿قلت﴾ وتعتد وهي في ملكه
 (قال) نعم ألا ترى أن هذه العدة انما جعلت مثل العدة في الطلاق وقد تعتد الامة من
 زوجها وهي في ملك سيدها ﴿قلت﴾ أرايت ان مات عنها هذا المكاتب أو عجز بعد
 ما اشتراها وقد حاضت عنده حيضتين فصارت الامة لسيد المكاتب أيكون عليه أن
 يستبرئ هذه الامة وقد قال المكاتب انه لم يطأها من بعد الشراء (قال) نعم على
 سيده أن يستبرئها بحيضة وان هي خرجت حرة ولم يطأها المكاتب بعد الشراء
 فلا استبراء عليها ولا بأس أن تنكح مكانها لانها خرجت من ملك الى حرية ولم تخرج
 من ملك الى ملك ﴿وقال مالك﴾ في رجل تزوج أمة فلم يدخل بها حتى استبرأها

انه يطؤها بملك يمينه ولا استبراء عليه

— ما جاء في العبد المأذون له في التجارة يعتق وله أم ولد قد ولدت —

﴿ منه قبل أن يعتق أو أعتق وفي بطنها منه ولد ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت العبد المأذون له في التجارة اذا اشترى جارية فوطئها بملك اليمين باذن السيد أو بغير اذن السيد فولدت ثم أعتق العبد بعد ذلك فتبعته كما يتبعه ماله أتكون بذلك الولد أم ولد أم لا (قال) قال مالك لا تكون به أم ولد وله أن يبيعها وكل ولد ولدته قبل أن يعتقه سيده أو أعتقه سيده وأمه حامل منه لم تضعه فان ماولدت قبل أن يعتقه سيده وما في بطن أمته رقيق كلهم للسيد ولا تكون بشيء منهم أم ولد لانهم عبيد وانما أمهم بمنزلة ماله لانه اذا أعتقه سيده تبعه ماله (قال ابن القاسم) الا أن يملك العبد ذلك الحمل الذي في بطن جاريته منه قبل أن تضعه فتكون به أم ولد له ﴿ قال ﴾ فقلت لمالك فلو أن العبد حين أعتقه سيده أعتق جاريته وهي حامل منه (قال) قال لي مالك لا يعتق له في جاريته وحسودها وحرمتها وخراجها خراج أمة حتى تضع ما في بطنها فيأخذه سيده ويعتق الأمة اذا وضعت ما في بطنها بالعتق الذي أعتقها به العبد المعتق ولا تحتاج الجارية هاهنا الى أن يحدد لها عتق (قال مالك) ونزل هذا بلدنا وحكم به ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسأله بعض أصحابه ابن كنانة بعد ما قال لي هذا القول بأعوام أرأيت المدبر اذا اشترى جارية فوطئها فحملت منه ثم عجل سيده عتقه وقد علم أن ماله يتبعه أتري ولده يتبع المدبر (قال) لا ولكنها اذا وضعت كان مدبراً على حال ما كان عليه الاب قبل أن يعتقه السيد والجارية تبع للعبد لانها ماله ﴿ قلت ﴾ وتصير ملكاً له ولا تكون بهذا الولد أم ولد (قال) قد اختلف قول مالك في هذه بمنزلة ما اختلف في المكاتب وجعله في هذه الجارية بمنزلة المكاتب في جاريته (قال ابن القاسم) والذي سمعت من مالك قال تكون أم ولد اذا ولدته في التدبير أو في الكتابة فقلت لمالك وان لم يكن لها يوم يعتق ولد حي (قال) وان لم يكن لها يوم يعتق ولد حي ﴿ قلت ﴾ ما حجة مالك في التي في بطنها ولد من هذا العبد الذي

أعتقه سيده فقال المعتق هي حرة لم جعلها في خراجها وحدودها بمنزلة الامة وانما في بطنها ولد للسيد وهي اذا وضعت ما في بطنها كانت حرة باللفظ الذي أعتقها به العبد المعتق (قال) لان ما في بطنها ملك للسيد ولا يصاح أن تكون حرة وما في بطنها رقيق فلما لم يجز هذا وقفت ولم ينفذ لها حريتها حتى تضع ما في بطنها ومما يبين ذلك أن العبد اذا كاتبه سيده وله أمة حامل منه أن ما في بطنها رقيق ولا يدخل في كتابة المكاتب الا أن يشترطه المكاتب

تم كتاب العدة من المدونة الكبرى والحمد لله حمدا كثيرا

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي ﴾

(وعلى آله وصحبه وسلم)

وبه تم الجزء الخامس من التقسيم الذي أجرينا الطبع على اعتباره

﴿ ويليه الجزء السادس وأوله كتاب الايمان بالطلاق ﴾

المكتبة الحجازية
دار ذوق الامع بالاسكندرية

﴿ فهرست الجزء الخامس من المدونة الكبرى ﴾

(رواية الامام سحنون عن الامام عبد الرحمن بن القاسم عن الامام مالك رضي الله تعالى عنهم أجمعين)



صحيفه	صحيفه
٤٧ في نفقة المسلم على ولده الكافر	٢ ﴿ كتاب ارخاء الستور ﴾
٤٧ نفقة الوالد على ولده الا صاغر وليست	٢ في ارخاء الستور
الام عنده	٦ الرجعة
٤٨ ما جاء فيمن تلزم النفقة	١٠ دعوى المرأة انقضاء عدتها
٤٩ ما جاء في الحكيمين	١٣ ما جاء في المتعة
٥٥ ﴿ كتاب التخيير والتملك ﴾	١٧ ما جاء في الخلع
■ ما جاء في التخيير	٢٠ في نفقة المختلعة الحامل وغير الحامل
٦٥ في التملك	والمبتوتة الحامل وغير الحامل
٧١ في التملك اذا شاءت المرأة أو كمالها	٢١ ما جاء في خلع غير المدخول بها
٧٢ جامع التملك	٣٠ خلع الاب على ابنه وابنته
٧٥ ﴿ باب الحرام ﴾	٣٣ في خلع الامة وأم الولد والمكاتب
٧٧ في البائنة والبينة والخلية والبرية والميتة	٣٣ في خلع المريض
ولحم الخنزير والموهوبة والمردودة	٣٤ ما جاء في الصالح
٨٧ ﴿ كتاب الرضاع ﴾	٣٥ مصالحة الاب عن ابنته الصغيرة
٨٧ ما جاء في حرمة الرضاة	٣٦ في اتباع الصالح بالطلاق
٨٨ في رضاة الفحل	٣٧ جامع الصالح
٨٩ في رضاع الكبير	٣٨ في حضانة الام
٩١ تحريم الرضاة	٤٤ نفقة الوالد على ولده المالك لامره
٩٢ في حرمة لبن البكر والمرأة المسنة	٤٥ في نفقة الولد على والديه وعياله

صحيفه	صحيفه
١١٧ ما جاء في عدة أم الولد	٩٣ في الشهادة على الرضاعة
١١٨ ما جاء في عدة أم الولد يموت عنها سيدها أو يعتقها	٩٥ في الرجل يتزوج الصبية فترضعها امرأة له أخرى أو أجنبية أو أمه أو أخته
١٢١ ما جاء في الرجل يواعد المرأة في عدتها	٩٧ ما لا يحرم من الرضاعة
١٢١ ما جاء في عدة المطلقة تتزوج في عدتها	٩٧ في رضاع النصرانية
١٢٤ ما جاء في المطلقة تنقض عدتها ثم تأتي بولد بعد العدة وتقول هو من زوجي ما بينها وبين خمس سنين	٩٨ في رضاع المرأة ذات الزوج ولدها
١٢٦ ما جاء في امرأة الصبي الذي لا يولد لمثله تأتي بولد	١٠١ ﴿كتاب العدة وطلاق السنة﴾
١٢٧ ما جاء في امرأة الخصى والمحبوب تأتي بولد	١٠١ ما جاء في طلاق السنة
١٢٧ ما جاء في المرأة تتزوج في عدتها ثم تأتي بولد	١٠٢ في طلاق الحامل
١٢٨ ما جاء في اقرار الرجل بالطلاق بعد أشهر	١٠٤ ما جاء في طلاق الحائض والنفساء
١٢٨ ما جاء في امرأة الذمي تسلم ثم يموت الذمي هل تنتقل الى عدة الوفاة وفي تزويجها في العدة	١٠٦ ما جاء في المطلقة واحدة تتزين وتتشوف لزوجها
١٢٩ ما جاء في عدة المرأة ينبي لها زوجها	١٠٦ ما جاء في عدة النصرانية
	١٠٧ ما جاء في عدة الامة المطلقة
	١٠٨ ما جاء في عدة المرتابة والمستحاضة
	١١٠ ما جاء في المطلقة ثلاثا أو واحدة يموت زوجها وهي في العدة
	١١١ ما جاء في عدة المتوفى عنها زوجها
	١١٢ ما جاء في الاحداد
	١١٦ ما جاء في الاحداد في عدة النصرانية والاماء من الوفاة
	١١٧ ما جاء في عدة الامة

صحيفه	صحيفه
١٤٣ ما جاء في عدة الصبية الصغيرة من الطلاق والوفاة في بيتها	فتزوج ثم يقدم
١٤٤ ما جاء في عدة الامة والنصرانية في بيوتهما	١٣٠ ما جاء في عدة الامة تزوج بغير اذن سيدها والنكاح الفاسد
١٤٥ ما جاء في خروج المطلقة بالنهار والمتوفى عنها زوجها وسفرها	١٣٠ ما جاء في المفقود تزوج امرأته ثم يقدم والتي تطلق فتعلم الطلاق ثم ترجع ولا تعلم
١٤٦ ما جاء في مييت المطلقة والمتوفى عنها زوجها في بيتها	١٣٢ ما جاء في ضرب أجل امرأة المفقود
١٤٨ ما جاء في رجوع المطلقة والمتوفى عنهن أزواجهن الى بيوتهن يعتد دن فيها	١٣٣ ما جاء في النفقة على امرأة المفقود في ماله
١٥٢ ما جاء في نفقة المطلقة وسكنائها	١٣٤ ما جاء في ميراث المفقود
١٥٦ ما جاء في نفقة المختلعة والمبارئة وسكنائها	١٣٥ ما جاء في العبد يفقد
١٥٧ ما جاء في نفقة المتوفى عنها زوجها وسكنائها	١٣٦ ما جاء في القضاء في مال المفقود ووصيته
١٥٩ ما جاء في سكنى الامة وأم الولد	١٣٨ ما جاء في الاسير يفقد
١٦٠ ما جاء في سكنى المرتدة	١٣٩ الرجل يتزوج المرأة في العدة هل تحل لايه أولائه
١٦١ ما جاء في سكنى امرأة العنين	١٣٩ فيمن لا عدة عليها من الطلاق وعليها العدة من الوفاة
١٦١ ما جاء في الاستبراء	١٤٠ ما جاء في عدة المرأة تنكح نكاحا فاسدا
١٦٣ ما جاء في العبد المأذون له في التجارة	١٤٠ في عدة المطلقة والمتوفى عنهن أزواجهن في بيوتهن والانتقال من بيوتهن اذا خفن على أنفسهن



المكتبة الكبرى

لإمام دابر الهجرة الإمام مالك بن أنس الإصبحي

رواية الامام سحنون بن سعيد التتوخي
عن الامام عبد الرحمن بن القاسم العتي
رضي الله تعالى عنهم أجمعين

الجزء السادس

أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل

حقوق الطبع محفوظة للملزم

الحاج محمد أفندي سكايني المغربي النوشي

(التاجر بالفحامين بمصر)

تنبيه

قد جرى طبع هذا الكتاب الجليل على نسخة عتيقة جداً ينيف تاريخها عن
ثمانئة سنة مكتوبة في رق غزال صقيل ثمين وفق الله سبحانه وتعالى بفضله
للحصول عليها بعد بذل المجهود وصرف باهظ النفقات ووجد في حواشي هذه
النسخة خطوط لكثير من أئمة المذهب كالقاضي عياض وأضرابه وقد نسب له
فيها أن المدونة فيها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف حديث
ومن الآثار ستة وثلاثون ألف أثر ومن المسائل أربعون ألف مسألة اهـ

طبعت بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر سنة ١٣٢٣ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

— الحمد لله رب العالمين وصلى على سيدنا محمد النبي الامي —

﴿ وعلى آله وصحبه أجمعين ﴾

— كتاب الأيمان بالطلاق وطلاق المريض —

— الأيمان بالطلاق —

﴿ قلت ﴾ لعبدالرحمن بن القاسم أرايت ان طلق رجل امرأته فقال له رجل ما صنعت فقال هي طالق هل ينوي ان قال انما أردت أن أخبره أنها طالق بالتطبيق التي كنت طلقها (قال) نعم ينوي ويكون القول قوله ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال رجل لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالق أو ان أكلت أو شربت أو لبست أو ركبت أو قمت أو قعدت فأنت طالق ونحو هذه الاشياء أتكون هذه أيمانا كلها قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لها اذا حضت أو ان حضت فأنت طالق (قال) ليس هذا يمين لان هذا يلزم الطلاق الزوج مكانه حين تكلم بما تكلم به من ذلك كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا قال لامرأته أنت طالق اذا شئت (قال) قال مالك ان المشيئة لها وان قامت من مجلسها ذلك حتى توقف فتقضى أو ترك فان هي تركته فجاءها قبل أن توقف أو تقضى فلا شيء لها وقد بطل ما كان في يديها من ذلك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وانما قلت لك في الرجل الذي يقول لامرأته أنت طالق ان شئت ان ذلك بيدها حتى توقف وان تفرقا من مجلسهما لان مالكا قد ترك قوله الاول في التمليك ورجع الى أن قال ذلك بيدها حتى توقف فهو أشكل من التمليك لان مالكا قد كان يقول مرة اذا قال الرجل لعلامه أنت حر اذا قدم أبي وأنت حر

ان قدم أبي كان يقول هما مفترقان قوله اذا قدم أبي أشد وأقوى عندي من قوله ان
 قدم أبي ثم رجع فقال هما سواء اذا وان فعلى هذا رأيت قوله اذا شئت فأنت طالق
 وان شئت فأنت طالق على قوله اذا قدم أبي فأنت حر وان قدم أبي فأنت حر ﴿ قلت ﴾
 أرايت ان قبته أ يكون هذا تركا لما كان جعل لها من ذلك (قال) نعم وهذا رأيي
 ولم أسمع من مالك ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان قال أمرك بيدك فهو مثل هذا (قال)
 نعم وانما الذي سمعت من مالك في أمرك بيدك ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا قال
 لامرأته اذا دخلت الدار فأنت طالق ثم قال لها بعد ذلك اذا دخلت الدار فأنت
 طالق والدار التي حاف عليها هي دار واحدة فدخلت الدار كم يقع عليها (قال) يقع
 عليها تطليقتان الا أن يكون نوى بقوله في المرة الثانية اذا دخلت الدار فأنت طالق
 يريد به الكلام الاول ولم يرد به تطليقة ثانية لان مالك قال لو أن رجلا قال لامرأته
 ان كلمت فلانا فأنت طالق ثم قال بعد ذلك ان كلمت فلانا فأنت طالق انه ان كان
 أراد بالكلام الثاني اليمين الاولى فكلمه فانما يزمه تطليقة وان كان لم يرد بالكلام
 الثاني اليمين الاولى فكلمه فهما تطليقتان ولا يشبه هذا عند مالك الايمان بالله الذي
 يقول والله لا أفعل كذا وكذا ثم يقول بعد ذلك والله لا أفعل كذا وكذا لذلك
 الشيء بعينه انه انما يجب عليه كفارة واحدة ولا يشبه هذا الطلاق في قول مالك
 ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وفرق ما بين ذلك لو أن رجلا قال والله والله والله لا أكلم
 فلانا فكلمه انه انما يجب عليه كفارة واحدة واذا قال أنت طالق أنت طالق أنت
 طالق ان كلمت فلانا انها طالق ثلاثا ان كلمه الا أن يكون نوى بقوله أنت طالق أنت
 طالق أنت طالق واحدة وانما أراد بالبقية أن يسمعها فهذا فرق ما بينهما ﴿ قلت ﴾
 أرايت ان قال رجل لامرأته أنت طالق ان كنت تحبيني أو قال أنت طالق ان كنت
 تبغضيني (قال) قال مالك وسأله رجل عن امرأة وقع بينها وبين زوجها كلام فقالت
 فارقني فقال الزوج ان كنت تحبي فراقى فأنت طالق ثلاثا فقالت المرأة فاني أحب
 فراقك ثم قالت بعد ذلك ما كنت الا لعبة وما أحب فراقك (قال) قال مالك أرى

أن يفارقها ويعزلها ولا يقيم عليها يصدقها مرة ويكذبها مرة هذا لا يكون ولا يقيم
 عليها ﴿قلت﴾ ليس هذه مسئلتى انما مسئلتى انه قال ان كنت تبغضينى فأنت طالق
 فقالت لا أبغضك وأنا أحبك (قال ابن القاسم) انه لا يجبر على فراقها ويؤمر فيما
 بينه وبين الله أن يفارقها لانه لا يدري أصدقه أم لا فأحسن ذلك أن لا يقيم على
 امرأة لا يدري كيف هي تحته أحلال أم حرام وهو قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت
 الرجلين يقول أحدهما لصاحبه امرأته طالق ان لم تكن قلت لى كذا وكذا ويقول
 الآخر امرأتى طالق ان كنت قلت لك كذا وكذا (قال) قال مالك يدينان جميعا
 ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال لامرأته أنت طالق اذا حاضت فلانة لامرأة له
 أخرى أو أجنبية اذا كانت ممن تحيض (قال) أرى أنها طالق ساعة تكلم بذلك لان
 هذا أجل من الآجال فى قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال لامرأته اذا
 حضت فأنت طالق فأوقعت عليه الطلاق فى قول مالك مكانه فاعتدت المرأة فلم تر
 حيضاً فى عدتها فاعتدت اثنى عشر شهراً ثم تزوجها بعد انقضاء عدتها زوجها الخالف
 فحاضت عنده أيقع عليها بهذه الحيضة طلاق أم لا فى قول مالك (قال) لا يقع عليها فى
 قول مالك بهذه الحيضة طلاق لان الطلاق الذى أوقعه مالك عليها حين حلف انما هو
 لهذه الحيضة وقد أحنثته فى يمينه بهذه الحيضة ولا تحتث بهامرة أخرى ﴿قلت﴾ أرايت
 ان قال لها أنت طالق ان لم أطلقك (قال) يقع الطلاق مكانه حين تكلم بذلك وقد قال
 لا تطلق الا أن ترفعه الى السلطان وتوقفه ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأته ان أكلت
 هذا الرغيف فأنت طالق فطلقها واحدة وانقضت عدتها فتزوجت زوجها غيره فأكلت
 نصف الرغيف فى ملك الزوج الثانى ثم طلقها الزوج الثانى فانقضت عدتها فتزوجها
 الزوج الاول الخالف فأكلت نصف الرغيف عنده أيقع عليها الطلاق فى قول مالك
 اذا أكلت من ذلك الرغيف الذى حلف عليه قليلاً أو كثيراً (قال) نعم مابقى من طلاق
 ذلك الملك الذى حلف فيه شئ فاذا انقضى طلاق ذلك الملك الذى حلف فيه لم يقع
 عليها ان أكلت الرغيف فى ملك الخالف أو بعض الرغيف طلاق لانه انما كان خالفاً

بطلاق ذلك الملك فاذا ذهب طلاقه فقد ذهب الذي كان به حائفا فصار بمنزلة من لا
يمين عليه (قال) وسئل مالك عن رجل كان بينه وبين رجل شر وكان لاحد الرجلين أخ
فلقي أخوه الذي نازع أخاه فقال قد بلغني الذي كان بينك وبين أخي أمس وامرأته طالق
البتة ان لم يكن لو كنت حاضرا لفقت عينيك (قال مالك) أراه حائشا لانه حلف على
شيء لا يبر فيه ولا في مثله ﴿قلت﴾ أرايت ان قال أنت طالق اذا قدم فلان أو ان
قدم فلان (قال) لا تطلق عليه حتى يقدم فلان فيما أخبرتك من قول مالك ﴿قلت﴾
لم لا تطلقون عليه وأنتم لا تدرون لعل فلانا يقدم فيكون هذا قد طلق امرأته وقد
وطئها بعد الطلاق وأنتم تطلقون بالشك (قال) ليس هذا من الشك وليس هذا وقتاً هو
أت على كل حال وانما هو يطلق المرأة على الرجل الذي يشك في يمينه فلا يدري أبر
فيها أم حنث وهذا لم يحنث بعد انما يحنث بقدم فلان وانما مثل ذلك لو أن رجلا قال
امرأته طالق ان كان كرم فلان بن فلان ثم شك بعد ذلك فلا يدري أكلمه أم لا فهذا
الذي تطلق عليه امرأته عند مالك لانه لما شك في يمينه التي حلف بها فلا يدري لعله
في يمينه حنث فلما وقع الشك طلقت عليه امرأته لان يمينه قد خرجت منه وهو
لا يتيقن أنه فيها بار فكل يمين لا يعلم صاحبها أنه فيها بار ويمينه بالطلاق فهو حنث
وهذا الآخر لا يشبه الذي قال أنت طالق ان قدم فلان لانه على بر وهو يتيقن أنه
لم يحنث بعد وانما يكون حنثه بقدم فلان ولم يطلق الى أجل من الآجال ﴿قلت﴾
أرايت لو قال رجل لامرأته اذا حبست فأنت طالق (قال) لا يمنع من وطئها فاذا
وطئها مرة واحدة فأرى أن الطلاق قد وقع عليها لانها بعد وطئها أول مرة قد صارت
بمنزلة امرأة قال لها زوجها ان كنت حاملا فأنت طالق ولا يدري أنها حامل أم لا
وقد قال مالك في مثل هذه انها طالق لانه لا يدري أحامل هي أم لا وكذلك قال مالك
في امرأة قال لها زوجها ان لم تكوني حاملا فأنت طالق ثلاثا انها تطلق مكانها لانه
لا يدري أحامل هي أم لا فأرى مسئلتك على مثل هذا من قول مالك ﴿قلت﴾
أرايت ان قال لها أنت طالق بعد قدوم فلان بشهر (قال) اذا قدم فلان وقع الطلاق

عليها مكانه ولا ينتظر بها الاجل ﴿قلت﴾ أرايت الرجل اذا قال لامرأته وهي غير حامل اذا حملت فوضعت فأنت طالق (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأنا أرى ان كان وظئها في ذلك الطهر أنها طالق مكانها ولا ينتظر بها أن تضع ولا أن تحمل (قال) وقال مالك ولا تجبس ألف امرأة لامرأة واحدة يكون أمرها في الحمل غير أمرهن ولاني سمعت مالكا يقول في الرجل يقول لامرأته ان لم يكن بك حمل فأنت طالق (قال) قال مالك هي طالق حين تكلم ولا يستأنى بها النظر والذي يقول لامرأته اذا وضعت فأنت طالق بمنزلتها ولا يستأنى بها لينظر أنها حامل أم لا لانها لو هلكت قبل أن يستبين أن بها حملا أو ليس بها حمل لم ينبغ له أن يرثها وكذلك كانت حجة مالك في الذي يقول لامرأته ان لم يكن بك حمل فأنت طالق فقال له ابن أبي حازم أو غيره يا أبا عبد الله لم لا يستأنى بها حتى يعلم أحامل هي أم لا فقال له أرايت لو استوفى بها فمات قبل أن يتبين أثرها قالوا لا قال فكيف أوقف امرأة على زوج لو مات لم يرثها فالذي سألت عنه عندي مثل هذا ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال لامرأته اذا مت فأنت طالق (قال مالك) لا تطلق عليه لانه انما طلقها بعد موته ﴿قلت﴾ فان قال اذا مات فلان فأنت طالق (قال) قال مالك تطلق عليه حين تكلم بذلك ﴿قلت﴾ أرايت اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق كلما حضت حيضة (قال) قال مالك في الذي يقول لامرأته اذا حضت حيضة فأنت طالق انها تطلق تلك الساعة فأرى في مسئلتك أنها طالق الساعة ثلاث تطليقات ﴿قلت﴾ أرايت ان قال أنت طالق كلما جاء يوم أو كلما جاء شهر أو كلما جاءت سنة (قال) أرى أنها طالق ثلاثا ساعة تكلم بذلك لان مالكا قال من طلق امرأته الى أجل هو آت فهي طالق حين تسكلم به ﴿قلت﴾ أرايت ان طلقها عليه ثلاثا بهذا القول ثم تزوجها بعد زوج أيقع عليها من يمينه تلك شئ أم لا (قال) لا شئ عليه من يمينه تلك عند مالك لان يمينه التي كانت بالطلاق في ذلك الملك قد ذهب ذلك الملك فذهب طلاقه كله وانما كان حالفا بطلاق ذلك الملك الذي قد ذهب وذهب طلاقه ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها أنت طالق قبل

موتك بشهر متى يقع الطلاق (قال) يقع الطلاق مكانه حين تسكلم بذلك ﴿قلت﴾
 أرايت رجلا قال لامرأته وهي حامل اذا وضعت فأنت طالق (قال) قال مالك أراها
 طالقا حين تسكلم به ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأة أجنبية أنت طالق غدا ثم
 تزوجها قبل غدا أيقع عليها الطلاق أم لا (قال) لا يقع الطلاق عليها الا أن يكون أراد بقوله
 ذلك ان تزوجها فهي طالق غدا فان أراد بقوله ذلك فتزوجها فهي طالق مكانها ﴿وقال﴾
 ابن القاسم ﴿قلت﴾ لمالك فرجل قال لامرأته ونزلت هذه المسئلة بالمدينة وكان بين رجل
 وامرأته منازعة فسأله الطلاق فقال ان لم يكن بك حمل فأنت طالق أفترى أن يستأني
 بها حتى يتبين أنها حامل أم لا (قال) قال مالك بل أراها طالقا حين تسكلم بذلك ولا
 يستأني بها ﴿قال﴾ ابن القاسم ﴿وأخبرني﴾ بعض جلساء مالك أنه قيل له لم طلقت عليه
 حين تسكلم قبل أن يعلم أنها حامل أم لا قال أرايت لو استأنت بها حتى أعلم أنها
 حامل فماتت أكان للزوج أن يرثها فقيل له لا فقال فكيف يترك رجل مع امرأة ان
 ماتت لم يرثها ﴿وأخبرني﴾ محمد بن دينار أن مالكا سئل عن رجل قال لامرأته
 وكانت تلد له الجوارى فحملت فقال لها ان لم يكن في بطنك غلام فأنت طالق البتة
 فانك قد أكثرت من ولادة الجوارى فقال أراها طالقا الساعة ولا ينتظر بها أن
 تضع ﴿قلت﴾ لابن القاسم فان ولدت غلاما هل ترد اليه (قال) لا لان الطلاق
 قد وقع وانما ذلك عند مالك بمنزلة قوله ان لم تمطر السماء في شهر كذا وكذا في يوم
 كذا وكذا فأنت طالق البتة (قال مالك) تطلق عليه الساعة ولا ينتظر به لان هذا
 من الغيب فان مطر في ذلك اليوم الذي قال وسمى لم ترد اليه (قال مالك) ولا يضرب
 له في ذلك أجل الى ذلك اليوم لينظر أ يكون فيه المطر أم لا (قال ابن القاسم)
 وأخبرني بعض جلسائه أنه قيل لمالك ماذا تقول في الرجل يقول ان لم يقدم أبي الى
 يوم كذا وكذا فامرأتى طالق البتة (قال مالك) هذا لا يشبه المطر لان هذا يدعى أن
 الخبر قد جاءه والكتاب بأن والده سيقدم وليس هذا كمن حلف على الغيب ولم
 أسمع من مالك ولكنه قد أخبرني به أوثق من أعرف من أصحابه الذين بالمدينة

﴿قالت﴾ أرأيت ان قال لها أنت طالق ان لم أدخل هذه الدار وان لم أعتق عبدي
 فلانا أيقع الطلاق عليها ساعة تكلم بذلك (قال) لا يقع عليها في قول مالك الطلاق
 حين تكلم بذلك ولكن يحال بينه وبين وطئها ويقال له افعل ما حلفت عليه فان
 لم يفعل ورفعت أمرها الى السلطان ضرب لها السلطان أجلا أربعة أشهر من يوم
 يرفع ذلك الى السلطان ولا ينظر الى ما مضى من الشهور أو السنين من يوم حلف ما لم
 ترفعه الى السلطان وليس يضرب لها السلطان أجل الايلاء في قول مالك الا في
 هذا الوجه وحده لان كل ايلاء وقع في غير هذا الوجه من غير أن يقول ان لم أفعل
 كذا وكذا حلف بالله أن لا يطأها أو يمشی أو ينذر صياما أو عتاقة أو طلاق امرأة
 له أخرى أو يعتق رقبة عبده أو حلف لغريم له أن لا يطأ امرأته حتى يقضيه (قال)
 قال مالك فهذا كله وما أشبهه هو مول منها من يوم حلف وليس من يوم ترفعه الى
 السلطان ولا يحتاج في هذا الى أن ترفعه الى السلطان لان هذا اذا وطئ قبل أن
 ترفعه الى السلطان فلا ايلاء عليه وقد برّ والوجه الاول هو وان وطئ فيه قبل أن
 ترفعه الى السلطان فان ذلك لا يسقط عنه اليمين التي عليه اذا كان لم يفعلها فهذا فرق
 ما بينهما ﴿قالت﴾ وما حججتك حين قلت في الرجل الذي قال لامرأته ان لم أطلقك
 فأنت طالق انها طالق ساعتئذ وقد قلت عن مالك في الذي يقول لامرأته ان لم
 أدخل هذه الدار فأنت طالق انه يحال بينه وبينها ويضرب له أجل الايلاء من يوم
 ترفعه الى السلطان فلم لا تجعل الذي قال ان لم أطلقك فأنت طالق مثل هذا الذي قال
 ان لم أدخل الدار فأنت طالق وما فرق ما بينهما (قال) لان الذي حلف على
 دخول الدار ان دخل سقط عنه الطلاق ولان الذي حلف بالطلاق ليطلقن ليس
 برّه الا في أن يطلق في كل وجه يصرفه اليه فلا بد من أن يطلق عليه مكانه
 حين تكلم بذلك ﴿قالت﴾ أرأيت ان قال ان كلمت فلانا فأنت طالق ثم قال ان
 كلمت فلانا لا آخر فأنت طالق فكلمهما جميعا كم يقع عليه من الطلاق أو واحدة أم
 اثنتان (قال) يقع عليها اثنتان ولا ينوي وانما ينوي في قول مالك لو أنه قال ان كلمت

فلانا فأنت طالق ثم قال ان كلمت فلانا فأنت طالق لفلان ذلك بعينه ومثلك
لا تشبه هذا ﴿قلت﴾ أرايت جوابك هذا أهو قول مالك (قال) نعم هو قول مالك
﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا نظر الى امرأة فقل لها ان تزوجتك فأنت طالق ثم
قال كل امرأة أتزوجها من هذه القرية فهي طالق وتلك المرأة المحلوف عليها في
تلك القرية فتزوجها كم يقع عليها أو واحدة أم اثنتان (قال) أرى أنها يقع عليها
تطليقتان ولا ينوى لانه قال كل امرأة أتزوجها من هذه القرية فلم يقصد قصدها
بعينها فلذلك لا ينوى وإنما هي بمنزلة أن لو قال لامرأة ان تزوجتك فأنت طالق
ثم قال لها ولنساء معها ان تزوجتك فأنت طالق فتزوجها بعد ذلك انها تطلق عليه
تطليقتين ﴿قلت﴾ أرايت ان قال الرجل اذا تزوجت فلانة فهي طالق طالق طالق
أو قال يا فلانة أنت طالق طالق طالق ان تزوجتك فهذا في قول مالك سواء ان قدم
قوله ان تزوجتك قبل الطلاق أو قدم الطلاق قبله (قال) نعم هذا سواء في قول
مالك والقول فيه ما قد وصفته لك من قوله أنت طالق أنت طالق أنت طالق أنه يدين
﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها قبل أن يتزوجها أنت طالق أنت طالق أنت طالق يوم
أتزوجك فتزوجها (قال) انها طالق ثلاثا الا أن يكون أراد بقوله أنت طالق المراتين
الاخيرتين التطليقة الاولى فتكون له نيته ولا تطلق عليه الا تطليقة واحدة فان لم
تكن له نية فهي ثلاث ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها أنت طالق وأنت طالق وأنت
طالق يوم أتزوجك فتزوجها (قال) سألت مالكا عن رجل قال لامرأته أنت
طالق وأنت طالق وأنت طالق فوقف عنها مالك وكان الذي رأيته يريد بقوله أنه
لا ينويه في ذلك وانها ثلاث وهو رأيي ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن
علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمر وعائشة وابن شهاب وربيعة بن أبي عبد الرحمن
أنهم قالوا اذا طلق الرجل البكر ثلاثا البتة قبل أن يدخل بها لم تحل له حتى تنكح
زواجا غيره وقاله أبو هريرة وابن عباس فقال الرجل فانما كان طلاقي اياها واحدة
فقال ابن عباس انك أرسلت من يدك ما كان لك من فضل ذكره مالك عن ابن

عباس (قال مالك) وقال أبو هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص طلاق البكر الواحدة
تبينها والثلاث تحرمتها حتى تنكح زوجها غيره (قال ربيعة) اذا قال لامرأته قبل أن
يدخل بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق وكان كلامها نسقا متتابعاً لم تحل له حتى
تنكح زوجها غيره ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها أنت طالق وأنت طالق وأنت
طالق (قال) سألت مالكا عنها فقال فيها اشكال وأرى أنها طالق ثلاثاً ﴿قال﴾
فقلت لمالك فان قال لها أنت طالق ثم أنت طالق ثم أنت طالق (قال) هذه بينة
لا ينوى وهي ثلاث البتة وأنا أرى أنه اذا قال أنت طالق وأنت طالق وأنت طالق
أنه لا ينوى ويكون ثلاث تطليقات ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأته أنت طالق
ان كنت أحب طلاقك وهو يحب طلاقها بقلبه (قال) هي طالق ﴿قلت﴾ هذا
قول مالك (قال) هذا رأيي لان من حلف على شيء أنه لا يحبه وهو يحبه فانما
ينظر الى مافي قلبه ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً ان
دخلت هذه الدار فطلقها ثلاثاً فتزوجت زوجها بعده ثم مات عنها فتزوجها زوجها
الاول ثم دخلت الدار وهي في ملكه وهو الخالف (قال) لا يحنث كذلك قال لي
مالك لانه انما كان حالفاً بطلاق ذلك الملك الذي طلقها فيه ثلاثاً وقد ذهب الطلاق
الذي كان حلف به كله فهي اذا دخلت الدار من ذى قبل وهي في ملكه فلا
طلاق عليها لان الملك الذي حلف به قد ذهب وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ فان كان
انما حلف بالثلاث ان دخلت الدار فطلقها واحدة ثم تزوجها بعد زوج أو بعد
انقضاء عدتها وقد دخلت الدار وهي في ملك الزوج الثاني أو دخلت الدار حين
انقضت عدتها قبل أن تزوج فتزوجها زوجها الخالف بعد زوج أو بعد انقضاء عدتها
الا أنها قد دخلت الدار وليست في ملكه ثم دخلت بعد ما تزوجها أيحنث أم لا في
قول مالك (قال) نعم يحنث عند مالك بالتطليقتين الباقيتين من طلاق الملك الذي
حلف به لانه قد بقى من طلاق ذلك الملك تطليقتان ولا تحل له حتى تنكح زوجها
غيره لانه حين تزوجها وان كان تزويجه اياها بعد زوج فانما رجعت اليه على

التطليقتين الباقيتين في قول مالك ولم ترجع اليه على الثلاث لانه قد بقي من طلاق ذلك الملك تطليقتان وكل ملك بقي من طلاقه شيء فتزوجها زوجها بعد زوج أو قبل زوج فانها ترجع الى زوجها على بقية طلاق ذلك الملك وانما ترجع عند مالك على الطلاق ثلاثا ابتداء اذا ذهب طلاق ذلك الملك كله فتزوجها بعد زوج فهذه ترجع على طلاق مبتدأ عند مالك ﴿قلت﴾ ولم جعلته يحنث اذا دخلت الدار وهي في ملكه بعد نكاحه المرة الثانية وهي قد دخلت الدار اذا بان منه (قال) لانها لما دخلت الدار اذا كانت بائنة منه لم يحنث بذلك الدخول عند مالك ألا ترى أن الزوج لا يلزمه بذلك الدخول شيء فاذا رجعت اليه فدخلت الدار حنث الآن . وكذلك قال مالك في العبد يشتريه الرجل فيحلف بحريته ان فعل كذا وكذا فباع العبد ثم فعل ذلك الشيء الذي حلف عليه ثم اشتراه ثم فعل ذلك الشيء الذي حلف عليه والعبد في ملكه انه حانث ولا تسقط عنه اليمين حين فعل والعبد في غير ملكه (قال مالك) ولو أن رجلا حلف بعتق غلام له أن لا يكلم رجلا فباعه فكلم الرجل ثم اشتراه أو وهب له أو تصدق به عليه فقبله انه ان كالم الرجل حنث لان اليمين لازمة له لم تسقط عنه حين كالم الرجل والعبد في غير ملكه (قال مالك) ولو ورثه هذا الخالف ثم كالم الرجل الذي حلف بعتق هذا العبد أن لا يكلمه لم أر عليه حنثا لانه لم يدخله على نفسه وانما جره اليه الميراث ﴿قال﴾ فقلت لما لك فلو فاس هذا الخالف فباعه السلطان عليه ثم كالم فلانا ثم أيسر يوما فاشتراه (قال مالك) ان كلمه حنث وأرى بيع السلطان العبد في التفليس بمنزلة بيع السيد اياه طائما ﴿وسئل﴾ مالك عن امرأة من آل الزبير حلفت بعتق جارية لها أن لا تكلم فلانا فباعت جارتها تلك وكلمت فلانا ثم ان الجارية وقعت الى أبيها ثم مات أبوها فورثتها الخالفة واخوة لها فباعوا الجارية فاشتريتها في حصتها أترى أن تكلم فلانا ولا تحنث (قال) أرى ان كانت الجارية هي قدر ميراثها من أبيها أو الجارية أقل من ذلك فلا أرى عليها حنثا واشترائها اياها عندي في هذا الموضع بمنزلة مقاسمتها اخوتها وان كانت الجارية أكبر من ميراثها فانها ان كلمته

حنثت ﴿قلت﴾ أرايت ان قال رجل لامرأته أنت طالق ان دخلت هذه الدار فطلقها
تطليقتين ثم تزوجت زوجها غيره ثم مات عنها فرجعت الى زوجها الخالف فدخلت
الداركم تطلق أو واحدة أم ثلاثا في قول مالك (قال) قال مالك تطلق واحدة. ولا تحل
له الا بعد زوج لانها رجعت اليه على بقية طلاق ذلك الملك وانما كان حالها بالتطليقتين
اللتين كان طلق وبهذه التي بقيت له فيها يحنث ولا يحنث بغيرها وليس عليه شيء مما
يحنث به في يمينه الا هذه التطليقة الباقية ﴿قلت﴾ أرايت اذا قال الرجل لامرأته
اذا حضت فأنت طالق (قال) هي طالق الساعة ويجبر على رجعتها وتعقد بطهرها الذي
هي فيه من عدها وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ فان قال لها وهي حائض اذا طهرت
فأنت طالق (قال) قال مالك هي طالق الساعة ويجبر على رجعتها (قال مالك) واذا
قال لها وهي حامل اذا وضعت فأنت طالق فهي طالق الساعة ﴿قلت﴾ أرايت ان
قال لامرأته أنت طالق يوم أدخل دار فلان فدخلها ليلا يقع عليها الطلاق في قول
مالك (قال) أرى أن الطلاق واقع عليها ان دخلها ليلا أو نهارا الا أن يكون أراد
بقوله يوم أدخل النهار دون الليل فان كان أراد النهار دون الليل فالقول قوله وينوى
في ذلك لان النهار من الليل والليل من النهار في هذا النحو من قول مالك اذا لم يكن
له نية ﴿قلت﴾ وكذلك ان قال ليلة أدخل دار فلان فأنت طالق فدخلها نهارا (قال)
هذا مثل ما وصفت لك الا أن يكون أراد الليل دون النهار (قال) وقد قال الله تبارك
وتعالى في كتابه والفجر وليال عشر فقد جعل الله الايام مع الليالي ﴿قلت﴾ أرايت
لو أن رجلا قال لامرأته طالق ان دخل دار فلان ودار فلان فدخل احدي الدارين
أنطلق عليه امرأته أم لا في قول مالك (قال) تطلق عليه امرأته اذا دخل احدي
الدارين ﴿قلت﴾ فان دخل الدار الأخرى بعد ذلك أنطلق عليه في قول مالك
(قال) لا تطلق عليه في قول مالك لانه قد حنث في يمينه التي حلف بها فلا يقع
عليه شيء بعد ذلك

ما جاء في الشك في الطلاق

﴿ قات ﴾ أرأيت لو أن رجلا طلق امرأته فلم يدركم طلقها أو واحدة أم اثنتين أم ثلاثا كم يكون هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره (قال ابن القاسم) وأرى أن ذكر وهي في العدة أنه لم يطلق الا واحدة أو اثنتين أنه يكون أملاك لها فان انقضت عدتها قبل أن يذكر فلا سبيل له اليها وان ذكر بعد انقضاء العدة أنه انما كانت تطليقة أو تطليقتين فهذا مخاطب من الخطاب وهو مصدق في ذلك ﴿ قات ﴾ اتحفظه عن مالك قال لا ﴿ قات ﴾ أرأيت ان لم يذكر كم طلقها ففرقت بينهما ثم تزوجها رجل بعد انقضاء عدتها ثم طلقها هذا الزوج الثاني أو مات عنها أتحل للزوج الذي لم يدركم طلقها (قال) تحل له بعد هذا الزوج لانه ان كان انما طلقها واحدة رجعت عنده على اثنتين وان كان انما طلقها اثنتين رجعت اليه على واحدة وان كان انما طلقها ثلاثا فقد أحلها هذا الزوج فان طلقها هذا الزوج أيضا تطليقة واحدة فاتقضت عدتها أولم تنقض عدتها لم يحل له أن ينكحها الا بعد زوج لانه لا يدري لعل طلاقه اياها انما كان تطليقتين فقد طلق أخرى فهذا لا يدري لعل الثلاث انما وقعت بهذه التطليقة التي طلق فان تزوجت بعد ذلك زوجا آخر فمات أو طلقها فاتقضت عدتها فتزوجها الزوج الاول فطلقها أيضا تطليقة انه لا يحل له أن ينكحها الا بعد زوج أيضا لانه لا يدري لعل الطلاق الاول انما كان تطليقة واحدة والطلاق الثاني انما كان تطليقة ثانية وان هذه الثالثة فهو لا يدري لعل هذه التطليقة الثالثة فلا يصاح له أن ينكحها حتى تنكح زوجا غيره ﴿ قات ﴾ فان نكحت زوجا غيره ثم طلقها أو مات عنها هذا الزوج الثالث ثم تزوجها هذا الزوج الاول أيضا (قال) ترجع اليه على تطليقة أيضا بعد الثلاثة الا أن يت طلاقها وهي تحته في أي نكاح كان (قال) فان بت طلاقها فيه ثم تزوجت بعده زوجا ثم رجعت اليه رجعت على طلاق مبتدا ﴿ قات ﴾ أرأيت اذا قال الرجل لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالق ثلاثا فقالت المرأة قد دخلت الدار وكذبها الزوج (قال) أما في القضاء فلا يقضى

عليه بطلاقها ويستحب للزوج أن لا يقيم عليها لانه لا يدري لعلها قد دخلت الدار (قال) وكذلك قال لي مالك في رجل قال لامرأته وسألها عن شيء فقال ان لم تصدقيني أو ان كتمتني فأنت طالق البتة فأخبرته (قال) مالك أرى أن يفارقها ولا يقيم عليها (قال مالك) وما يدريه أصدقه أم لا (قال ابن القاسم) وسمعت الليث يقول مثل قول مالك فيها ﴿قلت﴾ أرايت ان قالت قد دخلت الدار فصدقها الزوج ثم قالت المرأة بعد ذلك كنت كاذبة (قال) اذا صدقها الزوج فقد لزمه ذلك في رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان لم يصدقها وقالت قد دخلت ثم قالت بعد ذلك كنت كاذبة (قال) أرى أنه ينبغي له أن يحتنبها ويخليها فيما بينه وبين الله تعالى ولا يقيم عليها وأما في القضاء فلا يلزمه ذلك

ما جاء في الشك في الطلاق

﴿قلت﴾ أرايت اذا شك الرجل في يمينه فلا يدري بطلاق حلف أم بعثق أم بصدقة أو بمشي (قال) كان يبلغنا عن مالك أنه قال في رجل حلف فحنت فلا يدري بأي ذلك كانت يمينه أبصدقة أم بطلاق أم بعثق أم بمشي الى بيت الله (قال) قال مالك انه يطلق امرأته ويعتق عبيده ويتصدق بثلاث ماله ويمشي الى بيت الله ﴿قلت﴾ ويجبر على الطلاق والعنق والصدقة في قول مالك (قال) لا يجبر على شيء من هذا لا على الطلاق ولا على العنق ولا على الصدقة ولا المشي ولا شيء من هذه الاشياء انما يؤمر به فيما بينه وبين الله تعالى في الفتيا ﴿قلت﴾ وكذلك لو حلف بطلاق امرأته فلا يدري أحنت أم لم يحنت أكان مالك يأمره أن يفارقها (قال) نعم كان يأمره أن يفارقها ﴿قلت﴾ أرايت ان كان هذا الرجل موسوسا في هذا الوجه (قال ابن القاسم) لا أرى عليه شيئا ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال لامرأته قد طلقك قبل أن أتزوجك أيقع عليه شيء من الطلاق أم لا (قال) أرى أنه لا شيء عليه ﴿قلت﴾ وكذلك لو قال قد طلقك وأنا مجنون أو وأنا صبي (قال) ان كان يعرف بالجنون فلا شيء عليه وكذلك قوله قد طلقك وأنا صبي أنه لا يقع عليه به الطلاق ﴿قلت﴾ أرايت ان طلق بالعجمية وهو فصيح بالعربية أطلق عليه امرأته أم لا في قول مالك

(قال) لم أسمع من مالك في الطلاق بالمعجمة شيئاً وأرى أن ذلك يلزمه إذا شهد عليه العدول ممن يعرف المعجمة أنه طلاق بالمعجمة ﴿قلت﴾ أرايت ان قال رجل لامرأته يدك طالق أو رجلك طالق أو أصبعك طالق (قال) لم أسمع من مالك في ذلك شيئاً وأرى أنه إذا طلق يداً أو رجلاً أو ما أشبه ذلك فهي طالق كلها وكذلك الحرية ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأته أنت طالق بمض تطلقه (قال) لم أسمعه من مالك وأرى أن يجبر على تطلقه فتكون تطلقه كاملة فتكون قد لزمته ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لأربع نسوة له بينكن تطلقه أو تطلقتان أو ثلاث أو أربع (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكن أرى أنه إذا قال بينكن أربع تطلقات أو دون الأربع أنها تطلقه تطلقه على كل واحدة منهن وإن قال بينكن خمس تطلقات إلى أن تبلغ ثمانى فهي اثنتان اثنتان فإف قال تسع تطلقات فقد لزم كل امرأة منهن ثلاث تطلقات (قال) ولم أسمع هذا من مالك قال ابن القاسم وهو رأيي ﴿ابن وهب﴾ عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن الرجل قال لامرأته أنت طالق سدس تطلقه (قال) نرى أن يوجع من قال ذلك جلدًا وجيماً ويكون تطلقه تامة وهو أملك بها (قال يونس) قال ربعة من قال لامرأته أنت طالق بمض تطلقه فهي تطلقه تامة وإن سليمان بن حبيب المحاربي أخبر أن عمر بن عبد العزيز قال له لا تقل السفهاء سفههم إذا قال السفية لامرأته أنت طالق نصف تطلقه فاجعلها واحدة وإن قال واحدة ونصفا فاجعلها اثنتين وإن قال اثنتين ونصفا فاجعلها البتة ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً قال إحدى امرأتى طالق ثلاثاً لم ينو واحدة منهما بعينها أيكون له أن يوقع الطلاق على أيتهما شاء (قال) قال مالك إذا لم ينو حين تكلم بالطلاق واحدة بعينها طلقا عليه جميعاً وذلك أن مالكاً قال في رجل له امرأتان أو أكثر من ذلك فقال امرأة من نسائي طالق ثلاثاً إن فعلت كذا وكذا ففعله (قال) إن كان نوى واحدة منهن بعينها حين حلف طلق تلك عليه والا طلقن جميعاً بما حلف به وإن كان نوى واحدة منهن بعينها فنفسها طلقن عليه جميعاً ﴿قلت﴾ وما حجة مالك في هذا (قال) لأن الطلاق

ليس يختار فيه في قول مالك ﴿وقال ابن القاسم﴾ حدثنا يحيى بن عبد الله بن سالم بن عبد الله عمر بن الخطاب أن عمر بن عبد العزيز قضى به في رجل من أهل البادية كان يستقي على ماء له فأقبلت ناقة له فنظر إليها من بعيد فقال امرأته طالق البتة وله امرأتان إن لم تكن فلانة لئناقة له فأقبلت ناقة غير تلك الناقة فقدم الاعرابي المدينة فدخل على أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وهو عامل لعمر بن عبد العزيز على المدينة وعمر يومئذ خليفة فنص عليه قصته فأشكلك عليه القضاء فيها فكتب إلى عمر في ذلك فكتب إليه عمر إن كان نوى واحدة منهما حين حلف فهو مانوى والا طلقتهما جميعا عليه ﴿قلت﴾ فإن قال أحدا كما طالق وقال قد نويت هذه بعينها وعليه بنية حين حلف فيهما أصدق في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت أن طلق أحدي امرأتيه ثلاثا فنفسها يلزمه الطلاق فيهما جميعا أم لا في قول مالك (قال) قال مالك يلزمه الطلاق فيهما جميعا ﴿قلت﴾ فهل يقال له طالق من ذى قبل التي لم تطلق أو يقال له طلقهما جميعا من ذى قبل (قال) مناسأنا مالكا عن هذا ولكن مالكا قال يطلقان عليه جميعا ﴿قلت﴾ أرايت أن قال أحدهما طالق (قال) قال مالك يطلقان عليه جميعا إذا لم ينو واحدة منهما

ما جاء في الاستثناء في الطلاق

﴿قلت﴾ أرايت الاستثناء في الطلاق في قول مالك (قال) ذلك باطل والطلاق لازم ﴿قلت﴾ أرايت أن قال فلانة طالق إن شاء فلان أ يكون ذلك استثناء ويوقع الطلاق عليها مكانه ولا يلتفت إلى مشيئة فلان في قول مالك أم لا (قال) ليس قوله أنت طالق إن شاء فلان مثل قوله أنت طالق إن شاء الله وإنما الاستثناء في قول مالك أنت طالق إن شاء الله فالطلاق فيه لازم وأما إذا قال إن شاء فلان فلا تطلق حتى يعرف أيشاء فلان أم لا يشاء ﴿قلت﴾ فإن قال أنت طالق إن شاء فلان وفلان ميت أيقع الطلاق الساعة عليها في قول مالك (قال) لا أراها تطلق لانا نعرف أن الميت لا يشاء فقد انقطعت مشيئته ولا يشاء أبداً ﴿قلت﴾ فإن قال

أنت طالق ان شاء فلان فأت فلان قبل أن يشاء وقد علم بذلك أو لم يعلم حتى هلك
أطلق مكانها حين مات الذي جعلت اليه المشيئة في قول مالك أم لا (قال) هو
غندي بمنزلة من قال ذلك للميت الذي قد انقطعت مشيئته اذا لم يشأ حتى مات فلا
طلاق عليه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لها أنت طالق ان شاء الله أطلاق مكانها في قول
مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وقل مالك لى لا ثنيا في الطلاق ﴿ قات ﴾ أرأيت ان قال
لها أنت طالق ان شاء هذا الشيء لشيء لا يشاء شيئا مثل الحجر والحائط (قال) أرى
أنه لا شيء عليه لانه جعل المشيئة لمن لا تعلم له مشيئة ولا يستطيع الناس علم مشيئته
فجعل المشيئة اليه فلا طلاق عليه ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا قال لامرأة كلما
تزوجتك فأنت طالق ثلاثا فتزوجها فطلقت ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج أطلاق ثلاثا
أيضا في قول مالك قال نعم (قل مالك) اذا قال كلما فاليمين له لازمة كلما تزوجها
بعد زوج ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا قال اذا تزوجتك ومتى ما تزوجتك وان تزوجتك
أهذه بمنزلة كلما في قول مالك (قال) قال لى مالك ان تزوجتك أبداً واذا تزوجتك
فلا يكون الا على مرة واحدة ومتى ما تزوجتك فلا يكون الا على مرة واحدة الا أن
يريد بذلك مثل قوله كلما تزوجتك فان أراد بقوله متى ما كلما فهو كما نوى وان لم ينو
شيئا فهو على أول مرة ولا شيء عليه غيره وهذا كله قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت
ان قال لامرأة ليست له بامرأة أنت طالق يوم أكملك أو يوم تدخلين الدار أو يوم
أطوك أيقع الطلاق اذا تزوجها فكلما أو وطئها أو دخلت الدار (قال) قال مالك
لا يقع عليه الطلاق الا أن يكون أراد بقوله ذلك ان تزوجها ففعلت هذا فهي طالق اذا
كان أراد بقوله ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا قال كل امرأة أتزوجها
فهي طالق (قال) قال مالك لا شيء عليه ولتزوج أربعاً ﴿ قال مالك ﴾ وكذلك
لو كان هذا في يمين أيضا قل ان دخلت الدار فكل امرأة أتزوجها فهي طالق فدخل
الدار فليتزوج ما شاء من النساء ولا يقع الطلاق عليه لانه قد عم فقال كل امرأة
(قال مالك) وكذلك لو كانت عنده ثلاث نسوة أو امرأتان كان له أن يتزوج

اثنتين تمام الاربع فان طلق منهن شيئاً فله أن يتزوج ان شاء وهذا كمن لم يحلف ﴿ قال مالك ﴾ وكذلك لو كانت تحته امرأتان فقال ان دخلت هذه الدار فكل امرأة أتزوجها فهي طالق فدخل الدار كان له أن يتزوج ولا يكون عليه في المرأتين اللتين يتزوج شيئاً وهو كمن لم يحلف ﴿ قال مالك ﴾ وكذلك لو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق أو قال ان دخلت الدار فكل امرأة أتزوجها فهي طالق فدخل الدار انهما سواء لا يكون عليه شيء وهو كمن لم يحلف ﴿ قال مالك ﴾ فان قال كل امرأة أتزوجها ان دخلت هذه الدار فهي طالق فتزوج امرأة ثم دخل الدار انه لا شيء عليه في امرأته التي تزوج وليتزوج فيما يستقبل ولا شيء عليه لانه كمن لم يحلف ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال كل امرأة أتزوجها الا من أهل الفسطاط فهي طالق (قال) يلزمه الطلاق في قول مالك ان تزوج من غير الفسطاط ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق الا من قرية كذا وكذا وذكرك قرية صغيرة (قال) أرى ذلك لا يلزمه اذا كانت تلك القرية ليس فيها ما يتزوج ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق الا فلانة وسمى امرأة بعينها ذات زوج أو لا زوج لها (قال) بلغني عن مالك أنه قال لا أرى عليه شيئاً قال وهو بمنزلة رجل قال ان لم أتزوج فلانة فكل امرأة أتزوجها فهي طالق وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال ان لم أتزوج من الفسطاط فكل امرأة أتزوجها فهي طالق (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أنه لا يتزوج الا من الفسطاط والا لزمه الخنث ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال كل امرأة أتزوجها الى أربعين سنة أو ثلاثين سنة فهي طالق (قال) سألت مالكا عن غلام ابن عشرين سنة أو نحو ذلك حلف في سنة ستين ومائة أن كل امرأة يتزوجها الى سنة مائتين فهي طالق (قال مالك) ذلك عليه ان تزوج طلقت عليه (قال ابن القاسم) وهذا قد حلف على أقل من أربعين سنة وأرى والذي بلغني عن مالك أنه لا يتزوج الا أن يخاف على نفسه العنت وذلك أن يكون لا يقدر على مال فيتسرر منه فيخاف على نفسه العنت فيتزوج ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال وهو شيخ كبير ان

تزوجت الى خمسين سنة فكل امرأة أتزوجها فهي طالق وقد علم أنه لا يعيش الى ذلك الاجل (قال) ما سمعته من مالك ولكن سمعت من أثق به يحكي عن مالك أنه قال اذا ضرب من الآجال أجلا يعلم أنه لا يعيش الى ذلك الاجل فهو كمن عم النساء فقال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ولم يضرب أجلا فلا تكون يمينه هذه بشيء ولا يلزمه من يمينه طلاق ولهذا أن يتزوج (وقال) في الذي يحلف فيقول كل امرأة أتزوجها الى مائتي سنة طالق فيمينه باطل وله أن يتزوج متى ما شاء ﴿قلت﴾ أرايت ان قال كل امرأة أتزوجها من الفسقاط أو قال كل امرأة أتزوجها من همدان أو من مراد أو من بني زهرة أو من الموالي فهي طالق فتزوج امرأة من الفسقاط أو من مراد أو من همدان (قال) تطلق عليه في قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجها بعد ما طلقت عليه (قال) يرجع عليه اليمين ويقع الطلاق ان تزوجها ثانية ﴿قلت﴾ فان تزوجها ثلاث مرات فبانت منه بثلاث تطليقات ثم تزوجها بعد زوج أيقع الطلاق عليه أيضاً في قول مالك (قال) نعم يقع الطلاق عليها كلما تزوجها وان بعد ثلاث تطليقات وكذلك قال مالك (قال) ولقد سئل مالك عن رجل من العرب كانت تحته امرأة من الموالي فعاتبه بنو عمه في تزويج الموالي فقال كل امرأة أتزوجها من الموالي فهي طالق ثلاثا ف قضى أنه طلق المرأة التي كانت تحته ثم أراد أن يتزوجها فسأل عن ذلك مالكا فقال مالك لا تتزوجها وأراها قد دخلت في اليمين وان كانت تحته يوم حلف لأنها من الموالي فلا يتزوجها ﴿قلت﴾ ولا شيء عليه ما لم يطلقها في قول مالك (قال) نعم لا شيء عليه ما لم يطلقها ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال كل امرأة أتزوجها ما عاشت فلانة فهي طالق وهذه التي حلف في حياتها هي امرأته (قال) قال مالك ان كانت له نية أنه انما أراد بها ما عاشت فلانة أي ما كانت عندي فكل امرأة أتزوجها فهي طالق انه يدين في ذلك ويكون له نيته وليس له أن يتزوج ما كانت تحته فاذا فارقها كان له أن يتزوج فان لم يكن له نية فلا يتزوج حتى تموت امرأته التي حلف أن لا يتزوج ما عاشت طلقها أو كانت تحته وهذا من وجه ما فسر لك

أنه ليس له أن يتزوج الا أن يخاف العنت فان خاف العنت تزوج ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا قال لامرأته كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق فطلق امرأته واحدة أو ثلاثا ثم تزوج امرأة ثم تزوج امرأته التي حلف لها أن لا يتزوج عليها فتزوجها بعد زوج أو قبل زوج ان كان الطلاق تطليقة أيقع على الأجنبية التي تزوج من الطلاق شيء أم لا في قول مالك (قال) قال مالك اذا طلق امرأته التي حلف أن لا يتزوج عليها ثلاثا ثم تزوج امرأة ثم تزوج امرأته التي حلف أن لا يتزوج عليها انه لا شيء عليه في التي يتزوج ولا في امرأته التي حلف لها وان كان طلاقه اياها واحدة فانقضت عدتها ثم تزوج امرأة ثم تزوجها عليها (قال مالك) فانها تطلق أيتها كانت فيها اليمين ما بقي من ملك ذلك الطلاق شيء ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لامرأته كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق فطلقها ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج ثم تزوج عليها (قال) قال مالك لا يلزمه اليمين ﴿قلت﴾ لم (قال) لان طلاق الملك الذي كان حلف فيه قد ذهب كله ألا ترى أنه قال كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق فلما ذهب ملك المرأة التي تحته فلا يمين عليه وكذلك المسئلة الاولى ﴿قلت﴾ فاذا هو طلقها تطليقة ثم تزوجها ثم تزوج عليها (قال) تطلق التي تزوج عليها في قول مالك ﴿قلت﴾ فان طلقها تطليقة ثم تزوج أجنبية ثم تزوج امرأته (قال) قال مالك تطلق عليه الأجنبية ﴿قلت﴾ لم وانما قال كل امرأة أتزوجها عليك فهو انما تزوج أجنبية ثم تزوجها على الأجنبية (قال) قال مالك يلزمه الطلاق تزوجها قبل الأجنبية أو تزوج الأجنبية قبلها ما بقي من طلاق امرأته التي كانت في ملكه شيء ﴿قلت﴾ أرأيت ان كانت نيته حين حلف أن لا يتزوج عليها كانت نيته أن لا يتزوج عليها ولكن أراد أن يتزوجها هي على غيرها لئلا يكون عليه يمين (قال) لم أر مالكا ينويه في شيء من هذا (قال) وقال لي مالك ما بقي من طلاق ذلك الملك شيء فهو سواء ان تزوجها على الأجنبية أو تزوج الأجنبية عليها عند مالك ما بقي من طلاق تلك المرأة شيء فانما أراد أن لا يجمع بينهما ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال كل امرأة أتزوجها عليك فأمرها

بيدك فطابقها واحدة ثم تزوجها بعد انقضاء عدتها ثم تزوج عليها في هذا الملك
الثاني (قال) قال مالك اذا تزوج عليها في الملك الثاني فأمر التي تزوج عليها في يدها
ما بقي من طلاق ذلك الملك الذي حلف فيه شيء ﴿قلت﴾ وكذلك ان تزوج
أجنبية بعد ما طلق التي قال لها كل امرأة أتزوجها عليك فأمرها بيدك ثم تزوج
هذه التي جعل لها ما جعل أو يكون أمر الأجنبية في يدها أم لا وإنما تزوجها على
الأجنبية ولم يتزوج الأجنبية عاينها (قال) قال مالك ان هو تزوجها على الأجنبية أو
تزوج الأجنبية عليها فذلك سواء وذلك في يدها ما بقي من طلاق ذلك الملك الذي
قال لها فيه أمر كل امرأة أتزوجها عليك في يدك شيء ﴿قلت﴾ وسواء ان شرطوا
ذلك عليه في عقدة النكاح أو كان هو الذي تبرع بذلك فجعله لها بعد عقدة النكاح
أهو سواء في قول مالك (قال) نعم هو سواء في قول مالك ﴿مالك بن أنس﴾
ويونس بن يزيد عن ابن شهاب عن ابن المسيب وحميد بن عبد الرحمن وعبيد الله بن
عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار أخبروه كلهم عن أبي هريرة أنه قال
استفتيت عمر بن الخطاب عن رجل طلق امرأته تطليقة واحدة أو تطليقتين ثم تركها
حتى تحل ثم تنكح زوجا غيره فيموت عنها أو يطلقها فينكحها زوجها الأول الذي
طلقها فينكحها على كم تكون عنده قال عمر تكون عنده على ما بقي من طلاقها (وقال
يونس) في الحديث فاذا طلقها ثلاث تطليقات لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره ثم
ان نكحها بعد استقبال الطلاق كاملا من أجل أنه لم يبق له من الطلاق شيء
﴿مسلمة بن علي﴾ عن رجل عن عمرو بن شعيب أن أبي بن كعب ومعاذ بن جبل
وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمرو بن العاص قالوا هي عنده على ما بقي من الطلاق
اذا طلقها واحدة أو اثنتين ﴿قلت﴾ أرايت لو أن امرأة اشترطت على زوجها
أن لا يتزوج عليها فان فعل فأمر نفسها بيدها فتزوج عليها فطلقت امرأته نفسها
ثلاثا أيكون ذلك لها ان أنكر الزوج الثلاث (قال) قال مالك في هذه المسئلة
بمينها ان ذلك لها ولا ينفع الزوج انكاره ﴿قلت﴾ وسواء ان كان قد دخل بها

أولم يدخل بها حتى تزوج عليها (قال) الذي حملنا عن مالك أن ذلك شرط لها دخل
بها أولم يدخل بها لأنها حين شرطت إنما شرطت ثلاثاً فلا يبالي دخل بها حين
تزوج عليها أولم يدخل بها لها أن تطلق نفسها ثلاثاً فان طلقت نفسها ثلاثاً بانت
منه وإن طلقت واحدة فان كانت مدخولاً بها كان الزوج أملك بها وإن كانت
غير مدخول بها كانت بائناً بها ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن طلقت نفسها واحدة
أ يكون لها أن تطلق نفسها أخرى بعد ذلك (قال) إذا وقفت فطلقت نفسها واحدة
لم يكن لها أن تطلق نفسها أخرى بعد ذلك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا
رأى ﴿ قلت ﴾ فان طلقت نفسها واحدة ولم توقف أ يكون لها أن تطلق نفسها
بعد الواحدة أخرى أو تمام الطلاق في قول مالك (قال) إذا طلقت نفسها واحدة
بعد ما تزوج عليها وإن لم توقف على حقها فليس لها أن تطلق بعد ذلك غيرها لأنها
قد تركت ما بعد الواحدة وقضت في الذي كان لها بالطلاق الذي طلقت به نفسها
وإنما توقف حتى تقضى أو ترد إذا لم تفعل شيئاً فأما إذا فعلت وطلقت نفسها واحدة
فهي بمنزلة من وقفت فطلقت نفسها واحدة فليس لها بعد ذلك أن تطلق ﴿ قلت ﴾
أرأيت إن تزوج عليها امرأة فلم تقض ثم تزوج عليها أخرى بعد ذلك أ يكون
لها أن تطلق نفسها أم لا (قال) قال مالك لها أن تطلق نفسها ثلاثاً إن أحببت أو
واحدة أو اثنتين وتحلف بالله ما كانت تركت الذي كان لها من ذلك حين تزوج
عليها وأنها إنما رضيت بنكاحه تلك الواحدة ولم ترض أن يتزوج عليها أخرى (قال
مالك) ويكون لها أن تقول إنما تركته أن يتزوج هذه الواحدة ولم أقض لعله يُعْتَبَرُ
فيما بقي فلذلك لم أقض (قال) فيكون لها إذا حلفت على ذلك أن تقضى إذا تزوج
عليها ثانية ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن تزوج عليها فلم تقض ثم طلق التي تزوج عليها ثم تزوجها
بعينها فقضت امرأته بالطلاق على نفسها أ يكون ذلك لها والزوج يقول إنما تزوجت
عليك من قد رضيت بها مرة (قال) بلغني عن مالك أنه قال ذلك لها أن تطلق نفسها
لأنها وإن كانت رضيت بها أول مرة فلم ترض بها بعد ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن

رجلا قال لامرأته ان لم أتزوج عليك اليوم فأنت طالق ثلاثا فتزوج عليها نكاحا فاسدا (قال) أرى أن تطلق عليه امرأته لان مالك قال في جارية قال لها سيدها ان لم أبعك فأنت حرة لوجه الله فباعها فاذا هي حامل منه (قال مالك) تمتق لانه لا بيع له فيها حين كانت حاملا فهذا يشبه مسئلتك في النكاح ﴿قلت﴾ فان تزوج عليها أمة (قال) آخر ما فارقنا عليه مالك أنه قال نكاح الامة على الحرية جائز الا أن للحرية الخيار اذا تزوج عليها الامة ان اشاءت أن تقيم أقامت وان شاءت ان تفارق فارقته ونزلت هذه بالمدينة فقال فيها مالك مثل ما وصفت لك ﴿قلت﴾ وتكون الفرقة تطليقة (قال) نعم قال وقال مالك وان رضيت أن تقيم فالميت بينهما بالسوية يساوي بينهما بالقسم ولا يكون للحرية الثلثان وللأمة الثلث ﴿قلت﴾ أرايت ان قال كل امرأة أتزوجها من أهل الفسقاط فهي طالق ثلاثا فتزوج امرأة من أهل الفسقاط فبني بها أياكون عليه مهر ونصف أم مهر واحد (قال) عليه مهر واحد في قول مالك ﴿قلت﴾ وما حجة مالك حين لم يجعل لها الا مهرا واحدا (قال) قال مالك هي عندي بمنزلة رجل حنت في الطلاق فلم يعلم فوطئ أهله بعد حنته ثم علم إنه لا شيء عليه الا المهر الاول الذي سمي لها ﴿قلت﴾ أياكون عليها عدة الوفاة ان دخل بها ثم مات عنها في قول مالك (قال) لا وانما عليها ثلاث حيض ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال كل امرأة أتزوجها من أهل الفسقاط طالق فوكل رجلا يزوجه فزوجه امرأة من أهل الفسقاط أتطلق عليه أم لا (قال) تطلق عليه ﴿قلت﴾ فان وكله أن يزوجه بعد يمينه ولم يسم له موصفا فزوجه من الفسقاط فقال الزوج اني قد كنت حلفت في كل امرأة أتزوجها من أهل الفسقاط بالطلاق وأنا انما وكلتك أن تزوجتي من لا تطلق علي (قال) لا ينظر في ذلك الى قول الزوج والنكاح له لازم الا أن يكون قد نهاه عن نساء أهل الفسقاط ﴿قال﴾ وقال مالك في الرجل يحلف أن لا يبيع سلعة كذا وكذا فيوكل غيره يبيعها انه حانت (قال ابن القاسم) فهذا عندي مثله ﴿قلت﴾ أرايت رجلا قال لرجل أخبر امرأتي بطلاقها متى يقع الطلاق يوم يخبرها أو يوم قال له أخبرها

(قال) يقع الطلاق في قول مالك يوم قال له أخبرها ﴿قلت﴾ فإن لم يخبرها (قال) فالطلاق واقع في قول مالك وإن لم يخبرها لأن مالكا قال في رجل أرسل رسولا إلى امرأته يخبرها أنه قد طلقها فكتمها الرسول ذلك (قال) لا ينفعه وقد وجب عليه الطلاق (قال) وسمعت مالكا وسئل عن رجل يكتب إلى امرأته بطلاقها فيبدو له فيحبس الكتاب بعد ما كتب (قال مالك) إن كان كتب حين كتب ليستشير وينظر ويختار فذلك له والطلاق ساقط عنه وإن كان كتب حين كتب مجما على الطلاق فقد وقع عليه الحنث وإن لم يبعث بالكتاب (قال) فكذلك الرسول حين بعثه بالطلاق ﴿قلت﴾ أ رأيت إن كان حين كتب الكتاب غير عازم على الطلاق فأخرج الكتاب من يده أتجمعه عازما على الطلاق بخروج الكتاب من يده أم لا في قول مالك (قال) لا أحفظ من مالك في هذا شيئا وأراه حين أخرج الكتاب من يده أنها طالق إلا أن يكون إنما أخرج الكتاب من يده إلى الرسول وهو غير عازم فذلك له أن يرده إن أحب ما لم يبلغها الكتاب ﴿قلت﴾ أ رأيت الآخر هل يجوز طلاقه ونكاحه وشراؤه وبيعه ونحوه إذا قذف ويحد قاذفه ويقتص له في الجراحات ويقتص منه (قال) نعم هذا جائز فيما سمعت وبلغني عن مالك إذا كان هذا كله يعرف من الآخر بالإشارة أو بالكتاب يستيقن منه فذلك لازم للآخر ﴿قلت﴾ أ رأيت الآخر إذا اعتق أو طلق أيحوز ذلك في قول مالك (قال) أرى ما وقف على ذلك وأشيره إليه فمرفه أن ذلك لازم له يقضى به عليه ﴿قلت﴾ وكذلك إن كتب بيده الطلاق والحرية (قال) قد أخبرتك أن ذلك يلزمه في الإشارة فكيف لا يلزمه في الكتاب ﴿قلت﴾ أ رأيت المبرسم أو المحموم الذي يهذي إذا طلق امرأته أيحوز طلاقه (قال) سمعت مالكا وسئل عن مبرسم طلق امرأته بالمدينة فقال مالك إن لم يكن معه عقله حين طلق فلا يلزمه من ذلك شيء ﴿قلت﴾ أيحوز طلاق السكران (قال) نعم قال مالك طلاق السكران نجائز ﴿قلت﴾ لابن القاسم ومخالفة السكران جائزة (قال) نعم ومخالفته ﴿قلت﴾ أ رأيت طلاق المكره ومخالفته (قال) قال مالك لا يحوز طلاق المكره

ومخالفته . مثل ذلك عندى ﴿ قلت ﴾ وكذلك نكاح المكروه وعق المكروه لا يجوز
 فى قول مالك (قال) نعم كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت المجنون هل يجوز طلاقه
 (قال) اذا طلق فى حين يخلق فيه فطلاقه غير جائز واذا طلق اذا انكشف عنه
 فطلاقه جائز وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت المعتوه هل يجوز طلاقه (قال) لا يجوز
 طلاق المعتوه فى قول مالك على حال (قال) لان المعتوه انما هو . طبق عليه ذاهب
 العقل ﴿ قلت ﴾ فالمجنون عند مالك الذى يخلق أحيانا ويفيق أحيانا ويخلق مرة
 وينكشف عنه مرة قال نعم ﴿ قلت ﴾ والمعتوه المجنون المطبق عليه فى قول مالك قال
 نعم ﴿ قلت ﴾ والسفيه (قال) السفيه الضعيف العقل فى مصاحبة نفسه البطلان فى
 دينه فهذا السفيه ﴿ قلت ﴾ فهل يجوز طلاق السفيه فى قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾
 أيجوز طلاق الصبي فى قول مالك (قال) قال لى مالك لا يجوز طلاق الصبي حتى
 يحتلم ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن نصرانية تحت نصرانى أسلمت المرأة فطلقها زوجها بعد
 ما أسلمت وهي فى عدتها وزوجها على النصرانية أيقع طلاقه عليها فى قول مالك
 (قال) لا يقع طلاقه عليها فى قول مالك ولا يقع طلاق المشرك على امرأته فى قول
 مالك (قال مالك) وطلاق المشرك ليس بشئ ﴿ قلت ﴾ أرأيت طلاق المشركين هل
 يكون طلاقا اذا أسلموا فى قول مالك (قال) قال مالك ليس ذلك بطلاق ﴿ ابن وهب ﴾
 عن يونس بن يزيد أنه سأل ابن شهاب عن رجل قال هذا فلان فقال رجل ليس به
 فقال امرأته طالق ثلاثا ان لم يكن فلانا . أو قال ان كلم فلانا فامرأته طالق ثلاثا
 فكلمه ناسيا (فقال) أرى أن يقع عليه الطلاق ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس أنه سأل ربيعة
 عن رجل ابتاع سلعة فساءله رجل بكم أخذتها فأخبره فقال لم تصدقنى فطلق امرأته البتة
 ان لم يخبره فقال بكم أخذتها فقال بدينار ودرهمين ثم انه ذكر فقال أخذتها بدينار وثلاثة
 دراهم فقال ربيعة أرى أن خطأه بما نقص أو زاد سواء قد طلق امرأته البتة وحديث
 عمر بن عبد العزيز فى البدوى الذى حاف على ناقة له فأقبلت أخرى وله امرأتان ان
 عمر قال له ان لم يكن نوى واحدة فهما طالقتان (وقال) جابر بن زيد فى رجل قال ان

كان هذا الشيء كذا وكذا وهو عامه أنه كذلك فكان على غير ما قال قال جابر يلزمه ذلك في الطلاق ان كان حلف بالطلاق ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد أنه سأل ابن شهاب عن رجل أثنى امرأته على مال ثم سألها المال فجحدته فقال ان لم أكن دفعت اليك المال فأنت طالق البتة (قال) نرى هذا حلف على سريرة لم يطلع عليها أحد من الناس غيره وغيرها فقال أرى أن يوكلنا إلى الله ويحمله ما يحمله (وقال) ربيعة ويحيى ابن سعيد مثل ذلك (وأخبرني) محمد بن عمرو عن ابن جريج عن عطاء أنه قال اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ان شاء الله فذلك عليه (قال) وقال سعيد بن المسيب مثله (وقال الليث) لا استثناء في طلاق ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن عبد ربه بن سعيد عن إياس بن معاوية المزني أنه قال في الرجل يقول لامرأته أنت طالق أولعبده أنت حر ان فعلت كذا وكذا فبدأ بالطلاق أو بالعق (قال) هي يمين ان بر فيها بر وان لم يفعل فلا شيء عليه ولا نرى ذلك الا على ما أضمر ﴿ابن وهب﴾ عن السريّ ابن يحيى عن الحسن البصري بذلك ﴿قال ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب أنه سأل ربيعة عن رجل قال لجارية امرأته ان ضربتها فأنت طالق البتة ثم رماها بحجر فشجها (قال ربيعة) أما أنا فأراها قد طلقت (وقال) يحيى بن سعيد مثله ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن يونس أنه سأل ربيعة عن الذي يقول ان لم أضرب فلانا فعلى كذا وكذا وأنت طالق البتة قال ربيعة ينزل بمنزلة الايلاء الا أن يكون حلف بطلاقها البتة ليضربن رجلاً مسلماً وليس له على ذلك الرجل وتر^(١) ولا أدب وان ضربه اياه لو ضربه خديعة من ظلم فان حلف على ضرب رجل هو بهذه المنزلة فرق بينه وبين امرأته لا ينتظر به ولا نعمة عين (قال ربيعة) ولو حلف بالبتة ليشربن خمرًا أو بعض ما حرم الله عليه ثم رفع ذلك الى الامام رأيت أن يفرق بينهما ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في رجل قال ان لم أفعل كذا وكذا فامرأته طالق ثلاثاً (قال ابن شهاب) ان سمي أجلاً أرادته أو عقد عليه قلبه حمل ذلك في دينه وأمانته واستحلف

(١) وتر) بالتحريك أى عداوة من هامش الاصل

ان اتهم وان لم يجعل ليمينه أجلا ضرب له أجل فان أنفذ ما حلف عليه فبسبيل ذلك وان لم ينفذ ما حلف عليه فرق بينه وبين امرأته صاغراً قتيلاً^(١) فانه فتح ذلك على نفسه في اليمين الخاطئة التي كانت من نزع الشيطان ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن الليث عن ربيعة أنه قال في رجل قال لامرأته ان لم أخرج الى افريقية فأنت طالق ثلاثاً (قال ربيعة) يكف عن امرأته ولا يكون منها بسبيل فان مرت به أربعة أشهر نزل بمنزلة المولى وعسى أن لا يزال مولياً حتى يأتي افريقية ويقي في أربعة أشهر ﴿ابن وهب﴾ وقال ربيعة في الذي يحلف بطلاق امرأته البتة ليتزوجن عليها انه يوقف عنها حتى لا يطأها ويضرب له أجل المولى أربعة أشهر (وقال) الليث ونحن نرى ذلك أيضاً ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني من أثق به عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً ان لم أنكح عليك (قال) ان لم ينكح عليها حتى يموت أو تموت توارثا (قال) وأحب الى أن يبر في يمينه قبل ذلك ﴿ابن وهب﴾ عن الليث عن يحيى ابن سعيد أنه قال ان مات لم ينقطع عنها ميراثه ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن عبد الله ابن سالم عن عمر بن الخطاب قال من طلق امرأة ان هو نكحها أو سمي قبيلة أو نخداً أو قرية أو امرأة بعينها فهي طالق اذا نكحها ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني مالك بن أنس قال بلغني عن عبد الله بن عمر أنه كان يرى أن الرجل اذا حلف بطلاق امرأة قبل أن ينكحها ان ذلك عليه اذا نكحها ﴿ابن وهب﴾ قال مالك وبلغني أن عمر ابن الخطاب وعبد الله بن عمر وابن مسعود وسليمان بن يسار وسالم والقاسم بن محمد وابن شهاب كانوا يقولون اذا حلف الرجل بطلاق المرأة قبل أن ينكحها ثم أثم فان ذلك لازم له ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن عمر بن عبد العزيز وسليمان بن حبيب المحاربي وربيعة بن أبي عبد الرحمن ومكحول وزيد بن أسلم ويحيى ابن سعيد وعطاء بن أبي رباح وأبي بكر بن حزم مثله وأن ابن حزم فرق بين رجل وامرأة قال مثل ذلك (قال مالك) وبلغني أن عبد الله بن مسعود كان يقول اذا نص

(١) قتيلاً أي ذليلاً من قتل كجمع قتل وقراءة اذا ذل اهـ

القبيلة بعينها أو المرأة بعينها فذلك عليه وإذا عم فليس عليه شيء ﴿ابن وهب﴾
 وأخبرني عيسى بن أبي عيسى الحنط أنه سمع عامراً الشعبي يقول ليس بشيء هذه عين
 لا مخرج فيها إلا أن يسمى امرأة بعينها أو يضرب أجلاً ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني
 يونس بن يزيد عن ربيعة بنحو ذلك في الطلاق والعتاقة (قال ربيعة) وإن ناساً ليرون
 ذلك بمنزلة التحريم إذا جمع تحريم النساء والارقاء ولم يجعل إليه الطلاق إلا رحمة ولا
 العتاقة إلا أجراً فكان في هذا هلكة لمن أخذ به ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني رجال من
 أهل العلم عن عروة بن الزبير وعبد الله بن خزيمة بن زيد وربيعة أنه لا بأس أن ينكح
 إذا قال كل امرأة أنكحها فهي طالق (قال ربيعة) إنما ذلك تحريم لما أحل الله ﴿ابن
 وهب﴾ وأخبرني الليث بن سعد وغيره عن يحيى بن سعيد أن رجلاً من آل عمر بن
 الخطاب كانت عنده امرأة فتزوج عليها وشرط للمرأة التي تزوج على امرأته أن
 امرأته طالق إلى أجل سماه لها وأنهم استفتوا سعيد بن المسيب فقال لهم هي طالق حين
 تكلم به وتعتد من يومها ذلك ولا تنتظر الأجل الذي سمي طلاقها عنده ﴿وأخبرني﴾
 ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن ابن شهاب ويحيى بن سعيد وربيعة بذلك
 (قال ابن شهاب) وليس بينهما ميراث وليس لها نفقة إلا أن تكون حاملاً ولا
 تخرج من بيتها حتى تنقضي عدتها ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر
 عن ابن شهاب وربيعة عن ابن المسيب بنحو ذلك ﴿وحدثني﴾ ابن وهب عن عطاء
 ابن خالد المخزومي عن أبيه أنه سأل ابن المسيب عن ذلك فقال له هذا القول وقال
 لو مس امرأته بعد أن تزوج ثم أتيت به وكان إلى من الأمر شيء لرجته بالحجارة
 ﴿وأخبرني﴾ ابن وهب عن مسلمة بن علي عن زيد بن واقد عن مكحول أنه قال
 في رجل قال لامرأته ان نكحت عليك امرأة فهي طالق (قال) فكما تزوج عليها
 امرأة فهي طالق قبل أن يدخل بها فإن ماتت امرأته أو طلقها خطب من طلق منها
 مع الخطاب ﴿وأخبرني﴾ شبيب بن سعيد التيمي عن يحيى بن أبي أنيسة الجزري
 يحدث عن عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب عن عبد الرحمن بن جابر عن

جابر بن عبد الله عن عمر بن الخطاب وجاءه رجل من بني جثعم بن معاوية فقال له يا أمير المؤمنين اني طلقت امرأتي في الجاهلية اثنتين ثم طلقها منذ أسلمت تطليقة فماذا ترى قال عمر ما سمعت في ذلك شيئاً وسيدخل عليك رجلان فسلهما فدخل عليه عبد الرحمن بن عوف فقال عمر قص عليه قصتك فقص عليه فقال عبد الرحمن هدم الاسلام ما كان قبله في الجاهلية هي عندك على تطليقتين ثم دخل علي بن أبي طالب فقال له عمر قص عليه قصتك ففعل فقال علي بن أبي طالب هدم الاسلام ما كان في الجاهلية وهي عندك على تطليقتين بقيتا

— ما جاء في طلاق النصرانية والمكره والسكران —

﴿ قال ﴾ ابن وهب وبلغني عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه سئل عن نصراني طلق امرأته وفي حكمهم أن الطلاق بات ثم أسلم فأراد أن ينكحها (قال ربيعة) نعم ان أراد أن ينكحها فذلك لهما ويرجع على طلاق ثلاث لأن نكاح الاسلام مبتدأ ﴿ ابن وهب ﴾ وقال لي مالك في طلاق المشركين نساءهم ثم يتناكحون بعد اسلامهم قال لا يعد طلاقهم شيئاً ﴿ وأخبرني ﴾ ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن عباس وعطاء بن أبي رباح وعبد الله بن عبيد بن عمير ومجاهد وطاوس وغيرهم من أهل العلم أنهم كانوا لا يرون طلاق المكره شيئاً وقال ذلك عبد الرحمن بن القاسم ويزيد بن قسيط (قال عطاء) قال الله تبارك وتعالى الا أن تتقوا منهم تقاة (وقال) ابن عبيد الله بن عمير الليثي أنهم قوم فتنون ﴿ وأخبرني ﴾ عن ابن وهب عن حيوة بن شريح عن محمد بن المجلان أن عبد الله بن مسعود قال ما من كلام كان يدرأ عن سوطيين من سلطان الا كنت متكلماً به (وقال) عبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير وعمر بن عبد العزيز في طلاق المكره انه لا يجوز ﴿ قال ﴾ ابن وهب قال مالك وبلغني عن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار أنهما سئلا عن السكران اذا طلق امرأته أو قتل فقالا ان قتل قتل وان طلق جاز طلاقه ﴿ ابن وهب ﴾ عن مخزومة بن بكير عن أبيه قال سمعت عبد الله بن مقسم يقول سمعت سليمان بن

يسار يقول طلق رجل من آل أبي البختری امرأته (قال) حسبت انه قال عبد الرحمن وقد قيل لي انه هو المطلب بن أبي البختری طلق امرأته وهو سكران فخلده عمر بن الخطاب الحد وأجاز طلاقه ﴿ قال ﴾ وأخبرني ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن القاسم بن محمد وسالم وابن شهاب وعطاء بن أبي رباح ومكحول ونافع وغير واحد من التابعين مثل ذلك يحيزون طلاق السكران قال بعضهم وعتقه (قال) وأخبرني ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال لا نرى طلاق الصبي يجوز قبل أن يحتلم قال وإن طلق امرأته قبل أن يدخل بها فإنه قد باعنا أن في السنة أن لا تقام الحدود إلا على من احتلم وبلغ الحلم والطلاق حد من حدود الله تبارك وتعالى قال الله تعالى فلا تعتدوها فلا نرى أمراً أوثق من الاعتصام بالسنن ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم عن عبد الله بن عباس وربيعة مثله وإن عقبة بن عامر الجهني كان يقول لا يجوز طلاق الموسوس ﴿ وأخبرني ﴾ ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وابن شهاب وربيعة ومكحول انه لا يجوز طلاق المجنون ولا عتاقته (وقال ابن شهاب) إذا كان لا يعقل فلا يجوز طلاق المجنون والمعتوه (قال ربيعة) المجنون الملبس بمقله الذي لا يكون له افاقة يعمل فيها برأى (وقال) يحيى بن سعيد ما نعلم على مجنون طلاقاً في جنونه ولا مريض مغموراً لا يعقل إلا أن المجنون إذا كان يصحو من ذلك ويرد إليه عقله فإنه إذا عقل وصح جاز عليه أمره كله مثل ما يجوز على الصحيح وقال ذلك مكحول في المجنون

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ ما جاء في خيار الامة تعتق وهي تحت زوج حر أو عبد ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرايت لو أن أمة أعتقت وهي تحت مملوك أو حر (قال) قال مالك إذا أعتقت تحت حر فلا خيار لها وإذا أعتقت تحت عبد فلها الخيار ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن محمد بن عبد الرحمن عن القاسم بن محمد أن عائشة أخبرته أن بريرة كانت تحت عبد مملوك فلما عتقت قال لها رسول الله صلى الله عليه

وسلم أنت أملك بنفسك ان شئت أقت مع زوجك وان شئت فارقته ما لم يمسك
 ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن الفضل بن الحسن
 الضمري قال سمعت رجالا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتخذون عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا أعتقت الامة وهي تحت العبد فأمرها بيدها
 فان هي قرت حتى يطأها فهي امرأته لا تستطيع فراقه ﴿ ابن وهب ﴾ وقال ربيعة
 ويحيى بن سعيد وان مسها ولم تعلم بعقتها فلها الخيار حتى يبلغها ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فان
 اختارت نفسها أيكون فسخا أو طلاقا (قال) قال مالك يكون طلاقا (وقال) ابن القاسم
 وقال مالك ان طلقت نفسها واحدة فهي واحدة بائنة وان طلقت نفسها اثنتين فهي
 اثنتان بائنتان وهي في التطلقين تحرم عليه حتى تنكح زوجا غيره لان ذلك جميع
 طلاق العبد (قال) وذكر مالك عن ابن شهاب ان زورا ^(١) طلقت نفسها ثلاثا ﴿ قلت ﴾
 ولم جعل مالك خيارها تطليقة بائنة وهو لا يعرف تطليقة بائنة (قال) لان كل فرقة
 من قبل السلطان فهي تطليقة بائنة ^(٢) عند مالك وان لم يؤخذ عليها مال ألا ترى أن
 الزوج اذا لم يستطع أن يمس امرأته فضرب له السلطان أجل سنة ففرق بينهما انها
 تطليقة بائنة ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب انه قال ان خيرت فقالت
 اني قد فارقت أو طلقته فهي أملك بأمرها وقد بانث منه ﴿ ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال
 من أهل العلم عن ربيعة ويحيى بن سعيد وعطاء بن أبي رباح مثله (قال) يحيى وعطاء
 وان عتق زوجها قبل أن يحل أجله لم يكن له عليها رجعة الا أن تشاء المرأة ويخطبها مع
 الخطاب ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قالت هذه الامة حين أعتقت قد اخترت نفسي أيجعل
 هذا الخيار واحدة أم اثنتين أم ثلاثا (قال) اذا لم يكن لها نية فهي واحدة بائنة لان
 ما كان مرة يقول ليس لها أن تطلق نفسها أكثر من واحدة وكان يقول
 خيارها واحدة ثم رجع الى القول الذي أخبرتك به فأرى اذا لم يكن لها نية أنها

(١) قوله زورا كذا بالاصل في عدة مواضع وفي القاموس زيرة كسكية فليحذر اه مصححه

(٢) بهامش الاصل هنا ما نصه الا فرقة المولي والمعسر بالنفقة اه

واحدة بأنة الا ان تنوى اثنتين أو ثلاثا فيكون ذلك لها ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقد
سألنا مالكا عن الامة يطلقها العبد تطليقة ثم تعمق فتختار نفسها (قال) هما تطليقتان
ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره

❦ في الامّة تعتق فتختار نفسها عند غير السلطان ❦

﴿قلت﴾ أرايت الامة اذا عتقت وهي تحت عبد فاخترت فراقه عند غير السلطان
أيجوز ذلك لها أم لا في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ويكون فراقها تطليقة (قال)
ذلك الى الجارية ان فارقه بالبتات فذلك لها وان فارقه بتطليقة فذلك لها ﴿قلت﴾ لم
قال مالك لها أن تفارقه بالبتات (قال) لحديث زورا حين أعتقت وهي تحت عبد فقالت
لها حفصة ان لك الخيار ففارقه ثلاثا

﴿ في الامة تعاقب تحت العبد فلم تختبر نفسها حتى عاق زوجها ﴾

﴿قلت﴾ أرايت الأمة اذا اعتقت وهى تحت عبد فلم تحت حتى عتق زوجها أياكون لها الخيار فى قول مالك (قال) قال مالك لا خيار لها اذا عتق زوجها قبل أن تختار ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال فى الأمة تكون تحت العبد فيعتقان جميعاً (قال) لا نرى لها شيئاً من أمرها وقاله مجاهد فى العبد والأمة مثله (وقال) عن يونس عن ابن شهاب فى المكاتب والمكاتبه يعتقان جميعاً معاً بكلمة قال ليس لها خيار ان أعتقتهما كلمة واحدة ﴿ابن وهب﴾ قال أخبرنى يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد انه قال ما نعلم الأمة تخير وهى تحت الحر انما تخير الأمة فيما علمنا اذا كانت تحت عبد ما لم يمسه ﴿وأخبرنى﴾ ابن وهب رجال من أهل العلم عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعطاء بن أبى رباح والازاعى وغيرهم من أهل العلم مثله

— في الامة تعتق وهي حائض أولا يبلغها الا بعد زمان —

﴿ أ يكون لها خيار نفسها ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الامة اذا اعتقت وهي حائض فاختارت نفسها أكره ذلك لها أم لا (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك فيها وأكره لها ذلك الا أن تختار نفسها فيجوز ذلك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الامة تكون تحت العبد فأعتقت فلم تعلم بعتقها الا بعد زمان وقد كان العبد يطؤها بعد العتق ولم يعلم بالعتق أ يكون لها الخيار في قول مالك (قال) نعم كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ والخيار لها انما هو في مجلسها الذي علمت فيه بالعتق في قول مالك (قال) نعم ذلك لها ولها الخيار ما لم يطأها من بعد ما علمت بالعتق ﴿ قلت ﴾ وان مضى يوم أو يومان أو شهر أو شهران فلها الخيار في هذا كله اذا لم يطأها بعد العلم في قول مالك (قال) نعم اذا وقفت في هذا الذي ذكرت لك وقوفا لتختار فيه فمنعته نفسها وكذلك قال مالك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وان كان وقوفها ذلك وقوف رضا بالزوج كانت قد رضيت به فلا خيار لها بعد أن تقول قد رضيت بالزوج ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان وقفت سنة فلم تقل قد رضيت ولم تقل لم أرض ولم تقل انما وقفت للخيار ولم يطأها الزوج في هذا كله أ يكون لها أن تختار نفسها (قال) تسئل عن وقوفها لماذا وقفت فان قالت وقفت لا اختار كان القول قولها وان قالت وقفت وقوف رضا بالزوج فلا خيار لها ﴿ قلت ﴾ وتحلف أنها لم تقف لرضاها بزوجها ^(١) (قال) لا لان مالكا قال لي في النساء لا يحلفن في التملك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان كانت أمة جاهلة لم تعلم أن لها الخيار اذا اعتقت فأعتقت وهي تحت عبد فكان يطؤها وقد علمت بالعتق الا أنها تجهل أن لها الخيار اذا اعتقت أ يكون لها أن تختار في قول مالك (قال) قال مالك لا خيار لها اذا علمت فوطئها بعد علمها بالعتق جاهلة كانت أو عالة ﴿ ابن وهب ﴾ وقال مالك

(١) بهامش الاصل هنا مانصه . انظر قوله ههنا وتحلف أنها لم تقف لرضاها بزوجها قال لا لم يجعل عليها اليمين في هذه المسئلة وجعله في المسئلة التي قبلها في النصف الاول اذا أدنت له ان يتزوج ثم تزوج أخرى فانكرت قال لها ذلك وتحلف ألزمتها اليمين في تلك وأسقطه عنها في هذه وكلتا المسئلتين تملك وما ظهرت لي غلة يفرق بها بينهما ولا نحمله الا اختلافا من قوله والله أعلم اه

في الامة تحت العبد يعتق بعضها انه لا خيار لها (وقال أبو الزناد) في الامة تكون
تحت العبد فيعتق بعضها انه لا خيار لها ﴿ ابن وهب ﴾ عن مخزومة بن بكير عن أبيه
عن عبد الرحمن بن القاسم وابن قسيط أنهما قالا لو أن أمة أعتقت تحت عبد فلم
تشرع بعتقها حتى عتق العبد لم تستطع أن تفارقه ﴿ وأخبرني ﴾ ابن وهب عن يونس
أنه سأل ابن شهاب عن الامة تعتق تحت العبد قبل أن يدخل بها وقد فرض لها فختار
نفسها (قال) لا نرى لها الصداق والله أعلم من أجل أنها تركته ولم يتركها وإنما قال
الله عز وجل وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فليس هو فارق ولكن هي فارقته
بحق لحق فاختارت نفسها عليه فليست عليها عدة ولا نرى لها شيئاً من الصداق
ولا نرى لها متاعاً وكان الأمر إليها في السنة (وقال) ربيعة ويحيى بن سعيد مثله

— ما جاء في طلاق المريض —

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن يطلق رجل امرأته وهو مريض قبل البناء بها (قال) قال مالك
لها نصف الصداق ولها الميراث إن مات من مرضه ذلك ﴿ قلت ﴾ فهل يكون على
هذه عدة الوفاة أو عدة الطلاق (قال) قال مالك لا عدة عليها لا عدة وفاة ولا عدة
طلاق (قال مالك) وإن طلقها طلاقاً بائناً وهو مريض وقد دخل بها كان عليها عدة
الطلاق ولها الميراث. وإن كان طلاقاً يملك رجعتها فمات وهي في عدتها من الطلاق
انتقلت إلى عدة الوفاة وإن انقضت عدتها من الطلاق قبل أن يهلك فهل بعد ذلك
فها الميراث ولا عدة عليها من الوفاة ﴿ قلت ﴾ فهل ترث المرأة أزواجاً كلهم يطلقها
في مرضه ثم تزوج والذين طلقوها كلهم أحياء ثم ماتوا من قبل أن يصحوا من
مرضهم ذلك وهي تحت زوج أتورها من جميعهم أم لا في قول مالك (قال) لها الميراث
من جميعهم (قال مالك) وكذلك لو طلقها واحدة البتة وهو مريض وتزوجت أزواجاً
بعد ذلك كلهم يطلقها ورثت الأول إذا مات من مرضه ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو
أن رجلاً طلق امرأته وهو مريض ثلاثاً أو واحدة يملك فيها رجعتها ثم برأ وصح
من مرضه ذلك ثم مرض بعد ذلك فمات من هذا المرض الثاني (قال) قال مالك إن

كان طلقها واحدة ورثته ان مات وهي في عدتها وان كان طلاقه اياها البتة لم ترثه
 وان مات في عدتها اذا صح فيما بين ذلك صحة بينة معروفة (قال) وان طلقها واحدة
 وهو مريض ثم صح ثم مرض ثم طلقها وهو مريض في مرضه الثاني تطليقة أخرى أو
 البتة لم ترثه الا أن يموت وهي في عدتها من الطلاق الاول (قال مالك) لانه في الطلاق
 الثاني ليس بفار (قال مالك) الا أن يرتجى ما ثم يطلقها وهو مريض فترثه وان انقضت
 عدتها لانه قد صار بالطلاق الآخر فاراً من الميراث لانه حين ارتجى ما صار بمنزلة
 سائر أزواجه الا أن لم يطلق **﴿قلت﴾** أرأيت ان طلقها في مرضه ثلاثاً ثم ماتت المرأة
 والزوج مريض بحال ثم مات الزوج بعد موت المرأة من مرضه ذلك أي يكون للمرأة
 شيء من الميراث أم لا في قول مالك (قال) لا شيء للمرأة من الميراث في قول مالك
 لانها هلكت قبله ولا ميراث للأموات من الاحياء ولا يرثها ان كان طلقها البتة أو
 واحدة فانقضت عدتها **﴿قلت﴾** أرأيت ان قال لامرأته وهو صحيح أنت طالق اذا
 قدم فلان فقدم فلان والزوج مريض فمات من مرضه ذلك أثره أم لا (قال) ترثه
 لاني سألت مالكا عن الرجل يحلف بطلاق امرأته ان دخلت بيتا فتدخله هي وهو
 مريض فتطلق عليه ثم يموت من مرضه ذلك أثره (قال) قال مالك نعم ترثه **﴿قلت﴾** انها
 هي التي دخلت (قال) وان دخلت لان كل طلاق يقع والزوج مريض فيموت من
 مرضه ذلك انها ترثه **﴿قلت﴾** أرأيت ان مرض رجل فقال قد كنت طلقك امرأتى
 في صحتي (قال) قال مالك انها ترثه وهو فار وعليها المدة عدة الطلاق من يوم أقر
 بالطلاق اذا أقر بطلاق بائن وان أقر بطلاق يملك فيه الرجعة فمات قبل انقضاء المدة
 انتقلت الى عدة الوفاة وورثته وان انقضت عدتها من يوم أقر بما أقر به فلها الميراث
 ولا عدة عليها **﴿قلت﴾** أرأيت اذا قرب لضرب الحدود أو لقطع يد أو رجل أو
 لجلد القرية أو لجلد في حد الزنا فطلق امرأته فضرب أو قطعت يده أو رجله فمات
 من ذلك أثره أم لا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً الا أن
 مالكا قال في الرجل يحضر الزحف أو يجلس للقتل ان ما صنع في تلك الحالة في

ماله انه بمنزلة المريض ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأما ما سألت عنه من قطع اليد أو الرجل
 أو ضرب الحدود فلم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أني أرى أنه ما كان من ذلك
 يخاف منه الموت على الرجل كما خيف على الذي حضر القتال فأراه بمنزلة المريض
 ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تطلق رجل امرأته وهو في سفينة في لج البحر أو في النيل
 أو في الفرات أو الدجلة أو بطائع البصرة (قال) سئل مالك عن أهل البحر اذا عدوا
 فيصيبهم النوء أو الريح الشديدة فيخافون الغرق فيعتق أحدهم على تلك الحال امرأة
 في الثلث (قال مالك) ما أرى هذا يشبه الخوف ولا أراه في الثلث وأراه من رأس
 المال وكذلك قال مالك وغيره ﴿ قال سحنون ﴾ وقد روى عن مالك أن
 أمر راكب البحر في الثلث ﴿ قلت ﴾ أرايت ان طلقها وهو مقعد أو مفلوج أو أجذم
 أو أبرص أو مسلول أو محموم حمى ربيع أو به قروح أو جراحة (قال) سئل مالك
 عن أهل البلاء مثل المفلوج أو المجذوم أو الأبرص أو ما أشبه هؤلاء في أموالهم اذا
 أعطوها أو تصدقوا بها في حالاتهم (قال مالك) ما كان من ذلك أمراً يخاف على
 صاحبه منه فلا يجوز له الا في ثلث ماله وما كان من ذلك لا يخاف على صاحبه منه
 فرب مفلوج يعيش زماناً ويدخل ويخرج ويركب ويسافر ورب مجذوم يكون ذلك
 منه جذاماً يابساً يسافر ويقبل ويدبر فهو لا وما أشبههم يجوز قضاؤهم في أموالهم من
 جميع المال ومنهم من يكون ذلك منه قد أضناه فيكون مرضاً من الأمراض قد ألزمه
 البيت والفرش يخاف عليه منه فهذا لا يجوز قضاؤه الا في ثلثه وفسر مالك هذا
 التفسير شبيهاً بما فسرت فمكل من لا يجوز قضاؤه في جميع ماله فطلق في حالته تلك
 فلامرأته الميراث منه ان مات من مرضه ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً طلق
 امرأته في مرضه فتزوجت أزواجا وهو مريض فلما حضرته الوفاة أوصى لها بوصايا
 أيكون لها الميراث والوصية جميعاً (قال) أرى لها الميراث ولا وصية لها لانه
 لا وصية لو ارث في قول مالك وهذه وارثة ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً طلق
 امرأته في مرضه فقتلته امرأته خطأ أو عمداً (قال) أرى ان قتلته خطأ ان لها الميراث

في ماله ولا ميراث لها من الدية والدية على عاقبتها وان قتلته عمداً فلا ميراث لها من ماله وعليها القصاص الا أن يعفو عنها الورثة فان عفا عنها الورثة على مال أخذوه منها فلا ميراث لها أيضاً منه ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً نسكح امرأة في مرضه ثم مات من مرضه ذلك (قال) قال مالك لا يقر على نكاحه ولا ميراث لها وان لم يطلقها فلا صداق لها الا أن يكون دخل بها فلها الصداق في ثلث ماله مبدأً على الوصايا ولا ميراث لها ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان سمي لها من الصداق أكثر من صداق مثلها أو يكون لها الذي سمي لها في قول مالك أم صداق مثلها (قال) يكون لها صداق مثلها ويكون مهرها هذا مبدأً على الوصايا وعلى التيق (قال) ويبدأ صداقها على المدبر في الصحة أيضاً^(١) ﴿قلت﴾ أقضرب به مع الغرماء (قال) جعله مالك في الثلث فكل شيء يكون في الثلث فالدين مبدأً عليه في قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن مريضاً ارتد في مرضه عن الاسلام فقتل في رده أو أثره امرأته وورثته أم لا (قال ابن القاسم) لا يرثه ورثته المسلمون (قال مالك) ولا يهتم أحد عند الموت أنه يفر بميراثه عن ورثته بالشرك بالله ﴿قلت﴾ أرأيت ان قذفها في مرضه فلا عن السلطان بينهما فوَقعت الفرقة فمات من مرضه ذلك أثره في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك وأرى أنها ترثه

ما جاء في طلاق المريض أيضاً قبل البناء

﴿قلت﴾ أرأيت المريض اذا طلق امرأته في مرضه قبل البناء بها ثم تزوجها في مرضه ذلك (قال) لا أرى له نكاحاً الا أن يدخل بها فيكون بمنزلة من نسكح وهو

(١) قوله ويبدأ صداقها على المدبر في الصحة أيضاً) ههنا ما نصه 'يحي' اختلف قول ابن القاسم في مدبر الصحة فقال مرة يبدأ المدبر عاياً وقاله أصبغ في الاصول وقال مرة يبدأ هي عليه وقاله ابن الماجشون وقال ابن الماجشون لها المسمى في الثالث مبدأً على غيره (قلت) له فان كان له ميراث لم يعلم به أعطى منه (قال) نعم لان أمره لم يحمل على العطفة وانما هو حق لزمه وانما يمنع ما لم يعلم به أهل وصاياه الذين لا يطالبونه بحقوق انتهى

مريض ودخل ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال حدثني طلحة
ابن عبد الله بن عوف أن عبد الرحمن بن عوف عاش حتى حلت تماضر وهو حي ثم
ورثها عثمان بن عفان من عبد الرحمن بعد ما حلت للأزواج (قال ابن شهاب) وحدثني
طلحة أنه قيل لعثمان لم ورثها من عبد الرحمن بن عوف وقد عرفت أن عبد الرحمن لم
يطلقها ضراراً ولا فراراً من كتاب الله قال عثمان أردت أن يكون سنة تهاب الناس
الفرار من كتاب الله (قال ابن شهاب) وبلغنا أن عثمان بن عفان أمير المؤمنين كان
قد ورث أم حكيم ابنة قارط من عبد الله بن مكمل وطلقها في وجعه ثم توفي بعد
ما حلت ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك عن ابن شهاب عن طلحة بن عبد الله بن
عوف وكان أعلمهم بذلك (وعن) أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الرحمن
طلق امرأته وهو مريض فورثها عثمان بعد انقضاء عدتها ﴿ مالك ﴾ عن ربيعة
ابن أبي عبد الرحمن أنها كانت آخر ما بقي له من الطلاق ﴿ عمرو بن الحرث ﴾ عن
يحيى بن سعيد بذلك (قال) فقيل لعثمان أتتهم أبا محمد قال لا ولكن أخاف أن يستن به
﴿ رجال من أهل العلم ﴾ عن علي بن أبي طالب وأبي بن كعب وربيعة وابن شهاب
بذلك (قال ربيعة) وإن نكحت بعده عشرة أزواج ورثهم جميعاً وورثته أيضاً ﴿ ابن
وهب ﴾ عن سفیان بن سعيد عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم بن يزيد أن عمر بن
الخطاب قال في الرجل يطلق امرأته وهو مريض قال ترثه ولا يرثها (وقال)
ربيعة مثله (وقال) الليث أيضاً مثله ﴿ ابن وهب ﴾ عن يزيد بن عياض عن عبد الكريم
ابن أبي المخارق عن مجاهد بن جبير أنه كان يقول إذا طلق الرجل امرأته وهو
مريض قبل أن يدخل بها فلها ميراثها منه وليس لها إلا نصف الصداق ﴿ مخزومة بن
بكير ﴾ عن أبيه قال يقال إذا طلق الرجل امرأته ثلاث تطليقات قبل أن يغسلها وقد
فرض لها فطلقها وهو وجع أنها تأخذ نصف صداقها وترثه ﴿ قال يونس ﴾ قال ربيعة
إذا طلق وهو مريض ثم صح صحه يشك فيها قال إن صح حتى تملك ماله انقطع ميراثها
وإن تمائل ونكس من مرضه ورثته امرأته ﴿ يونس بن يزيد ﴾ أنه سأل ابن شهاب

عن رجل يكون به مرض لا يعاد منه رمد أو جرب أو رنج أو لقوة أو فتق أيجوز طلاقه (قال ابن شهاب) ان أبت الطلاق فيما ذكرت من الوجع فانها لا ترثه ﴿ قال يونس ﴾ وقال ربيعة انما يتوارثان اذا كان مرض موت ﴿ يونس بن يزيد ﴾ عن ربيعة أنه قال في رجل أمر امرأته أن تعتد وهو صحيح ثم مرض وهي في عدتها ثم مات قبل أن يصح وقد انقضت عدتها قبل أن يموت وكيف ان أحدث لها طلاقا في مرضه أو لم يحدث أثره وتعتد منه (قال) لا ميراث لها الا أن يكون راجعها ثم طلقها فان كان راجعها ثم طلقها في مرضه فلها الميراث وان انقضت عدتها اذا مات من ذلك المرض فليس عليها الا عدة ما حلت منه من الطلاق ﴿ وقال عبد الرحمن ابن القاسم ﴾ بلغني عن بعض أهل العلم في رجل تزوج امرأة فدخل بها ثم تزوج أخرى فلم يدخل بها فطلق احدهما تطليقة فشك الرجل فلم يدر أيتها طلق ثم هلك الرجل قبل أن تنقضي عدتها ولم يعلم أيتها طلق المدخول بها أو التي لم يدخل بها (قال) أما التي قد دخل بها فصدقتها لها كاملا ولها ثلاثة أرباع الميراث وأما التي لم يدخل بها فلها ثلاثة أرباع الصداق وربع الميراث لانه ان كانت التي لم يدخل بها هي المطلقة فلها نصف الصداق ثم تقاسم الورثة نصف الصداق الآخر بالشك لانها تقول صاحبتى هي المطلقة وتقول الورثة بل أنت المطلقة فيتنازعان النصف الباقي فلا بد من أن يقتسماه بينهما وأما الميراث فان التي قد دخل بها تقول لصاحبتها أرايت لو كنت أنا المطلقة حقاً واحدة ألم يكن لى نصف الميراث فأسلميه الى فتسلم اليها ثم يكون النصف الباقي بينهما نصفين لانه لا يدرى أيتها طلق ولانهما يتنازعانه بينهما فلا بد من أن يقسم بينهما وان كان طلقها البتة فانه يكون للتي قد دخل بها الصداق كاملا ونصف الميراث ويكون للآخرى التي لم يدخل بها ثلاثة أرباع الصداق ونصف الميراث لان الميراث لما وقع بالطلاق البتة قالت كل واحدة منهن هو لى وأنت المطلقة ولم يكن للورثة حجة عليهما لان الميراث أيتها خلت به فهو لها كله وكانت أحق به من الورثة فلا بد من أن يقسم بينهما وأما الصداق فأما التي قد دخل بها فقد استوجبت صداقها

كله وأما التي لم يدخل بها فلها النصف ان كانت هي المطلقة لا شك فيه وتقاسم الورثة النصف الباقي بالشك فكل ما يرد عليك من هذا الوجه بقسه على هذا وهو كله رأيي وان طلقها واحدة فانتقضت عدة التي دخل بها قبل أن يموت ثم هلك بعد ذلك فهو مثل ما وصفت لك في البتة ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوج الرجل امرأة وأمها في عقد مفترقة ولا يعلم أيتهما أول وقد دخل بهما أو لم يدخل بهما حتى مات ولم يعلم أيتهما الأولى (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن ان كان قد دخل بهما فلا بد من الصداق الذي سمي لكل واحدة منهما ولا ميراث لهما منه وان كان لم يدخل بهما فلا بد من صداق واحدة فيما بينهما يتوزعانه بينهما والميراث فيما بينهما وان كان صداقهما الذي سمي مختلفاً صداق واحدة أكثر من صداق الاخرى لم تعط النساء أقل الصداقين ولا أكثر الصداقين ولكن النصف من صداق كل واحدة الذي سمي لها يكون لها لان المنازعة في الأقل من الصداقين أو الاكثر من الصداقين صارت بين النساء وبين الورثة ﴿قلت﴾ فلو ادعت كل واحدة منهما أكثر من الصداقين انه لها دون صاحبتها (قال) يكون لهما نصف الصداق يقسمانه بينهما نصفين ﴿قلت﴾ وكذلك ان مات وترك خمس نسوة ولا يعلم أيتهن الخامسة (قال) نعم ^(١)

— ما جاء في اختلاف الشهداء في الشهادات في الطلاق —

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن رجلين شهدا على رجل أنه طلق إحدى نسائه

(١) بهامش الاصل هنا مانعه ولو أن رجلاً مات وترك خمس نسوة لا يدرى أيتهن الخامسة فانه ان كان لم يدخل بهن يكون لهن الميراث يقسم بينهما يكون لكل واحدة خمس الثمن أو خمس الربع ويكون لكل واحدة منهن أربعة أخماس صداقها ان كان صداقهن سواء كان لهن صداق أربعة يقسمه بينهما وان كان دخل بهن كلهن فلا بد في الميراث من ان يكون بينهما على ما حكينا ويكون لكل واحدة منهن صداقها المسمى لها ثم ينظر في العدة فان لم يدر أيتهن الخامسة كان على كل واحدة منهن أقصى الاجلين وان كانت كل واحدة تعرف أنها هي الأولى والثانية والثالثة والرابعة قيل لهن عليكن العدة أربعة أشهر وعشر وعلى الخامسة اذا عرفت ثلاث حيض ولو أقرت أنها الخامسة ما كان لها سهم في الميراث اهـ

هؤلاء الأربع وقالوا نسيناها (قال) أرى شهادتهم لا تجوز إذا كان منكراً يحلف بالله ما طلق واحدة منهن ﴿قلت﴾ أرايت أن قالوا نشهد أنه قال إحدى نسائي طالق (قال) يقال للزوج إن كنت نويت واحدة بعينها فذلك لك والا طلقن عليك كلهن (قال) ولم أسمع هذا من مالك ولكنه رأيي ﴿قلت﴾ أرايت أن شهد شاهد على رجل بتطليقة وشهد آخر على ثلاث (قال) قال مالك يحلف على الثلاث البتات فإن حلف لزمته تطليقة وإن لم يحلف سجن حتى يحلف وكان مرة يقول إذا لم يحلف طلقت عليه البتة وسمته منه ثم رجع إلى أن قال يحبس حتى يحلف ﴿قلت﴾ أهى واحدة لازمة في قول مالك إن حلف وأن لم يحلف قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت أن شهد أحدهما على رجل أنه قال لامرأته أنت طالق إن دخلت الدار وأنه قد دخل الدار وشهد الآخر أنه قال لامرأته أنت طالق إن كلمت فلانا وأنه قد كلمه أتطلق عليه أم لا (قال مالك) لا تطلق عليه وفي قول مالك الآخر يلزم الزوج اليمين أنه لم يطلق ويكون بحال ما وصفت لك إن أبي اليمين سجن وفي قوله الأول إن أبي اليمين طلقت عليه (قال مالك) وكذلك هذا في الحرية مثل ما وصفت لك في الطلاق وأبأؤه اليمين في الحرية وفي الطلاق سواء يحبس (قال مالك) وإن شهد عليه واحد أنه طلقها يوم الخميس بمصر في رمضان وشهد الآخر أنه طلقها يوم الجمعة بمكة في ذي الحجة أنها طالق واحدة وكذلك هذا في الحرية (قال) وإذا شهد أحدهما أنه قال في رمضان إن دخلت دار عمرو بن العاص فامرأتى طالق وشهد الآخر أنه قال في ذي الحجة إن دخلت دار عمرو بن العاص فامرأتى طالق وشهد عليه آخر أن أنه قد دخلها من بعد ذي الحجة فهي طالق ولا تبطل شهادتهما لاختلاف المواضع التي شهدا فيها على يمينه وتطلق عليه امرأته إذا شهدا عليه بالدخول أو شهد عليه غيرهما بالدخول إذا كان دخوله بعد ذي الحجة لأن اليمين إنما لزمته بشهادتهما جميعا ﴿قلت﴾ فإن شهدا عليه جميعا في مجلس واحد أنه قال إن دخلت دار عمرو بن العاص فامرأتى طالق فشهد أحدهما أنه دخلها في رمضان وشهد الآخر أنه دخلها في ذي الحجة

(قال) لم أسمع في هذا شيئاً من مالك وأرى أن يطلق عليه ولأنهما قد شهدا على دخوله وإنما حنثته بدخوله فقد شهدا على الدخول فهو حاث وإنما مثل ذلك عندي مثل ما لو أن رجلاً حلف بطلاق امرأته أن لا يكلم أنساناً فاستأدت عليه امرأته فزعمت أنه كلم ذلك الرجل فأقامت عليه شاهدين فشهد أحدهما أنه رآه يكلمه في السوق وشهد الآخر أنه رآه يكلمه في المسجد فشهادتهما جائزة عليه وكذلك هذا في العتاقة وإنما الطلاق حق من الحقوق وليس هو حداً من الحدود ﴿قلت﴾ أرايت أن شهد عليه أحدهما أنه قال لامرأته أنت طالق البتة وشهد الآخر أنه قال لامرأته أنت على حرام (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأرى شهادتهما جائزة وأراها طالقا لأنهما جميعاً شهدا على الزوج بكلام هو طلاق كله وإنما مثل ذلك مثل رجل شهد فقال أشهد أنه قال لامرأته طالق ثلاثاً وقال الشاهد الآخر أشهد أنه قال لامرأته طالق البتة فذلك لازم للزوج وشهادتهما جائزة ﴿قلت﴾ أرايت أن شهد أحدهما عليه بخلية وشهد الآخر بيرية أو بئان (قال) ذلك جائز على الزوج وتطلق عليه (قال) وقال لي مالك وقد تختلف الشهادة في اللفظ ويكون المعنى واحداً فإذا كان المعنى واحداً رأيتهما شهادة واحدة جائزة ﴿قلت﴾ أرايت لو أن شاهداً شهد فقال أشهد أنه طلقها ثلاثاً البتة وقال الآخر أشهد أنه قال ان دخلت الدار فأنت طالق وأنه قد دخلها وشهد معه على الدخول رجل آخر (فقال) لا تطلق هذه لأن هذا شاهد على فعل وهذا على اقرار ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران أنه سأل سليمان بن يسار عن رجل شهد عليه رجل أنه طلق امرأته بافريقية ثلاثاً وشهد آخر أنه طلقها بمصر ثلاثاً وشهد آخر أنه طلقها بالمدينة ثلاثاً لا يشهد رجل منهم على شهادة صاحبه هل يفعل بهم شيء قال لا ﴿قلت﴾ هل تنزع منه امرأته قال نعم ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ربيعة أنه قال في نفر ثلاثة شهدوا على رجل بثلاث تطليقات شهد كل رجل منهم على واحدة ليس معه صاحبه فأمر الرجل أن يحلف أو يفارق فأبى أن يحلف وقال ان كانت شهادة يقطع بها حق فأبعدوا (قال)

أرى أن يفرق بينه وبين امرأته وأن تعتد عدتها من يوم يفرق بينهما وذلك لاني
لا أدري أى شهادات النفر نكل فعدها من اليوم الذي نكل فيه ﴿ابن وهب﴾ عن
يونس عن ابن شهاب عن أبي الزناد في رجل شهد عليه رجال مفترقون على طلاق
واحد بثلاث وآخر باثنتين وآخر بواحدة ذهبت منه بتطليقتين ﴿قلت﴾ لابن القاسم
أتجوز الشهادة على الشهادة في الطلاق في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وتجاوز شهادة
الشاهد على الشاهد في قول مالك (قال) لا يجوز الا شاهدان على شاهد ﴿قلت﴾
ولا يجوز أن يشهد شاهد على شهادة شاهد واحد ويحلف المدعى مع هذا الشاهد على
شهادة ذلك الشاهد الذي أشهده (قال) لا يحلف في قول مالك لأنها ليست بشهادة
رجل تامة وانما هي بعض شهادة فلا يحلف معها المدعى ﴿قلت﴾ وتجاوز الشهادة على
الشهادة في قول مالك في الحدود والفرية (قال) قال لى مالك الشهادة على الشهادة
جائزة في الحدود والطلاق والفرية وفي كل شئ من الاشياء الشهادة على الشهادة جائزة
في قول مالك وكذلك قال لى مالك ﴿قلت﴾ فهل تجوز شهادة الاعمى في الطلاق (قال)
قال مالك نعم اذا عرف الصوت ﴿قال ابن القاسم﴾ فقلت للمالك فالرجل يسمع جاره
من وراء حائط ولا يراه يسمعه يطلق امرأته فيشهد عليه وقد عرف صوته (قال)
قال مالك شهادته جائزة وقال ذلك علي بن أبي طالب والقاسم بن محمد وشريح الكندي
والشعبي وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن سعيد وريمة وابراهيم النخعي ومالك والليث
﴿قلت﴾ أرايت المحدث في القذف أتجاوز شهادته اذا ظهرت توبته في الطلاق (قال)
قال مالك نعم تجوز شهادته اذا حسنت حالته ﴿قال﴾ وأخبرني بعض اخواننا أنه قيل لمالك
فالرجل الصالح الذي هو من أهل الخير يقذف فيجلد فيما يقذف أتجاوز شهادته بعد
ذلك وعدالته وقد كان من أهل الخير قبل ذلك (قال) اذا ازداد درجة الى درجته التي
كان فيها (قال) ولقد كان عمر بن عبد العزيز عندنا ها هنا رجلا صالحا عدلا فلما ولى
الخلافة ازداد وارتفع وزهد في الدنيا وارتفع الى فوق ما كان فيه فكذلك هذا
﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أجاز عمر بن الخطاب شهادة

من كان من الذين جلدوا في المغيرة بن شعبة وأجازها عبد الله بن عبيد وعمر بن عبد
 العزيز والشعبي وسليمان بن يسار وابن قسيط وابن شهاب وربيعة ويحيى بن سعيد
 وسعيد بن المسيب وشرح وعطاء بن أبي رباح ﴿قلت﴾ أرأيت أهل الذمة هل تجوز
 شهادة بعضهم على بعض في شيء من الأشياء في قول مالك قال لا (وقول) عبد الله بن
 عمرو بن العاص وعطاء بن أبي رباح وعاصم الشعبي لا تجوز شهادة ملة على ملة (وقال)
 عبد الله بن عمر لا تجوز شهادة أهل المال بعضهم على بعض وتجاوز شهادات المساكين
 عليهم ﴿نالت﴾ هل تجوز شهادة نساء أهل الذمة في الولادة في قول مالك قال لا
 ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا شهدا على رجل أنه أمرهما أن يزوجه فلانة وانهما
 قد زوجه وهو يجهل (قال) قال مالك لا تجوز شهادتهما لانهما خصمان ﴿قلت﴾
 وكذلك ان شهدا أنه أمرهما أن يبيعا له يبيعا وانهما قد فعلا والرجل ينكر ذلك (قال)
 نعم لا تجوز شهادتهما عليه في قول مالك لانهما خصمان ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال قد
 أمرتهما أن يتبعا لي عبد فلان وانهما لم يفعلا وقالا قد فعلنا وقد استعنا لك (قل) لم
 أسمع من مالك فيه شيئا وأرى القول قولهما انهما قد ابتاعا له العبد لانه قد أقر أنه
 أمرهما بذلك فالقول قولهما ﴿قلت﴾ أرأيت ان شهد أحدهما أنه قالت له امرأته
 طلقني على ألف درهم وأنه قد طلقها وشهد الآخر أنها قالت له طلقني على عبدي فلان
 وأنه قد طلقها (قال) قد اختلفا فلا تجوز شهادتهما في قول مالك وعليه الميمن (قال)
 سحنون ان كان منكرا للخلع والمرأة منكرا لذلك فالقول ما قال ابن القاسم وان
 ادعى زوجها أنه خالها على عبدها وأقام شاهدا على ذلك وقالت هي بل خالني على داري
 هذه وأقامت شاهدا فان الزوج يحلف مع شاهده ويأخذ العبد ويجوز الخلع ﴿قلت﴾
 هل تجوز شهادة النساء في الطلاق (قل) قال مالك لا تجوز شهادة النساء في شيء
 من الأشياء الا في حقوق الناس الديون والاموال كلها حيث كانت وفي القسامة اذا
 كانت خطأ لانها مال وفي الوصايا اذا كن اثما يشهدن على وصية بمال (قال) ولا
 يجوز في العتق ولا على شيء الا ما ذكرت لك مما هو مال وما ينبغي عليه النساء من

الولادة والاستهلال والعيوب وآثار هذا مكتوبة في كتاب الشهادات ﴿قلت﴾
 أرايت الاستهلال أتجوز فيه شهادة النساء أم لا في قول مالك (قال) قال مالك
 شهادة امرأتين في الاستهلال جائزة ﴿قلت﴾ كم يقبل في الشهادة على الولادة من
 النساء (قال) قال مالك شهادة امرأتين ﴿قلت﴾ ولا تقبل شهادة المرأة الواحدة
 على الولادة (قال) قال مالك لا تقبل شهادة امرأة واحدة في شيء من الأشياء مما
 يجوز فيه شهادة النساء وحدهن ﴿قلت﴾ أرايت لو أن قوما شهدوا على رجل أنه
 أعتق عبده هذا والعبد ينكر والسيد ينكر (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في
 هذا وأرى أنه حرّ لأنه ليس له أن يرق نفسه

— ما جاء في السيد يشهد على عبده بطلاق امرأته —

﴿قلت﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرايت الرجل يشهد على عبده أنه طلق امرأته أتجوز
 شهادة سيده والعبد ينكر (قال) لا تجوز شهادته لأنه يفرغ عبده ويزيد في ثمنه
 فهو منهم ﴿قلت﴾ أسمعته من مالك قال لا ﴿قلت﴾ وسواء إن كانت الامة للسيد
 أو لغير السيد (قال) سواء ﴿قال﴾ وقال مالك في رجل شهد على عبده أنه طلق
 امرأته هو ورجل آخر والعبد ينكر ان شهادته لا تجوز لأنه يزيد في ثمنه فهو منهم
 فلا تجوز شهادته ولم أسمع من مالك (قال) وسواء كانت الامة له أو لغيره أو كانت
 حرة ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا قال لامرأته أنت طالق ان كنت دخلت دار
 فلان ثم أقر بعد ذلك عند شهود أنه قد دخل دار فلان ثم قال كنت كاذبا فشهد
 عند القاضي عليه الشهود بذلك (قال) يطلقها عليه بذلك السلطان ﴿قلت﴾ ولا ينفعه
 انكاره بعد الاقرار (قال) نعم لا ينفعه انكاره بعد الاقرار ﴿قال﴾ وقال لي مالك
 لو أن رجلا أقر بأنه قد فعل شيئا أو فعل به ثم حلف بعد ذلك بطلاق امرأته البتة
 انه ما فعل ذلك ولا فعل به ثم قال كنت كاذبا وما أقررت بشيء فعلته صدق وأحلف
 ولم يكن عليه شيء ولو أقر بعد ما شهد عليه الشهود أنه فعله لزمه الحنث ﴿قلت﴾
 أرايت ان لم يشهد عليه الشهود وكفوا عن الشهادة عليه أيسعه فيما بينه وبين الله عز

وجل أن تقيم معه امرأته وقد كان كاذبا في مقالته قد دخلت دار فلان (قال) نعم
 يسمعه أن يقيم عليها فيما بينه وبين خالفه ﴿ قلت ﴾ وهذا كله قول مالك قال نعم
 ﴿ قلت ﴾ أرايت أن لم يسمع منه هذا الاقرار أحد الا امرأته ثم قال لها كنت كاذبا
 أيسعها أن تقيم معه (قال) لا أرى أن تقيم معه الا أن لا تجد بينة ولا سلطانا يفرق
 بينهما وهي بمنزلة امرأة قال زوجها لها أنت طالق ثلاثا وليس لها عليه شاهد فجحدها
 ﴿ قلت ﴾ أرايت أن قل لها زوجها أنت طالق ثلاثا فجحدها (قال) قال مالك لا تزين
 له ولا يرى لها وجهها ولا شعرها ولا صدرا أن قدرت على ذلك ولا يأتيتها الا وهي كارهة
 ولا تطاوعه ﴿ قلت ﴾ فهل ترفعه الى السلطان (قال) قال مالك اذا لم يكن لها بينة
 ما ينفعها أن ترفعه الى السلطان ﴿ قلت ﴾ لا ينفعها أن ترفعه الى السلطان أفليس لها
 أن تستحلفه (قال) قل مالك لا يستحلف الرجل اذا ادعت عليه امرأته الطلاق الا
 أن تقيم عليه شاهداً واحداً فاذا أقامت شاهداً واحداً أحلف الزوج على دعواها
 وكانت امرأته ﴿ ابن وهب ﴾ وقال مالك في الرجل يطلق امرأته في السفر فشهد عليه
 بذلك رجال ثم يقدم قبل قدوم القوم فيدخل على امرأته ثم يصيها ثم يقدم الشهود
 فيسألون عنه فيخبرون بقدومه ودخوله على امرأته فيرفعون ذلك الى السلطان
 ويشهدون عليه فينكر ذلك وهم عدول ويقر بالوطء بعد قدومه (قال مالك) يفرق
 بينهما ولا شيء عليه ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث عن يحيى بن سعيد مثله قال يحيى ولا
 يضرب ﴿ ابن وهب ﴾ عن جرير بن حازم عن عيسى بن عاصم الازدي عن شرح
 الكندي مثله ولم يحدهما ﴿ يونس ﴾ عن ربيعة مثله ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ولم لم
 يحلفه مالك اذا لم يكن لها شاهد (قال) لان ذلك لو جاز للنساء على أزواجهن لم تشأ
 امرأة أن تتعلق بزوجها فتشهره في الناس الا فعلت ذلك ﴿ قلت ﴾ فاذا أقامت
 شاهداً واحداً لم لا تحلف المرأة مع شاهدها وتكون طالقا في قول مالك
 (قال) قال مالك لا تحلف المرأة مع شاهدها في الطلاق (قال مالك) لا يحلف من له
 شاهد فيستحق بيمينه مع الشاهد في الطلاق ولا في الحدود ولا في النكاح ولا في

الحرية ولكن في حقوق الناس يحلف مع شاهده وكذلك في الجراحات كلها
خطئها وعمدها يحلف يمينا واحدة فيستحق ذلك ان كان عمداً اقتص وان
كان خطأ أخذ الدية وفي النفس تكون القسامة مع شاهده خطأ كان القتل أو
عمداً ويستحق مع ذلك القتل أو الدية ولا يقسم في العمد الا اثنان فصاعداً من
الرجال ﴿يونس﴾ عن ابن شهاب أنه قال في رجل طلق امرأته البتة عند رجلين
وامراته حاضرة ثم أقبل فوجداه عندها فأثيا السلطان فأخبراه وهما عدلان فأنكر
الرجل وامراته ما قالوا (قال) ابن شهاب نرى أن يفرق بينهما بشهادة الرجلين ثم
تمتد حتى تحل ثم لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ﴿ابن وهب﴾ عن عتبة عن نافع
قال سئل يحيى بن سعيد عن الرجل يطلق امرأته ويشهد على طلاقها ثم يكتم هو
والشهداء ذلك حتى تنقضي عدتها ثم يحضره الموت فيذكر الشهداء طلاقه اياها
(قال) يعاقبون ولا تجوز شهادتهم اذا كانوا حضورا ولا امرأته الميراث ﴿قلت﴾
أرأيت ان ادعى رجل قبل امرأة النكاح وأنكرت المرأة أن يكون له عليها اليمين
وان أبت اليمين جعلته زوجها (قال) لا أرى اباها اليمين مما يوجب له النكاح
عليها ولا يكون النكاح الا بينة لان مالكا قال في المرأة تدعى على زوجها أنه قد
طلقها قال لا أرى أن يحلف الا أن تأتي بشاهد واحد ﴿قلت﴾ فان أتت بشاهد
واحد فأبى أن يحلف أطلق عليه (قال) لا ولكن أرى أن يسجن حتى يحلف أو يطلق
﴿قال﴾ فقلنا لمالك فان أبى أن يحلف قال أرى أن يسجن أبداً حتى يحلف أو يطلق
فرددناها عليه في أن يمضى عليه الطلاق فأبى (قال ابن القاسم) وقد بلغني عنه أنه
اذا طال ذلك من سجنه خلى بينه وبينها وهو رأي وان لم يحلف فلما أبى مالك أن
يحلف الزوج اذا ادعت المرأة قبله الطلاق الا أن تأتي المرأة بشاهد واحد فكذلك
النكاح عندي اذا ادعى قبلها نكاحا لم أره عليها اليمين ﴿قلت﴾ أرأيت ان أقام الزوج
على المرأة شاهداً واحداً أنها امرأته وأنكرت المرأة ذلك أيستحلفها له مالك ويحبسها
كما صنع بالزوج في الطلاق (قال) لا أحفظها عن مالك ولا أرى أن تجبس ولا أرى

اباءها اليمين وان أقام الزوج شاهداً واحداً أنه يوجب له النكاح عليها ولا يوجب له النكاح عليها الا شاهدان ﴿قلت﴾ أرأيت ان ادعت المرأة على زوجها أنه طلقها وقالت استحلّقه لي (قال) قال مالك لا يحلفه لها الا أن تقيم المرأة شاهداً واحداً ﴿قلت﴾ أرأيت ان لم يكن لها شاهد أتخلفها واياها في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت امرأة تدعى الطلاق على زوجها فتقيم عليه امرأتين يحلف لها أم لا (قال) قال مالك ان كانتا ممن تجوز شهادتهما عليه أى في الحقوق رأيت أن يحلف الزوج والا لم يحلف ﴿قلت﴾ أرأيت ان أقامت شاهداً واحداً على الطلاق (قال) قال مالك يحال بينه وبينها حتى يحلف ﴿قلت﴾ فالذى وجب عليه اليمين في الطلاق يحال بينه وبين امرأته حتى يحلف في قول مالك أم لا (قال) نعم يحال بينه وبين امرأته في قول مالك

﴿تم كتاب الايمان بالطلاق والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد﴾

﴿النبى الامى خاتم النبیین وسيد المرسلین وعلى آله وصحبه الى يوم الدين﴾

﴿ويليه كتاب الظهار﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

— الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي —
 * وعلى آله وصحبه أجمعين *

— كتاب الظهار —

* قلت * لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت أن قال رجل لامرأته أنت علي كظهر أمي
 أيكون مظاهراً قال نعم * قلت * أ رأيت أن قال لامرأته أنت علي كظهر فلانة
 لذات رحم محرم من نسب أو محرم من رضاع (قال) قال مالك من ظاهر بشيء من
 ذوات المحارم من نسب أو رضاع فهو مظاهر (قال ابن القاسم) ومن ظاهر من صهر
 فهو مظاهر * قلت * أ رأيت أن قال أنت علي كراس أمي أو كقدم أمي أو كفخذ
 أمي (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأراه مظاهراً لأن مالكا قال في الذي يقول
 أنت علي مثل أمي أنه مظاهر فكل ما قال به من شيء منها فهو مثله يكون مظاهراً
 لأن مالكا قال في رجل قال أنت علي حرام مثل أمي قال مالك فهو مظاهر وقد
 قال بعض كبار أصحاب مالك إذا وجدته قال في التحريم بالطلاق من ذلك شيئاً
 فكانت امرأته تطلق به وذلك أن يقول رجل لزوجته رأسك طالق إصبعك طالق
 يدك حرام فرجك حرام بطنك حرام قدمك حرام فإذا وجب به على هذا النحو
 الطلاق كان قائله لزوجته بذوات المحارم في الظهار مظاهراً أن يقول رأسك علي
 كظهر أمي وكذلك في العضو أو البطن والفرج والظهر وكذلك في ذوات المحارم يلزمه
 بكل ذلك الظهار * قلت * لم قال مالك * و مظاهر ولم يجعله البتات ومالك يقول في
 الجرام أنه البتة (قال) لأنه قد جعل للجرام مخرجا حين قال مثل أمي ومن قال مثل

أُمِّي فَإِنَّمَا هُوَ مَظَاهِيرٌ وَلَوْ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ أُمَّهُ كَانَ الْبَتَاتُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ (وَقَدْ) قَالَ غَيْرُهُ
مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ مَالِكٍ لَا تَكْرُنَ حَرَامًا إِلَّا تَرَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَبْنِي عَلَى أَنَّ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ
فِيهِ الظَّهَارَ لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ أَمْرٌ يُقَاسُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ كَانَ مِنَ الظَّاهِرِ شَيْءٌ يَكُونُ
هُوَ أَرَادَهُ وَلَا نَوَاهُ وَقَدْ حَرَّمَ بِأَمْرِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ الظَّاهِرَ وَقَدْ كَانَتْ النِّتَّةُ مِنْهُ عَلَى مَا
أَخْبَرْتُكَ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَظَاهِرُ حِينَ قَالَ مَا قَالَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ الظَّاهِرَ وَقَدْ أَرَادَ
التَّحْرِيمَ فَلَمْ تَكُنْ حَرَامًا إِنْ حَرَّمَهَا وَجَعَلَهَا كَظْهَرِ أُمِّهِ وَقَدْ رَوَى ابْنُ نَافِعٍ عَنْ مَالِكٍ نَحْوَ
هَذَا أَيْضًا ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ أَنْتَ عَلِيٌّ كَظْهَرِ فُلَانَةَ لَجَارَةٍ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا مُحْرَمٌ
(قَالَ) سَأَلَ مَالِكٌ عَنْهَا فَقَالَ أَرَادَ مَظَاهِرًا (قَالَ) وَسَأَلَهُ الَّذِي سَأَلَهُ عَنْهَا عَلَى وَجْهِ أَنَّهَا
نَزَلَتْ بِهِ وَقَدْ قَالَ غَيْرُهُ فِي الْأَجْنِبِيَّةِ أَنَّهَا طَالِقٌ وَلَا يَكُونُ مَظَاهِرًا ﴿قُلْتُ﴾ وَسَوَاءٌ
إِنْ كَانَتْ ذَاتُ زَوْجٍ أَوْ فَارِغَةٌ مِنْ زَوْجٍ ﴿قَالَ﴾ سَوَاءٌ (قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ) وَأَخْبَرَنِي مَنْ
أَثَقْتُ بِهِ أَنَّهُ قَالَ عَلَيْهِ الظَّهَارُ مِنْ قَبْلِ أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْهُ قَالَهُ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ
إِنْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ أَنْتَ عَلِيٌّ مِثْلَ ظْهَرِ فُلَانَةَ لِأَجْنِبِيَّةٍ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا مُحْرَمٌ (قَالَ) قَالَ
مَالِكٌ هُوَ مَظَاهِيرٌ مِنْ امْرَأَتِهِ ﴿قُلْتُ﴾ فَإِنْ قَالَ لَهَا أَنْتَ عَلِيٌّ كَفُلَانَةَ لِأَجْنِبِيَّةٍ (قَالَ)
لَمْ أَسْمَعْ مِنْ مَالِكٍ فِيهِ شَيْئًا إِلَّا أَنَّهُ حِينَ قَالَ أَنْتَ عَلِيٌّ كَظْهَرِ فُلَانَةَ عَلِمْنَا أَنَّهُ أَرَادَ
الظَّهَارَ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ كَظْهَرِ فَهُوَ عِنْدِي وَلَمْ أَسْمَعْ مِنْ مَالِكٍ فِيهِ شَيْئًا أَنَّهُ طَلَقَ الْبَتَاتِ
لِأَنَّ الَّذِي يَقُولُ الظَّهَرَ فَقَدْ بَيَّنَّ أَنَّهُ أَرَادَ الظَّهَارَ وَمَنْ لَمْ يَقُلْ الظَّهَرَ فَقَدْ أَرَادَ التَّحْرِيمَ
إِذَا قَالَ لَامْرَأَتِهِ أَنْتَ عَلِيٌّ كَأَجْنِبِيَّةٍ مِنَ النَّاسِ وَإِذَا قَالَ ذَلِكَ فِي ذَوَاتِ الْحَارِمِ فَقَالَ
أَنْتَ عَلِيٌّ كَفُلَانَةَ فَهَذَا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ قَدْ أَرَادَ الظَّهَارَ لِأَنَّ الظَّهَارَ هُوَ لَذَوَاتِ الْحَارِمِ
فَالظَّهَارُ فِي ذَوَاتِ الْحَارِمِ وَقَوْلُهُ كَفُلَانَةَ وَهِيَ ذَاتُ مُحْرَمٍ ظَهَرَ كُلُّهُ لِأَنَّ هَذَا وَجْهُ
الظَّهَارِ وَإِنْ قَالَ أَنْتَ عَلِيٌّ كَفُلَانَةَ لَذَاتِ مُحْرَمٍ مِنْهُ وَهُوَ يَرِيدُ بِذَلِكَ التَّحْرِيمَ أَنَّهَا ثَلَاثُ
الْبَتَّةِ إِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ التَّحْرِيمَ ﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ أَنْتَ عَلِيٌّ حَرَامٌ كَأُمِّي وَلَا نِيَّةَ لَهُ
(قَالَ) هُوَ مَظَاهِيرٌ كَذَلِكَ قَالَ لِي مَالِكٌ فِي قَوْلِهِ حَرَامٌ عَلِيٌّ مِثْلَ أُمِّي وَقَوْلُهُ حَرَامٌ كَأُمِّي
عِنْدِي مِثْلُهُ وَهَذَا مِمَّا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ ﴿ابْنُ وَهْبٍ﴾ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ رِبْعَةَ

أنه قال في رجل قال لامرأته أنت علي مثل كل شيء حرمه الكتاب (قال) أرى عليه
ظهاراً لأن الكتاب قد حرم عليه أمه وغيرها مما حرم الله ﴿قال ابن وهب﴾ قال
يونس وقال ابن شهاب في رجل قال لامرأته أنت علي كبعض ما حرم علي من
النساء (قال) نرى ذلك تظاهراً والله أعلم (قال يونس) وقال ربيعة مثله وقال من حرم
عليه من النساء بمنزلة أمه في التظاهر

— ظاهر الرجل من أمته وأم ولده ومدبرته —

﴿قلت﴾ أرايت ان ظاهر من أمته أو من أم ولده أو من مدبرته أ يكون مظاهراً
في قول مالك (قال) نعم قال مالك يكون مظاهراً ﴿قلت﴾ فان ظاهر من معتقته
الى أجل (قال) لا يكون مظاهراً لأن وطأها لا يحل له ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة
عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله أنهما
كانا يقولان ظهار الامة انه مثل ظهار الحره ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل
العلم عن علي بن أبي طالب وابن شهاب ويحيى بن سعيد وسليمان بن يسار وعبد الله
ابن أبي سلمة ومكحول ومجاهد أنهم قالوا يفتدى كما يفتدى في الحره (قال ابن
شهاب) وقد جعل الله لذلك بياناً في كتابه فقال ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من
النساء الا ما قد سلف والسرية من النساء وهي أمة ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة
عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله عن الرجل يتظاهر
من وليدته ولا يقدر على ما يمتق غيرها أيجوز له عتقها (قال) نعم وينكحها ﴿ابن
وهب﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال يجوز له عتقها بتظاهره منها
(قال) ولو كان له اماء يظاهر منهم جميعاً فانما كفارته كفارة واحدة ﴿ابن وهب﴾
عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال من يظاهر من أم ولده فهو مظاهر وقاله
ابن شهاب وعطاء بن أبي رباح

﴿ فيمن لا يجب عليه الظهار ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ذميا يظاهر من امرأته ثم أسلم (قال) قال مالك كل يمين كانت عليه من طلاق أو عتاق أو صدقة أو شيء من الأشياء فهو موضوع عنه إذا أسلم والظهار من ناحية الطلاق ألا ترى أن طلاقه في الشرك عند مالك ليس بشيء فظهاره مثل طلاقه لا يلزمه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ابن ظاهر امرأت من زوجها أتكون مظهرة في قول مالك (قال) لا وقال مالك إنما قال الله والذين يظاهرون منكم من نسائهم ولم يقل واللاتي يظاهرن منكم من أزواجهن ﴿ قلت ﴾ أرأيت ابن ظاهر الصبي من امرأته أ يكون مظاهراً في قول مالك (قال) قال مالك لا طلاق للصبي فكذلك ظهاره عندي أنه لا يلزمه ﴿ قلت ﴾ وكذلك المعتوه الذي لا يفريق قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ظهار المسكره أ يلزم في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا يلزم المسكره الطلاق فكذلك الظهار عندي لا يلزمه ﴿ قلت ﴾ أرأيت العتق هل يلزم المسكره في قول مالك قال لا ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسالما عن الرجل يخطب المرأة فتظاهر منه ثم أرادت بعد ذلك نكاحه فقالا ليس عليها شيء ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم عن ربيعة وأبي الزناد ويحيى بن سعيد وغيرهم من أهل العلم أنهم قالوا ليس على النساء تظاهر

﴿ ظهار السكران ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ظهار السكران من امرأته أ يلزمه الظهار في قول مالك (قال) قال مالك يلزم السكران الطلاق فكذلك الظهار عندي هو لازم له لأن الظهار إنما يجر إلى الطلاق

﴿ تملك الرجل امرأته الظهار ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ابن قال رجل لامرأته ان شئت الظهار فأنت على كظهر أمي (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكني أراه مظاهراً أن شاءت الظهار ﴿ قلت ﴾ حتى

مضى يكون ذلك اليها مادامت في مجلسها أم حتى توقف (قال) حتى توقف (وقال) غيره
وانما هذا على جهة قول مالك في التمايك في الطلاق انه قال حتى توقف مرة وقال أيضاً
ماداما في المجلس وكذلك الظهار انما الخيار لها مادامت في المجلس

— الظهار الى أجل —

﴿قلت﴾ أرايت ان قال أنت علي كظهر أمي اليوم أو هذا الشهر أو قال أنت علي
كظهر أمي هذه الساعة أيكون مظاهراً منها ان مضى ذلك اليوم أو ذلك الشهر أو
تلك الساعة (قال) قال مالك هو مظاهر منها وان مضى ذلك اليوم أو ذلك الشهر أو
تلك الساعة (قال) قال مالك وان قال لها أنت علي كظهر أمي ان دخلت هذه الدار
اليوم أو كلمت فلانا اليوم أو قال أنت علي كظهر أمي اليوم ان كلمت فلانا أو دخلت
الدار فهذا اذا مضى ذلك اليوم ولم يفعل فلا يكون مظاهراً لان هذا لم يجب عليه
الظهار بعد وإنما يجب عليه بالحنث والاول قد وجب عليه الظهار باللفظ ألا ترى أنه
لو قال لامرأته أنت طالق اليوم كانت طالفاً أبداً فان قال لها ان دخلت هذه الدار
اليوم فأنت طالق أو قال أنت طالق ان دخلت الدار اليوم فمضى ذلك اليوم ثم دخلت
انه لا يلزمه من الطلاق شيء فكذلك الظهار وكذلك قال مالك في هذا كله في
الطلاق وفي الظهار ﴿قلت﴾ أرايت ان قال أنت علي كظهر أمي اليوم فمضى ذلك
اليوم أيكون له أن يطأها بغير كفارة (قال) قال مالك لا يكون له أن يطأها الا بكفارة
﴿قلت﴾ أرايت ان قال رجل لامرأته أنت علي كظهر أمي الى قدوم فلان (قال)
لا يكون مظاهراً الا الى قدوم فلان فان قدم فلان كان مظاهراً وان لم يقدم فلان لم
يقع الظهار لان مالكاً قال اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق الى قدوم فلان انها
لا تطلق حتى يقدم فلان فان قدم فلان طلقت عليه وان لم يقدم لم تطلق عليه وكذلك
الظهار مثل هذا ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لها أنت طالق من الساعة الى قدوم فلان
(قال) هي طالق الساعة ﴿قلت﴾ أرايت ان قال أنت علي كظهر أمي من الساعة
الى قدوم فلان (قال) هو مظاهر منها الساعة لان من ظاهر من امرأته ساعة

واحدة لزمه الظهار تلك الساعة وهو مظاهر في المستقبل وليس له أن يطاء إلا بكفارة وكذلك من طلق امرأته ساعة فقد خرج الطلاق ومضى فهي طالق تلك الساعة وبعد تلك الساعة وكذلك الظهار اذا خرج فظاهر منها ساعة واحدة فهو مظاهر تلك الساعة وبعد تلك الساعة ﴿ ابن وهب ﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال اذا ظاهر الرجل من امرأته الى شهر أو يوما الى الليل ان ذلك قد وجب عليه ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن أبي ذئب ويونس عن ابن شهاب أنه قال اذا قال الرجل لامرأته أنت علي كظهر أمي هذا اليوم الى الليل فان عليه الكفارة بما لفظ من المنكر والقول الزور ﴿ ابن وهب ﴾ عن مسلمة بن علق عن الازاعي مثله

﴿ فيمن ظاهر من نسائه في كلمة واحدة أو مرة بعد أخرى ﴾
﴿ أو ظاهر من امرأته مراراً ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان ظاهر من أربع نسوة له في كلمة واحدة (قال) قال مالك كفارة واحدة تجزئه (قال) قال مالك وان تظاهر منهن في مجالس مختلفة ففي كل واحدة كفارة وان كان في مجلس واحد فقال لو واحدة أنت علي كظهر أمي ثم قال لاخرى أيضاً وأنت علي كظهر أمي حتى أتى على الأربع كان عليه لكل واحدة كفارة كفارة (قال مالك) وانما مثل ذلك عندي مثل ما يقول الرجل والله لا آكل هذا الطعام ولا ألبس هذا الثوب ولا أدخل هذه الدار فان حثت في شيء واحد أو فيهن كلهن فليس عليه الا كفارة واحدة ولو قال والله لا آكل هذا الطعام ثم قال والله لا ألبس هذا الثوب ثم قال والله لا أدخل هذه الدار كانت عليه لكل واحدة كفارة كفارة فبهذا احتج مالك في الظهار ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لامرأته أنت علي كظهر أمي ثم قال لامرأة له أخرى أنت علي مثلها (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وهو مظاهر من التي قال لها أنت علي مثلها وعليه كفارتان كفارة لكل واحدة منهما ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لامرأته أنت علي كظهر أمي أنت علي كظهر أمي قال لها ذلك مراراً (قال) قال مالك ان كان ذلك في شيء واحد أو في غير شيء

مثل ما يقول الرجل أنت علي كظهر أمي مراراً (قال) قال مالك ليس عليه الا كفارة
 ظهار واحد (قال مالك) وان كان ذلك في أشياء مختلفة مثل ما يقول الرجل أنت علي
 كظهر أمي ان دخلت هذه الدار ثم يقول بعد ذلك أنت علي كظهر أمي ان لبست
 هذا الثوب ثم يقول بعد ذلك أنت علي كظهر أمي ان أكلت هذا الطعام فعليه في
 كل شيء يفعله من هذا كفارة كفارة لأن هذه أشياء مختلفة فصارت أيماناً بالظهار
 مختلفة ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لامرأته أنت علي كظهر أمي أنت علي كظهر أمي أنت
 علي كظهر أمي ثلاث مرات ينوي بقوله هذا الظهار ثلاث مرات أو يكون عليه ثلاث
 كفارات أو كفارة واحدة في قول مالك (قال ابن القاسم) لا تكون عليه الا كفارة
 واحدة الا أن يكون ينوي ثلاث كفارات فيكون عليه ثلاث كفارات مثل ما يحلف
 بالله ثلاث مرات وينوي بذلك ثلاث كفارات فتكون عليه ان حنث ﴿ابن وهب﴾
 عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال في رجل يظاهر من أربع نسوة له
 بكلمة واحدة أنه ليس عليه الا كفارة واحدة ﴿ابن وهب﴾ عن مالك ويونس وعبد
 الجبار عن ربيعة مثله ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب
 وسعيد بن المسيب وعبد الله بن هبيرة مثله ﴿ابن وهب﴾ عن ابن أبي ذئب وغيره
 عن ابن شهاب أنه قال من يظاهر من امرأته ثلاث مرات في مجلس واحد فعليه
 كفارة واحدة ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال في
 رجل يظاهر من امرأته ثلاث مرات في مجلس واحد في أمور مختلفة فحنث ان
 عليه ثلاث كفارات (وقال) ربيعة مثله (وقال ابن وهب) وبلغني عن ربيعة أنه قال
 وان تظاهر منها ثلاثاً في مجلس واحد في أمر واحد فكفارة واحدة ﴿قلت﴾
 أرايت كل كلام تكلم به ينوي به الظهار أو الإيلاء أو تملكاً أو خياراً أيكون ذلك
 كما نوى (قال) نعم اذا أراد أنك بما قلت لك مخيرة أو مظاهر منك أو مطلقة

— فيمن قال ان تزوجت فلانة أو كل امرأة أتزوجها —

﴿قلت﴾ أرايت ان قال لأربع نسوة ان تزوجتكن فأتين علي كظهر أمي فتزوج

واحدة (قال) قد لزمه الظهار ولا يقربها حتى يكفر فان كفر فتزوج البواقي فلا
 ظهار عليه فيهن وان تزوج الاولى فلم يكفر حتى ماتت أو فارقتها ثم تزوج البواقي
 لم يكن له أن يطأ واحدة منهن حتى يكفر لأنه لم يحنث في يمينه بعد ولا يحنث
 الا بالوطء لأن من تظاهر من امراته ثم طلقها أو ماتت عنه قبل أن يطأها فلا
 كفارة عليه وانما يوجب عليه كفارة الظهار الوطء فاذا وطئ فقد وجبت عليه
 الكفارة ولا يطأ في المستقبل حتى يكفر فهذا اذا تزوجها ثم فارقتها أو ماتت عنه
 فقد سقطت عنه الكفارة فان تزوج واحدة من البواقي فلا يقربها حتى
 يكفر وان كانت الاولى قد وطئها فماتت أو طلقها أو لم يطلقها ثم تزوج بعض البواقي
 أو كاهن فلا يقرب واحدة منهن حتى يكفر لان الحنث قد وجب عليه فوطء
 الاولى كوطء الاواخر أبداً حتى يكفر يمنع من كاهن حتى يكفر فان لم يطأ الاولى لم
 يجز له أيضاً أن يطأ الاواخر حتى يكفر وانما وجب الظهار بتزويجه من تزوج منهن
 ولا يجب الحنث الا بالوطء ولا يجوز له أن يطأ الا بعد الكفارة ﴿ ابن وهب ﴾
 عن مالك عن سعيد بن عمر بن سليم الدرقى أن القاسم بن محمد حدثه أن رجلاً جعل
 امرأة عليه كظهر أمه أن تزوجها فتزوجها فأمره عمر بن الخطاب أن تزوجها أن
 لا يقربها حتى يكفر كفارة المتظاهر ﴿ ابن وهب ﴾ عن سعيد بن عبد الرحمن عن
 هشام بن عروة قال كان أبي يقول اذا قال الرجل كل امرأة أتزوجها على كظهر
 أمي ما عشت يقول عتق رقبة يجزئه من ذلك كله

الحلف بالظهار

﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لأربع نسوة له من دخلت منكن هذه الدار فهي على كظهر
 أمي فدخلها كاهن أيجزئه كفارة واحدة أو أربع كفارات (قال) لم أسمع من مالك
 فيه شيئاً الا أني أرى أن عليه في كل واحدة تدخل كفارة كفارة لانه عندى بمنزلة
 من قال لأربع نسوة عنده أبتكن كلمتها فهي على كظهر أمي فكلم واحدة منهن
 فوقع عليه الظهار فيها انه لا يقع عليه الظهار فيمن بقي منهن في الثلاث البواقي وان

وطنهن ولم يكلمهن . فهذا يدل على أنه لا بد لكل من دخلت الدار منهن أن يلزم
 الزوج فيها الكفارة على حدة ولو كان ذلك ظهاراً واحداً كان قد لزمه في الثلاث
 البواقي وإن لم يكلمهن الظهار وإن لم يدخلن الدار إذا دخلت الدار واحدة كان ينبغي
 أن يلزمه الظهار في اللاتي لم يدخلن فهذا ليس بشيء ولو كان ذلك حشاً لم يكن له
 سبيل إلى وطء واحدة منهن ممن لم تدخل الدار ولا من اللاتي لم يكلم لم يكن له
 سبيل إلى وطء من بقي منهن ولا هي وإن متن أو طلقن كانت عليه فيهن الكفارة
 فليس هذا بشيء وإنما هذا فعل حلف به فأيتن دخلت الدار وأيتن كلم واحدة بعد
 واحدة فعليه لكل واحدة الظهار ﴿قلت﴾ أرايت التي كلمها فوجب عليه الظهار فيها
 ثم كلم الأخرى بعد ذلك أوجب عليه الظهار فيها أيضاً (قال) نعم وإنما ذلك بمنزلة ما لو
 قال لأربع نسوة من تزوجت منكن فهي علي كظهر أمي فتزوج واحدة كان منها
 مظاهراً وإن تزوج الأخرى كان مظاهراً ولا يبطل ظهاره منها إيجاب الظهار عليه من
 الأولى وليس هذا بمنزلة من قال إن تزوجتكن فأتين علي كظهر أمي ﴿قلت﴾
 أرايت إن قال أنت علي كظهر أمي إن لم أضرب غلامي اليوم ففعل أيلزمه الظهار
 أم لا قال لا ﴿قلت﴾ أرايت إن قال إن تزوجت فلانة فهي علي كظهر أمي (قال)
 قال مالك إن تزوجها فعليه الظهار ﴿قلت﴾ أرايت إن قال كل امرأة أتزوجها فهي
 علي كظهر أمي (قال) قال مالك إن تزوج فلا يطأ حتى يكفر كفارة الظهار (قال
 مالك) وكفارة واحدة تجزئه من ذلك ﴿قلت﴾ أرايت إن قال كل امرأة أتزوجها
 فهي طالق (قال) قال مالك لا يكون هذا بشيء ولا يلزمه إن تزوج ﴿قلت﴾ فافرق
 ما بين هذا وبين الظهار في قول مالك (قال) لأن الظهار يمين لازمة لا تحرم النكاح
 عليه والطلاق يحرم فليس له أن يحرم على نفسه جميع النساء والظهار يمين يكفرها
 فلا بد من أن يكفرها ﴿قلت﴾ والظهار عند مالك يمين قال نعم ﴿قال سحنون﴾
 وقد أخبرتك بقول عروة بن الزبير وما قال في ذلك ﴿قلت﴾ أرايت إن قال
 لامراته إن دخلت الدار فأنت علي كظهر أمي فطلقها تطليقة فبانت منه أو البتة

فدخلت الدار وهي في غير ملكه ثم تزوجها بعد زوج فدخلت الدار وهي تحته أيلزمه
الظهار في قول مالك أم لا (قال) ان كان طلاقه اياها واحدة أو اثنتين ثم تزوجها
وقد بقي عليه من الطلاق شيء فاليمين بالظهار ترجع عليه وان طلقها البتة سقط عنه
الظهار ان تزوجها بعد زوج لانه لم يقع عليه الظهار قبل أن يفارقها فقد سقط عنه
الظهار لسقوط الطلاق والنكاح الذي كان يملكه وانما يقع عايه الظهار بعد زوج اذا
طلقها البتة اذا كان قد وجب عليه الظهار قبل أن يطلقها بحيث أو قول فيلزمه الظهار
في قول مالك ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لانه لم يحث بدخولها وهي في غير ملكه وانما
يحث بدخولها وهي في ملكه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان ظاهر من امرأته ثم طلقها البتة
ثم تزوجها بعد زوج (قال) هو مظاهر منها وان طلقها البتة ثم تزوجها بعد زوج
فلا يقربها حتى يكفر عند مالك ﴿ ابن وهب ﴾ عن حيوة بن شريح وابن لهيعة عن
خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسالم عن الرجل يتظاهر من امرأته ان لم يجلد
غلامه مائة جلدة قبل أن يطعم الطعام ففعل ذلك هل عليه كفارة فقالا لا قد
وفت يمينه (وقال) طاوس وربيعة بن أبي عبد الرحمن ويحيى بن سعيد وعطاء بن أبي
رباح والليث بن سعد مثله

﴿ فيمن ظاهر من امرأته ثم اشتراها ﴾
﴿ وفي الكفارة من اليهودية والنصرانية ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان ظاهر من امرأته وهي أمة ثم اشتراها أيكون مظاهراً منها أم
لا (قال) هو مظاهر منها وان اشتراها كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن
رجلاً ظاهر من امرأته وهي أمة أو حرة أ كفارته منهما سواء في قول مالك قال
نعم ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو كانت يهودية أو نصرانية قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت العبد
اذا ظاهر من امرأته وهي حرة أو أمة أتكون الكفارة في الظهار منهما سواء (قال)
نعم قال مالك سألت ابن شهاب عن ظهار العبد فقال أراه نحو ظهار الحر يريد ابن
شهاب أن ذلك يقع عليه كما يقع على الحر ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقاله يحيى بن سعيد

(وقال يحيى) ولا يخرج من قوله الا ما يخرج المسلمين من مثل ذلك ﴿ابن وهب﴾
 عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن يزيد عن محمد بن سيرين
 أنه قال اذا تظاهر العبد فليس عليه الا الصيام ﴿قلت﴾ أرايت ان تظاهر منها قبل
 البناء أو بعد البناء وهو رجل بالغ أهو في قول مالك سواء (قال) نعم لأنها زوجته
 وقد قال الله تعالى الذين يظاهرون منكم من نسائهم ألا ترى أنه لو تظاهر من أمة له
 لم يظاهرها قط أنه مظاهر منها في قول مالك فالزوجة أخرى وأشد في الظهار من
 الكتابية والنصرانية والمجوسية ﴿قلت﴾ أرايت المسلم أيلزمه الظهار في زوجته
 النصرانية واليهودية كما يلزمه في الحرة المسلمة (قال) نعم ألا ترى أن الطلاق يلزمه
 فيهن فكذلك الظهار وهن من الأزواج ﴿قلت﴾ أرايت لو أن مجوسيا على مجوسية
 أسلم المجوسى ثم تظاهر منها قبل أن تسلم هي فعرض عليها الاسلام فأسلمت مكانها
 بعد ما تظاهر منها أيكون مظاهراً منها أم لا وهي زوجته في قول مالك أم لا (قال)
 لم أسمع من مالك فيها شيئاً وان تظاهر منها ثم أسلمت قبل أن يتناول أمرها فأسلمت
 بقرب اسلام الرجل فردت اليه وصارت زوجته كان ظهاره ذلك لازماً له وكذلك
 لو أنه كان طالق ثم أسلمت بقرب ذلك لزمه الطلاق لأنها لم تكن خرجت من ملك
 النكاح الذي طلق فيه ألا ترى أنها تكون عنده لو لم تطلق على النكاح الأول بلا
 تجديد نكاح من ذى قبل ﴿قلت﴾ أرايت ان تظاهر من امرأته وهي صبية أو
 محرمة أو حائض أو رتقاء (قال) هذا مظاهر منهن كلهن لأنهن أزواج وقد
 قال الله عز وجل الذين يظاهرون منكم من نسائهم

❦ فيمن قال ان تزوجتك فأنت على كظهر أمي وأنت طالق ❦

﴿قلت﴾ أرايت ان قال رجل لامرأة ان تزوجتك فأنت على كظهر أمي وأنت طالق
 أو قال لها أنت على كظهر أمي وأنت طالق ان تزوجتك أيكون هذا سواء في قول
 مالك وما يلزم الزوج من هذا الظهار وهذا الطلاق (قال) قال مالك في الرجل يقول
 في المرأة ان تزوجتها فهي طالق وهي على كظهر أمي انه ان تزوجها وقع عليه الظهار

والطلاق جميعا فان تزوجها بعد ذلك لم يقربها حتى يكفر كفارة الظهار لان الظهار والطلاق وقعا جميعا معا في الوجعين وانما تكلم مالك في الذي يقول لامرأة ان تزوجتك فأنت طالق وأنت علي كظهر أمي انه ان تزوجها وقع عليه الطلاق والظهار جميعا والذي قدم الظهار أبين عندى (قال) وقال مالك لو قال رجل لامرأة تحته أنت طالق البتة وأنت علي كظهر أمي قدم الطلاق طلقت عليه البتة فان تزوجها بعد زوج لم يكن عليه كفارة في الظهار لأن الظهار وقع عليه وليست له بامرأة وهي مخالفة للتي يقول ان تزوجتك فأنت طالق وأنت علي كظهر أمي لأن هذه ليست في ماله فوقعا جميعا مع النكاح كذلك فسر مالك فيهما جميعا

— الرجل يظاهر ويولي وفي ادخال الايلاء على الظهار —
 * ومن أراد الوطء قبل الكفارة *

* قلت * أرايت اذا قال الرجل لامرأة ان تزوجتك فأنت علي كظهر أمي ووالله لا أقربك أيلزمه الظهار في قول مالك والايلاء جميعا أم لا (قال) قال مالك يلزمه الايلاء والظهار جميعا * قلت * وقوله لامرأة لم يتزوجها ان تزوجتك فأنت علي كظهر أمي ووالله لا أقربك فتزوجها مثل قوله لامرأة نفسه والله لا أقربك وأنت علي كظهر أمي في قول مالك قال نعم * قلت * أرايت ان قال لامرأة ان تزوجتك فوالله لا أقربك وأنت علي كظهر أمي فتزوجها أيلزمه الايلاء والظهار جميعا في قول مالك (قال) نعم وهو بمنزلة رجل قال لامرأته والله لا أقربك وأنت علي كظهر أمي فهو مول مظاهر منها * قلت * أرايت ان ظاهر من امرأته فأراد أن يجامعها قبل الكفارة أتمنع المرأة من ذلك أم لا وكيف ان خاصمتها الى القاضي أيجوز بينه وبين جماعها حتى يكفر في قول مالك أم لا قل نعم * قلت * وترى أن يؤدبه السلطان على ذلك ان أراد أن يجامعها قبل الكفارة قال نعم * قلت * أياشرها قبل أن يكفر ويقبلها (قال) قال مالك لا يباشرها ولا يقبل ولا يلمس (قال مالك) ولا ينظر الى صدرها ولا الى شعرها حتى يكفر لان ذلك لا يدعو الى خير

﴿ قلت ﴾ ويكون معها في البيت ويدخل عليها بلا إذن (قال) ما أرى بذلك بأساً
إذا كان تؤمن ناحيته ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال يونس وقال ابن شهاب وليس له أن
يتلذذ بها ولا يقبلها قبل أن يكفر ﴿ قال يونس ﴾ وقال ربيعة ليس له أن يتلذذ منها
بشيء ﴿ قلت ﴾ هل يدخل الايلاء على الظهار في قول مالك (قال) قال مالك نعم
يدخل الايلاء على الظهار إذا كان مضاراً . ومما يعلم به ضرره أن يكون يقدر على
الكفارة فلا يكفر فانه إذا علم ذلك فضت أربعة أشهر وقف مثل المولى فاما كفر
وإما طلقت عليه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال ان قربتك فأنت على كظهر أمي متى
يكون مظاهراً ساعة تكلم بذلك أو حتى يظاً (قال) هو مول في قول مالك حين
تكلم بذلك فان وطئ سقط الايلاء عنه ولزمه الظهار بالوطء ولا يقربها بعد ذلك
حتى يكفر كفارة الظهار فان تركها ولم يكفر كفارة الظهار كان سبيله سبيل ما وصفت
لك في قول مالك في المظاهر المضار ﴿ قلت ﴾ لم قال مالك إذا ظاهر من امرأته فقال
لها أنت على كظهر أمي انه مول ان تركها ولم يكفر كفارة الظهار وعلم انه مضار
وليس هذا يمين لانه لم يقل ان قربتك فأنت على كظهر أمي وإنما قال أنت على
كظهر أمي فهذا لا يكون يمينا فلم جعله مالك موليا وجعله يمينا (قال) قال مالك
لا يكون موليا حتى يعلم انه مضار فاذا علم انه مضار حمل حمل الايلاء لان مالكا
قال كل يمين منعت الجماع فهي ايلاء وهذا الظهار ان لم يكن يمينا عند مالك فهو إذا كف
عن الوطء وهو يقدر على الكفارة علم انه مضار فلا بد أن يحمل حمل المولى (وقال)
غيره والظهار ليس بحقيقة الايلاء ولكنه من شرج ما يقدر عليه الرجل فيما يحلف
فيه بالطلاق ليفعلنه ثم يقيم وهو قادر على فعله وتكون زوجته موقوفة عنه لا يصيبها
لانه على حث فيدخل عليه الايلاء إذا قالت له امرأته هذا ليس يحل له وطء وهو
يقدر على أن يحل له بأن يفعل ما حلف عليه ليفعلنه فيحل له وطء فكذلك التي
ظاهر منها تقول هذا لا يحل له وطء وهو يقدر على أن يحل له بأن يكفر
فيجوز له وطء فهو يتدأ به أجل المولى بالحكم عند ما يرى السلطان من اضراره إذا

رآه ثم يجري بحساب المولى غير ان فيثته أن يفعل ما يقدر عليه من الكفارة ثم لا
 يكون عليه ان يصيب اذا حل له الوطء كما لم يكن على الذي حلف ليفعلن اذا فعله أن
 يصيب ﴿وقال﴾ ربيعة وابن شهاب في الذي حلف بطلاق امرأته ليفعلن فعلا انه
 لا يمس امرأته قالانزل بمنزلة الايلاء ﴿قلت﴾ لابن القاسم واذا قال انا أ كفر ولم
 يقل انا أطأ أ يكون له ذلك في قول مالك (قال) نعم لان فيثته الكفارة ليس الوطء
 لانه اذا كفر عن ظهاره فقد سقط عنه الايلاء وكان له أن يطأ بلا كفارة فاذا
 كفر عن ظهاره فلا يكون مولى واذا لم يكن يعلم منه الضرر وكان يعمل في الكفارة
 فلا يدخل عليه الايلاء ﴿قلت﴾ أ رأيت ان كان ممن لا يقدر على العتق وهو يقدر
 على الصوم في الاربعة الاشهر فلم يضم الشهرين عن ظهاره في الاربعة الاشهر حتى
 مضت الاربعة الاشهر أ يكون مولى فيها ويكون لها أن توقفه في قول مالك (قال)
 نعم وقد روى غيره أن وقفه لا يكون الا من بعد ضرب السلطان أجله وكل لما لك
 والوقف بعد ضرب الاجل أحسن ﴿قلت﴾ لابن القاسم فان وقفته فقال الزوج
 دعوني انا أصوم شهرين عن ظهاري (قال) ذلك له ولا يعجل عليه السلطان اذا
 قال انا أصوم عن ظهاري ﴿قلت﴾ أ رأيت ان ترك فلم يضم حتى مضى شهر فرفعته
 الى السلطان فقالت هو مفطر قد ترك الصيام أو لما تركه السلطان ليصوم ترك الصوم
 يوما أو يومين أو خمسة أيام فرفعته امرأته الى السلطان أ يكون هذا مضارا ويفرق
 السلطان بينهما في قول مالك أم لا (قال) يختبر بذلك المرتين والثلاث ونحو ذلك
 فان فعل والا فرق السلطان بينهما ولم ينظره لان مالكا قال في المولى اذا قال انا في
 فانصرف فلم يفيء فرفعته أيضا الى السلطان انه يأمره بذلك ويختبره المرة بعد المرة
 فان لم يفيء وعرف كذبه ولم يكن له عذر طلق عليه ﴿قلت﴾ أ رأيت ان تركها اربعة
 أشهر ولم يكفر كفارة الظهار فرفعته الى السلطان فقال دعوني حتى أ كفر كفارة
 الظهار أصوم شهرين متتابعين وأجامعها وقالت المرأة لا أوخرك (قال) قال مالك في
 المولى اذا أتت الاربعة الاشهر وكان في سفر أو مريضا أو في سجن انه يكتب الى

ذلك الموضع حتى يوقف في موضعه ذلك فاما فاء وإما طلق عليه السلطان . ومما يعرف به فيئته أن يكون يقدر على الكفارة فيكفر عن يمينه التي كانت عليه في الايلاء فان قال أنا أفى في موضعه ذلك وكفر ترك وان أبي طلقت عليه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أبي أن يكفر وقال أنا أفى (قال) لم أر قول مالك في هذا انه يجزئه قوله أنا أفى دون أن يكفر وان لم يرد الفى هاهنا دون الكفارة لانه يعلم انه لا يظا وهو مريض أو غائب أو في سجن لا يقدر عليه (قال) ولقد سألتنا مالكا عن الرجل يولى من امرأته فيكفر عن يمينه قبل أن يظا ترى ذلك مجزئا عنه قال نعم (قال مالك) وأصوب مما فعل عندى أن لو وطئ قبل أن يكفر ولكن من كفر قبل أن يظا فهو مجزئ عنه فهذا مما يوضح لك مسئلتك ويوضح لك ما أخبرتك من قول مالك في الذى يريد الفى في السفر اذا كفر أو في السجن اذا كفر ان الايلاء يسقط عنه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان هذا المظاهر لما وقفته بعد ما مضى الاربعة الاشهر ان كان ممن يقدر على رقبة أو اطعام فقال أخرونى حتى أطعم أو حتى أعتق عن ظهارى ثم أجامعها وقالت المرأة لا أخره (قال) يتلوم له السلطان ولا يعجل عليه ويأمره أن يعتق أو يطعم ثم يجامع فان عرف السلطان أنه مضار وانما يريد اللدّة والضرر طلق عليه ولم ينتظره اذا كان قد تلوم له مرة بعد مرة ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا قول مالك في الايلاء والظهار جميعا الا أنه في الايلاء ان كفر سقط عنه بحال ما وصفت لك وان كفر عن الظهار سقط عنه الظهار أيضا في قول مالك

— في المظاهر يظا قبل الكفارة ثم تموت المرأة أو يطلقها —

﴿ قلت ﴾ أرأيت من ظاهر لجامع قبل أن يكفر أتجب عليه الكفارة ان طلقها أو ماتت تحته أو مات عنها (قال) قال مالك قد وجبت عليه الكفارة بجماعه اياها مات عنها أو طلقها أو ماتت عنده ﴿ سحنون ﴾ عن ابن وهب عن مسلمة بن علق عن الاوزاعي عن حسان بن عطية أن أوس بن الصامت ظاهر من امرأته ثم أتاها قبل أن يكفر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ساء ما صنعت وأعطاه أصعاً من

شعير فقال له تصدق بها على ستين مسكينا حين لم يجد ما يعتق ولم يستطع الصوم
﴿وقال﴾ سعيد بن المسيب وربيعة وأبو الزناد ويحيى بن سعيد وطاوس وعطاء بن
أبي رباح أنهم قالوا في المتظاهر يطأ قبل أن يكفر أنه ليس عليه إلا كفارة واحدة
إلا نار لابن وهب

﴿فيمن ظاهر وهو معسر ثم أيسر أو دخل في الصيام والطعام ثم أيسر﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان ظاهر رجل وهو معسر ثم أيسر (قال) قال مالك لا يجزئه
الصوم اذا أيسر ﴿قلت﴾ أرايت ان أعسر بعد ما أيسر (قال) أرى أن الصوم يجزئه
لانه انما ينظر الى حاله يوم يكفر ولا ينظر الى حاله قبل ذلك ﴿قال﴾ فقلنا لمالك وان
دخل في الصيام أو الطعام فأيسر في العتق أترى أن العتق عليه (قال) ان كان انما
صام اليوم أو اليومين وما أشبهه فاني أرى ذلك حسنا أن يرجع الى العتق ولست
أرى ذلك بالواجب عليه ولكنه أحب ما فيه الى وان كان صام أياما لها عدد فلا
أرى ذلك عليه وأرى أن يمضى على صيامه (قال مالك) وكذلك الاطعام على
ما فسر لك في الصيام ﴿قلت﴾ وان كان يوم جامعها معدا انما هو من أهل
الصيام لانه لا يقدر على رقبة ثم أيسر بعد ذلك قبل أن يكفر (قال) قال مالك عليه
العتق لانه انما ينظر الى حاله يوم يكفر ولا ينظر الى حاله يوم جامع ولا يوم ظاهر

﴿في كفارة العبد في الظهار﴾

﴿قلت﴾ أرايت العبد اذا ظاهر أيجزئه العتق أم الاطعام اذا أذن له سيده أم لا
وهل يجزئه أن يصوم وقد أذن له سيده في الاطعام أو العتق (قال) قال مالك أما
العتق فلا يجزئه وان أذن له سيده قال مالك وأحب الى أن يصوم ﴿قلت﴾ فان
كان قد أذن له سيده في الطعام فالصيام أحب اليك منه قال نعم ﴿قال ابن القاسم﴾
والصيام عليه وهو الذي فرضه الله على من قوى عليه وليس يطعم أحد يستطيع
الصيام ﴿قلت﴾ هل يجزي العبد أن يعتق باذن سيده في كفارة الايلاء أو في

كفارة شيء من الإيمان في قول مالك (قال) قال مالك لا ﴿قلت﴾ أرايت لو أن عبداً حلف بالله أن لا يكلم فلاناً فكلمه فأذن له سيده في الطعام أو الكسوة أو الصوم أي ذلك أحب إلى مالك أي يطعم أم يكسو أم يصوم وهل يجوز له أن يصوم وهو يقدر على الكسوة والطعام إذا كان في يد العبد مال فأذن له سيده في أن يطعم أو يكسو عن يمينه (قال) قال لي مالك الصيام أبين عندي من الطعام وإن أذن له سيده فأطعم أجراً عنه وكان يقول في قلبي منه شيء (وقال ابن القاسم) وهو مجزئ عنه إن أذن له سيده لأن سيده لو كفر عنه بالطعام أو رجلاً كفر عن صاحب له بالطعام بأذنه أجراً ذلك عنه فهذا مما يبين لك في العبد ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن يزيد عن محمد بن سيرين أنه قال إذا تظاهر العبد ليس عليه إلا الصيام ﴿ابن مهدي﴾ عن سفیان عن ليث عن مجاهد قال ليس على العبد إلا الصوم

﴿فيمن ظاهر من امرأته ثم طلقها ثم كفر قبل أن يتزوجها﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان ظاهر من امرأته ثم طلقها ثلاثاً أو واحدة فبانت منه فلما بانت منه أعتق رقبة عن ظهاره منها أو صام ان كان لا يقدر على رقبة أو أطعم ان كان من أهل الطعام هل يجزئه هذا في الكفارات عن ظهاره منها ان هو تزوجها من ذي قبل (قال) لا يجزئه ذلك ﴿قلت﴾ لم لا يجزئه والظهار لم يسقط عنه في قول مالك (قال) اذا خرجت المرأة من ملكه فقد سقط عنه الظهار لانه لا ظهار عليه لو ماتت أو لم يتزوجها وإنما يرجع عليه الظهار اذا هو تزوجها من ذي قبل فاذا تزوجها من ذي قبل فلزمه الظهار فلا تجزئه تلك الكفارة لأن الكفارة لا تجزئ إلا أن يكون الظهار لازماً فأما في حال الظهار فيه غير لازم فلا تجزئه في تلك الحال الكفارة ﴿قلت﴾ أرايت ان قل رجل لامرأة أجنبية ان تزوجتك فأنت على كظهر أمي فكفر عن ظهاره هذا قبل أن يتزوجها ثم تزوجها (قال) لا يجزئه ذلك ﴿قال﴾ سحنون ﴿وقد قال الله تبارك وتعالى ثم يعودون لما قالوا﴾ (قال) فالعودة اذا أراد الوطء

والاجماع عليه فاذا اراد كفر بما قال الله تعالى واذا سقط موضع الارادة للوطء لما حرم الله عليه من الفرج بالطلاق أو غيره لم يكن للكفارة موضع فان كفر كان بمنزلة من كفر عن غير شيء وجب عليه فلا يجزئه

❦ فيمن أكل أو جامع في الصيام في الظهار ناسيا أو عامدا ❦

❦ قلت ❦ أرايت من صام عن ظهار فأكل في يوم من صيامه ذلك ناسيا (قال) قال لي مالك يقضى هذا اليوم ويصله بالشهرين فان لم يفعل استأنف الشهرين ❦ قلت ❦ أرايت ان صام عن ظهاره فغصبه قوم وصبوا في حلقه الماء أيجزئه ذلك الصوم عن ظهاره (قال) أرى أن يقضى يوما مكانه ويصله بالشهرين فان لم يفعل استأنف الشهرين ❦ قلت ❦ أرايت ان جامع امرأته وهو يصوم عن أخرى من ظهاره ناسيا (قال) هذا يقضى يوما مكان هذا اليوم ويصله بالشهرين لان مالكا قال ذلك في الذي يأكل ناسيا وهو يصوم عن ظهاره انه يقضى يوما مكانه ويصله بالشهرين فان لم يصله بالشهرين استأنف الشهرين ❦ قلت ❦ أرايت ان صام عن ظهاره شهرا ثم جامع امرأته ناسيا ليلا أو نهارا أيجزئه صومه ذلك في قول مالك (قال) يستأنف ❦ قلت ❦ لم (قال) لان الله تبارك وتعالى قال في كتابه من قبل أن يتماسا (قال) فلا يسهه هذا الاكل والشرب لان الاكل والشرب يحل له بالليل وهو يصوم والجماع لا يحل له على حال (قال) وسمعت مالكا يقول في المظاهر ان وطئ ليلا استأنف الصيام ولم يقل لي فيه عامدا ولا ناسيا وأرى ذلك واحدا ❦ قلت ❦ وكذلك من جامع في الحج ناسيا فعليه أن يستأنف (قال) عليه أن يتم حجه ذلك ويبدله من قابل ناسيا كان أو عامدا ❦ قلت ❦ أرايت ان صام تسعة وخمسين يوما ثم جامع ليلا أو نهارا أيستأنف الكفارة أم لا (قال) مالك يستأنف الكفارة ولا يجزئه تلك الكفارة ❦ قلت ❦ وكذلك ان أطمع بعض المساكين ثم جامع (قال) قال مالك يستأنف وان كان بقي مسكين واحد ❦ قلت ❦ أرايت الطعام اذا أطمع عن ظهاره بعض المساكين ثم جامع امرأته لم قال مالك هذا يستأنف الطعام ولم يذكر الله

تبارك وتعالى في التنزيل في اطعام المساكين من قبل أن يتماسا وإنما قال ذلك في العتق والصيام (قال) إنما يحمل الطعام عند مالك يحمل العتق والصيام لأنها كفارة الظهار كلها فكل كفارة الظهار تحمل محملاً واحداً تجعل كلها قبل الجماع ﴿ابن وهب﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريح قال قلت لعطاء رأيت اطعام ستين مسكيناً من قبل أن يتماسا فإنه لم يذكر في الطعام من قبل أن يتماسا قال نعم كل ذلك من قبل أن يتماسا ﴿ابن وهب﴾ وقال مسلمة بن علي وكان الاوزاعي يقول فإن أطعم ثلاثين مسكيناً ثم وطئ امرأته فإنه يستأنف الاطعام ﴿ابن وهب﴾ وقاله الليث

❦ فيمن أخذ في الصيام ثم مرض ❦

﴿قلت﴾ رأيت أن صام عن ظهاره شهراً ثم مرض أيكون له أن يطعم وهو ممن لا يجدر رقة (قال) لا يكون ذلك له لأنه إذا صبح صام ﴿قلت﴾ رأيت أن تمادي به مرضه أربعة أشهر أيكون مولياً أم لا في قول (قال) إنما قال مالك في المظاهر أنه يوقف ويصنع به ما يصنع بالمولى إذا كان مضاراً فأما إذا لم يكن مضاراً فلا يوقف ولا يدخل عليه شيء من هذا فهذا إذا تمادي به المرض فليس بمضار ﴿قلت﴾ رأيت إذا تمادي به المرض كيف يصنع (قال) إذا تمادي به المرض انتظر حتى إذا صبح صام إلا أن يصيبه مرض يعلم أن مثل ذلك المرض لا يقوى صاحبه على الصيام بعد ذلك فإن هذا قد خرج من أن يكون من أهل الصيام وصار من أهل الاطعام (وقال) غيره إذا مرض فهو ممن لا يستطيع وعليه الاطعام

❦ فيمن ظاهر وليس له إلا خادم أو عرض قيمته قيمة رقة ❦

﴿قلت﴾ رأيت أن ظاهر من امرأته وليس له إلا خادم واحد أيجزئه الصيام في قول مالك (قال) قال مالك لا يجزئه الصيام لأنه يقدر على العتق قال مالك وإن تظاهر من أمته وهو لا يملك غيرها لم يجزه الصيام أيضاً وهي تجزئه نفسها إن اعتقها عن ظهاره فإن تزوجها جاز له وأجزأه عتقها عن الظهار الذي كان تظاهر منها ﴿قلت﴾

أرأيت أن كان يملك من العروض ما يشتري به رقبة أو له دار يسكن فيها ثمنها قيمة رقبة
أيجزئه الصوم في قول مالك (قال) قال مالك لا يجزئه الصوم لأن هذا واحد لرقبة

❦ فيمن أطعم بعض المساكين وصام أو أعتق بعض رقبة وأطعم ❦

❦ قلت ❦ أرأيت أن صام شهراً وأطعم ثلاثين مسكيناً عن ظهاره أيجزئه في قول مالك
(قال) لا يجزئه ذلك عند مالك ❦ قلت ❦ أرأيت أن أعتق نصف عبد وأطعم ثلاثين
مسكيناً أو صام شهراً أيجزئه (قال) لا يجزئه

❦ في الاطعام في الظهار ❦

❦ قلت ❦ أرأيت أن أطعم عن ظهاره كم يطعم في قول مالك (قال) قال مالك يطعم مدّاً
بعد الهشامي لكل مسكين ❦ قلت ❦ حنطة أو شعيراً (قال) حنطة ❦ قلت ❦ والشعير
كم يطعم (قال) قال مالك في كفارة الايمان ان كان الشعير عيش أهل البلد أجراً ذلك
عنه كما يجزئ الحنطة سواءً ويطعمهم من الشعير وسطاً من شبع الشعير والتمر مثل
الشعير ان كان التمر عيشهم ويطعم الوسط منه أيضاً في كفارة الايمان وأرى أن يطعم
في الظهار من الشعير والتمر عدل شبع مدّه شام من الحنطة ولا يطعمهم الوسط من الشبع
وانما يكون الوسط من الشبع في كفارة الايمان ❦ قلت ❦ هل يجزئه أن يغدي ويعشى
ستين مسكيناً في قول مالك في الظهار أو يغديهم ولا يعشيهم أو يعشيهم ولا يغديهم
أو يغديهم ويعشيهم (قال) بالغى أن مالكا يقول في كفارة الايمان ان غداهم وعشايم
أجزأ عنه ولم أسمع في الظهار أحداً يحد فيه غداء أو عشاء الا ما جاء فيه عن النبي
صلى الله عليه وسلم ❦ قلت ❦ لم قال مالك مدّاً بالهشامي (قال) لأن الهشامي هو بمد
النبي صلى الله عليه وسلم مدان الاثنتا وهو الشبع الذي لا يعدله في الغداء والعشاء
فلذلك جوزه مالك (قال) ولا أظن من يغدي ويعشى يبلغ أن يطعم مدين الاثنتا بمد
النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحب أن يغدي ويعشى في الظهار (قال ابن القاسم)
وكان مالك يقول في الكفارات كلها في كل شيء من الاشياء مدّاً بمد النبي صلى

الله عليه وسلم في الافطار في رمضان وفي الايمان وفي كل شيء مداً مداً بمدة النبي صلى
 الله عليه وسلم الا في كفارة الظهار فانه قال مالك مداً بالهشامى وهو مدان الاثنا بمدا
 النبي صلى الله عليه وسلم وقال في كفارة الاذي مدين مدين بمدة النبي صلى الله عليه وسلم
 لكل مسكين (قال) وقال مالك اطعام الكفارات في الايمان مداً مداً بمدة النبي صلى
 الله عليه وسلم لكل انسان وان اطعام الظهار لا يكون الا شبعاً لان اطعام الايمان
 فيه شرط ولا شرط في اطعام الظهار ﴿قلت﴾ رأيت ما كان من كفارة في الافطار
 في رمضان لم لا يحمله مالك محمل كفارة الظهار وانما هو مثله عتق رقبة أو صيام
 شهرين متتابعين أو اطعام ستين مسكيناً (قال) قال مالك انما يحمل ذلك محمل كفارة
 الايمان ولا يحمل محمل كفارة الظهار ولم يكن يرى مالك أن يكفر فيمن أكل في
 رمضان الا بالاطعام ويقول هو أحب الى من العتق والصيام (قال مالك) وما للعتق
 وماله يقول الله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مساكين فالاطعام أحب الى
 ﴿قلت﴾ رأيت ان أعطى المساكين في كفارة الظهار الدقيق أو السويق أجزءه
 كما يجزئ من الحنطة والشعير في قول مالك (قال) قال لي مالك لا يجزئ السويق ولا
 الدقيق في صدقة الفطر ولا أرى أن يجزئ الدقيق والسويق في شيء من الكفارات
 الا أنى أرى ان أطعم في الكفارات كلها الطعام ما خلا كفارة الاذي وكفارة
 الظهار ان ذلك يجزئه ﴿قلت﴾ رأيت الكفارات كلها ان أعطى من الذى هو
 عيشهم عندهم أجزئ ذلك في قول مالك (قال) نعم يجزئهم ذلك ﴿قلت﴾ رأيت
 ان أطعم في كفارات الايمان فيما يجوز له أن يطعم الخبز وحده أجزئ في قول مالك
 (قال) نعم يجزئهم ذلك ولم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنه قال يغدى ويعشى
 ويكون معه الايام فاذا أعطى من الخبز ما يكون عدل ما يخرج في الكفارات
 من كيل الطعام أجزأ عنه ﴿قلت﴾ ولا يجوز في قول مالك أن يعطى في كل شيء من
 الكفارات العروض وان كانت تلك العروض قيمة الطعام (قال) نعم لا يجزئ ﴿قلت﴾
 ولا يجزئ أن يعطى دراهم في قول مالك وان كانت الدراهم قيمة الطعام (قال) نعم

لا يجزئ عند مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت ان أطمع في كفارة الظهار نصف مد نصف مد حتى أ كمل ستين مداً بالهشامى فأعطى عشرين ومائة مسكين أجزئه ذلك (قال) لا يجزئه وعليه أن يعيد على ستين مسكيناً منهم نصف مد بالهشامى حتى يستكمل ستين مسكيناً لكل مسكين مد بالهشامى ﴿قلت﴾ ولا يجزئه أن يعطى ثلاثين مسكيناً ستين مداً (قال) نعم لا يجزئ ذلك عنه حتى يعطى ستين مسكيناً مداً مداً ﴿قلت﴾ فانما ينظر في هذا الى عدد المساكين ولا يانفت الى الامداد (قال) نعم انما ينظر في هذا الى عدد المساكين اذا استكمل عدد المساكين فاكل لهم ما يجب لكل مسكين أجزأه ذلك وان استكمل عدد المساكين ونقصهم مما يجب لهم في الكفارة لم يجز ذلك عنه وان أعطى ما نقصهم من الذي كان ينبغي له أن يعطيهم في الكفارة غيرهم من المساكين لم يجزئه ذلك وكذلك هذا في جميع الكفارات كلها في فدية الاذى لا يجزئه أن يعطى اثني عشر مسكيناً اثني عشر مداً ولكن يعطى ستة مساكين اثني عشر مداً لكل مسكين مدين مدين بمد النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك في كفارة الافطار في رمضان لا يجزئه أن يعطى عشرين ومائة مسكين نصف مد نصف مد بمد النبي صلى الله عليه وسلم ولكن يعطى ستين مسكيناً مداً مداً بمد النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجزئه أن يعطى ثلاثين مسكيناً مدين مدين وقد سئل الشعبي في كفارة الظهار أ يعطى أهل بيت فقراء وهم عشرة طعام ستين مسكيناً فقال لا اطعام ستين مسكيناً كما أمركم الله الله أعلم بهم وأرحم . من حديث ابن مهدي ﴿قلت﴾ أ رأيت ان أطمع ثلاثين مسكيناً في كفارة الظهار حنطة ثم ضاق السعر واشتد حال الناس حتى صار عيشهم التمر أو الشعير أجزئه أن يطعم ثلاثين مسكيناً بعد الثلاثين الذين ذكرت لك من هذا الذي صار عيش الناس قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك لو أطمع ثلاثين مسكيناً في بلاد عيشهم فيها الحنطة ثم خرج الى بلاد عيشهم فيها التمر أو الشعير فأطعم هناك مما هو عيش أهل تلك البلاد أجزئ ذلك عن ظهاره قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك هذا في جميع الكفارات قال نعم ﴿قلت﴾ أ رأيت ان لم يجد الا ثلاثين

مسكينا أيجزئه أن يطعمهم اليوم نصف الكفارة وغداً نصف الكفارة في قول
 مالك (قال) لا يجزئه ذلك ﴿ابن مهدي﴾ عن سفیان عن جابر قال سألت الشعبي
 عن الرجل يردّد على مسكينين أو ثلاثة فكرهه (وقال ابن القاسم) وإن لم يجد
 عنده في بلاده فليبعث بها إلى بلاد أخرى وذلك أني سمعت مالكا وسئل عن
 رجل كانت عليه كفارتان فأطعم اليوم عن كفارة فلما كان من الغد أراد أن يطعمهم
 كفارة اليمين الأخرى أو لم يجد غيرهم (قال) لا يجزئ ذلك ﴿قلت﴾ أكانت
 هاتان الكفارتان من شيء واحد أو شيئين مختلفين (قال) إنما سألو مالكا عن
 كفارتين في اليمين بالله فقال ما أخبرتك ﴿قلت﴾ وإن افترقت الكفارتان فكانتا
 عن ظهار وعن افطار في رمضان (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وقد أخبرتك من
 قوله في كفارة اليمين بالله أنه كرهه وهذا مثله عندي ﴿ابن وهب﴾ عن بشر بن
 منصور قال سألت يونس بن عبيد عن الرجل يكون عليه يمينان فيدعو عشرة
 مساكين فيطعمهم ثم يدعوهم من الغد فيطعمهم فكره ذلك وقال لا ولكن يدعوهم
 اليوم فإن حدث يمين أخرى فليدعوهم من الغد إن شاء ﴿قلت﴾ أرايت أن أطعم في
 كفارة الظهار أو في شيء من الكفارات أخاً أو أختاً أو والداً أو ولداً أو ذارحم محرماً
 (قال) سألت مالكا عن ذلك فقال مالك لا يطعم في شيء من الكفارات أحداً من
 قرابته وإن كانت نفقتهم لا تلزمه ولا يطعمهم في شيء من الكفارات التي عليه
 ﴿قلت﴾ أيجزئ في قول مالك أن يطعم مكاتبه (قال ابن القاسم) لا يطعم مكاتبه ولا
 مكاتبه غيره ولا عبداً ولا أم ولد ولا أحداً من أهل الذمة (قال) وقال مالك ولا يجزئ
 أن يطعم في الكفارات كلها إلا حراً مسلماً وقد قاله ربيعة ونافع مولى ابن عمر وغيرهما
 قال نافع نصراني وقال ربيعة وغيره من أهل العلم نصراني ويهودي وعبد ﴿قلت﴾
 أيجزئ أن يطعم الأغنياء (قال) قال الله تعالى في كتابه فاطعام ستين مسكينا فلا يجزئه
 الأغنياء ﴿قلت﴾ أرايت أن أطعم ذمياً أو عبداً في شيء من الكفارات أيعيد (قال)
 نعم أنه يعيد وكذلك أن أطعم الأغنياء أنه يعيد أيضاً ﴿قلت﴾ أرايت أن أطعم بعض

من قال مالك لا أحب أن يطعم أحدا من قرابته وإن كانت نفقتهم لا تلزمه أيعيد أم لا
(قال) لا يعيد أن كانوا مساكين (قال ابن القاسم) قلت للمالك الصبي الموضع أيطعم
من الكفارات (قال) نعم إذا كان قد أكل الطعام ﴿قلت﴾ ويحسبه له مالك في
العدد ويجعله مسكينا (قال) نعم قال ابن القاسم وقال لى مالك إذا كان قد باع أن
يأكل الطعام أطمع في الكفارات وأنا أرى أنه إن كان في يمين بالله أعطي بمد النبي
صلى الله عليه وسلم وإن كان في كفارة الظهار أعطي بمد هشام وإن كان في فدية
الاذى أعطي مد من بمد النبي صلى الله عليه وسلم

الكفارات بالعتق في الظهار

﴿قلت﴾ أرايت أن أعتق عن ظهاره نصف عبد لا مال له غيره ثم اشتري بعد ذلك
النصف الباقي فأعتقه عن ظهاره أيجزئه أم لا (قال) لا أرى أن يجزئه وما سمعت من
مالك في هذا بعينه شيئا إلا أن مالكا قال في العبد يكون بين الرجلين فيعتق أحدهما
نصفه فيقوم عليه فلا يوجد له مال فيرق نصفه لصاحبه ثم يوسر الذي أعتق بمد ذلك
فيشتري النصف الباقي أو يرثه أو يوهب له أو يوصى به له فيقتله أنه لا يعتق عليه
فلما كان إذا اشترى النصف الباقي لم يعتق عليه لم يجزه عن ظهاره وإن أعتق النصف
في الذي اشترى عن ظهاره لم يجز. أيضا لأنه قد كان حين ملكه لا يعتق عليه
الا بعتق من ذي قبل والظهار لا يكون فيه تبعيض العتق ولو كان الشريك المعتق
لنصفه عن ظهاره موسرا لم يجزه النصف الباقي إن قوم عليه عن ظهاره ألا ترى أنه
لما أعتق نصفه لزمه أن يقوم عليه النصف الباقي لما أفسد فيه قبل أن يتم كفارته فصار
هذا النصف معتقا عليه بحكم ألا ترى أن الذي يشتري بشرط لا يجزئ ولا يجزئ
من جرى فيه عقد عتق من مدبر أو مكاتب أو معتق إلى أجل أو أم ولد أو
بعض من يعتق عليه إذا ملكه لأنه لا يستطيع أن يملكه ملكا تاما وكذلك النصف
الذي وجب عليه تقويمه لا يستطيع أن يملكه إلا إلى عتق لما دخله من العتق وأنه
يعتق عليه بحكم ﴿قلت﴾ أرايت أن قال إن اشتريت فلانا فهو حر فاشتراه عن

ظهاره (قال) لا يجرئه لأن مالكا قال من اشترى أحداً ممن يعتق عليه فأعتقه
 في ظهاره قال لا يجرئه ولا أرى أن يجرئه الا رقة يملكها قبل أن تعتق عليه فكذلك
 مسئلتك هذه لانه لا يملكها حتى تعتق عليه ﴿قلت﴾ أرايت ان اشترى أبا نفسه
 عن ظهاره هل يجرئه في قول مالك (قال) قال لى مالك غير مرة لا يجرئه ﴿قلت﴾
 وكذلك ان اشترى من ذوى المحارم ممن يعتق عليه فاشتراه عن ظهاره أيجزئه (قال)
 لا يجرئه ذلك في قول مالك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم كذلك قال مالك
 ﴿قلت﴾ أرايت ان وهب له أبوه فقبله ونوى به عن ظهاره أيجزئه (قال) لا يجرئه
 ﴿قلت﴾ وكذلك ان أوصى له به فقبله عن ظهاره (قال) لا يجرئه ﴿قلت﴾ وكذلك
 ان ورثه فنوى به عن ظهاره (قال) كذلك أيضاً لا يجرئ ﴿قلت﴾ هل يجرئ
 المكاتب والمدبر وأم الولد في كفارة الظهار أو في شيء من الكفارات (قال) قال مالك
 لا يجرئ ذلك ﴿قلت﴾ أرايت المكاتب الذى لم يؤد شيئاً من نجومه هل يجرئ في
 قول مالك في شيء من الكفارات (قال) لا يجرئ في قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت
 ما في بطن الجارية هل يجرئه ان أعتقه في شيء من الكفارات (قال) لا يجرئ
 ﴿قلت﴾ ويكون حرّاً ولا يجرئ (قال) نعم ان ولدته فهو حرّ ولا يجرئ ﴿قلت﴾
 أرايت ان أعتق عبداً عن ظهاره أو عن شيء من الكفارات على مال يجعله عليه ديناً
 يؤديه العبد اليه يوماً ما (قال) لا يجرئه ذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان أعتق رجل عبداً
 من عبيده عن رجل عن ظهاره على جعل جعله له أياكون الولاء للذى أعتق عنه
 ويكون الجعل لازماً للذى جعله له (قال) نعم ولا يجرئه عن ظهاره والجعل له لازم
 والولاء له وهذا يشبه عندي أن يشتريها بشرط فيعتقها عن ظهاره فلا يجرئه ذلك
 وهو حرّ والولاء له اذا أعتقه ﴿قلت﴾ أرايت اذا أعتق عن ظهاره عبداً أقطع اليد
 الواحدة (قال) قال مالك لا يجرئه ﴿قلت﴾ فان كان مقطوع الاصبع أو الاصبعين
 (قال ابن القاسم) لا يجرئه ﴿قلت﴾ أرايت ان كان أجذم أو أبرص أو مجنوناً أيجزئ
 في قول مالك (قال) أما الاجذم فلا يجرئ في قول مالك وكذلك المجنون لا يجرئ

في قوله وأما البرص فسمعت مالكا يقول في الاصم انه لا يجزئ في الكفارات
 فالاصم أيسر شأننا من البرص والبرص لا يجزئ (وقال) غيره في البرص ان
 كان خفيفاً ولم يكن مرضاً أجزأه ﴿قلت﴾ رأيت الخصى والمجبوب أيجوز في
 الكفارات في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أني رأيت مالكا
 يضعف شأن الخصى في غير وجه واحد سمعته يكره أن يكون الخصى إماماً راتباً
 في مساجد القبائل أو في مساجد الجماعات والخصى انما ارتفع ثمنه لما صنع فيه من
 الباطل حين أنشؤه وقد انتقص بدنه فقير الخصى أحب الي من الخصى في الكفارات
 ولا يعجبني أنا ذلك ﴿قلت﴾ هل يجزئ الاخرس في شيء من الكفارات (قال)
 قال مالك لا يجزئ ﴿قلت﴾ ولا الاعمى (قال) قال مالك ولا الاعمى لا يجزئ ﴿قلت﴾
 رأيت المجنون الذي يجن ويفيق هل يجزئ في شيء من الكفارات (قال) قال مالك
 لا يجزئ وقد قال مالك لا يجزئ الاصم ﴿قلت﴾ وهل يجزئ المفلوج اليابس الشق
 (قال) لا يجزئ ﴿قلت﴾ رأيت ان أعتق عن ظهاره أو في شيء من الكفارات
 عبداً مقطوع الاذنين هل يجزئه ذلك في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً
 الا أنه كره الاصم وقال لا يجزئ فالمقطوع الاذنين عندي بهذه المنزلة ﴿قلت﴾
 رأيت ان أعتق عبداً مقطوع الابهام أو الابهامين جميعاً أيجزئه في الكفارة في ظهاره
 أو في شيء من الكفارات في قول مالك (قال) لا يجزئه لان مالكا قد قال فيما هو
 أخف من هذا انه لا يجزئه ﴿قلت﴾ رأيت الاشل هل يجوز في شيء من الكفارات
 في قول مالك (قال) لا وقد قال غيره في مقطوع الاصبع انه يجزئ ﴿قلت﴾ رأيت
 ان أعتق عبداً عن ظهاره من امرأتين ولا ينوي به عن واحدة منهما ثم نوى به عن
 احدهما بعد ذلك (قال) لا يجزئه ذلك ﴿قلت﴾ رأيت ان أعتق عبداً عن ظهاره عن
 امرأتين جميعاً ثم أعتق بعد ذلك رقبة أخرى أيجزئه ذلك (قال) لا يجزئه ذلك وان
 أعتق بعد ذلك رقبة أخرى لم يجز عنهما لان الاولى انما أعتقت عنهما فصار ان
 أعتق عن كل واحدة نصف رقبة فلا يجزئ ولا يجزئ أخرى بعدها وان جبرها

وانما يجزئ أن لو أعتق رقبة عن واحدة منهما وان لم ينوها ثم أعتق بعد ذلك رقبة
أخرى أجزأت عنه لانا علمنا أنه انما خص بالرقبة واحدة منهما ولم يشركهما فيها فلما
أعتق الاخرى لم تبال الاولى لا يتهما كانت الاولى أو للآخرة الا أنه لا يطاق واحدة
منهما حتى يعتق الرقبة الاخرى وهذا أحب ماسمعتة ﴿قلت﴾ أرايت مالم يذكر الله
في القرآن مؤمنة أتجوز فيه اليهودية والنصرانية (قال) قال مالك لا يجوز في شيء من
الكفارات في العتق الا مؤمنة وقال ولا يطعم في شيء من الكفارات الا مؤمن لا
يطعم منها غير المؤمنين ﴿قلت﴾ أرايت ان أعتق عن ظهاره عبداً أعور أيجزئه ذلك في
قول مالك (قال) قال مالك نعم يجزئه ﴿قلت﴾ فهل يجزئ مالك العتق في الكفارات
في الظهار وفي الايمان وفي غير ذلك من الكفارات العبد المغيب اذا لم يكن عيبه فاحشاً
(قال) سألت مالكا عن الاعرج يعتق في الكفارات فقال لي ان كان شيئاً خفيفاً أجزأ
ذلك عنه وأحب مافيه الى أنه ان كانت هذه العيوب التي ذكرت شيئاً خفيفاً مثل
المرجة الخفيفة والجدع في الاذن وقطع الانملة وطرف الاصبع وما أشبهه فأرجو أن
يجزئ في الكفارات كلها اذا كان مؤمناً وما كان من ذلك عيباً مضرأ به حتى ينقصه
ذلك نقصاناً فاحشاً أو ينقصه فيما يحتاج اليه من غنائه وجزائه رأيت أن لا يجوز في
الكفارات ﴿قلت﴾ أرايت العبد الصغير والامة الصغيرة هل يجوز في كفارة الظهار
(قال) سألت مالكا عن ذلك فقال نعم يجوز وان كان صغيراً اذا كان ذلك من قصر
النفقة (قال) مالك وأحب ذلك الى أن يعتق من صلي وصام فعني قوله من صلي وصام
أي من قد عقل الاسلام والصلاة والصيام (قال) ثم سمعته بعد ذلك وابتدأنا بالقول
فقال ان رجلاً يختلف الى في ظهار عليه يريد أن يعتق صبياً فنهيه عن ذلك وهو يختلف
الى لا أرخص له فلم أر محملاً قوله ذلك اليوم الا أن الرجل كان غنياً فلذلك لم يأمره
مالك بذلك ولذلك نهاه (قال) ولقد سألت مالكا عن العجمي يشتريه فيعتقه عن
ظهاره (قال) نعم ان كان من ضيق النفقة فأرجو أن يجزئ (قال) قال مالك
ومن صلي وصام أحب الى ﴿قلت﴾ أرايت ان أعتق رجلاً عبداً من عبيده عن رجل

عن ظهاره أو عن شيء من الكفارات فبلغه فرضي بذلك أيجزئه ذلك من ظهاره
 ومن الكفارات التي وجبت عليه في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك
 الساعة ولكن مالكا قال اذا مات الرجل وقد جامع امرأته بعد ما ظاهر منها فوجبت
 عليه كفارة الظهار فأعتق عنه رجل رقبة عن ظهاره ذلك ان ذلك مجزئ عنه
 وكذلك قال مالك في الكفارات اذا مات الرجل وعليه شيء من الكفارات فكفر
 عنه رجل بعد موته انه مجزئ عنه فأرى أن ذلك مجزئ عنه اذا كفر عنه وهو حي
 فرضي بذلك لان مالكا قال أيضا في الذي يعتق عبداً من عبيده عن رجل من الناس
 ان الولاء للذي أعتق عنه وليس الولاء للذي أعتق وقد قال غيره لا يجزئ عنه
 (وقد قال ابن القاسم) غير هذا اذا كان يأمره وهو أحسن من قوله هذا ألا ترى
 أن الذي أعتق عنه بغير أمره ان قال لا أجزئ ان ذلك ليس بالذي يرد العتق وان قال
 قد أجزأت فانما أجاز شيئاً قد فات فيه العتق ألا ترى أن الله تبارك وتعالى يقول
 ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة فاذا كفر عنه قبل أن يريد العودة فقد جعلت الكفارة
 في غير موضعها ألا ترى أنه لو أعتق رقبة قبل أن يريد العودة ثم أراد العودة لم يجزه
 ذلك وقد كان كبراء أصحاب مالك يقولون اذا كفر المتظاهر بغير نية للجماع كما قال
 الله ثم يعودون فعني يعودون يريدون ان ذلك لا يجزئه ﴿قلت﴾ أرايت ان أعتق
 عبداً عن ظهاره وفي يد العبد مال فقال له سيده أعتقك عن ظهاري أو عن شيء من
 الكفارات على أن تعطيني هذا المال الذي عندك فقال اذا كان المال عند العبد قبل أن
 يعتق ولم يجعل السيد المال عليه للعتق دينا فلا بأس بذلك لان هذا المال قد كان
 للسيد أن ينزعه وانما اشترط أخذه من العبد فلا بأس بذلك وقد سمعت مالكا
 وسأله رجل عن رجل أوصى اليه بعتق رقبة فوجد رقبة تباع فأبى أهلها أن يبيعوها
 الا أن يدفع العبد الى سيده مالا (قال) ان كان ينقده العبد فلا بأس بأن يتباعه الوصي
 ويعتقه عن الذي أوصى فردده عليه الرجل فقال انه انما يبيعه لمكان ما يأخذ منه وأنا لم
 أدخل في ذلك بشيء والقائل أنا لم أدخل في ذلك بشيء هو المشتري (فقال) قال

مالك أليس يدفع اليه ذلك فقد أقال بلى قال فاشتره فأعتقه عن صاحبك ولا شيء عليك وهو يجزئ صاحبك. فمستلتك تشبه هذا وأخف لانه انما يأخذ ماله من عبده وقد كان يجوز له أن يأخذه فلا بأس أن يشترط أخذه ﴿قال ابن وهب﴾ وقد قال ابن عمر ومعاقل بن يسار صاحبا النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم من أهل العلم لا تجزئ الرقبة تشتري بشرط في العتق الواجب (وقال) ابن وهب وربعة لا يجزئ الا مؤمنة (وقال عطاء) لا يجزئ الا مؤمنة صحيحة (وقال) يحيى بن سعيد وابراهيم النخعي في الأعمى لا يجزئ (وقال) ابن شهاب مثله (وقال ابن شهاب) لا يجزئ مجنون ولا أعمى ولا أبرص (وقال يحيى) ولا أشل وقال عطاء ولا أعرج ولا أشل (وقال) ابراهيم والحسن يجزئ الأعور وكان ابراهيم يكره المغلوب على عقله (وقال) ربعة لا تجزئ أم الولد ولا المكاتب (وقال) ابراهيم النخعي والشعبي لا تجزئ أم الولد (وقال) ابن شهاب لا يجزئ المدبر لما عقد له من العتق وان أبا هريرة وفضالة بن عبيد قالوا يعتق ولد الزنا فيمن عليه عتق رقبة وقاله عبد الله بن عمر وربعة (قال) ابن شهاب ويحيى بن سعيد وربعة وعطاء وخالد بن أبي عمران يجزئ الصبي الصغير الموضع في الكفارة وقاله الليث . والاجر على قدر ذلك بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل أي الرقاب أفضل فقال أغلاها ثمناً وأنفسها عند أهلها

— فيمن صام شهراً قبل رمضان وشهر رمضان —

﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت لو أن رجلاً كان عليه صيام شهرين متتابعين من ظهار فصام شهراً قبل رمضان ورمضان وينوي برمضان شهر ظهاره جاهلاً يظن أن رمضان يجزئه من ظهاره ويريد أن يقضي رمضان في أيام آخر (فقال) لا يجزئه من رمضان ولا من ظهاره شهر رمضان ﴿قال ابن القاسم﴾ وسألت مالكا عن الرجل يكون عليه صيام شهرين في تظاهر أو قتل نفس خطأ فيصوم ذا القعدة وذا الحجة فقال لي لا أرى ذلك يجزئ عنه وليتدى الصيام شهرين متتابعين أحب الي (قال)

فقلت له يا أبا عبد الله انه دخل فيه بجهالة ورجا أن ذلك يجزئه فقال وما حملة على ذلك فقلت الجهالة ويظن أن ذلك يجزئه فقال عسى أن يجزئه وما هو عندي بالبين وقال وأحب ذلك الى أن يبتدى (قال) فقال له بعض أصحابنا أفرأيت من سافر في شهري صيام التظاهر فرض فيهما فافطر فقال اني أخاف أن يكون انما هييج عليه مرضه السفر حر أو برد أصابه ولو أستيقن أن ذلك من غير حر أو برد أصابه لرأيت أن يبنى على صيامه ولكني أخاف

❦ في أكل المتظاهر ناسيا أو وطنه امرأته ❦

❦ قلت ❦ أرايت من أكل وهو يظن أن الشمس قد غابت وهو صائم في ظهار أو نذر أو قتل نفس أو فيما كان من صيام أليس سبيله سبيل من تسحر في الفجر وهو لا يعلم في قول مالك (قال) نعم هو سبيله عند مالك في جميع ذلك ❦ ابن وهب ❦ عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح وعمرو بن دينار في الرجل يفطر في اليوم المغمي يظن أن الليل قد دخل عليه في الشهرين المتتابعين (قالا) نرى أن يبدله ولا يستأنف شهرين آخرين ❦ ابن وهب ❦ وقاله سليمان بن يسار وربيعة بن أبي عبد الرحمن ❦ قلت ❦ أرايت من صام شهرين متتابعين من ظهار فوطى امرأته قبل أن يتم الشهرين ليلا ناسيا أو نهارا (فقال) قال لي مالك من وطى امرأته وقد ظاهر منها وقد كان صام بعض الصيام من قبل أن يظا أو تصدق بحل الصدقة قبل أن يظا ثم وطى (قال) فقال مالك يبتدى الصيام والطعام (قال ابن القاسم) ولم يقل لي مالك ناسيا لافي ليل ولا في نهار ولكني أرى أن يكون ذلك عليه وان كان ناسيا لأنه لو طلقها البتة وقد وطئها ناسيا لم يضع عنه نسيانه الكفارة التي وجبت عليه ولو طلقها قبل أن يمسه وقد عمل في الكفارة لم يكن عليه أن يتم ما بقي من الكفارة (قال) فأرى الكفارة قد وجبت عليه بوطنه اياها ناسيا كان أو متعمدا ليلا كان أو نهارا ❦ قال سحنون ❦ وقد قال بعض رواة مالك وهو ابن نافع اذا أخذ في الكفارة قبل الطلاق ثم طلق فأنتم ان ذلك يجزئه لأنه حين ابتداء كان ذلك جائزا له ولأنه بمن كانت

العودة له جائزة قبل أن يطلق ﴿قلت﴾ لابن القاسم وكان مالك يقول إذا ظاهر منها ثم وطئها قبل الكفارة ثم طلقها أو مات بعد أن وطئها ان عليه الكفارة وقد لزمته على كل حال وان طلقها أو مات فلا بد من الكفارة لأنه وطئ بعد الظهار فبالوطء لزمته الكفارة وان لم يطأ بعد أن ظاهر حتى طلق فلا كفارة عليه (قال) نعم هذا قول مالك لي وقد ذكرت آثار هذا قبل هذا ﴿قلت﴾ أرايت ان ظاهر منها ثم طلقها البتة أو غير البتة قبل أن يطأها من بعدما ظاهر منها ثم تزوجها بعد زوج أيرجع عليه الظهار ولا يكون له أن يطأ حتى يكفر (قال) قال مالك نعم لا يطؤها اذا تزوجها بعد أن طلقها حتى يكفر كان ذلك الطلاق ثلاثاً أو واحدة ﴿قلت﴾ أرايت من ظاهر من امرأته أنه أن يطأ جواريه ونسائه غيرها قبل أن يكفر وفي خلال الكفارة أيضاً في قول مالك (فقال) قال مالك نعم يطأ غيرها من نسائه وجواريه قبل أن يكفر وفي خلال الكفارة ليلاً

— في القيء في صيام الظهار —

﴿قلت﴾ أرايت من تقياً في صيام من ظهار أيستأنف أم يقضى يوماً مكانه يصله بالشهرين (فقال) يقضى يوماً يصله بالشهرين ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي

— في مرض المتظاهر من امرأته وهو صائم —

﴿قال ابن القاسم﴾ وقال مالك من مرض في صيام الظهار فأفطر فانه اذا صح وقوى على الصيام صام وبني على ما كان صام قبل ذلك وان هو صح وقوى على الصيام فأفطر يوماً من بعد قوته على الصيام استأنف الصوم ولم يبين (قال) ومن أفطر يوماً من قضاء رمضان متعمداً لم يكن عليه الا قضاء ذلك اليوم ﴿قلت﴾ أرايت لو أن امرأة كان عليها صيام شهرين متتابعين فحاضت في الشهرين ولم تصل أيام حيضتها بالشهرين أتستأنف أم لا (قال) قال مالك تستأنف ان لم تصل أيام الحيض بالشهرين ﴿قلت﴾ أرايت رجلاً ظاهراً من امرأته وهو ممن لا يجهر رقبته فرض أيجوز له أن يطعم (فقال) ماسمعت من مالك فيها شيئاً الا أن مالكا قال لي اذا ظاهر فصام ثم مرض فانه ان

صح بنى على ما صام فان فرط حين صح استأنف الشهرين ﴿قلت﴾ أرايت قول الله تبارك وتعالى في كتابه فن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا كيف هذا الذى لا يستطيع ومن هو (فقال) ما حفظت من مالك فيه شيئاً الا أنه عندى الصحيح الذى لا يقوى على الصيام من كبر أو ضعف فان من الناس من هو صحيح لا يقوى على الصيام وانى لأرى أن كل من مرض مثل الامراض التى يصح من مثلها الناس أنه ان ظاهر وهو فى ذلك المرض انه ينتظر حتى يصح من ذلك المرض ثم يصوم اذا كان لا يجد رقبة وكل مرض يطول بصاحبه فلا يدري أيراً منه أم لا يبرأ لطول ذلك المرض به ولعله أن يحتاج الى أهله فأرى أن يطعم ويلم بأهله وان صح بعد ذلك أجزأ عنه ذلك الطعام لان مرضه كان إياساً (وقال) أشهب الا أن يطول مرضه وان كان ممن يرجى برؤه وقد احتاج الى أهله فانه يكفر بالطعام ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال سمعت رجلاً من أهل العلم يقولون فى المرأة التى تقطع صيامها الحيضة لها رخصة فى صيام الشهرين المتتابعين من قبل أن الحيضة تقطع عليها الصيام الذى فرض الله عليها

❦ فى كفارة المتظاهر ❦

(قال) وقال مالك فيمن تظاهر من أربع نسوة له فى غير مرة واحدة ان عليه فى كل واحدة منهن كفارة كفارة ولا يجزئه كفارة واحدة ﴿قلت﴾ أرايت ان أعتق أربع رقاب فى مرة واحدة عنهن أيجزئه ذلك وان لم يسم لكل واحدة رقبة بعينها (فقال) نعم يجزئه ذلك لانه لم يشرك بينهن فى العتق وانما صارت كل رقبة لامرأة وذلك فيما بينه وبين الله تعالى ليس لهن من ولائهن شئ (قال) وان أعتق ثلاث رقاب عن ثلاث أجزاء وان لم يسم لكل واحدة منهن رقبة فان أعتق الثلاث الرقاب عن النسوة الأربع لم تجزئه الرقاب فى ذلك من ظهاره اذا نوى بهن عن جميعهن لانه انما أعتق عن كل واحدة ثلاثة أرباع رقبة فليس له أن يعتق رقبة أخرى فيجزئ عنه ذلك ولو أعتق ثلاثاً عن ثلاث وحاشى واحدة من نسائه لم ينوها بعينها

لم يكن له أن يطأ حتى يعتق الرقبة الرابعة فيطوئهن ولو ماتت واحدة منهن أو طلقها
 لم تجزه الثلاث حتى يعتق رقبة فيجوز له الوطء حين أعتق ثلاثاً عن ثلاث ولم
 يعتقهن عن جميعهن لانا لا ندري أيهن الباقية فلما أعتق الرقبة الرابعة كان قد
 استكمل عنهن الكفارات ولم يشرك بهن في أضل العتق فلما ماتت واحدة أو
 طلقها قلنا لا نشك أن اثنتين ممن بقي قد وقعت لهن الكفارة والاخرى التي ماتت
 أو بقيت فلا يطأ واحدة منهن حتى يعتق رقبة احتياطاً للتي بقيت فتستكمل الكفارة
 وأما الذي لا يجزئ عنه أن يعتق رقبة إذا ماتت واحدة منهن أو طلقها إذا أعتق
 ثلاثاً عن أربع فحينئذ يكون قد جعل لكل واحدة منهن في العتق نصيباً فلا تجزئه
 حتى يعتق أربع رقاب سواهن (قال) وإن صام ثمانية أشهر متتابعات يريد بذلك
 الكفارة عنهن أشركهن جميعاً في صيام كل يوم كما أشركهن في العتق لم أر ذلك
 يجزئ عنه إلا أن ينوي بالصيام كفارة كفارة وإن لم يقع ذلك على واحدة من
 نسائه بعينها كما وصفت لك في العتق فيجزي ذلك عنه وأما الطعام فأرى أن ذلك
 مجزئ عنه وذلك أني رأيته مجزئاً عنه لانه لو ماتت واحدة منهن وقد أطمع عنهن
 عشرين ومائة مسكين سقط من ذلك حظ الميتة وجبر بما كان أطمع عن الثلاث
 اللاتي بقين عنده بقية الاطعام وذلك أنه لا بأس أن يفرق الاطعام ولو أطمع اليوم
 عن هذه عشرين وعن هذه غداً ثلاثين وعن الاخرى بعد ذلك أربعين وعن
 الاخرى مثل ذلك ثم جبر ما بقي بعد ذلك عنهن أجزاء فلذلك رأيته مجزئاً عنه وإن
 لم ينو واحدة منهن فمن مات منهن فعل في أمرها كما فسرت لك يجبر ما بقي من
 الكفارة ويسقط قدر حظها لانه أطمع عنهن كلهن ولم ينو واحدة من واحدة فهذا
 الذي أرى والله أعلم بالصواب إلا أن يطعم فيشركهن أيضاً في الاطعام في كل مسكين
 فلا يجزئ ذلك عنه إلا أن ينوي به مدّاً لكل مسكين في كفارته وإن لم ينو امرأة
 بعينها فذلك يجزئه لانه أطمع عنهن ولم ينو واحدة فهذا الذي أرى والله أعلم ﴿قلت﴾
 أرايت رجلاً ظاهراً من أربع نسوة له في كلمة واحدة فصام شهرين متتابعين عن

واحدة منهن فجامع في شهري صيامه بالليل واحدة من نسائه ممن لم ينو الصوم عنها
 أفسد ذلك صومه عن هذه التي نوى بالصوم عنها فقال نعم ﴿قلت﴾ ولم وانما نوى
 بالصيام واحدة منهن (قال) لانه لو حلف على ثلاثة أشياء بيمين واحدة كقوله والله
 لا ألبس قميصاً ولا آكل خبزاً ولا أشرب ماءً ثم فعل واحدة منهن حث فوجب
 عليه الكفارة ولا شيء عليه فيما بقي مما كان حلف عليه ان فعله لو فعله (قال) ومما
 يبين لك ذلك أيضاً أنه لو كفر في قول من يقول لا بأس بأن يكفر قبل
 الحنث وقد قال مالك أحب الي أن يكفر بعد الحنث قال وان كفر قبل الحنث
 رجوت أن يجزئه في هذه الاشياء الثلاثة قبل أن يفعل واحدة منهن وان نوى
 بالكفارة عن شيء واحد من هذه الاشياء الثلاثة ان أراد أن يفعله ولم يخطر له
 الاثنان الباقيتان في كفارته وانما أراد بكفارته عن ذلك الشيء الواحد ثم فعل
 بعد الكفارة هذين اللذين لم يرد بالكفارة عنهما فانه لا يجب عليه كفارة
 أخرى في فعله وتجزئه الكفارة الاولى من الثلاثة الاشياء التي حلف عليها (قال)
 وهذا رأي ولقد سئل مالك عن رجل حلف بعق رقبة أن لا يطأ امرأته فكان في
 ذلك مولياً فأخبر أن الایلاء عليه فأعتق رقبة في ذلك ارادة اسقاط الایلاء عنه أرى
 ذلك مجزئاً عنه ولا إیلاء عليه (فقال) نعم وان كان أحب الي أن لا يعتق الا بعد
 ما يحنث ولكن ان فعل فهو مجزئ عنه فهذا يبين لك ما كان قبله (قال) ومما يبين
 لك ذلك لو أن رجلاً ظاهر من ثلاث نسوة له في كلمة واحدة فوطئ واحدة منهن
 ثم كفر عنها ونسى الباقيتين أن يدخلهما في كفارته وانما أراد بكفارته لمسكان ماوطئ
 من الاولى لسكان ذلك مجزئاً عنه في الثنتين الباقيتين ولم يكن عليه فيما بقي شيء (قال)
 وقال مالك من ظاهر من امرأته فصام شهراً ثم جامعها في الليل (قال) يستأنف ولا
 يبني وكذلك الاطعام لو بقي من المساكين شيء

— جامع الظهار —

﴿قلت﴾ أرايت المرأة اذا ظاهر منها زوجها هل يجب عليها أن تمنعه نفسها (قال)

قال مالك نعم تمنعه نفسها (قال) ولا يصالح له أن ينظر الى شعرها ولا الى صدرها (قال)
فقلت للمالك أفينظر الى وجهها (فقال) نعم وقد ينظر غيره أيضا الى وجهها ﴿قلت﴾
فان خشيت منه على نفسها أترفع ذلك الى الامام قال نعم ﴿قلت﴾ ويرى مالك
أيضا للامام أن يحول بينه وبينها (فقال) بلغني ذلك عن مالك (قال) وسمعت مالكا
وسئل عن امرأة طلقها زوجها تطليقة فارجمها ولم يشهد على رجعتها فامتنعت منه
المرأة وقالت لا أمكنك حتى تشهد (قال مالك) قد أصابت ونعم ما صنعت ﴿قلت﴾
أرأيت الرجل يصوم ثلاثة أيام في الحج ثم يحمد ثمن الهدي في اليوم الثالث هل
ينتقض صومه (قال مالك) يمضي على صيامه ﴿قلت﴾ وان كان أول يوم صام وجد
ثمن الهدي (فقال) قال مالك ان شاء أهدي وان شاء تمادى في صيامه ﴿قلت﴾ وكذلك
صيام الظهار اذا أخذ في الصيام ثم أيسر (فقال) قال مالك اذا صام يوما أو يومين في
الظهار ثم أيسر فليعتق أحب اليّ وان كان صام أكثر من ذلك تمادى في صيامه
(قال ابن القاسم) وقتل النفس عندى مثل الظهار ﴿قلت﴾ ما قول مالك فيمن أراد
الصيام في جزاء الصيد (فقال) يصوم مكان كل مد يوما في قول مالك (وقال مالك)
في الأذى من كان به أذى من رأسه فالصيام فيه ثلاثة أيام والطعام فيه ستة مساكين
لكل مسكين مدين مدين (قال) وقال مالك وكفارة اليمين اطعام عشرة مساكين
مداً لكل مسكين وكل شئ من الكفارات أيضا سواء كفارة الظهار وكفارة
الأذى من قتل النفس والطعام في الجزاء فكل شئ من هذا مداً لكل مسكين
(وقال مالك) في كفارة الظهار انه ان لم يجد الا ثلاثين مسكينا فاطعمهم ثم أراد أن يرد
عليهم الثلاثين مداً الباقية لم يجزه أن يرد عليهم ولا يجزئه الا أن يطعم ستين مسكينا

﴿تم كتاب الظهار من المدونة الكبرى بحمد الله وتوفيقه وصلى الله﴾

﴿على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً﴾

﴿ويليه كتاب الايلاء واللعان﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الايلاء واللعان ﴾

﴿ ما جاء في الايلاء ﴾

﴿ قال سحنون ﴾ قلت لعبد الرحمن بن القاسم أرأيت ان حلف أن لا يوطأ امرأته أربعة أشهر أو يكون موليا في قول مالك (قال) قال مالك لا ﴿ قلت ﴾ فان زاد على الاربعة الاشهر (قال) اذا زاد على الاربعة الاشهر يمين عليه فهو مول ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان حلف أن لا يفتسل من امرأته من جنبه أو يكون موليا (قال) نعم يكون موليا لان هذا لا يقدر على الجماع الا بكفارة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان آلى منها بحج أو بعمرة أو بصوم أو بعتق أو بطلاق أو بهدي أو يكون موليا في قول مالك (قال) قال مالك نعم ﴿ قلت ﴾ فان قال ان قربتك فعلي أن أصلي مائة ركعة أو يكون موليا قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا قال والله لا أقربك حتى يقدم فلان أو يكون موليا في قول مالك (قال) قال لي مالك في رجل قال لعريم له والله لا أوطأ امرأتي حتى أوفيك حقك انه مول فكذلك مسئلتك عندي تشبه هذا ﴿ قلت ﴾ وكل من حلف أن لا يوطأ امرأته حتى يفعل كذا وكذا فهو مول في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان كان ذلك الشيء مما يقدر على فعله أو مما لا يقدر على فعله فهو سواء وهو مول (قال) نعم لان مالك قال في الرجل يقول لا امرأته ان وطئت فانت طالق البتة ففعله وبره فيها لا يكون الا حاشا فرأى مالك أنه مول وكان من حجته أو حجة من

احتج عنه وأنا أشك في قوله أرايت ان رضيت بالاقامة أ كنت أطلقها فكذلك
عندي كل مالا يستطيع فعله والنفء فيه لم يعجل عليه بطلاق لعلها أن ترضى فلا يكون
فيه ايلاء . ومما بين لك ذلك أن لو قال رجل ان وطئتك حتي أمس السماء فعلى كذا
وكذا فقالت لا أريد أن تطأني وأنا أقيم كان ذلك لها ولم تطلق عليه ﴿قال سحنون﴾
الا أن المرأة ان قامت في الامرين جميعا على زوجها قبل مضي الأربعة أشهر
أو بعد مضيها فان الذي حلف بطلاق البتة أن لا يطأ أبدا يطلقها عليه السلطان ولا
يمكنه من وطئها وليس هو ممن يوقف على فيء . وأما الاخرى فان قامت قبل مضي
الأربعة أشهر لم يعجل عليه بشيء لان فيه الوطء وبه يحنث وان قامت بعد مضي
الأربعة وقف فاما فاء فأحنث نفسه والا طلق عليه السلطان ﴿قلت﴾ أرايت ان قال
ان قربتك فعلى كفارة أو قال على يمين أ يكون موليا (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت
ان قال والله لا ألتقي أنا وأنت سنة أ يكون هذا موليا في قول مالك أم لا (قال)
سمعت مالكا يقول كل يمين لا يقدر صاحبها على الجماع لمكانها فهو مول فان
كان هذا لا يقدر على الجماع لمكان يمينه هذه فهو مول ﴿ابن وهب﴾ عن الليث بن
سعد عن يحيى بن سعيد أنه قال ان الايلاء في المسيس فلو أن رجلا حلف أن لا يكلم
امراته سنة فان كلمها فهي طالق البتة ثم ترك كلامها ووطئها لم يكن عليه ايلاء ولو
أن رجلا حلف أن لا يطأ امرأته وهو يكلمها كان قد آلى منها ووقف حتى يراجع
أو يطلق وان مضت الأربعة الاشهر لم يكن ذلك طلاقا على ذلك أدركنا الناس فيما
مضى ولكنه يوقف حين يؤبه له حتى ينفء أو يطلق ﴿ابن وهب﴾ قال
يونس وقال ابن شهاب ان حلف أن لا يكلم امرأته وهو في ذلك يمسه فلا نرى ذلك
يكون من الايلاء ﴿ابن وهب﴾ وقال مالك ولا يكون الايلاء في هجره الا أن
يحلف في المسيس

﴿فيمن قال لامراته والله لا أطوئك ان شاء الله﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان حلف بالله أن لا يقرب امرأته ان شاء الله أ يكون موليا وقد

استثنى في يمينه (قال) سألت مالكا عنها فقال هو مول (قال سحنون) وقال غيره
انه لا يكون موليا (قلت) أرايت هذا الذي استثنى في يمينه هل له أن يظاً بغير
كفارة في قول مالك قال نعم (قلت) فإذا كان له أن يظاً بغير كفارة فلم جعله
مالك موليا وهو يظاً بغير كفارة (قال) لانه اذا تركها أربعة أشهر ولم يظأها فلها
أن توقفه لان اليمين التي حلف بها هي في رقبته الا أن فيها استثناء فهو مول منها يمين
فيها استثناء فلا بد من التوقيف اذا مضت الاربعة الاشهر اذا طلبت امرأته
ذلك وان كان له أن يظاً بغير كفارة لان اليمين لازمة له ولم تسقط عنه وانما تسقط
عنه بالجماع ألا ترى أنه حالف الا أنه حالف بيمين فيها استثناء فهو حالف وان كان في
يمينه استثناء

— فيمن قال على نذر أن لا أقربك —

(قلت) أرايت ان قال على نذر أن لا أقربك (قال) اذا قال على نذر في قول
مالك هي يمين فاذا كانت يميناً فهو مول (قلت) أرايت ان قال على عهد الله أو الميثاق
أو قال كفالة الله أيكون موليا (قال) هذه كلها عند مالك أيمان فاذا كانت أيمانا
فهو مول (قلت) فان قال على ذمة الله (قال مالك) أراها يميناً (قال ابن القاسم)
وأراه موليا (قلت) أرايت ان قال وقدرة الله وعظمة الله وجلال الله (قال) هذه
كلها أيمان (قلت) أرايت ان قال أشهد أن لا أقربك أيكون موليا (قال) قال
لى مالك في أشهد ولعمري ليستا بيمين (قلت) فان قال أقسم أن لا أطأك (قال)
قال لى مالك في أقسم انها ليست بيمين الا أن يكون أراد بالله (قال ابن القاسم)
فان كان أراد أقسم بالله فأراه موليا لأنها يمين وان لم يقل بالله ولم يرد بالله فليس
بالمولى (قلت) أرايت ان قال أنا يهودى أو أنا نصرانى ان جامعتك (قال) لا تكون هذه
يميناً في قول مالك واذا لم تكن يميناً لم يكن موليا (قلت) أرايت ان قال أعزم ولم
يقول بالله أو قال أعزم على نفسى ولم يقل بالله ان قربتك (قال) قال لى مالك في
أقسم اذا لم يقل بالله ما قد أخبرتك فقله عندى أعزم مثل قوله أقسم (قلت)

أرأيت ان قال أنا زان ان قربتك أكون موليا أم لا (قال) لا يكون موليا لان مالكا قال من قال أنا زان ان فعلت كذا وكذا فليس بحالف ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان حلف ليغنيها أو ليسوءنها فتركها أربعة أشهر فوقفته أكون موليا أم لا (قال) لا يكون هذا موليا ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل قال ان قربت امرأتى سنة فهي طالق أو قال على هدى أو عتق فضى أربعة أشهر قبل أن يصيب امرأته (قال) أرى قوله بمنزلة الايلاء والله أعلم من أجل ما عقد على نفسه لله وان لم يكن حلف ﴿ ابن وهب ﴾ قال يونس وسألت ربيعة عن المولى هل يجب عليه ايلاء بغير يمين حلفها ولو قال على مشي أو عتق أو هدى أو عهد أو قال مالي في سبيل الله (قال) كل ما عقد على نفسه فهو بمنزلة اليمين ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال والله لا أطوك فلما مضت الاربعة الاشهر وقفته فقال لم أرد بقولي الايلاء وانما أردت أن لا أطأها بقدمي (قال) لا يقبل قوله ويقال له جامعها حتى تعلم أنك لم ترد الايلاء وأنت في الكفارة أعلم ان شئت فكفر اذا وطئت وان شئت فلا تكفر ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان قال والله لا أجامعك في هذه الدار فضت الاربعة الاشهر فوقفته أتأمره أن يجامعها ولا يلتفت الى قوله اني أردت أن لا أجامعها في هذه الدار (قال) نعم كذلك يقال له أخرجها وجامعها ان كنت صادقا فان كنت صادقا فلا كفارة عليك ولا تترك من غير أن تجامعها

— فيمن قال والله لا أطوك في دارى هذه سنة أوفى هذا المصر —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال لامرأته والله لا أطوك في دارى هذه سنة وهو فيها ساكن مع امرأته فلما مضت أربعة أشهر وقفته فقالت قد آلى منى وقال الزوج لست موليا انما أنا رجل حلفت أن لا أجامعها في دارى هذه فأنالو شئت جامعتهما في غير دارى بلا كفارة (قال) لا أراه موليا وليكني أرى أن يأمره السلطان أن يخرجها فيجامعها لأنني أخاف أن يكون مضارا ألا أن تتركه المرأة ولا تريد ذلك ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان قال والله لا أطوك في هذا المصر أوفى هذه البلدة (قال) هو مول لانه كانه قال

والله لا أطؤك حتى أخرج منها فإذا كان خروجه يتكاف فيه المؤنة والكلفة فهو مول ﴿ قال سعدون ﴾ ألا ترى أنه إذا قال والله لا أطأ امرأتى ولك على حق كأنه قال والله لا أطأ حتى أقضيك حقك ﴿ قال سعدون ﴾ وقد قال مالك في الذي يقول لا أطأ حتى أقضيك حقك انه مول

— فيمن قال ان وطئت فكل مملوك أملكه فيما استقبل حرّ —
﴿ أو قال كل مملوك أشتريه من الفسقاط فهو حرّ ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لامرأته ان وطئت فكل مملوك أملكه فيما استقبل فهو حرّ (قال) لا شيء عليه وقد قال لى مالك اذا حلف الرجل فقال كل مملوك أشتريه فهو حرّ انه لا يمتق عليه شيء مما سمى لان هذا مثل من قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فإذا عم في العتق وفي الطلاق لم يلزمه ﴿ قلت ﴾ فان قال كل مملوك أشتريه من الفسقاط فهو حرّ (قال) هذا يلزمه فيه الحرية ﴿ قلت ﴾ ويكون به موليا ان قال ذلك لامرأته (قال) لا لانه ليس عليه يمين ان وطئها حنت بها الا أن يشتري عبداً بالفسقاط فيقع عليه الايلاء من يوم يشتريه وكل يمين حلف بها صاحبها على ترك وطء امرأته كان لو وطئ لم يكن بذلك حاشا في شيء يقع عليه حنت فلا أراه موليا حتى يفعل ذلك الشيء فيمنعه الوطء مكانه فيكون به موليا (وقد) قال غيره يكون موليا لان كل من يقع عليه الجنت بالفى حتى يلزمه ذلك اذا صار اليه فهو مول ألا ترى أنه لو وطئ امرأته قبل أن يشتريه ثم اشتراه عتق عليه وقد قال عبد الرحمن أيضا مثله ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لامرأته ان وطئت فكل مال أملكه من ذى قبل في الساكنين صدقة (فقال) لا شيء عليه لان مالكا قال لو حلف بهذا لم يكن عليه أن يتصدق بثلاث ما يفيد ﴿ قلت ﴾ فان قال كل مال أفيد بالفسقاط فهو صدقة ان جامعك أ يكون موليا أم لا في قول مالك (قال) لا وهو مثل ما فسرته لك في العتق ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال ان جامعك فملي صوم هذا الشهر الذي هو فيه بعينه أ يكون موليا أم لا (قال) لا يكون هذا موليا ﴿ قلت ﴾ فان لم يصم

ذلك الشهر حتى خرج ثم جامعها أي يكون عليه قضاء ذلك الشهر أم لا (قال) لا يكون عليه قضاء ذلك الشهر ﴿قلت﴾ لم (قال) لان الشهر قد مضى وانما كان يكون عليه قضاؤه لو أنه جامع قبل أن ينسلخ الشهر أو جامع وقد بقي من الشهر شيء فهذا الذي يكون عليه قضاء الايام التي جامع فيها ولا يكون عليه الايلاء ألا ترى أنه لو حلف بعتي عبده ان جامع امرأته ثم باع عبده ثم جامعها انه لا يكون موليا فكذلك الشهر اذا مضى ثم جامع بعد ذلك بمنزلة العبد الذي باعه ثم جامع بعد ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لامرأته والله لا أطوك في هذه السنة الا يوما واحداً أي يكون موليا (قال) قد اختلف فيها أهل المدينة ولم أسمع من مالك فيها شيئاً ولست أرى عليه الايلاء الا أن يطأ فان وطئ وقد بقي عليه من السنة أكثر من أربعة أشهر فهو مول ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال والله لا أقربك حتى تفطمي ولدك (قال) قال مالك لا يكون هذا موليا (قال ابن القاسم) قال مالك لان هذا ليس على وجه الضرر انما أراد صلاح ولده^(١) (قال) وقال مالك وبلغني عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قاله ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد أنه سأل ابن شهاب عن الرجل يقول لامرأته والله لا أقربك حتى تفطمي ولدي (قال ابن شهاب) ما نعلم الايلاء يكون الا بالحلف بالله فيما يريد المرء أن يضار به امرأته من اعتزالها وما نعلم الله فرض فريضة الايلاء الا على أولئك فيما نرى لان الذي يحلف يريد الضرر والاساءة الا أن^(٢) حلفه ينزل بمنزلة الايلاء ولا نرى هذا الذي أقسم الاعتزال لامرأته حتى تفطم ولده أقسم الا على أمر يتحرى فيه الخير وليس متحرى الخير كالمضار فلا نراه وجب على هذا ما وجب على المولي الذي يولي في الغضب

(١) وجد بهامش الاصل هنا ما نصه قال فضل ولو قال والله لا أطوك هاتين السنتين حتى تفطمي ولدك لم يكن عليه ايلاء لانه لم يرد به الضرر الا أنه ان مات الصبي قبل السنتين وكان فيما بقي من السنتين أكثر من أربعة أشهر كان يومئذ موليا يوقف من بعد الأربعة الأشهر وهكذا قال ابن الماجشون في ديوانه وقال أصبغ هو مول لانه يفر من وطء يتعقد به عليه ايلاء اه

(٢) كذا بالاصل ولعل المناسب فان حلفه الخ كتبه مصححه

﴿ فيمن قال والله لا أجامعك سنة ونوى الجماع ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال والله لا أجامعك سنة ونوى الجماع فضت سنة قبل أن توقفه (قال) قال مالك اذا مضت السنة فلا ايلاء عليه (قال) ولقد سألت مالكا عن رجل آلى أن لا يمس امرأته ثمانية أشهر فلما مضت الاربعة الاشهر وقف فأبى أن ينفى فطلقت عليه ثم ارتجعها فانقضت الاربعة الاشهر قبل أن تنقضى عدتها ولم يمسهما أتري رجعت له ثابتة عليها ان انقضت عدتها قبل أن يمسهما بعد الاربعة الاشهر ان لم يمسهما (قال مالك) الرجعة له ثابتة اذا انقضى وقت اليمين وهي في عدتها فلا يمين عليه ورجعته رجعة لانه ليس هاهنا يمين تمنعه من الجماع ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال لامرأته والله لا أقربك ثم قال لها بعد ذلك بشهر على حجة ان قربتك فلما مضت أربعة أشهر من يوم حلف باليمين الاولى وقفته المرأة عند السلطان فلم ينفى فطلق عليه السلطان فارتجعها مكانه فضى شهر آخر وحل أجل الايلاء الذي بالحج فأرادت أن توقفه أيضا أيكون لها ذلك أم لا في قول مالك (قال) لا لأن اليمين التي زاد انما هي تأكيد ألا ترى أنه لو وقف فخنث نفسه ان الخنث يجب عليه باليمينين جميعا فكذلك اذا حلف بالطلاق اذا أبى النفي فذلك لليمينين وقد قال غيره هذا أيضا (وقال) في رجل حلف ليجلدن غلامه جلداً يجوز له بطلاق امرأته فباع الغلام قبل أن يجلده (قال) أوقفه عن امرأته وأضرب له أجل المولى فاذا مضت الاربعة الاشهر ولم يرجع اليه العبد بشراء أو ميراث أو نحلة فيجلده طلقت عليه امرأته واحدة فان صار العبد اليه بشئ من الملك الاول وهي في العدة فجلده رأيت له الرجعة ثابتة وان لم يصر اليه العبد حتى تنقضى عدتها بانت منه فان تزوجها رجع عليه الوقف الا أن يملك العبد فيجلده فيخرج من يمينه (وقال) كبير من أصحاب مالك وهو ابن دينار ساعة باع عبده وخرج من ملكه وقع عليه الطلاق (وقال) ابن دينار في رجل حلف بعق غلامه ليضربه فباعه ان البيع مردود فاذا رددته أعتقت العبد لاني لا أنقض شراء مسلم قد ثبت الى رق ولكني أنقضه الى حرية

﴿ فيمن قال لامرأته أنت طالق ثلاثا ان لم أفعل كذا ولم يوقت ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل يقول لامرأته أنت طالق ان لم أفعل كذا وكذا ولم يوقت (قال) قال مالك يحال بينه وبينها ويدخل عليه الايلاء من يوم يرفع ذلك وقال غيره اذا تبين للسلطان ضرره بها (قال) وان لم يمكنه فعل ما حلف عليه ليفعله فلا يحال بينه وبين امرأته ولا يضرب له أجل فاذا أمكنه فعل ذلك قيل له أنت بسبيل الحنث فلا تقربها فان رفعت امرأته أمرها ضرب له السلطان أجل المولى مثل الرجل يقول امرأتى طالق ان لم أحج ولم يوقت سنة بعينها وهو في أول السنة أو قال لا أخرجن الى بلدة فلم يجد سبيلا الى الخروج من قبل انقطاع الطريق ألا ترى ان الحج لا استطاع في أول السنة ولا يمكنه فعله فيئ وفيئ فعل ما حلف عليه ليفعله ولا يمكنه الخروج فيئ لان فيئ هذين ليس بالوطء انما فيئ فعل الشئ الذى لا يمكنه فعله فن هاهنا لا يكون بسبيل الحنث ولا يوقف عنها ألا ترى ان المولى نفس الايلاء اذا حل أجله وأوقفته امرأته وهو مريض أو مسجون انه يمد له في أجله للمعذر الذى به لانه لا يقال له طأ وهو مسجون ولا وهو مريض فاذا أمكنه قيل له فيئ والا طلق عليك فكذلك الخالف ليحجن أو ليخرجن فاذا أمكنه الخروج الى البلدة ووجد السبيل الى الفئ فترك الخروج الذى له صار بسبيل الحنث وترك الحج حتى جاء وقت أن خرج لم يدرك الحج فن حينئذ يقال له لا تصب امرأتك لانك بسبيل حنث حين تركت ما قدرت عليه من فملاك ما حلفت لتفعلن فان رفعت امرأته أمرها ضرب له السلطان أجل الايلاء فان فعل قبل أجل الايلاء ما هو به ومخرجه من الحج والخروج الى البلدة بر في يمينه وسقط حلفه ولم يكن عليه ايلاء وان جاء وقت الايلاء ولم يفعل ما أمكنه فعله طلق عليه السلطان بالايلاء فان ارتجع وفعل الحج والخروج قبل أن تنقضى العدة كانت امرأته وكانت رجعت ثابتة له لانه قد بر في يمينه وقد فاء لان فيئ فعله كما أن فيئ المولى نفس الايلاء الوطء ألا ترى ان المولى اذا طلق عليه بعد الاربعة الاشهر لترك الفئ ثم ارتجع فان

صدق رجعت به فيه وهو الوطاء قبل انقضاء العدة ثبت رجعت وسقطت عنه
 اليمين ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ربيعة في الرجل يقول ان لم أضرب فلانا
 فأمرأته طالق (قال ربيعة) ينزل بمنزلة المولى الا أن يكون حلف بطلاقها البتة ليضرب
 رجلاً مسلماً وليس له على ذلك الرجل وتر ولا أدب وان ضربته إياه لو ضربه خديعة
 من ظلم فان حلف على ضرب رجل هو بهذه المنزلة فرق بينه وبين امرأته ولا ينتظر
 به ولا نعمة عين

— فيمن حلف على فعل غيره —

﴿قلت﴾ فان قال يافلان امرأتى طالق ان لم تهب لى ديناراً (قال) يحال بينه وبينها ولا
 يدخل عليه في هذا الايلاء ولكن يتلوم له السلطان على قدر ما يرى مما حلف عليه
 فان وهب له المحلوف عليه ما حلف عليه والافرق السلطان بينهما مكانه ﴿قلت﴾ وهاتان
 المستثلتان جميعاً قوله مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يقول لامرأته وهى
 نصرانية أنت طالق ان لم تسلمى (قال) قال مالك ليس في هذا ايلاء ولكن
 يوقف ويتلوم له السلطان فان أسلمت والافرق بينهما مكانه وكذلك بلغنى عن مالك
 فيها (وقال ابن شهاب) ان حلف ليفعلن فعلاً ان ضرب لذلك أجلاً خلى بينه وبين
 امرأته وحمل ذلك وان لم يجعل ليمينه أجلاً ضرب له أجل فان أنفذ ما حلف عليه فبسبيل
 ذلك وان لم ينفذ ما حلف عليه فرق بينه وبين امرأته صاغراً قميناً فانه هو فتح ذلك
 على نفسه في اليمين الخاطئة (وقال ربيعة) في الذي يحلف ليخرجن الى أفريقية بطلاق
 امرأته قال ربيعة يكف عن امرأته ولا يكون منها بسبيل فان مرت به أربعة أشهر
 أنزل بمنزلة المولى وعسى أن لا يزال مولياً حتى يأتى أفريقية وبقي في أربعة أشهر
 ﴿ابن وهب﴾ قال الليث قال ربيعة في الرجل يحلف بطلاق امرأته ليتزوجن عليها
 انه يوقف عنها حتى لا يطأها ويضرب له أجل المولى (قال الليث) ونحن نرى ذلك

❦ في الذي يحلف بطلاق امرأته ليحجن أو يقول لامرأة ❦
❦ ليست له زوجة والله لا أطوك ❦

❦ وقال ❦ ابن نافع قال مالك في الذي يحلف بطلاق امرأته ليحجن ولم يسم العام الذي يحج فيه أن له أن يمس امرأته قبل أن يحج ما بينه وبين الحجة الأولى فإن جاء الابن الذي يدرك فيه الحج من بلده فلا يمسها حتى يحج ❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلا قال لامرأة نظر إليها ليست له زوجة والله لا أطوك فتزوجها بعد ذلك أيكون موليا أن تركها أربعة أشهر لم يطأها في قول مالك (قال) نعم هو مول عند مالك ❦ قلت ❦ ولم وهو حين حلف أن لا يطأها لم تكن له زوجة وإنما قال الله تبارك وتعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر (قال) ألا ترى أن الله تبارك وتعالى قال الذين يظاهرون منكم من نسائهم وقد قال مالك إذا ظاهر الرجل من أمته فهو مظاهر فهذا يدل على أن الذي آلى من تلك المرأة وليست له زوجة ثم تزوجها بعد ذلك أنه مول منها في قول مالك وقد قال الله تعالى وأمها نساكم فلا يجوز له أن يطأ أم جارية له قد وطئها بملك

❦ فيمن قال لامرأة ان تزوجتك فأنت طالق ووالله لا أقربك ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلا قال لامرأة ان تزوجتك فأنت طالق ووالله لا أقربك فتزوجها فوق الطلاق في قول مالك أيقع الايلاء أم لا توقعه من قبل أن الطلاق يقع قبل وقوع الايلاء في قول مالك (قال) نعم هذا يلزمه في اليمين لأنه لو حلف فقال لامرأة أجنبية والله لا أقربك ثم تزوجها أنه مول فكذلك مسئلتك ألا ترى أن مالكا قد قال في رجل قال لامرأة نظر إليها فقال ان تزوجتك فأنت طالق وأنت على كظهر أمي أنه ان تزوجها وقع عليه الطلاق وهو مظاهر منها ان تزوجها بعد ذلك وجعل مالك وقوع الطلاق والظهار جعلهما يلزمانه جميعا ألا ترى لو أن رجلا نظر الى امرأة فقال لها أنت على كظهر أمي ولم يقل ان تزوجتك ولم يرد بقوله

ذلك ان تزوجتك فان تزوجها بعد ذلك لم يكن مظاهراً منها الا ان يكون حين
قال لها أنت على كظهر أمي أراد بذلك أي ان تزوجتك فأنت على كظهر أمي
فيكون مظاهراً بما نوى فهذا في الظاهر اذا قال لها أنت على كظهر أمي ولم يقل ان
تزوجتك ولم ينو ما قلت لك لا يكون مظاهراً ان تزوجها وهو ان قال لها ان
تزوجتك فأنت طالق وأنت على كظهر أمي انه ان تزوجها فهي طالق وهو
مظاهر منها في قول مالك ان تزوجها بعد ذلك فهذا يدل على أن الطلاق والظهار
وقعا جميعا معا في قول مالك فالإيلاء ألزم من هذا فقد وقع الإيلاء والطلاق جميعا
معا وإنما أخبرتك أن الإيلاء ألزم من الظهار لانه لو نظر الى امرأة في قول
مالك فقال والله لا أقربك فتزوجها بعد ذلك انه مول ولو نظر الى امرأة
فقال لها أنت على كظهر أمي فتزوجها لم يكن مظاهراً اذا لم يكن ينوى ان
تزوجتك فهذا كان الإيلاء ألزم من الظهار والإيلاء لازم في مسئلتك

— فيمن قال لامرأة ان تزوجتك فوطئتك فأنت طالق —

﴿ أو آلى من امرأته وهي صغيرة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال ان تزوجتك فوطئتك فأنت طالق (قال) ان تزوجها
فهو مول اذا تزوجها فان وطئها كانت طالفا ويسقط الإيلاء ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان
آلى منها وهي صغيرة لا يجامع مثلاً (قال) ما سمعت من مالك في هذا شيئاً ولا
أرى هذا مولياً ولا أرى أن يوقف حتى تبلغ الوطء ﴿ قلت ﴾ أتوقفه يوم بلغت الوطء
ان كان قد مضى أربعة أشهر قبل ذلك أم حتى تمضي أربعة أشهر من يوم بلغت
(قال) بل حتى تمضي أربعة أشهر من يوم بلغت ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً قال
لامرأته ان وطئتك فأنت طالق البتة أ يطلقها مالك عليه مكانه أم يجعله مولياً ولا
يطلقها عليه (قال) بلغني عن مالك أنه قال هو مول ﴿ قلت ﴾ لم لا يطلقها مالك
عليه حين قال ان وطئتك فأنت طالق البتة وقد علم أن هذا لا يستطيع أن يقيم
على امرأته الا أن لا يطأها (قال) لان هذا لا يحث الا بالفعل وليس هذا أجلاً

طلق اليه وانما هذا فعل طلق به فلا يطلق حتى يحنث بذلك الفعل وهي ان تركته ولم ترفعه الى السلطان لم يقع عليه طلاق أبداً الا أن يجامعها فها هنا وجه لا يقع عليها طلاقه أبداً لانها ان تركته لم يقع الطلاق عليها وقد ذكرنا أكثر الرواة عن مالك أنه لا يمكن من الفیء لان باقي وطئه لا يجوز له فلذلك لا يمكن منه ﴿قال سحنون﴾ وقد روى أيضا عن مالك أن السلطان يحنثه ولا يضرب له أجل المولى لانه لا يمكن من الفیء اذا قامت به امرأته اذا كان حلفه على أن لا يطاها أبداً ﴿سحنون﴾ وهذا أحسن من هذا الذي فوق ﴿قلت﴾ أرأيت ان طلقها تطليقة يملك الرجعة ثم آلى منها أيكون موليا في قول مالك (قال) قال مالك أراه موليا ان مضت الاربعة الاشهر قبل أن تنقضى العدة وقف فاما فاء واما طلق عليه ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا قال لامرأته عبدى ميمون حرّان وطئتك فباع ميمونا أيكون له أن يطأ امرأته في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان اشترى ميمونا بعد ذلك أيعتق عليه بما وطئ مولاه قبل أن يشتريه (قال) لا يعتق عليه ﴿قلت﴾ فهل يكون موليا من امرأته حين اشتراه (قال) نعم هو مول لانه لو وطئ امرأته عند مالك بعد ما اشترى العبد حنث وكذلك قال لى مالك فلما صار لا يطؤها الا بالحنث صار موليا

❦ في الرجل حلف أن لا يطأ امرأته بطلاق امرأة له أخرى ❦

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا حلف بطلاق امرأته ثلاثا أن لا يطأ امرأة له أخرى فطلق التي حلف بطلاقها تطليقة فتركها حتى انقضت عدتها أيكون له أن يطأ امرأته التي كان موليا منها في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان تزوج التي كانت حلف بطلاقها بعد زوج أو قبل زوج أيكون له أن يطأ امرأته التي كان منها موليا بطلاق هذه التي نكح (قال) ان وطئها طلقت هذه عليه بقية طلاقها وهما تطليقتان وان تركها لا يطؤها كان منها موليا لانه لا يستطيع أن يطأ الا بحنث وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ان طلق التي كان حلف بطلاقها ثلاثا البتة ثم تزوجها بمعد زوج أيكون موليا من امرأته التي كان آلى منها بطلاق هذه (قال) لا يكون موليا لان

الطلاق الذي حلف فيه قد ذهب كله وهذا بمنزلة رجل حلف بعق عبد له أن لا يوطأ امرأته فمات العبد فقد سقطت اليمين فكذلك طلاق تلك المرأة قد ذهب كله ﴿قلت﴾ أرأيت ان طلق التي آلى منها ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج (قال) هو مول منها ما دامت هذه التي آلى بطلاقها من الاخرى تحته على شيء من طلاق ذلك الملك الذي آلى فيه ألا ترى أن مالكا قال لو أن رجلا قال لامرأته والله لا أطؤك فطلقها ثلاثا البتة ثم تزوجها بعد زوج انه مول منها فكذلك اذا آلى منها بطلاق صاحبها ثم طلق التي آلى منها ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج والتي كان حلف بطلاقها تحته على شيء من طلاق الملك الذي حلف به فانه مول من امرأته هذه ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال لامرأته ان وطئتك ففلانة طالق لامرأة له أخرى فطلق التي حلف بطلاقها تطليقة فوطئ هذه الاخرى وتلك في عدها اتقع عليه تطليقة أخرى في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ وكذلك ان كانت عدها قد انقضت فوطئ هذه التي تحته ثم تزوج التي كان طلق ثم وطئ هذه التي تحته انه يحنث ويقع عليه تطليقة في قول مالك (قال) نعم كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ان حلف أن لا يقربها حتى يموت فلان لرجل أجنبي أيكون موليا (قال) نعم ألا ترى أن مالكا كان يقول لو قال ان وطئتك حتى يقدم أبي وأبوه باليمن فأنت طالق فقال هو مول ﴿قلت﴾ أرأيت ان آلى من أربع نسوة له فمات احدهن أو طلقها البتة أيكون موليا من البواقي وان وطئ شيئا منهن حنث في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان حلف أن لا يوطأ نساءه الأربع في كلمة واحدة فوطئ واحدة منهن أيقع عليه اليمين في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان وطئ الاواخر فانما يوطؤون بغير يمين (قال) نعم لانه لما حنث في الاولى سقطت اليمين فوجب عليه الكفارة بوطء الاولى ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال والله لا أقرب واحدة منكن وليست له نية لواحدة دون الاخرى أتجمله على جميعهن (قال) نعم كذلك قال مالك يكون على جميعهن ﴿قلت﴾ أرأيت المولى اذا مضت له سنة ولم يوقف أطلاق عليه امرأته قال لا ﴿مالك بن

أنس ﴿ عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب كان لا يرى الايلاء شيئاً
 حتى يوقف ﴾ مالك ﴿ عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول اذا آلى الرجل أن لا يمس
 امرأته فضت أربعة أشهر فاما أن يمسكها كما أمر الله وإما أن يطلقها ولا يوجب عليه
 الذي صنع طلاقاً ولا غيره ﴾ عبد الله بن عمر ﴿ عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه
 عن عائشة مثله ﴾ ابن وهب ﴿ وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب
 وعثمان بن عفان وبضعة عشر رجلاً من الانصار من أصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وسليمان بن يسار ويحيى بن سعيد وعمر
 ابن عبد العزيز وسعيد بن المسيب وأبي الدرداء وأبي الزناد ومروان بن الحكم
 ومجاهد وسعيد بن جبير أنهم كانوا يقولون ليس عليه شيء حتى يوقف وان مضت
 الاربعة الاشهر فيفيء أو يطلق بعد ذلك (قال) سليمان بن يسار وان مضت به سنة
 حتى يوقف فبفيء أو يطلق ﴾ ابن لهيعة ﴿ عن ابن الهاد أن عائشة زوج النبي صلى
 الله عليه وسلم كانت تقول اذا آلى الرجل من امرأته فلا تحرم عليه وان مكثت تسع
 سنين ولكن السلطان يدعو فبفيء أو يطلق (قال ابن الهاد) وكان علي بن أبي
 طالب يقول وان مكثت سنة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال لامرأته والله لا أطوك الا
 في بلد كذا وكذا وبينه وبين البلدة مسيرة أربعة أشهر أو أقل أو أكثر أيكون مولياً
 (قال) نعم والايلاء له لازم ألا ترى ان مالك يقول في الذي يقول والله لا أطوك
 حتى أقضى فلانا حقه انه مول ﴿ قلت ﴾ فاف وقفته فقال دعوني حتى أخرج الى
 تلك البلدة (قال) أرى ان كان ذلك البلد من قريته مثل ما يختبر بالقيمة فذلك له وان
 كان بعيداً رأيت أن يطلق عليه ولا يزداد في الايلاء أكثر مما فرض الله وانما هو
 عندي بمنزلة ما لو قال ان وطئتك حتى أكلم فلانا أو أقضى فلانا فأنت طالق فضت
 أربعة أشهر فوقفته فقال أنا أقضى وأنا أفىء والمحلو ف عليه غائب (قال) ان كانت
 غيبته قريبة مثل ما لو قال أنا أفىء فيترك اليه فذلك له وان كانت غيبته بعيدة لم يقبل
 قوله وطلقت عليه امرأته وقيل له ارجع ان أحبيت ولقد قال مالك في الذي يقول

والله لا أطوك حتى أقضي فلا ناحقه انه مول فهذا حين قال والله لا أطوك حتى أقدم بلد
 كذا وكذا فهو مثل ما يقول حتى أقضي فلانا ﴿قلت﴾ أرايت ان جامعها بين نخذيها
 بعد ما وقفته أو قبل أن توقفه أيكون حائثا ويسقط عنه الايلاء وهل يكون هذا
 فيئاً أم لا في قول مالك (قال) قال مالك النىء الجماع اذا لم يكن له عذر فلا أرى فيه
 الا الجماع ولا يجزئه الجماع حيث ذكرت ولا القبلة ولا المباشرة ولا اللبس ﴿قلت﴾
 ويكون عليه الكفارة حين جامع بين نخذيها في قول مالك (قال) ان كان نوى
 الفرج فلا كفارة عليه والا فعليه الكفارة لأنى سمعت مالكا يقول في رجل قال
 لجارية له أنت حرة ان وطئتك شهراً فعبث عليها فيما دون الفرج (قال) ان كان لم ينو
 الفرج بعينه فأراه حائثاً لأنى لا أرى من حلف بمثل هذا الا أنه أراد أن يعتزلها فان
 لم يكن له نية في الفرج بعينه فقد حث فان كانت يمينه بعنق رقبة بعينها أو بطلاق
 امرأة له أخرى فحنث بعنق الغلام أو بطلاق امرأته سقطت عنه اليمين ولا يكون
 مولياً وان هو كفر وكانت يمينه بالله حتى تسقط يمينه فلا ايلاء عليه ﴿سحنون﴾
 وقد قال غيره اذا كانت يمينه بالله فلا ايلاء عليه كما هي حتى يجامع وهو أعلم في
 كفارته لانه لعله أن يكفر في أشياء وجبت عليه غير هذا وحق المرأة في الوقف
 ووجوب الايلاء قد كان عليه فلا يخرجها الا النىء وهو الجماع أو يطلق عليه الا
 أن تكون يمينه في شىء بعينه فيسقطه فتقع اليمين ولا يكون عليه ايلاء مثل أن
 تكون يمينه بعنق رقبة بعينها أو بطلاق امرأة له أخرى وقد ذكر^(١) عن مالك
 في اليمين بالله مثل هذا

— فيمن آلى من امرأته ثم سافر عنها —

﴿قلت﴾ أرايت ان آلى من امرأته ثم سافر عنها فلما مضت أربعة أشهر أتت
 امرأته الى السلطان كيف يصنع هذا السلطان في أمرها (قال) قال مالك لا تطلق عليه

(١) (قوله وقد ذكر عن مالك الخ) كذا في نسخة وفي أخرى بدله وقد أخبرني به ابن نافع عن مالك
 فليحذر اه كتبه مصححه

ولكن يكتب الى الموضع الذى هو فيه فيوقف فاما فاء واما طلق عليه . ومما يعرف به فيئته أن يكفر ان كان يقدر على الكفارة والا طلق عليه ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال يونس سألت ربيعة هل يخرجها من الايلاء أن فاء أو كفر وهو مسافر أو مريض (قال) نعم في رأيي ﴿ ابن وهب ﴾ وقال ابن أبي ذئب عن ابن شهاب مثل ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان بينه وبينها مسيرة شهر أو شهرين فرفعت المرأة أمرها الى السلطان بعد الاربعة الاشهر (قال) نعم لا يقع عليها الطلاق عند مالك حتى يكتب الى ذلك الموضع كما أخبرتك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان وقف في موضعه ذلك ففاء بلسانه وهو يقدر على الكفارة (قال) قد أخبرتك أن مالكا قال اذا كان يقدر على الكفارة لم تعرف فيئته الا بالكفارة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان وقف في موضعه الذى هو فيه مع امرأته ففاء بلسانه وهو يقدر على الكفارة (قال) قد أخبرتك أن مالكا قال يختبر المرة والمرة فان فاء والا طلق عليه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال أنا أفيء وهى حائض (قال) يمكنه السلطان منها ويمهله حتى تطهر في قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت المسجون والمريض اذا رفعت امرأته أمرها بعد الاربعة الاشهر الى السلطان (قال) تعرف فيئته في قول مالك كما تعرف فيئة الغائب الذي وصفت لك والمريض والمسجون في هذا بمنزلة الغائب فيئته مثل فيئة الغائب الذي وصفت لك (وقال) ابن أبي حازم وابن دينار ان عرض له فحبس في سجن أو بمرض لا يقدر فيه على الاصابة فلما حل أجله قيل له أتنى أم تفارق فان قال أنا أفيء ولكنى في عذر كما ترون قيل له فان مما تعرف به فيئتك أن تعتق غلامك ان كنت حلفت بعق غلام بعينه فيسقط عنك اليمين وتكون قد بينت لنا صدقك وانما فيئتك التى تسألنا أن ننظر اليها توجب عليك عتق غلامك ولو كانت يمينك بغير العتق مما لا تستطيع أن تحنث فيه الا بالفعل قبلنا ذلك منك وجعلنا فيئتك فيئة واما أن تجد سبيلا الى طرح اليمين عنك فتقول أنا أحنث أو أفيء ولا أعتق فليست تلك فيئة وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان آلى من امرأته وهو صحيح ثم

جاء أجل الایلاء وهو مريض فوقفته فلم يبق فطلق عليه فسات من مرضه ذلك
 أثره امرأته أم لا (قال) ابن القاسم أرى أن ترثه وأجعله فاراً ﴿ قلت ﴾ أرايت ان
 كان آلى منها وهو مريض قبل أجل الایلاء وهو مريض فوقفته أیطلق عليه
 السلطان أم لا (قال) یطلق عليه ان لم یبق فان فاء وكان لا یقدر على الوطء فان له في
 ذلك عذراً . ومما یعلم به فیئته ان كانت عليه یمین یکفرها مثل عتق رقبة بيمينها أو
 صدقة بيمينها أو حلف بالله فان فیئته تعرف اذا سقطت عنه اليمين (قال مالك)
 وكذلك لو كان في سجن أو في سفر كتب الى ذلك الموضع حتى يوقف على مثل
 هذا ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فان لم تكن يمينه التي حلف بها أن لا یجامع امرأته مما
 یکفرها فان الفیئة له بالقول فان صح أو خرج من السجن أو قدم من السفر فوطئ
 والا طلقت عليه ﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل اذا آلى من امرأته وهو مريض فلما حل
 أجل الایلاء وقفته ففاء بلسانه وانما كان حلف بالله أن لا یطأها ولم یکفر عن يمينه
 (قال) ذلك له ویؤمر أن یکفر عن يمينه فان لم یقل ففیئته تلك تجزئه حتى یصح
 فاذا صح فمأوطئ واما طلقت عليه ﴿ قال سجنون ﴾ وهذه الرواية عليها أكثر
 الرواة وهي أصح من كل ما كان من هذا الصنف على غير هذا ﴿ قلت ﴾ أرايت ان
 كفر عن يمينه قبل أن یصح فلما صح أبى أن یجامع أطلاق عليه امرأته أم لا (قال)
 لا تطلق عليه امرأته لأنه لیست عليه یمین لأنه حين فاء بلسانه وكان له عذر فهو
 في سعة الا أن یصح أو یکفر قبل ذلك ﴿ قلت ﴾ أیحنث اذا فاء بلسانه وهو مريض
 في قول مالك (قال) لا یحنث وانما یحنث اذا جامع ﴿ قلت ﴾ هل تجزئه الکفارة
 في الایلاء قبل أن یحنث ویسقط عنه اليمين بالكفارة (قال) نعم قد جعل مالك
 ذلك له اذا كان في المرض (قال) وقال مالك اذا كان صحیحا فكفر في الایلاء قبل
 أن یحنث ان ذلك یجزئه (قال) وقال مالك اذا كان صحیحا فأحسن ذلك أن یحنث
 ثم یکفر فان كفر قبل أن یحنث أجزاء ذلك ﴿ وقال ابن القاسم ﴾ سألنا مالبا عن
 لرجل یکف عن امرأته من غیر یمین فلا یطأ فترفع ذلك الى السلطان قال لا یترک

وذلك اذا لم يكن له عذر حتى يطاء أو يفرق بينهما (قال) فقلنا له فحديث عمر بن عبد العزيز الذي كتب فيه الى رجال كانوا بخراسان قد خلفوا أهليهم فكتب الى أمراءهم اما أن حملوهن اليهم واما أن قدموا عليهن واما أن فارقوهن (قال مالك) وذلك رأيي وأرى أن يقضى بذلك ﴿قلت﴾ أرايت الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الجماع وقد وطئها قبل ذلك (قال) قال مالك كل من تزوج امرأة بكرًا كانت أو ثيبًا فوطئها وطأة ثم جاءه من أمر الله ما حبسه عنها فلم يقدر أن يطاءها وعلم أن الذي ترك من ذلك انما هو لمكان ما أصابه ليس ليمين عليه ولا ترك ذلك وهو يقدر على ذلك فانه لا يفرق بينه وبينها أبدًا ﴿قلت﴾ أرايت الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الجماع اذا آلى من امرأته أيوقف بعد الأربعة الأشهر أم لا في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك في هذا شيئًا ولا يوقف اذا لم يستطع الجماع وانما الإيلاء على من يستطيع الفئحة بالوطء ومثل ذلك الخصى الذي لا يطاء يولى من امرأته أيوقف بعد الأربعة الأشهر أو الرجل يولى من امرأته ثم يقطع ذكره فهذا كله واحد ولا يكون على واحد منهم توقيف

﴿فيمن آلى من امرأته وهي مستحاضة﴾ -

﴿قلت﴾ أرايت ان آلى من امرأته وهي مستحاضة فوقفته بعد مضي الأربعة الأشهر فطلق عليه السلطان فكانت في عدتها وعدتها سنة فارتجعها فمضت أربعة أشهر من بعد ما راجعها قبل أن تنقضي عدتها أيوقف ثانية أم لا (قال) قال مالك لا يوقف ولكن ينتظر به ما دامت المرأة في عدتها فان وضئها في العدة فهي رجعة والا فليست برجعة ﴿قلت﴾ ولم لا توقفها لها وهي ان ماتت توارثا وهو زوج (قال) ألا ترى أنها ان لم يرتجعها فماتت في العدة اذا كان الطلاق غير بان أنه يرثها وترثه ولا يوقف لها ان مضت أربعة أشهر من بعد ما طلق عليه السلطان قبل أن تنقضي عدتها فكذلك مسئلتك بل هي هذه بعينها ولا يوقف الرجل في الإيلاء مرتين عند مالك في نكاح واحد لانه اذا وقف مرة فطلق عليه السلطان فارتجع في العدة انه

ان وطئ حنث وكفر وسقط عنه الايلاء وان لم يطأ حتى تنقضي العدة فليست
 رجعت برجمة وتصير أحق بنفسها فهذا يدل على أنه لا يوقف في الايلاء عند مالك
 مرتين وإنما حبسها العدة ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً آلى من امرأته ثم طلقها
 تطليقة فمضى أجل الايلاء قبل انقضاء عدتها أيكون لها أن توقفه أم لا (قال) قال
 مالك نعم لها أن توقفه ﴿قلت﴾ أرأيت ان انقضت العدة قبل أجل الايلاء فمضى
 أجل الايلاء وليست له بامرأة ثم تزوجها بعد ذلك فأرادت أن توقفه (قال) يرجع
 الايلاء عليه مبتدأ من يوم تزوجها التزويج الثاني فإذا مضت أربعة أشهر من يوم
 تزوجها التزويج الثاني وقفته ان أحبت ﴿قلت﴾ أرأيت ان آلى منها ثم طلقها فانقضت
 عدة الطلاق بعد مضي ثلاثة أشهر من يوم آلى منها فبانت منه ثم خطبها مكانه
 فتزوجها فلما مضى الشهر قالت له المرأة أنا أوقفك فاما أن تنيء واما أن تطلق (قال)
 لا يكون لها أن توقفه الا بعد مضي أربعة أشهر من النكاح الثاني لان الملك الاول
 قد سقط فقد سقط الاجل الذي مضى من الايلاء الذي كان والا يلاء لازم للزوج
 بتدئ فيه المرأة أربعة أشهر من يوم نكحها النكاح الثاني ﴿قال ابن القاسم﴾ قال
 مالك ان آلى منها فوقفته بعد الاربعة الاشهر فطلق ثم تزوجها فلما مضت أربعة أشهر
 وقفته أيضاً وطلق ثم تزوجها فلما مضت أربعة أشهر وقفته أيضاً حتى بانته منه بالثلاث
 ثم تزوجها بعد زوج (قال مالك) يرجع عليه اليمين وتوقفه امرأته فان شاء والا طلق
 عليه السلطان (قال مالك) وكذلك في الظهار والا يلاء لا يبطله طلاق الزوج اياها ثلاث
 تطليقات طلقها بترك النية أو بطلاق غير ذلك ثم تزوجها بعد ذلك فإنه لا يسقط
 عنه الايلاء ولا الظهار لانه لا يقدر على أن يجامع الا بالكفارة فكل جماع لا يقدر
 عليه صاحبه الا بالكفارة فان طلقه اياها ثلاثاً ثم تزوجها اياها بعد زوج لا يسقط
 عنه الايلاء ولا الظهار ألا ترى أنه لا يقدر على أن يجامع الا بكفارة فهذا يدل على
 على أن ذلك ثابت عليه (قال مالك) واذا آلى منها الى أجل من الآجال فوقفته بعد
 الاربعة الاشهر فلم ينفى ففرق السلطان بينهما ثم تزوجها بعد ذلك وقد بقي من

الوقت الذي آلى اليه أربعة أشهر سواءً أو أدنى من أربعة أشهر (قال مالك) فلا إيلاء عليه إلا أن يكون بقي من الوقت أكثر من أربعة أشهر ﴿قلت﴾ فإذا آلى ثم طلق فضت الأربعة الأشهر من يوم آلى قبل مضي عدتها فوقفته فطلق عليه السلطان أتكون تطليقة أخرى في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ويكون للزوج أن يرتجعها إذا طلق عليه السلطان حين أبي الفتي (قال) قال مالك نعم له أن يرتجعها ما كانت في عدتها إذا كان طلاق السلطان عليه من نكاح قد كان وطئها فيه ﴿قلت﴾ أرايت إذا ارتجعها في عدتها فلم يطأها حتى مضت العدة أتكون رجعة أم لا (قال) قال مالك لا تكون رجعة إذا لم يطأها في عدتها ﴿قلت﴾ ويكون الزوج موسماً عليه يخلى بينه وبينها ما كانت في عدتها إذا هو ارتجعها قال نعم ﴿قلت﴾ فإذا لم يطأها في عدتها حتى دخلت في الدم من الحيضة الثالثة بانت وحلت للأزواج مكانها في قول مالك (قال) نعم إلا أن يكون له عذر من مرض أو سجن أو سفر فإن رجعته ثابتة عليها ﴿قال﴾ فقلت للمالك فإذا صبح أو أخرج من السجن أو قدم من السفر فأمكن منها فأبى أن يطأ (قال) أرى أن يفرق بينهما إذا كانت العدة قد انقضت (قال) فقلت للمالك فهل عليها الآن عدة (قال) لا وعدتها الأولى تكفيها ﴿قال ابن القاسم﴾ ومحمل ذلك عندي إذا لم يخل بها في العدة فإن خلاها في العدة وأقر بأنه لم يطأ فرقت بينهما وجعلت عليها العدة للأزواج من ذي قبل ولا يكون للزوج عليها في هذه العدة رجعة ﴿قلت﴾ أرايت أن قال الزوج قد وطئها وقالت المرأة لم يطأني (قال) فإن القول قول الزوج يصدق ويحلف

— في الذي يولى من امرأته قبل أن يبنى بها —

﴿قلت﴾ أرايت الرجل يولى من امرأته ولم يبن بها ولم يطأها ثم توقفه بعد الأربعة الأشهر فيطلق عليه السلطان أيكون له رجعة أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا رجعة له عليها وكذلك إذا كان قد وطئها ثم طلق عليه السلطان فانقضت عدتها ثم تزوجها بعد ذلك ولم يطأها فوقفته بعد الأربعة فلم ينفى فطلق

عليه السلطان أيضاً أنه لا رجعة له عليها لأنه لم يطأها في هذا الملك من بعد ما عقد
 نكاحها الثانية وكذلك كل ملك لا يطؤها فيه فلا رجعة له عليها ﴿قلت﴾ أرأيت
 لو أن رجلاً حرّاً وتحت مملوكة آلى منها كم أجل إيلائه هذا من هذه الأمة في
 قول مالك (قال) قال مالك كل حرّ آلى من أزواجه حرّاً كنّ أو إماء مسلمات أو
 مشركات من أهل الكتاب حرّاً فأجل إيلائه أربعة أشهر ولا ينظر في ذلك إلى
 النساء وكذلك كل عبد آلى من نسائه وتحت حرّاً وإماء مسلمات أو مشركات
 حرّاً من أهل الكتاب فأجل إيلائه شهران وإنما ينظر في هذا إلى حال الرجال
 لا إلى حال النساء (قال مالك) لأن الطلاق على الرجال والعدة على النساء فكذلك
 أجل الإيلاء للرجال ﴿قلت﴾ أرأيت إذا آلى منها وهو عبد وهي أمة فوقفته بعد
 الشهرين فلم ينف فطلقها عليه السلطان ثم أعتقت وهي في عدتها أنتقل إلى عدة الحرّ
 ويملك الزوج الرجعة في ذلك أم لا (قال) قال مالك في الأمة إذا أعتقت وهي في عدتها
 من طلاق يملك الزوج الرجعة أو لا يملك الزوج الرجعة أنها تبنى على عدتها عدة الأمة
 ولا تنتقل إلى عدة الحرّ لأن العدة قد لزمت الأمة حين طلقها ولا يلتفت في ذلك
 إلى العتق فكذلك مسئلتك ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن عبداً على أمة أو على حرة آلى منها
 فلما مضى شهر عتق العبد مضى شهر آخر فأرادت امرأته أن توقفه بعد مضى الشهرين
 من يوم آلى فقال الزوج أنا حرّ ولي أربعة أشهر (قال) قال مالك في عبد طلق امرأته
 تطليقة وهي حرة أو أمة ثم أعتق بعد ذلك أنه إنما بقي من طلاقه تطليقة واحدة (قال
 مالك) الإيلاء للرجال لأن الطلاق للرجال فأرى هذا قد لزمه الإيلاء وهو عبد فأعتق
 بعد ذلك فلا يلتفت إلى حاله التي تحول إليها بعد العتق لأن الإيلاء قد لزمه وهو عبد
 فأجله في الإيلاء أجل عبد ألا ترى أن مالكاً قال إنما بقي من طلاقه تطليقة فهذا يدل
 على قول مالك ألا ترى أن مالكاً قال في الأمة يطلقها زوجها فتعتد بمض عدتها ثم
 تعتق أنها لا تنتقل إلى عدة الحرّ لأن العدة قد لزمها يوم طلقها زوجها وهي أمة
 فكذلك مسئلتك ﴿قلت﴾ أرأيت العبد إذا آلى بالعتق أو بالصدقة أيكون مولياً في

قول مالك (قال) قال مالك في عبد حلف بعنق جارية ان اشتراها فأتى مالكا يستفتيه فقال مالك لا أحب له أن يشتريها ونهاه عن ذلك (قال ابن القاسم) فقلت للمالك أسيدته أمره أن يحلف لها (قال) مالك لا ما قال لي ان سيده أمره أن يحلف (قال مالك) ولم أره أن يشتريها (قال ابن القاسم) فأراه موليا لانه لو حنث ثم أعتق لزمته اليمين ﴿قلت﴾ أرأيت ايلاء الذمي اذا حلف بعنق أو بطلاق أو بالله أو بصدقة ما يملك أو بغير ذلك من الايمان أن لا يقرب امرأته فأسلم أيكون موليا أم لا (قال) قال مالك لا يكون موليا اذا أسلم سقط عنه هذا كله ألا ترى أن طلاقه لا يلزمه فكذلك ايلأؤه لان الايلاء يجر الى الطلاق انتهى

— بسم الله الرحمن الرحيم —

— ما جاء في اللعان —

﴿قال سحنون﴾ قلت لابن القاسم أرأيت الامام اذا لاعن بين الزوجين الحرين المسلمين أو الكافرة تحت المسلم أو العبد تحته الامة أو الامة تحت الحر أو الحرة تحت العبد كيف يلاعن بينهم وبين يبدأ (قال) يبدأ بالرجل فيحلف أربع شهادات يقول أشهد بالله لرأيتها تزني أشهد بالله لرأيتها تزني والخامسة يقول الزوج لعنة الله على ان كنت من الكاذبين (قال) وكذلك سمعت مالكا يقول (قال) وقال لي ويدراً عنها العذاب أن تشهد فتقول أشهد بالله مارآني أزني أشهد بالله مارآني أزني قال تقول ذلك أربع مرات والخامسة أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين ﴿قلت﴾ فان تبرأ من الحمل كيف يلتعن (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى أن يقول أشهد بالله لزنت ولم أسمع من مالك وتشهد المرأة أشهد بالله مازنت ﴿ابن وهب﴾ عن مالك عن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار انهما كانا يقولان يقع اللعان بين كل زوجين ﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني مالك أن ربيعة بن أبي عبد الرحمن وعبد الله بن يزيد بن هرمز وجميع من أدركت من العلماء كانوا يقولون يقع اللعان بين كل زوجين ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن يحيى بن سعيد ونافع مولى ابن

عمر وعطاء بن أبي رباح وأبي الزناد وطريف قاضي هشام وبكير بن الأشج وعبد الرحمن ابن القاسم وابن قسيط بذلك (وقال أبو الزناد) مضت السنة في المرأة من أهل الكتاب تكون تحت الرجل المسلم أنهما يتلاعنان إذا قذفها **﴿ابن وهب﴾** وقال عبد العزيز الحر يلاعن الأمة والعبد يلاعن الحرة وذلك أنهما زوجان وإن للولد حرمة نكحت أمه نكاح الاسلام فهي زوجة وليست له بأمة يصدق عليها بما قال إذا استبرأها **﴿قلت﴾** لابن القاسم هل بين الكافرة والمسلم لعان إذا قذفها في قول مالك (قال) إذا قذفها فلا يكون عليه لعان لأنها كافرة **﴿قلت﴾** أرايت أن ادعى رؤية وتدعى أنه لم يجامع بعد الرؤية وهي كافرة (قال) يلاعن في قول مالك الساعة لأنه يدفع عن نفسه ما يكون له منها من الولد أن أحب أن يلاعن وإنما جعل مالك للزوج أن يلاعن حين زعم أنه رآها من قبل أن يظهر الحمل لأن الزوج يقول أخاف أن أموت ويكون من هذه ولد فيلحقني فلذلك كان له أن يلاعن ويدفع عن نفسه الولد إن جاءت به وإنما يلاعن المسلم النصرانية في دفع الحمل ولا يلاعنها فيما سوى ذلك **﴿قلت﴾** وهل بين الحرة والعبد أو الأمة والحر لعان في قول مالك (قال) نعم قال والحر مع الأمة على ما فسر لك من الحر والنصرانية أنه لا لعان بينهما إلا في نفى الحمل **﴿ابن وهب﴾** عن يحيى بن سعيد في حر تحته أمة فقذفها بالزنا (قال) إن كان يبرأ من حملها فانه يلاعنها لمكان ولدها وإن كان زناها ولم يتبرأ من حملها زجر عنها وقال في المملوك تحته الأمة مثل ذلك (وقال) يحيى بن سعيد في النصرانية تحت المسلم مثل ذلك **﴿قلت﴾** لابن القاسم أين تلاعن النصرانية في قول مالك (قال) في كنيسة حيث تعظم (قال) قال مالك وتحلف بالله **﴿قلت﴾** لابن القاسم فالمسلم أين يلتعن (قال) في المسجد وعند الامام **﴿قال سحنون﴾** وقد بينا في كتاب الشهادات أين تحلف النصرانية

— ما جاء في الوقت الذي يلتعن فيه —

﴿قلت﴾ أي الساعات يلتعن فيه في قول مالك (قال) سمعت مالكا يقول يلتعن في

دبر الصلوات ﴿قلت﴾ فهل تحضر النصرانية الموضع الذي يلتعن فيه زوجها أم لا في
 قول مالك والزواج انما يلتعن في المسجد (قال) لا أعرف من قوله أنها تحضر ولا
 تحضر لأنها تمنع من المسجد ﴿قلت﴾ فهل يحضر الرجل موضعها حيث تلتعن في
 كنيسة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنه قال تلتعن النصرانية في كنيسة
 ويلتعن المسلم في المسجد والنصرانية تمنع من دخول المسجد عند مالك فهذا يدل
 على أنه لا بأس أن يلتعن كل واحد منهما بغير محضر من صاحبه الا أن يشاء الزوج
 أن يحضرها ﴿قلت﴾ فهل يجمع الامام للعان المسلم ناساً من المسلمين (قال) قال مالك
 يلتعن في دبر الصلوات بمحضر من الناس ولا بد للامام فيما سمعنا من مالك أن يلاعن
 بينهما بمحضر من الناس ﴿قلت﴾ أرايت اتمام اللعان بين الزوجين أهى الفرقة بينهما
 أم حتى يفرق السلطان (قال) قال مالك اتمام اللعان هي الفرقة بين الزوجين
 ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أمر الزوج والمرأة خلفاً بعد العصر عند المنبر ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب
 عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب ان المتلاعنين يتلاعنان في دبر صلاة الظهر
 أو العصر وما كان في دبر العصر أشدهما ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت الملاعن اذا
 أكذب نفسه بعد ما تم اللعان أيحل له أن ينكحها في قول مالك (قال) قال مالك
 لا تحل له أبداً ويضرب الحد ويلحق به الولد ﴿ابن وهب﴾ وقال مالك السنة في
 المتلاعنين أنهما لا يتناكحان أبداً وان أكذب نفسه جلد الحد وألحق به الولد ولم
 ترجع اليه امرأته (قال مالك) وتلك السنة عندنا لا شك فيها ﴿قال ابن وهب﴾ وقاله ابن
 شهاب ويحيى بن سعيد وربيعة بن أبي عبد الرحمن بنحو ذلك ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني
 ابن لهيعة والليث عن عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن الأشج أن التلاعن هي البتة
 ولا يتوارثان ولا يتناكحان أبداً وعليها عدة المطلقة وان كان لها عليه مهر وجب عليه
 ﴿قلت﴾ لابن القاسم فان أكذب نفسه قبل أن يتم اللعان ولم يبق من اللعان الا
 مرة واحدة من المرات (قال) أرى أنه ان أكذب نفسه وقد بقي من لعان المرأة

مرة واحدة أو اثنتان جلد الحدة وكانت امرأته ﴿ابن وهب﴾ وحدثني يحيى بن
أيوب عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو
ابن العاص أنه كان يقول في الملاعن أنه إن أ كذب نفسه بعد ما شهد أربع شهادات
من قبل الخامسة التي يلتعن فيها جلد الحدة ولم يفرق بينهما ﴿قلت﴾ أ رأيت أن ظهر
بامرأته حمل فانتفى منه ولا عن السلطان بينهما ثم انفس ذلك الحمل أتردها إليه (قال)
لا وقد مضى اللعان ﴿قلت﴾ أفيتزوجها من ذى قبل قال لا ﴿قلت﴾ لم وقد
مضى اللعان (قال) ومن يدري أن ذلك انفس ولعلها أسقطت فكتمه ﴿ابن وهب﴾
عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال قذف رجل من الانصار ثم من بنى
الجبلا ن امرأته فأحلفهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم فرّق بينهما بعد أن تلاعنا
﴿قال ابن وهب﴾ وأخبرني عياض بن عبد الله الفهرى وغيره عن ابن شهاب عن
سهل بن سعد الانصارى بنحو ذلك ﴿ابن وهب﴾ قال سهل حضرت هذا عند
رسول الله صلى الله عليه وسلم فضت سنة المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعان أبداً
﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن ابن شهاب وبكير بن الأشج ويحيى
ابن سعيد وربيعة وأبى الزناد أن المتلاعنين لا يتناكحان أبداً ﴿ابن وهب﴾ عن
سفيان بن عيينة والفضيل بن عياض عن سليمان الاعمش عن إبراهيم النخعي
أن عمر بن الخطاب قال في المتلاعنين لا يجتمعان أبداً ﴿قلت﴾ لابن القاسم أ رأيت
المحدود والمحدودة في القذف هل بينهما لعان في قول مالك (قال) قال مالك اللعان
بين كل زوجين الا أن يكونا جميعا كافرين فلا يكون بينهما لعان وقد بينا هذا قبل
هذا وآثاره ﴿قلت﴾ أ رأيت الصبي إذا قذف امرأته وهى امرأة كبيرة أيلاعن
أم لا في قول مالك (قال) لا لانه ليس بقاذف ولا يلحقه الولد ان جاءت امرأته بولد
فلما كان لا يلحقه الولد وكان ليس بقاذف علمنا أنه لا يلاعن وقد قال مالك فيه أنه
ان زنى لم يحّد قال مالك وان قذف الصغير لم يحّد فهذا يدلّك على أنه لا يلاعن ﴿قلت﴾
أ رأيت المملوكين المسلمين هل بينهما لعان في قول مالك (قال) نعم بينهما اللعان

كذلك قال مالك إذا أراد أن ينفي الولد أو ادعى رؤية فقال أنا ألتعن خوفاً من أن يلحقني الولد إذا جاء ﴿قلت﴾ أرايت الحر إذا قذف امرأته الحرّة فقال رأيتها تزني وأراد أن يلاعنها وهي ممن لا تحمل من كبر أو لا تحمل من صغر (قال) يلاعن إذا كانت الصغيرة قد جومت وإن كان مثلاً لا يحمل فلا بد له من اللعان وإن كانت ممن لو نكحت لم يكن عليها حدّ ألا ترى أن النصرانية لو نكحت عن لعان المسلم وصدقته لم يكن عليها حدّ وكذلك الصغيرة عندي توجب على الرجل اللعان فيما ادعى لأنه صار لها قاذفاً ولا يسقط عنه الحدّ أن لم يلاعن ولا تلاعن الصغيرة لأنها لو أقرت بما رماها به الزوج لم تحدّ لذلك ولو زنت أيضاً لم يكن عليها حدّ ﴿قلت﴾ فإن كانت هذه الحرّة مثلاً لا يلد إلا أن زوجها قال رأيتها تزني وهو لا يدعي حدّاً من الحمل أيلتعن أم لا في قول مالك (قال) يلتعن لأن هذا قاذف لهذه الحرّة فلا بد من اللعان وهو في الأمة والمشرّكة لا يكون قاذفاً ولا يلتعن إذا قذفها إلا أن يدعي رؤية أو ينفي حملاً باستبراء يدعيه فيقول أنا ألتعن خوفاً من أن أموت فيلحقني الولد فهذا الذي يلتعن إذا كانت امرأته أمة أو مشرّكة أو من أهل الكتاب أو ينتفي من حملها إن له أن يلتعن وإن أراد أن يلتعن ويحقّ قوله عليها لم أمنعه من ذلك لأن الله تبارك وتعالى قال فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله وإن لم يرد ذلك لم يكن عليه شيء لأنه لا حدّ عليه في قذفه إياها ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً نظر إلى امرأته حاملاً وهي أمة أو نصرانية أو مسلمة فسكت ولم ينتف من الحمل ولم يدعه حتى إذا هي وضعت الحمل انتفى منه (قال) قال مالك إذا رأى الحمل ولم ينتف منه حتى تضعه فليس له أن ينتفي منه بعد ذلك حرّة كانت امرأته أو أمة أو كافرة فإن انتفى منه حين ولده وقد رآها حاملاً فلم ينتف منه فإنه يجلد الحدّ لأنها حرّة مسلمة فصار قاذفاً وهذا قول مالك وأما الكافرة والأمة فإنه لا يجلد فيهما لأنه لا يجلد قاذفهما ﴿قلت﴾ فإن ظهر الحمل وعلم به ولم يدعه ولم ينتف منه شهراً ثم انتفى منه بعد ذلك (قال) لا يقبل قوله ذلك ويضرب الحدّ إن كانت حرّة مسلمة وإن كانت كافرة أو

أمة لم يضرب الحد ولحقه ذلك الولد ﴿قلت﴾ ويجعل سكوته هاهنا اقراراً منه بالحمل
قال نعم ﴿قلت﴾ فان رآه يوماً أو يومين فسكت ثم انتفى منه بعد ذلك (قال) اذا ثبتت
البينة أنه قد رآه فلم ينكره أو أقر ثم جاء بعد ذلك ينكر لم يكن له ذلك ﴿قلت﴾
أرايت الصبية التي يجامع مثلها الا أنها لم تحض اذا قذفها زوجها أيلتعن في قول مالك
أم لا (قال) قال مالك من قذف صبية مثلها يجامع وان لم تبلغ الحيض فان قذفها يحد
فكذلك زوجها عندي اذا قذفها فانه يلاعن ليدفع بذلك عن نفسه الحد ﴿قلت﴾
وتلتعن وهي صغيرة اذا كان مثلها يجامع وان لم تبلغ الحيض (قال) لا لانها لو زنت لم
يكن عليها حد وانما الامان على من عليه الحد لانها لو أقرت بما قال لم يكن عليها حد
وقد قال الله تبارك وتعالى ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله وهي ممن
لا عذاب عليها في اقرارها ولا زناها ﴿قلت﴾ أرايت ان قذف رجل امرأته فقال
رايتها تزني الساعة ولم أجامعها بعد ذلك الا أني قد كنت جامعتها قبل ذلك وقد
جامعتها اليوم قبل أن أراها تزني فأما منذ زنت اليوم فلم أجامعها أيلتعن أم لا في قول
مالك (قال) قال لى مالك في هذه المسئلة بعينها انه يلتعن ولا يلزمه الولد ان جاءت
بولد (قال مالك) وان أقر أنه كان يطؤها حتى ساعة رآها تزني فلاعنها فان الولد
لا يلزمه اذا التعن باقراره أنه كان يطؤها حتى رآها تزني ﴿قلت﴾ فان جاءت بالولد
من بعد ما التعن بشهرين أو بثلاثة أو بخمسة أيلزم الاب الولد أم لا (قال) نعم لان
الابن انما هو من وطء هو به مقرر وانه يزعم أنه رآها تزني منذ خمسة أشهر والحمل قد
كان من قبل أن يراها تزني ﴿قلت﴾ أفيلحق به الولد أم لا في قول مالك (قال) قد
اختلف فيه قول مالك فيما سمعنا منه وفيما بلغنا عنه مما لم نسمعه وأحب ما فيه الى أنه اذا
رآها تزني وبها حمل ظاهر لا يشك فيه فانه يلحق به الولد اذا التعن على الرؤية ﴿قلت﴾
أرايت اختلاف قول مالك في هذه المسئلة ما هو (قال) ألزمه مرة ومرة لم يلزمه
الولدة ومرة يقول بنفيسه وان كانت حاملا (وكان) المخزومي يقول في الذي يقول
لزوجته رأيتها تزني وهو مقرر بالحمل انه يلاعنها بالرؤية فان ولدت ما في بطنها قبل

سنة أشهر من ادعائه فالولد منه وان ولدته لسته أشهر فصاعداً فالولد للعان واعترافه به ليس بشئ فان اعترف به بعد هذا ضربته الحد وألحقت به الولد ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت ان ولدت ولدين في بطن واحد فأقر بالاول ونفي الآخر أتلتزمه الولدين جميعاً وتضربه الحد أم لا (قال) يضرب الحد ويلزمه الولدان جميعاً (قال) ولم أسمعه من مالك ﴿قلت﴾ أرايت لو أن امرأة ولدت ولداً ثم ولدت ولداً آخر بعد ذلك بخمسة أشهر أتجعله بطناً واحداً قال نعم ﴿قلت﴾ فان وضعت الثاني لسته أشهر فصاعداً أتجعله بطنين أو بطناً واحداً (قال) بل بطنين ﴿قلت﴾ أرايت ان قال لم أجامعها بعد ما ولدت الولد الاول (قال) يلاعنها وينفي الثاني اذا كانا بطنين ﴿قلت﴾ فان قال فاني لم أجامعها من بعد ما ولدت الولد الاول ولكن هذا الثاني ابني (قال) يلزمه الولد الثاني لان هذا الولد للفراش ﴿قلت﴾ فهل يجلد الحد حين قال لم أجامعها من بعد ما ولدت الولد الاول وهذا الثاني ولدي (قال) أرى أن تسئل النساء فان كان الحمل يتأخر عندهن هكذا لم أر أن يجلد وان قلن انه لا يتأخر الى مثل هذا جلده الحد ولا أجده اذا كان يتأخر عندهن وكان عندهن بطناً واحداً وقد سمعت غير واحد يذكر أن الحمل يكون واحداً ويكون بين وضهما الا شهر ولا يشبه هذا أن يقول الرجل لامرأة تزوجها ولم يبين بها نجاءت بولد من بعد ما عقد نكاحها لسته أشهر فقال هذا ابني ولم أطأها من حين عقدت نكاحها فهذا يكون ابنه ويجلد الحد لانه حين قال هو ابني ولم أطأها فكأنه انما قال حملت به من غيري ثم أكذب نفسه بقوله انه ابني فهذا يدل على أن الحد قد وجب عليه

— ما جاء في الرجل يغيب ثم يقدم من سفره وقد ولدت امرأته ولداً —

﴿ويكون الرجل غائباً فيقدم من سفره﴾

﴿قلت﴾ أرايت اذا قدم رجل من سفره فولدت امرأته ولداً فلاعنها ثم ولدت بعد ذلك بشهر أو أقل ولداً آخر أيلتمن له أيضاً أم لا يلتمن (قال) يجزئه اللعان الاول ولم أسمعه من مالك ﴿قلت﴾ لم (قال) لانه حين التعن بالولد الاول فقد التعن وقطع عن

نفسه كل ولد يكون من هذا الحمل ﴿قلت﴾ فان ادعى الولد الثاني (قال) يباحق به الولد الاول والاخر ويجلد الحد ﴿قلت﴾ أرايت ان ولدت امرأته ولداً فمات ولم يعلم الرجل بذلك أو كان غائباً فلما قدم انتهى منه أيلاعن والولد ميت أم لا (قال) يلاعن لانه قاذف ﴿قلت﴾ وكذلك لو ولدته ميتاً فنفاه أيلتعن قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يقذف امرأته وقد كانت زنت وحدت فقال اني رأيتها تزني (فقال) اذا قذفها برؤية ولم يقذفها بالزنا الذي حدث فيه لاعن ﴿قلت﴾ أرايت ان أكذب نفسه وقد قذفها برؤية ولم يقذفها بالزنا الذي حدث فيه أتضربه لها الحد أم لا في قول مالك (قال) لاحد عليه وعليه العقوبة ﴿قلت﴾ فان قذفها زوجها برؤية وقد غصبت نفسها أيلتعن أم لا (قال) نعم وكان غيره يقول ان كان قذفه اياها برؤية سوى الذي اغتصبت فيه فانه يلتعن ثم يقال لها ادري عن نفسك ما أحق عليك بالتعانه وخذي مخرجك الذي جعله الله لك بأن تشهدي أربع شهادات بالله وتحمسى بالغضب . فان لم يقذف وانما غصبت ثم استمرت حاملاً فنفاه لم يسقط نسب الولد الا اللعان فان التعن دفع الولد لانه قد يمكن أن يكون من وطء الفاسق ولم يكن عليها أن تلتعن للشبهة التي دخلت عليها بالاغتصاب لانها تقول أنا ممن قد تبين لكم^(١) أنه ان لم يكن منه فقد كان من الغاصب ﴿قلت﴾ أرايت من أبي اللعان من الزوجين أيحده مالك بابائه أم حتى يكذب نفسه (قال) اذا أبي اللعان أحد الزوجين أقيم عليه الحد ان كان الرجل أقيم عليه حد القذف وان كانت المرأة أقيم عليها حد الزنا ﴿قلت﴾ أرايت اذا التعن الرجل فنكحت المرأة عن اللعان أتحمدها أم تحبسها حتى تلتعن أو تقر على نفسها بالزنا فتقيم عليها الحد (قال) قال لي مالك اذا نكحت عن اللعان رجعت لقول الله تبارك وتعالى ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله (قال) فاذا تركت المخرج الذي جعله الله لها برّد قوله جلدت ان كانت بكراً ورجعت ان كانت ثيباً لانه أحق عليها الزنا بالتعانه وصدق به قوله حتي صار غير قاذف لها فان خرجت من صدقه عليها والا أقيم عليها الحد ﴿قلت﴾ أرايت اذا نكل الرجل عن اللعان أتحمده في قول مالك مكانه (قال) نعم قال مالك اذا نكل عن

اللعان جلدته الحد ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ادعت المرأة أن الزوج قذفها والزوج ينكر
 فأقامت البينة (قال) اذا أقامت البينة جلد الحد الا أن يدعي رؤية فيلتعن ﴿ قلت ﴾
 ويقبل قوله اذا ادعى رؤية بعد جحوده القذف (قال) نعم لانه يقول كنت أريد
 أن أكرم فاما اذا قامت البينة فأنا ألتعن وقد قال بعض كبار أصحاب مالك انه يحسد
 ولا يلاعن لانه لما جحد ثم أقر أو قامت عليه بينة أنه قال قد رأيتها تزني وهو يحسد
 كان اذا جحد ترك المخرج الذي كان له لأنه لما ثبت أنه قاذف فكان مخرجه اللعان
 كما قال الله فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله فكانه قال حين جحد أن يكون قال
 قد رأيتها تزني ثم قال لم أرها فكان مكذبا لنفسه وقع عليه الحد با كذابه نفسه ثم
 قال أنا صادق فلا يقبل منه ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا قذف امرأته ثم طلقها
 فبانت منه وتزوجت الا زواج ثم رفعته الى السلطان أيحده أم ماذا يصنع به (قال)
 لم أسمع فيه شيئا الا أني أرى أن يلتعن لأن القذف انما كان في موضع اللعان فليس
 تركها اياه بالذي يوجب عليه الحد ولكنه ان دعى الى اللعان فلم يلتعن فقد أكذب
 نفسه فانما أمرته أن يلتعن لأن اللعان كان حده يوم قذفها وانما يدفع عنه العذاب
 اذا لاعن ﴿ قلت ﴾ أرأيت المرأة هل يلزمها لعان الزوج وقد انقضت عدتها من
 النكاح الذي قذفها فيه وتزوجت ثم قامت عليه بالقذف (قال) نعم تلاعن لأنني
 اذا رأيت عليه اللعان اذا لم تكن تحته فدرأت عنه العذاب لما التعن رجع عليها اللعان
 فاما أبرت نفسها واما حدث ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا قال لامرأته هذا الولد
 الذي ولدته ليس مني فقالت المرأة صدقت ليس هو منك (قال) قال مالك والليث
 لا يلزمه الولد اذا تصادق الزوجان أن الصبي ليس ابنا له ولا ينسب اليه ﴿ قلت ﴾
 أفتحد الام (قال) قال مالك نعم تحدد ﴿ قلت ﴾ وينقطع نسب هذا الصبي بغير لعان
 من الزوجين (قال) نعم كذلك قالوا وقاله مالك غير مرة فيما بلغني ﴿ قلت ﴾ فان كانت
 تحته قبل أن تلد هذا الولد بعشرين سنة أو أدنى من ذلك مما يباحق به الحمل (قال)
 فهو عندي واحد (قال ابن القاسم) وسمعت الليث بن سعد يقول مثله ﴿ قال

سحنون ﴿ وقد قال أكثر الرواة عن مالك أنه لا ينفيه إلا اللعان ولا يخرج منه من
 الفرائش المعروف والعصبة والعشيرة إلا اللعان. وقد روى ما قال ابن القاسم. وأكثر
 الرواة يرون قول مالك أنه لا ينفي إلا باللعان ﴾ قال ابن القاسم ﴿ وقال مالك لا يكون
 للرجل أن ينفي ولده إذا ولدته امرأته وهو مقيم معها ببلد يرى حملها إلا أن يكون
 غائبا عن الحمل فيقدم وقد ولدته فله أن ينفيه فإن أقام مقراً به فليس له أن ينفيه بعد
 ذلك ﴾ قلت ﴿ أرايت أن قال وجدت مع امرأتي رجلاً في لحافها أو وجدتها وقد
 تجردت لرجل أو وجدتها وهي مضاجعة رجل في لحافها عريانة مع عريان أيلتعن أم لا
 في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً إلا أنه لا لعان بين الزوج وبين
 امرأته إلا أن يرميها بالزنا برؤية أو ينفي حملها فإن رماها بالزنا ولم يدع رؤية ولم يرد أن
 ينفي حملاً فعليه الحد لأن هذا مفتر ﴾ قال سحنون ﴿ وقد قاله المخزومي وابن دينار
 وقالوا في الحمل أن نفيه ولم يدع استبراء جلد الحد (قال ابن القاسم) فأرى في مسئلتك
 أن لم يكن له بينة على ما ذكر من تجردها له ومضاجعتها إياه كما ذكرت رأيت عليه
 الأدب ولا حد عليه (قال) وجل رواية مالك على أن اللعان لا يكون إلا بأحد
 وجهين إما برؤية لا مسيس بعدها أو بنفي حمل يدعى قبله استبراء وأما قاذف لا يدعى
 هذا فانه يحد وقاله ابن القاسم أيضاً ﴾ سحنون ﴿ وقال ابن القاسم أيضاً غير هذا
 قال إذا قذف أو نفي حملاً لم يكن به مقراً لا عن ولم يسئل عن شيء وقاله معه ابن
 نافع ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن القاسم بن محمد عن عبد الله بن
 عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لا عن بين العجلاني وامراته وكانت حبلى وقال
 زوجها والله ما قربتها منذ عفرنا النخل والعفر أن يسقى النخل بعد أن يترك من
 السقى بعد الأبار بشهرين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم بين قال فجاءت
 بسلام أسود وكان الذي رميت به ابن السجاء ﴿ مالك بن أنس ﴾ عن نافع عن
 ابن عمر أن رجلاً لا عن امرأته في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وانتهى من ولدها
 ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وألحق الولد بأمه ﴾ قال ابن وهب ﴿

وأخبرني عبد الله بن عمر أنه سأل عبد الرحمن بن القاسم ما يوجب اللعان بين المرأة وزوجها فقال لا يجب اللعان الا من رؤية أو استبراء ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد أنه قال التلاعن بين الزوجين لا يكون الا بانكار الولد فانه يقول ان شاء ماوطئتها منذ كذا وكذا أو يقول رأيت معها رجلا فقي ذلك التلاعن فان قال هي زانية ولم أر معها رجلا جلد الحد ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني يونس عن ربيعة بذلك ﴿ابن وهب﴾ وأخبرني عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه بنحو ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت من لاعن امرأته فنفى ولدها عنه ثم قذفها رجل أضر بها الحد أم لا في قول مالك (قال) قال مالك يضرب قاذفها الحد ومن قذف ابنها فقال له يا ابن الزانية ضرب الحد أيضا كذلك قال مالك ومن قال لابنها ليس فلان أباك على وجه المشامة ضرب الحد أيضا ﴿مالك﴾ عن نافع عن ابن عمر أنه قال من دعا ابن الملاعة لزنية ضرب الحد ﴿قال ابن وهب﴾ قال يونس وقال ابن شهاب من نفى ولدها جلد الحد ﴿ابن وهب﴾ عن مخزومة بن بكير عن أبيه عن سليمان بن يسار قال من دعاها زانية جلد الحد (وقال) علي بن أبي طالب من قذف ابن ملاعة جلد الحد ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال في الرجل يلاعن امرأته ثم يقذفها بعد ذلك قال يجلد الحد (وقاله) نافع مولى ابن عمر والقاسم بن محمد ذكره ابن وهب عن مخزومة بن بكير عن أبيه عنهما ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت ان شهدت الشهود على هذا الذي لاعن أنه قد أقر بانه بعد اللعان وهو ينكر ذلك (قال) يلحق به الولد ويضرب الحد ﴿قلت﴾ أرأيت اذا لاعنها بولد فنفاه ثم زنت المرأة بعد ذلك فادعى الملاعن ولده أنضربه الحد أم لا في قول مالك لأنها قد زنت (قال) لم أسمع من مالك في هذه المسئلة بعينها شيئا ولكنه لا حد عليه اذا ادعاه لأنها قد صارت زانية (وعن) ربيعة في رجل يزعم أنه رأى على امرأته رجلا يسميه باسمه قال يلاعنها ويجلد الحد في الرجل فأما التلاعن فيدفع عن نفسه شيئا لا يعرفه وأما الحد فيكون عليه في تسمية رجل لو لم يسمه لم تضربه الحد وقاله مالك ﴿قلت﴾ رأيت المرأة اذا

ضرب رجل بطنها فألقت جنينها ميتا فانتفي منه الزوج والتعن لمن تكون الغرة
 (قال) للام ومن ورث الجنين مع الأم وهذا مثل ولد الملاعنة اذا مات عن مال
 ورثته أمه وعصبته ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا أنكر ولده فنفاه بلعان ثم مات
 الولد عن مال فادعى الملعن الولد بعد مامات (قال) لا أدري أسمعته من مالك
 سمعا أو بلغني عن مالك أنه قال ان كان لولده ولد ضرب الحد ولحق به لان له نسبا
 يلحق به (قال ابن القاسم) وإن لم يكن له ولد فلا يقبل قوله لانه يتهم بوراثته ويجلد
 الحد ولا يرثه (وقال مالك) من أنكر لون ولده فانه لا يكون في ذلك لعان وانما هو
 عرق نزعه ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن
 عبد الرحمن عن أبي هريرة أن اعرابيا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان
 امرأتى ولدت غلاما أسود واني أنكرته ثم ذكر الحديث وفي الحديث أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال له هل لك من ابل قال نعم قال ما ألوانها قال حمر قال هل
 فيها من أورق قال ان فيها لورقا قال فأني ترى ذلك جاءها فقال يا رسول الله عرق
 نزعه قال فلعل هذا عرق نزعه ولم يرخص له في الانتفاء منه ﴿قلت﴾ لابن
 القاسم أرايت ان لاعن السلطان بينهما فلما التعن الرجل ماتت المرأة (قال) قال مالك
 يرثها ﴿قلت﴾ فان التعن الرجل والتعن المرأة فلما بقي من لعانها مرة أو مرتان ماتت
 المرأة (قال) أرى أن الزوج وارث ما لم يتم اللعان من المرأة ﴿ابن وهب﴾ عن ابن
 لهيعة عن خالد بن يزيد عن ربيعة أنه قال يرثها ان ماتت وان مات هو لم ترثه
 ﴿قلت﴾ أرايت ان مات الزوج وبقيت المرأة وقد التعن الزوج ما يقال للمرأة في
 قول مالك (قال) قال مالك يقال للمرأة التعنى وادرنى العذاب عن نفسك ولا ميراث
 لك وان أبيت اللعان وأكذبت نفسك أقيم عليك الحد وكان لك الميراث

❦ في لعان الاعمى ❦

﴿قلت﴾ أرايت الاعمى اذا قذف امرأته أيلتعن في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾
 لم وهو لا يجوز له أن يدعى رؤية أرايت ان قلت انه يدعى الاستبراء في الحمل فيجوز

له أن يلتعن في الحمل فهل يجوز له أن يلتعن اذا ادعى رؤية قال غيره ليس برؤية ولكن
 يعلم يده على المسيس وغيره من أسباب العلم وأما رؤية فلا وكذلك قال هو (قال
 ابن القاسم) هو من الأزواج وقد قال الله تبارك وتعالى والذين يرمون أزواجهم
 والاعمى عند مالك هو زوج فلا بد من اللعان وهو قول مالك ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال
 مالك يجعل ذلك اليه ويحمله في دينه

— في لعان الاخرس —

﴿ قلت ﴾ أرايت الاخرس هل يلتعن اذا قذف بالاشارة أو بالكتاب (قال) نعم ان
 فقه ما يقال له وما يقول ﴿ وسألته ﴾ عن الذي يدعى الرؤية في امرأته فيلتعن فتأتى
 بولد لادنى من ستة أشهر من يوم ادعى الرؤية (قال) الولد ولده لا ينفى بوجه من
 الوجوه اذا زعم أنه لم يكن استبرأ قبل أن يرى لان اللعان قد مضى ولانا قد علمنا انه
 ابنه لانه رآها يوم رآها وهي حامل منه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان ادعى الاستبراء حين
 ولده لادنى من ستة أشهر (قال) فالولد لا يلحقه ويكون اللعان اذا قال ذلك الذي كان
 نفيا للولد ﴿ قلت ﴾ فان لم يدع الاستبراء الا أنه قال لم أزل أطؤها وهذا الولد ليس
 منى وانما التعن بالرؤية وقد جاءت بالولد لادنى من ستة أشهر فالحقته بأبيه ألا
 يثبت أن يكون قاذفا ويجلد الحد قال لا ﴿ قلت ﴾ فان قال حين ولدت بعد الرؤية
 بخمسة أشهر هذا ليس منى قد كنت استبرأت فنفيت الولد وتم اللعان أرايت ان
 قال الولد لى ولم أكن استبرأت يومئذ وأنا كاذب في الاستبراء أيلحق به الولد ولا
 يكون عليه حد لان اللعان قد كان لرؤية (قال) أرى عليه الحد لانه صار قاذفا لان
 اللعان الذي كان لما ادعى الاستبراء انما كان بعد ما وضعته فقد كان نفيا للولد فلما
 استلحقه وأكذب نفسه في الاستبراء صار قاذفا ﴿ قلت ﴾ أرايت المرأة يشهد عليها
 أربعة بالزنا أحدهم زوجها (قال) يلاعن الزوج ويجلد الثلاثة ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس
 عن أبي الزناد في المرأة يشهد عليها أربعة بالزنا أحدهم زوجها قال أبو الزناد القاذف
 كان زوجا أو غيره يأتي بأربعة شهداء أو يلاعن الزوج هاهنا ويجلد الآخرون

(قال يونس) وقال ابن شهاب لا ترجم ولا نرى زوجها تجوز شهادته عليها من أجل ان الله تبارك وتعالى رد شهادته عنها بالملاعنة ونرى أن يجلد الثلاثة اذا ردت شهادة الزوج حد القرية ثمانين جلدة ونرى أن يلاعنها زوجها فان نكص عن ملاعنتها جلد الحد وان لا عنها فرق بينها وبينه ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني رجال من أهل العلم عن ابن عباس وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد وابن قسيط بمثله (وقال) ابن عباس يلاعن الزوج ويجلد الآخرون (وقال) ابراهيم النخعي مثله (وقال ابن شهاب) في رجل قذف امرأته وجاء بثلاثة يلاعن الزوج ويجلد الثلاثة ثم ان جاء برجلين يشهدان قال يجلدان

﴿ في ترك رفع اللعان الى السلطان ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان قذف رجل امرأته فلم ترفعه الى السلطان أيكون على الزوج شيء أم لا (قال) لا شيء على الزوج (قال) وكذلك سمعت مالكا يقول فيها (قال) وقال مالك في رجل قذف رجلا فلم يرفعه المقتوف الى السلطان فلا شيء على القاذف

﴿ في لعان المرأة البكر لم يدخل بها جاءت بولد ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا تزوج امرأة فلم يبين بها ولم يحتلها حتى جاءت بولد فأنكره الزوج أيلعن أم لا في قول مالك (قال) قال مالك يلاعن اذا ادعت أنه منه وانه كان يفساها وكان ما قالت يمكن وجاءت بالولد لسته أشهر فأكثر من يوم تزوجها ولها نصف الصداق ولا سكنى عليه ولا متعة ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان طلقها قبل البناء بها جاءت بولد لمثل ما تلده النساء أيلزم الزوج الولد أم لا وهل له ان يلاعن (قال) قال مالك يلزمه الولد الا أن يلاعن فان لا عنها لم يلزمه الولد وهذا اذا كان ما ادعت به من آتيانه اليها يمكن فيما قالت قبل أن يطلقها ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل تزوج بكراً فلم يجمعها اليه حتى حملت فقالت هو من زوجي وكان يفساني في أهلي سرأ فسئل زوجها فقال لم أغشها واني من ولدها لبري

(قال) سنتها سنة المتلاعنين يتلاعنان ولا تنكح حتى تضع حملها ثم لا يجتمعان أبداً
 وولدها يدعى الى أمه ومن قذفها جلد الحدة (قال ابن وهب) قال يونس وقال ربعة
 اذا تكلمت بذلك وعرف ذلك منها لاعنها وان مضت سنون وقاله يحيى بن سعيد
 وابن قسيط انه يلاعنها ان تمت نكحته

❦ في نفقة الملاعنة وسكنائها ❦

❦ قلت ❦ أرايت هذا الذي لاعن امرأته وانتفى من حملها فولدت ولداً ثم ادعاه
 الزوج بعد ما ولدته فجلدته الحدة وألحقت به الولد أي جعل لها على الزوج نفقة الحمل اذا
 طلبت ذلك المرأة أم لا (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأرى أن ينظر الى
 حال الزوج يومئذ حين كانت المرأة حاملاً فان كان الزوج يومئذ موسراً ألزمته النفقة
 لها وان كان يومئذ معسراً فلا نفقة لها ❦ قلت ❦ فان كان في بعض الحمل موسراً
 وفي بعض الحمل معسراً (قال) يلزمه من النفقة بقدر ما كان فيه موسراً ويسقط عنه
 من النفقة بقدر ما كان معسراً وانما قلته على قول مالك في الرجل يطلق امرأته البتة
 وهي حامل ان عليه النفقة ان كان موسراً وان لم يكن موسراً فلا نفقة عليه ❦ قلت ❦
 أرايت الملاعنة أيكون لها السكنى وهي بمنزلة المبتوتة (قال) قال مالك للملاعنة
 السكنى قال مالك ولا متعة لها ❦ قلت ❦ أرايت ان كانت هذه الملاعنة غير مدخول
 بها ولم يسم لها صداقاً فالتعن أيكون عليه المتعة والسكنى (قال) قال مالك لا يكون
 للملاعنة مدخولاً بها أو غير مدخول بها سمي لها صداقاً أو لم يسم لها صداقاً لا
 يكون لها المتعة على حال من الحالات ❦ قلت ❦ أرايت الملاعنة لم جعل مالك لها
 السكنى وهو لا يلحقه منها الولد (قال) لانها في عدة منه وهي مبتوتة منه فلا بد
 من أن يكون لها السكنى ألا ترى أنه لا يحل لها أن تنكح حتى تنقضي عدتها

❦ في ملاعنة الحائض ❦

❦ قلت ❦ أرايت الرجل يقذف امرأته أو ينتفي من ولدها ويدعى الاستبراء وهي

في دم نفاسها أو حائض (قال) لا أحفظ قول مالك فيه ولا يلاعن السلطان بينهما حتى تطهر الا أنى سمعت منه في الذي لا يجد ما ينفق ويضرب له أجل فيأتى الاجل وهي حائض أنه لا يطلق عليه حتى تطهر وفي الذي لا يقدر على مسيس امرأته في قول مالك كذلك الا المولى وحده فاني سمعت ويضرب له أجل فيأتى الاجل وهي حائض انه لا يطلق عليه حتى تطهر مالكا غير مرة وأخبرني عنه غير واحد من أصحابنا قديما أنه قال اذا أوقفه السلطان وهي حائض فلم يفيء طلق عليه (وقد روى) أشهب عن مالك أنه لا يطلق عليه في الحيض

— متعة الملاءنة —

﴿قلت﴾ ولم قلتم في الملاءنة انه لا متاع لها وليست كالمختلعة لانها لا تعطى الزوج شيئا (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا الا أنه قال لي لا متاع للملاءنة (قال ابن القاسم) الا أن الذي يقع في قلبي لان الفراق جاء من قبلها حين أنكرت ما قال الزوج فلما وقع اللعان بينهما والتعنت وقعت الفرقة ولم يكن لها متاع لان الفراق لم يكن من قبل الزوج

— تم كتاب الايلاء واللعان من المدونة الكبرى والحمد لله حق حمده —

﴿وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما﴾

— ***** —

﴿ويليه كتاب الاستبراء﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

❦ كتاب الاستبراء ❦

❦ في استبراء الامة المستحاضة ❦

❦ قلت ❦ لعبد الرحمن بن القاسم أرايت لو أن رجلا اشترى أمة مستحاضة يعلم بذلك بكم يستبرئها في قول مالك (قال) يستبرئها بثلاثة أشهر الا أن لا يبرئها ذلك ويشك فيرفع بها الى تسعة أشهر (قال) وقال مالك وهذه والتي رفعها حيضتها بمنزلة واحدة (قال ابن القاسم) لان استبراءها عنده انما كان حيضة فلما رفعت هذه حيضتها واستحيضت هذه كانتا عنده بمنزلة واحدة لا حيضة لهما الا أن مالكا قال في العدة من طلاق أو موت في المستحاضة اذا جاءها دم لا تشك ولا يشك النساء انه دم حيضة لونه وتغيره بمعرفة النساء به رأيت قرأاً وتكف عن الصلاة فهذه الامة المشترية المستحاضة كذلك اذا جاء منها في دمها دم لا تشك ولا يشك النساء انه دم حيضة رأيت ذلك استبراءً وتحمل لسيدها مثل ما قال مالك في العدة (قال) وانما جعل مالك المستحاضة في الاستبراء بمنزلة التي ترفعها حيضتها اذا لم تعرف النساء ولا هي حيضتها فاذا عرفت كانت كما وصفت لك ❦ ابن وهب ❦ عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال في الامة العذراء أو غيرها حاضت أو لم تحض أو قعدت قال ربيعة ينتظر بها ثلاثة أشهر لا تعلم براءتها الا براءة الحرة ها هنا (قال) يحيى بن سعيد قال تباع منهن تعتد بثلاثة أشهر الا أن تحيض حيضة من الاماء اللاتي لم يحضن

❦ في استبراء المغتصبة والمكاتب ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان كان غصبها منه رجل فردها عليه أعليه أن يستبرئها في قول

مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان كاتب أمته ثم عجزت أعليه أن يستبرئها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأحب اليّ أن يستبرئها لأنها قد حرم عليه فرجها وقد أطلقها تدور ولو كانت في يديه لا تخرج لم يكن عليه استبراء ﴿قلت﴾ فلو أن رجلاً غصب جارية أجنبية فوطئها ثم اشتراها أ يكون عليه الاستبراء بعد الشراء قال نعم ﴿قلت﴾ فان غصبها رجل فردّها عليّ أ يجب عليّ أن أستبرئها في قول مالك (قال) اذا غاب عليها الذي غصبها وجب عليك الاستبراء (قال) لان مالك قال لي في الرجل يتبع الجارية الحرة فينقلب بها ويفلق عليها بابه فتستحق أنها حرة فتقوم على ذلك البينة فيقرّ بأنه لم يمسه وتقرّ المرأة بأنه لم يمسه (قال) ما أرى أن تزوج حتى يستبرئ رجماً بثلاث حيض لانه قد أغلق عليها بابه وخلّا بها (قال) فقل للمالك فان كان وطئها أ ترى عليه في وطئها شيئاً حين خرجت حرة صداقاً أو غيره (قال) لا لانه وطئها وهي عنده ملك له (قال مالك) وان كان وطئها وهو يعلم انها حرة رأيت أن يقام عليه الحد ﴿قلت﴾ أ فيجب عليه الصداق مع الحد في قول مالك قال نعم

﴿ في استبراء الامة يسبها العدو ﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان سبي العدو جارية أو مدبرة أو أم ولد أو حرة فرجعن اليّ أ يكون عليّ الاستبراء في قول مالك أم لا (قال) نعم عليك الاستبراء ﴿قلت﴾ فبكم أستبرئن (قال) الحرة بثلاث حيض والامة والمدبرة وأم الولد بحیضة حیضة ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان قلن انالمنوطاً (قال) لا يصدقهن وعليهن الاستبراء لان أهل الحرب قبضوهن على وجه الملك لهن لا على وجه الوديعة فالاستبراء لازم

﴿ في استبراء المرهونة والموهوبة ﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان رهنّت جارية فافتككتها أ يكون عليّ أن أستبرئها في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئاً ولا يكون عليّ سيدها استبراء لانها بمنزلة

ما لو استودعتها رجلا ﴿قلت﴾ أرايت ان وهبت لرجل جارية فغاب عليها ثم ارتجعتها
أيكون على أن أستبرئها في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ولا يكون هذا مثل البيع
(قال) لا لان هذا حين غاب عليها غاب وهو حائز لها فعلى الذى وهب اذا ارتجع أن
يستبرئ لنفسه وفي البيع يتواضعانها فاذا رجعت اليه قبل أن تدخل في الحيضة
ويذهب عظم حيضتها فلا استبراء على البائع اذا رجعت اليه وان كان في البيع قد
قبضها المشتري وحازها لنفسه ليس على المواضعة عنده ولكن على الحيابة لنفسه فعلى
البائع ان استقاله أن يستبرئها وان كان ذلك بعد يوم اذا غاب عليها فكذلك الهبة
﴿قلت﴾ أرايت ان وهبت لابن لى صغير فى عيالى تجارية أولابن لى كبير وهو فى
عيالى فارتمجت هبتي اعتصرتها أعلى استبراء أم لا (قال) الصغير والكبير بمنزلة
واحدة ان كانتا فى يدى الاب لم تكونا تخرجان فلا استبراء عليه وان كانتا تخرجان
أوقبضا الكبير وغاب عليها فلا استبراء عليها فان وطئها الابن فلا اعتصار للاب
فيها (قال) وكذلك قال مالك ليس له اعتصار (قال) وقال مالك لو أن رجلا استودع
رجلا جارية فحاضت عند المستودع ثم اشتراها المستودع أجزاءها تلك الحيضة من
الاستبراء ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت جارية أو وهبت لى أو تصدق بها على أو
صارت لى من منعم أو من غيره أو وصى لى بها أو ورثها أو صارت لى بوجه من
الوجوه أيجب على أن أستبرئها فى قول مالك قال نعم

— في استبراء الأمة تباع فتحيض عند البائع قبل أن يقبضها المتباع —

﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت جارية فمنعني صاحبها من أن أقبضها حتى أدفع اليه الثمن
فحاضت عند البائع بعد اشترائى اياها قبل أن أقبضها ثم دفعت اليه الثمن وقبضت
الجارية أتجزئ تلك الحيضة من الاستبراء فى قول مالك أم لا (قال) ان أخذها فى
أول حيضتها أجزاءه ذلك وان كانت فى آخر حيضتها أو بعد ان طهرت لم يجزه ذلك
حتى تحيض حيضة مستقبله وعلى البائع المواضعة ﴿قلت﴾ أرايت ان لم يمنعه
القبض فلم يقبضها المشتري حتى حاضت عند البائع أتجزئ المشتري هذه الحيضة

من الاستبراء أم لا (قال) ان كان المشتري لم يسأله القبض والبائع لم يمنعه الا أن المشتري ذهب ليأتي بالثمن فأبطأ عن القبض حتى حاضت الجارية عند البائع ثم جاء ليقبضها فان كانت من وخش الرقيق فأري أن يستبرئها بحیضة مستقبله وان كانت من عليّة الرقيق رأيت أن يتواضعاها وكذلك ان كان البائع منعها من المشتري حتى يقبض الثمن فخاضت عند البائع فان كانت من عليّة الرقيق تواضعاها وان كانت من وخش الرقيق قبضها المشتري وكان عليه أن يستبرئها بحیضة مستقبله الا أن يكون أمكنه منها وتركها عنده فان حیضتها استبراء للمشتري لان ضمانها كان منه ولان استيداعه اباها بمنزلة أن لو وضعها عند غيره ﴿ قلت ﴾ أرايت من اشترى جارية وهي حائض أتجزئه تلك الحيضة في قول مالك من الاستبراء (قال) قال مالك ان كانت في أول حیضتها أجزاء ذلك من الاستبراء وان كانت في آخر الحيضة لم يجزه مثل اليوم وما أشبهه ^(١) وان كانت في أول حیضتها أجزاء ذلك من الاستبراء وان كانت قد أتت على آخر حیضتها استقبلت حیضة أخرى ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كانت هذه الامة المشتراة قد حاضت عند بائعها فلما اشتريتها رأيت الدم عندي يوما أو يومين بعد خمسة أيام من حیضتها التي حاضتها عند البائع أيكون هذا استبراء أم لا (قال) لا يكون هذا استبراء ﴿ قلت ﴾ وتدع الصلاة قال نعم ﴿ قلت ﴾ ولا تجعله استبراء (قال) لا يكون الدم الذي تراه استبراء حتى يكون بين الدمين من الايام ما يعلم ان الدم الثاني حیض كانت به حائضاً ﴿ قلت ﴾ فان لم تر هذا الدم الثاني الذي يعلم أنه حیض مستقبل الا يوما واحداً ثم انقطع عنها أتجعله حیضاً وتجزئها من الاستبراء (قال) تسئل النساء عن ذلك فان قلن ان الدم يوما أو بعض يوم يكون حیضاً كان هذا استبراء والا فلا أراه استبراء حتى تقيم في الدم ما تعرف وتستيقن انه استبراء لرحمها ولا يكون هذا الدم استبراء إن لم أجعله حیضة تامة وان كنت أمنعها من الصلاة ﴿ قلت ﴾ أرايت ما بين

(١) قوله وان كانت في أول حیضتها الخ كذا بنسختي الاصل اللتين بأيدينا وانظر ماوجه تكراره

الدمين من الطهر كيف يعرف عدد ما بين الدمين حتي يجعل الدم الثاني حيضاً (قال)
قال لي مالك الثلاثة الايام والاربعة والخمسة اذا طهرت فيهن ثم رأيت الدم بعد ذلك
ان ذلك من الحيضة الاولى (قال) وما قرب من الحيضة فهو كذلك (قال) وسألنا
مالكاً عن امرأة طالت فقلت قد حضت في الشهر ثلاث حيض (قال) يسئل النساء
عن ذلك فان كن يحضن كذلك ويطهرن صدقت والا فلا ويسئل النساء عن عدد
أيام الطهر فان قلن ان هذه الايام تكون طهراً فيما بين الحيضتين وجاء هذه الامة
بعد هذه الايام من الدم ما يقول النساء انه دم حيضة ولا يشككن انها حيضة
أجزأه ذلك من الاستبراء والا فلا

❦ في استبراء الجارية تباع ثم يستقبله البائع ❦

❦ قلت ❦ أرايت الجارية يشتريها الرجل فيقبضها ثم يستقبله البائع قبل أن يفرقا
أوجب على البائع أن يستبرئ في قول مالك أم لا (فقال) لا لانهما لم يفرقا ولم يغب
على الجارية ❦ قلت ❦ أرايت ان انقلبت بها ثم استقلاني (قال) ان كان لم يكن في مثل
ما غاب عليها المشتري أن تحيض فيه لانها لم تقم عنده قدر ما يكون في مثله الاستبراء
فليس على المشتري مواضعة لانها لو هلكت في مثل ذلك كانت من البائع ولا
يطؤها البائع حتى يستبرئ لنفسه وان كانت من وخش الرقيق فهلاكها من
المشتري اذا كان البائع لم يضعها عند المشتري على وجه الاستبراء وانما وضعها على
وجه الشراء وحازها لنفسه فالمشتري لم يستبرئ فتحل له فهي وان لم تحل له حتى
ردها الى البائع فلا يطؤها البائع أيضاً حتى يستبرئ لنفسه احتياطاً لانه قد دفعها
للمشتري وغاب عليها الا أن يكون دفعها الى المشتري واثمنه البائع على الاستبراء
فلا يكون على البائع استبراء لنفسه اذا ارتجعها قبل أن تحيض عظم حيضتها وان كان
انما دفعها البائع الى المشتري قبضاً لنفسه فقد وصفت لك ذلك ولو وضعها على
يدي رجل أو امرأة للاستبراء أكان على البائع اذا استقاله ورجعت اليه فيها استبراء
وان طال مكثها في الموضع الذي تواضعها فيه للاستبراء اذا لم تحض فاذا كانت قد

حاضت في الموضع الذي جعلها فيه للاستبراء وخرجت من الحيضة فقد حلت
 للمشتري فان استقاله البائع بعد هذا فعليه الاستبراء لانها قد حلت للمشتري قبل
 أن يستقبله وصارت عليه العهدة ووجب عليه المواضعة وكان المشتري انما هو تارك
 لها في موضعها فلم يكن للمستقبل بد من الاستبراء الا أن يستقبل البائع المشتري
 والجارية في أول دمها أو في عظم دمها فاذا فعل لم يكن عليه استبراء الا أن يستقبل
 في آخر دمها فيكون عليه الاستبراء ﴿قلت﴾ أرأيت ان استقاله في آخر دمها
 (قال) فعلى البائع المستقبل أن يستبرئ لنفسه وله المواضعة على المقبل ﴿قلت﴾ ولم وهي
 لم تحل للمشتري حتى تخرج من دمها (قال) لانها اذا دخلت في الدم من أول ما تدخل
 في الدم فصبيتها من المشتري وقد حل للمشتري أن يقبل وأن يصنع بها ما يصنع
 الرجل بجاريته اذا حاضت وان أقال المشتري البائع في أول الدم أو في عظمه رأيت
 بمنزلة رجل اشترى جارية في أول دمها أو في عظمه وان أقاله في آخر دمها كان بمنزلة
 رجل اشترى جارية في آخر دمها فلا تجزئها تلك الحيضة ﴿قلت﴾ لم أمرت البائع
 حين استقاله في آخر دمها أن يستبرئ والمشتري لم يحل له وطؤها (قال) لان
 الجارية قد تحمل في آخر الدم اذا وطئت فيه فلا أدري ما أحدثت الجارية وهي
 لو اشترت في هذه الحال لم تجزئ من استبرائها هذه الحيضة فانما تحمل هذه الحمل
 الاستبراء الحادث ﴿قال﴾ وقال مالك في الذي يشتري الجارية في آخر دمها
 انه لا يجزئ من الاستبراء وعليه أن يستبرئ استبراء آخروله المواضعة وعهده
 قائمة ﴿ابن وهب﴾ عن عقبة بن نافع المعافري عن يحيى بن سعيد أنه قال في
 الرجل يشتري الجارية وهي حائض هل تبرئها تلك الحيضة قال يحيى أدركنا الناس
 وهو أمرهم الى اليوم أن الوليدة اذا اشترت فانما يبرئها وتسلم للذي اشتراها اذا
 حاضت حيضة واحدة ﴿مخرمة بن بكير﴾ عن أبيه بكير قال يقال أيما رجل ابتاع
 وليدة تحيض فوضعت على يدي رجل حتى تحيض حيضة فماتت فهي من صاحبها
 حتى تحيض وكل عهدة على ذلك (قال بكير) ويقال أيما رجل ابتاع وليدة فأراد

❦ في استبراء أم الولد والمدربرة اذا بيعتا ❦

❦ قلت ❦ أرايت رجلا باع أم ولده أو مدربرته فقبضها المشتري أيكون على البائع اذا ردت اليه الاستبراء في قول مالك (قال) نعم عليه الاستبراء اذا كان قد دفعها على الحيازة ولم يتواضعها للاستبراء

❦ في استبراء الجارية يشترها الرجل ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اشترى رجل من عبد له تاجر جارية أنجب عليه الاستبراء (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى عليه الاستبراء ❦ قلت ❦ وكذلك ان انتزعها السيد كان عليه الاستبراء (قال) نعم ويكون هذا مثل البيع

❦ في استبراء الأمة تباع بالخيار ثم ترد ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أني بعت جارية لي على أني بالخيار ثلاثا أو على أن المشتري بالخيار ثلاثا فتواضعناها وهي من علية الرقيق أو كانت من وخش الرقيق فدفعتها اليه فاختر الرد أو اخترت الرد أيكون على البائع اذا رجعت اليه استبراء أم لا (قال) لا لأن ملكه عليها ولأن مصيبتها منه لأن البيع لم يكن يتم فيها فان أحب أن يستبرئ اذا غاب المشتري عليها وكان الخيار له فهو حسن لأن المشتري قد كان لو وطئها وان كان لا يجوز له ذلك كان ذلك رضا منه واختيارا فقد خلاها وقد كان له ما أعلمتك ألا ترى أن المغصوبة أحب لسيدها أن لا يمس حتى يستبرئ لأن الغاصب لا يؤمن اذا غاب عليها

❦ في استبراء الجارية ترد بالعيب ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اشترى جارية فريدها من عيب هل يكون على البائع استبراء (قال) نعم عليه الاستبراء اذا كانت قد خرجت من الحيضة وضمائها من المشتري وان لم تسكن خرجت من الحيضة فلا استبراء عليه ❦ قال سحنون ❦ يريد أن لا مواضعة على الذي يرد بالعيب للبائع لأنها لو هلكت قبل أن تحيض كانت المصيبة فيها من

البائع ﴿وقال أشهب﴾ لا يكون على الذي رد بالعيب مواضعة خرجت من الحيضة
أولم تخرج لأن الرد بالعيب نقض بيع وليس هو بيعاً مبتدأ

✽ ما ينقض به الاستبراء ✽

﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت أمة حاملاً فأسقطت سقطاً لم يتم خلقه أينقض به
الاستبراء (قال) قال مالك كل ما ألقته المرأة الحرة من دم أو مضغة أو شيء مما
يستيقن النساء أنه ولد . أو أم ولد ألفت ذلك فان الحرة تنقض به عدتها وتكون
الأمة به أم ولد فكذلك الاستبراء عندي مثله ﴿قلت﴾ أرأيت ان قالت الأمة قد
أسقطت أصدقها سيدها أم لا (قال) السقط لا يكاد يخفى دمه وينظر اليها النساء فان
كان بها من ذلك ما يعلم أنها قد أسقطت أجزأه ذلك اذا طهرت وان لم يكن بها من
الدم ما يعلم النساء أنها قد أسقطت لم تصدق

✽ في مواضعة الحامل ✽

﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت أمة حاملاً أنتواضعها حتى تلد في قول مالك أم لا
(قال) قال مالك اذا كانت حاملاً فلا يتواضعها وليقبضها ولينقد ثمنها ولا يطأها
المشتري حتى تضع ما في بطنها ﴿قلت﴾ أرأيت ان قالت الامة قد أسقطت منذ
عشرة أيام وانقطع الدم عني (قال) لا تصدق الامة ﴿قلت﴾ وكيف يصنع بها سيدها
(قال) لا يطؤها حتى تحيض حيضة ﴿قلت﴾ فقد رجعت هذه الامة الى حال ما
لا يجوز النقد فيها ولا بد أن يتواضعها اذا كان استبرأؤها بالحيض (قال) اذا باعها
البائع والحمل بها ظاهر لم يستطع هذا المشتري ارتجاع الثمن ولا يتواضعها لان البائع
يقول للمشتري أما أنا فقد بعتك حاملاً فلا أدري ما صار اليه الحمل وقد بعتك ما يجوز
فيه النقد وقد انتقدت ويقال للمشتري استبرئ لنفسك بحيضة مستقبلة (قال) وان
كان حين باعها البائع لم يكن حملها بينا عند الناس رأيت البيع فاسداً ان كانت من
الجواري المرتفعات جواري الوطاء لانه ان كان تبرأ من الحمل فلا يجوز أن يبيعها

ويتبرأ من الحمل وان كان باعها على أنها حامل بأمر لا يستيقن ولا تعرفه النساء فانما هو رجل باعها على أنها ان كانت حاملا فأنا برى من الحمل فهذا لا يجوز في المرتفعات فأرى أن يفسخ البيع بينهما وهو قول مالك لا يجوز . وفي هذا البيع أيضاً وجه آخر انه اشترط النقد في الجوارى المرتفعات وهن لا بد من المواضعة فيهن للاستبراء وان كانت من وخش الرقيق جاز ذلك فيما بينهما ويقال للمشتري استبرئ لنفسك بحیضة مستقبله لان وخش الرقيق يجوز فيهن عند البيع البراءة من الحمل ويستبرئ المشتري لنفسه ويجوز أن يشترط البائع فيها النقد فان كانت حاملا لم يستطع ردها لان البائع قد تبرأ من الحمل (قال) وان كانت مرتفعة وكانت بينة الحمل جاز النقد وجاز تبرئ البائع من الحمل ولا تصدق الامة على أنها أسقطت الا أن يكون ذلك معروفا عند النساء كما وصفت لك خوفاً من أن يكون كان ريحا فانفش وليس على البائع في بيعه عيب لانه قد باع حملا ظاهراً تعرفه النساء ويشهدن عليه ولم يردوجه براءة من حمل ان كان بها ولا مخاطرة ولا استبراء للمشتري على البائع وليستبرئ المشتري لنفسه لان البائع باع على الحمل بيعاً صحيحاً ﴿ قلت ﴾ ما بال الحرائر يصدقن على انقضاء العدة ويصدقن في الحيض وفي أنهن قد أسقطن ولا تصدق الامة في الحيض في الاستبراء ولا في السقط (قال) لان الحرائر لا ينظر اليهن وشأنهن أن يصدقن على أنفسهن وتؤخذ أمانتهن في ذلك والامة لا تصدق في نفسها اذا ادعت الحيضة حتى ترى حيضتها ولمشتريها أن يريها النساء فينظرن اليها اذا زعمت أنها حائض ﴿ سحنون ﴾ لانها عهدة لا تسقط عن البائع والضمان لازم على البائع لا يسقط بقول الجارية الا بالبينة التي تجوز في مثله أو تبرئة المشتري مما له أوقفت وليس لزوجة المرأة اذا طلقها فزعمت أنها قد حاضت أن يريها أحداً فهذا فرق ما بينهما ﴿ قال سحنون ﴾ ولان الله تبارك وتعالى جعل ذلك اليهن فيما يذكروا أهل العلم فقال تعالى ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن وهو الحيضة والحمل وقد بينا هذا في غير هذا الموضع

— في مواضعة الامة على يدى المشتري —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أنى اشتريت جارية من علية الرقيق فأثمتنى البائع على استبرائها ووضعها عندي أيجوز هذا في قول مالك (قال) كان مالك يكره ذلك ويرى المواضعة على يدى النساء أحب اليه (قال ابن القاسم) فان فعلا هذا وجهلا أن يضعها على يدى النساء حتى تحيض رأيت ذلك مجزئا عنهما ورأيتها من البائع حتى تدخل في أول دمها لان البائع ائتمنه على ذلك ورضى بقوله في ذلك ﴿ قلت ﴾ أكان مالك يأمر بالجارية اذا أراد أن يتواضعها للاستبراء أن يضعها على يدى امرأة ولا يضعها على يدى رجل (قال) قال مالك الشأن أن يضعها على يدى امرأة فان وضعها على يدى رجل له أهل ينظرون اليها وتوضع على يديه لمكانهم أجزاء ذلك ووجه ذلك ما وصفت لك فى النساء ﴿ قال مالك ﴾ ولو أن جارية عند رجل ودیعة حاضت عنده حیضة ثم اشتراها أجزأته تلك الحيضة التي حاضت عنده من الاستبراء اذا كانت لا تخرج ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت جارية فقال البائع أنا أرضى أن تكون عندك أيها المشتري حتى تستبرئها (قال) غيره أحب الى منه وان فعلا أجزأهما

— فى الأمة تموت أو تعطب فى المواضعة —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت جارية من علية الرقيق فشرطت على البائع أو شرط على أن أقبضها وأحوزها لنفسى كما أقبض وخش الرقيق فماتت عندي (قال) المواضعة منهما فلا يفسخ شرطهما البيع اذا لم يكن انما باعها على البراءة من الحمل ويسلك بهما سبيل من لم يشترط استبراء في المواضعة وكذلك سمعت فان هلك في أيام الاستبراء قبل أن يمضى من الأيام ما يكون في مثله استبراء لها فصيبتها من البائع وان مضى من الأيام ما يكون في مثله استبراء للجارية وهلكت فهي من المشتري الا أن يشترط فى القبض تبرؤه من الحمل ويقول البائع ليس الحمل منى ان ظهر ولا وطلت

الجارية فدفعها على وجه ايجاب البيع والبراءة من الحمل فيكون ضمان الجارية من المشتري من حين قبضها ويكون البيع فاسدا ويرد الا أن يفوت فأما الذي قال مالك في المشتري اذا هلك في مثل ما يكون فيه استبراء لها فصبيتها من المشتري فان هلك فيما لا يكون في عدد تلك الأيام استبراء لها فصبيتها من البائع لم يكن في المسئلة التي سئل مالك عنها اشتراط براءة من الحمل الا أنه قبضها المشتري من البائع كما يقبض وخش الرقيق وجهلا وجه المواضعة فيها (قال ابن القاسم) فاذا اشترط القبض على وجه البراءة للبائع من الحمل والجارية من عليه الرقيق فالبيع فاسد اذا كان البائع لم يطأها وهلكت الجارية في مثل ما لا يكون فيه استبراء لها أو في مثل ما يكون فيه استبراء لها ويكون على المشتري قيمتها يوم قبضها الا أن يكون البائع وطئ واشترط هذا الشرط فان كان وطئ ثم هلكت الجارية في مثل ما لا يكون فيه استبراء فالمصيبة من البائع ولا ينفعه شرطه وبرأته لأنه لو ظهر حمل كان منه وهو قول مالك اذا وطئ ما لم يخرج من الحيضة فصبيتها من البائع وان هلكت في مثل ما يكون فيه الاستبراء فالمصيبة من المشتري وعليه قيمتها في الوقت الذي جعلناها تحيض في مثله لأن من ذلك اليوم وجب عليه ضمانها ولأنه مدع ان ادعى انها لم تحض وانما مثل ذلك مثل رجل اشترى جارية مرتفعة بالبراءة من الحمل ولم يطأها البائع وانما تبرأ من حمل ان كان بها من غيره فهلكت عند المشتري فالمصيبة من المشتري وان هلكت بعد ذلك بيوم أو يومين لانه شراء فاسد والبائع قد تبرأ من الحمل فلا يلحقه الولد وانما تخاطرا على حمل ان كان من غيره فأراه بيعا فاسدا الا أن يدرك فيرد فان لم يدرك كان على المشتري القيمة

❦ في الرجل يبتاع الأمة قد تزوجها قبل ❦

❦ أن يدخل بها ثم يبيعها قبل أن يطأها ❦

❦ قال ❦ وقال ابن القاسم في الرجل يتزوج الأمة ثم يشتريها قبل أن يدخل بها ثم يبيعها

قبل أن يطأها (قال) يستبرئها بحيضة (قال) وكذلك إذا وطئها ثم باعها فانها تستبرأ بحيضة وان كان دخل بها ثم اشتراها فباعها قبل أن يطأها بعد الاستبراء فان المشتري الآخر يستبرئها بحيضتين لأنها عدة في هذا الوجه (قال) وسواء إذا كان دخل بها ثم طلقها واحدة ثم اشتراها قبل أن تنقضي عدتها فانه ان كان وطئها بعد الشراء ثم باعها فان المشتري يستبرئها بحيضة وان كان لم يطأها بعد الشراء فأرى أن تستبرأ بحيضتين لأنه إذا باعها بعد ما اشتراها قبل أن يطأها فان الحيضتين هاهنا عدة لأن شرائه إياها فسخ لنكاحه وان كان طلق واحدة وانقضت عدتها ثم اشتراها أو طلقها ثلاثاً فانقضت عدتها ثم اشتراها ثم باعها فانها تستبرأ بحيضة لأنه اشتراها وليست له بامرأة وهو قول مالك (قال مالك) ولو اشتراها وقد حاضت بعد طلاقه حيضة ثم باعها فان المشتري يستبرئها بحيضة ثم تحل له

❦ في استبراء الأمة تزوج بغير إذن سيدها فيفسخ السيد نكاحها ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان تزوجت أمة بغير إذن سيدها فدخل بها ففرق السيد بينهما (قال) على السيد الاستبراء ولا عدة عليها ❦ قلت ❦ كم الاستبراء (قال) حيضتان لأنه نكاح يلحق به الولد ويدراً عنها الحد فيسلك بهما سبيل النكاح الصحيح وقد قال بعض الناس هو نكاح

❦ في الأب يطأ جارية ابنه عليه الاستبراء ❦

❦ قلت ❦ أرايت الرجل يتعدى فيطأ جارية ابنه هل يكون على هذا الأب إذا قومت عليه هذه الجارية التي وطئها استبراء بعد التقويم (قال) نعم إذا لم يكن الأب قد عن لها عنده واستبرأها (وقال) غيره يستبرئها لانه لا ينبغي له أن يصب ماءه على الماء الذي لزمته به القيمة لانه ماء فاسد وان كان الولد يلحق فيه وان كانت مستبرأة عند الأب لان وطأه إياها كان تعدياً فلزمته لذلك القيمة فلا ينبغي له أن يصب ماءه الصحيح على ماء العداء ❦ قلت ❦ لابن القاسم لم جعلته يستبرئ والولد

يلحق الاب (قال) لان الوطاء فاسد وكل وطاء فاسد فلا يطأ فيه حتى يستبرئ

❦ في الرجل يطأ جاريته فأراد أن يزوجه متى يزوجه ❦

❦ قلت ❦ أرايت من كان يطأ جاريته فأراد أن يزوجه متى يزوجه (قال) حتى تحيض حيضة ثم يزوجه ❦ قلت ❦ وهو قول مالك قال نعم ❦ قال ❦ فقلت لمالك أفلا يزوجه ويكف عنها زوجها حتى تحيض حيضة (قال) لا ولا يعجنى أن يقع النكاح الا في موضع يحل فيه المسيس ❦ قلت ❦ فان زوجها قبل أن تحيض حيضة (قال) قال مالك ان كان السيد يطؤها فلا يصالح له أن يزوجه حتى تحيض حيضة من يوم وطئها وان كان لم يطأها فلا بأس أن يزوجه مكانه ❦ قلت ❦ فان زوجها وقد وطئها قبل أن تحيض حيضة (قال) النكاح لا يترك على حال ويفسخ ❦ قال ❦ وقال مالك لا يزوج الرجل أمتة الا في موضع يجوز للزوج الوطاء فيه ❦ قلت ❦ أرايت ان اشتريت جارية وقد أقر سيدها البائع أنه قد كان وطئها وتواضعها للاستبراء أو لم يقر السيد البائع بالوطء ولم يجحد أيجوز لي أن أزوجه في قول مالك (قال) لا أحفظ عن مالك في هذا بعينه شيئاً ولكن لا يجوز أن يزوجه حتى يستبرئها لانه لو ظهر حمل فادعاه سيدها البائع جاز دعواه ❦ قلت ❦ فان كان البائع قد تبرأ من حملها وقال ليس الحمل مني ولم أطأها وهي من وخش الرقيق (قال) فليزوجه من قبل أنه لو ظهر بها حمل وقد قال البائع لم أطأ كان الحمل عيباً ان شاء المشتري قبلها وان شاء ردها فهي اذا لم يظهر الحمل فزوجه فلا بأس بذلك وان كان ذلك قبل الاستبراء لان البائع قد قال لم أطأ ألا ترى أنها لو كانت عند البائع جازله أن يزوجه ولا يستبرئها فكذلك المشتري يجوز له أيضاً أن يزوجه ولا يستبرئها وأصل هذا أن ينظر الى كل جارية كان للبائع أن يزوجه ولا يستبرئها فكذلك للمشتري أيضاً اذا رضي بها بعد الاشتراء أن يزوجه ولا يستبرئها واذا لم يكن للبائع أن يزوجه حتى يستبرئها فلا يجوز للمشتري أن يزوجه حتى يستبرئها ❦ قلت ❦ فان كانت من عليه الرقيق فاشتراها وتواضعها أيجوز للمشتري أن يزوجه (قال) اذا قال البائع لم

أطأ وباعها على أنه لم يطأ وأنه ان كان حمل فلايس منى ولم يتبرأ من الحمل الى المشتري ويقول ان كان حمل فهو منك فالبيع جائز وللمشتري أن يزوجه في أيام الاستبراء اذا اختارها لان المشتري لو قال للبائع أنت قد قلت انك لم تطأ فالجارية ان ظهر بها حمل فهو من غيرك وهو عيب فيها فأنا أقبلها بعيها ان ظهر الحمل فذلك له جائز فان قبلها ثم زوجها قبل أن يستبرئها جاز النكاح وصالح للزوج أن يطأها قبل الاستبراء لان البائع لو زوجها هو قبل أن يديمها جاز النكاح (قال) ولان مالكا قال لو أن رجلا باع جارية مثلها يتواضع للاستبراء من علية الرقيق فظهر بها حمل فأراد المشتري أن يقبلها بذلك الحمل فأبى البائع ذلك وقال لا أسلمها اذا وجدتها حاملا وقال الحمل ليس منى الا أنى لا أسلمها وليس لك أن تختار على (قال مالك) ان شاء المشتري أن يأخذها أخذها وليس للبائع ها هنا حجة لانه عيب قبله الا أن يدعى البائع أن الحمل منه لانه اذا باعها على أن الحمل ليس منه فتواضعهاا للحبيضة فانما البراءة في ذلك للمشتري من حمل ان كان بها فاذا كان له أن يقبلها اذا ظهر الحمل فذلك له قبل أن يظهر الحمل على ما أحب البائع أو كره اذا لم يدع الحمل لنفسه فاذا قبلها جاز له أن يزوجها وهو بمنزلة عيب حدث بها اعورت عينها أو قطعت يدها

— في الجارية تشتري ولها زوج لم يدخل بها فيطأها —

﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت جارية لها زوج لم يبين بها زوجها فلما اشتريتها طلقها زوجها مكانه وذلك قبل أن يبنى بها أيسالحي لي أن أطأها (قال) لا يصلح للمشتري أن يطأها حتى تحيض حيضة عند المشتري ﴿قلت﴾ فان اشتراها وهي في عدة من وفاة زوجها فانقضت عدتها من بعد ما اشتراها بيوم أو يومين (قال) قال مالك لا يطؤها حتى تحيض حيضة من بعد اشترائها اياها فان حاضت حيضة وبقي عليها بقية من عدتها لم يطأها حتى تنقضي عدتها فاذا انقضت عدتها أجزأها من العدة ومن الاستبراء جميعاً ويطؤها ﴿قلت﴾ أرأيت أمة رجل زنت أله أن يطأها في قول مالك (قال) قال مالك لا يطؤها حتى تحيض حيضة ﴿قلت﴾ أفيصلح أن يزوجها من بعد أن زنت قبل

أن تحيض حيضة (قال) لا يجوز ذلك لان مالكا قال لا يزوج الرجل أمته الا أمة
يصالح للزوج أن يطأها مكانه

❦ في الرجل يبيع جارية الرجل بغير أمره فيجيز السيد البيع ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أني بعت جارية رجل بغير أمره فحاضت عند المشتري ثم أراد
سيد الامة اجازة البيع أيكون على المشتري أن يستبرئ (قال) ليس عليه أن يستبرئ
لان مالكا قال في المستودع اذا حاضت عنده الجارية ثم اشتراها لم يكن عليه أن
يستبرئها وأجزتها تلك الحيضة

❦ في الرجل يخالع امرأته على الجارية أعليه استبراء ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان خالع امرأته على جارية لها أيكون على الزوج الاستبراء (قال)
ان كانت الجارية محبوسة في بيته مع أهله لا تخرج لم أر عليه استبراء وان كانت تخرج
رايت عليه الاستبراء ❦ قلت ❦ وكذلك لو وهبت امرأة لزوجها جارية (قال) هي بهذه
المنزلة وهذه المسئلة التي قالها مالك أنه لا استبراء عليه اذا كانت لا تخرج

❦ في الامة تشتري وهي في العدة ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان اشترى جارية وهي في عدة من وفاة فضى لها شهران وخمس
ليال ولم تحض حيضة أيصالح للمشتري أن يطأها في قول مالك (قال) لا يطؤها
حتى تحيض حيضة من بعد الشهرين والخمسة الايام ان أحست من نفسها رية فان
لم تحض حتى مرت بها تسعة أشهر من يوم اشتراها ولم تحس شيئاً فليطأها فانها قد
خرجت من الرية الا أن تأتي التسعة الاشهر وهي مسترابة فلا يطؤها حتى تنسأخ
من الرية وان انقطعت ريتها قبل تمام التسعة الاشهر ومسها القوابل فلم يرين شيئاً
فليطأها وقد روي عن مالك في التي تشتري وهي ممن تحيض فلما اشترت ارتفعت
حيضتها أشهراً اختلافاً (قال) قال مالك تستبرأ بتسعة أشهر رواه ابن وهب
وأشهب ❦ قال سحنون ❦ وان ابن غانم كتب بهذه المسئلة الى مالك فقال مالك

إذا مضت لها ثلاثة أشهر ودعى لها القوابل فقلن لا حمل بها فأرى أن استبراءها قد انقضى وإن لسيدها أن يطأها (قال أشهب) وقوله هذا أحبها إلى وأحسنها عندي لأن رحمها تبرأ بثلاثة أشهر كما تبرأ بتسعة أشهر لأن الحمل يتبين في ثلاثة أشهر وذلك الذي حمل كثيراً من أهل العلم على أن جعلوا استبراء الأمة إذا كانت لا تحيض أو قد ينثت من الحيض ثلاثة أشهر وفي قول الله جل وعز في عدة الحرائر واللاتي ينسن من الحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر ﴿قلت﴾ فإن اشتراها وهي في عدة من طلاق وهي ممن تحيض فارتفعت حيضتها فلم تدر لم رفعها (قال) أما في الطلاق فلا يطؤها حتى تنقضي السنة وهو انقضاء عدتها من يوم طلق ويكون فيما استبرأها استبراء لرحمها فيما أقامت عنده وذلك ثلاثة أشهر ﴿قلت﴾ أرايت من اشترى امرأته بعد ما دخل بها أو قبل أن يدخل بها أعليه أن يستبرئ في قول مالك قال لا ﴿قال ابن وهب﴾ قال مالك من ابتاع أمة وهي في عدتها من وفاة أو طلاق فلا يجردها لينظر منها عند البيع ولا يتلذذ منها بشئ إذا ابتاعها حتى تنقضي عدتها وهو قول ابن نافع أيضاً ﴿قال سحنون﴾ لا مواضعة فيها والمصيبة من المشتري

— في الرجل يطأ الجارية ثم يشتري أختها أو يتزوجها —

﴿قلت﴾ أرايت رجلاً كان يطأ جاريته فاشترى أختها أله أن يطأ التي اشترى ويكف عن التي كان يطأ في قول مالك (قال) قال مالك لا يطأ التي اشترى ولكن يطأ التي كان يطأ فإن حرم عليه فرج التي كان يطأ فلا بأس أن يطأ التي اشترى ولا يطأ التي اشترى حتى يحرم عليه فرج التي كان يطأ ﴿قلت﴾ أرايت أن اشتريت جارية فوطئتها ثم اشتريت أختها فوطئتها أيضاً أن أطأ واحدة منهما في قول مالك (قال) قال مالك لا يطأ واحدة منهما حتى يحرم عليه فرج واحدة منهما فإذا حرم عليه فرج واحدة منهما وطئ الأخرى إن شاء كذلك بلغني عن مالك (قال) لأن مالكا قال لو أن رجلاً اشترى جارية فوطئها ثم باعها ثم اشترى أختها

فكان يطؤها فأراد أن يشتري أختها التي كان يطأ ويقيم على وطء هذه التي عنده
(قال مالك) لا بأس بذلك ولكن لا يرجع الى التي اشترى حتى يحرم عليه فرج
هذه (قال) ثم قال مالك اذا وطئهما جميعا وكانتا عنده لم يصالح له أن يطأ واحدة
منهما حتى يحرم عليه فرج واحدة وقد بلغني ذلك عن مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان
اشتريت أختين صفقة واحدة ألى أن أطأ أيتهما شئت (قال) قال مالك نعم ﴿قلت﴾
أرايت ان كنت قد وطئتهما جميعا ثم بعتهما ثم اشتريتهما صفقة واحدة (قال مالك)
يطأ أيتهما شاء لان هذا ملك مبتدأ وقد كانتا قد حرمتا عليه حين باعهما ﴿قلت﴾
فما حدث التحريم للأخت الاولى من ملك اليمين في الوطء اذا أراد أن يصيب
أختها (قال) التزويج والكتابة والعق الى أجل وكل ما يحرم الفرج وهي في ملكه
والبيع ﴿قلت﴾ فلو ظاهر منها (قال) لا يحرمها ألا ترى أنه يكفر من يومه
فيصيب والاحلال اليه ﴿قلت﴾ فلو حرّمها بأن وهبها لابنه الكبير أو الصغير أو
لملوكه أو لتيمة وهو في حجره هل يكون ذلك محلا له أختها (قال) اذا كان اليه أن
يصيبها بشراء هو الحالكم في ذلك ليس له من يدفعه أو باعتصار فان هذا كله يرجع
الى أنه يملك وطأها متى ما أراد وان كان لعبده أن يطأها لان الى سيده انتزاعها فتحل
له بلا مانع له وكذلك كل ما كان يفسخ في البيوع والنكاح مما ليس لهما أن يثبتا
عليه اذا شاء واحد منهما ﴿قيل﴾ له فلو كان البيع انما يرد بالعيوب التي لو شاء صاحبها
أقام عليها ولم يرد (قال) اذا يمضى على وجه التحريم لان الراد لها كان لو شاء أقام
عليها وليس الرد بواجب لازم يُغلبان عليه جميعا ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت ان
اشترى جارية فوطئها ثم اشترى أختها فوطئها ثم باع احدهما وبقيت الاخرى عنده
فاشترى التي باع قبل أن يطأ التي بقيت عنده هل يكون له أن يطأ أيتهما شاء
(قال) لا يكون له أن يطأ الا التي بقيت عنده لانه قد كان وطئها قبل أن يبيع
أختها وانما منعناه من أن يطأ هذه التي اشترى لان أختها في ملكه وقد وطئها
أيضا فلما أخرج أختها من ملكه صارت له حلالا أن يطأها وقد كان وطئها قبل

ذلك وهي عنده قد وطئها فلما اشترى أختها لم يكن له أن يطأ المشتراة لان الباقية في ملكه كانت له حلالا قبل أن يرتجع أختها وقد كان وطئها قبل أن يبيع أختها فهي عنده على وطئه اياها ﴿قلت﴾ أرأيت ان كانت عندي أختان فوطئتهما جميعا ثم زوجت احدهما فلم أطأ الباقية التي لم أزوجها حتى طلق الزوج أختها قبل البناء (قال) قال لي مالك يقيم على وطء هذه التي لم يزوجها وان كان زوج الاخرى قد طلقها قبل البناء لان فرجها قد كان حرم عليه حين زواجها فبقيت أختها عنده حلالا وانظر أبداً فاذا كانت عنده أختان أو جارية وعمتها أو جارية وخالتها فوطئ واحدة فان الاخرى لا يطؤها حتى يحرم عليه فرج هذه فان وطئ الاخرى قبل أن يحرم فرج الاولى فليمسك عنهما حتى يحرم واحدة منهما فان حرم الاولى فلا يطأ الاخرى حتى يستبرئها بحیضة لان فرجها قد كان حراما عليه للتي كان يطأ قبلها فلما حرم الاولى قيل له لا تصب ماءك الطيب على الماء الفاسد الذي كان الوطء به غير جائز فان حرم الآخرة التي وطئ آخرها فليطأ الاولى ولا يستبرئها لانه فيها على وطئه الاول ولان ماء الاول كان صبه بما يجوز له وانما منعناه منه لمكان ما دخل من الوطء الآخر لما نهى عنه من الجمع بين الاختين بكتاب الله تعالى وبين المرأة وعمتها بسنة رسول الله صلى عليه وسلم فاذا حرم الآخرة جاز له أن يطأ الاولى مكانه لان ماء الاول كان جائزا له ﴿قلت﴾ لابن القاسم فان كان وطئهما جميعا ثم باع احدهما بيعا فاسداً أو زوج احدهما تزويجا فاسداً ايصلح له أن يطأ أختها (قال) أما في التزويج اذا كان التزويج فاسداً لا يقيم عليه على حال فلا أرى أن يطأ الثانية التي عنده وان كان بيعا فاسداً فلا يطأ التي بقيت عنده حتى تقوت التي باع فاذا فاتت ولم يكن للمشتري أن يردّها فليطأ التي عنده ﴿قلت﴾ أرأيت ان أبتت احدهما وقد كنت وطئتهما جميعا أو أسرها أهل الحرب (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا فان كان اباها اباها قد يئس منها فيه فليطأ أختها وأما التي أسرها العدو فأراها قد فاتت فليطأ أختها ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشترى جارية فوطئها ثم تزوج أختها (قال)

لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولا يعجبنى هذا النكاح لأن مالكا قال لا يجوز
للرجل أن ينكح إلا في موضع يجوز له فيه الوطء وقال أيضاً إن تزوج كان تزويجه
جائزاً وأوقفته عن الوطء في النكاح وفي الملك فيختار فاما طلق واما حرم فرج
الأمة فأى ذلك فعل جاز له حبس الباقية. وقد اختلف فيها وقد قال أشهب إن
كان النكاح قبل وطء الاخرى لم يضر النكاح وحرمت الأمة وثبت على النكاح
وان كان وطئ الأمة ثم تزوج الأخت بعدها فعقد النكاح تحريم للملك فيكون
النكاح جائزاً وهو تحريم للأمة. وقد قال بعض كبار أصحاب مالك منهم عبد الرحمن
وسئل عن الجمع بين الاختين من ملك اليمين أو جمعهما بنكاح ومالك فقال إذا كان
يصيب المملوكة فليس له أن ينكح أختها إلا أن يحرمها قبل النكاح لأن النكاح
لا يكون إلا للوطء (قيل) له فلو كان يصيبها ثم اشترى أختها (قال) له أن يشتريها
قبل أن يحرم التي كان يصيب لأن الشراء يكون لغير الوطء ولأن النكاح لا يكون
إلا للوطء فهو مثل ما لو أراد أن يصيب أمة قد كانت عنده عمتها يصيبها قبل أن
يحرمها فكما لا يصيب الاخرى من ملك اليمين حتى يحرم الاولى فكذلك لا
يتزوج الاخرى حتى يحرم الاولى لأن النكاح لا يجوز على عمة قد كان يصيبها بملك
اليمين كما لا يجوز الوطء لأمة على عمتها قد كانت تصاب بملك اليمين فصار النكاح
في المنكوحة على أخت مثل الوطء بملك اليمين على عمة قد وطئت (قيل) له فلو
تزوج على أمة قد كان يصيب أختها وهو يصيبها بملك اليمين هل يكون له ان هو
حرم أختها الاولى التي كان يصيب بملك اليمين أن يثبت على هذا النكاح الذي
نكح قبل التحريم (قال) لا لأنه إنما يفسخ بالتحريم تحريم نكاح الأخت على أختها
لأن الجمع بين الاختين في ملك اليمين بالوطء إنما يقاس على ما نهى الله عنه من
الاختين في جمع النكاح فكما لا ينعقد النكاح في أخت على أختها فكذلك لا ينعقد
النكاح في أخت على أخت توطأ بملك اليمين (وقد) قال علي بن أبي طالب في رجل له
جارتان أختان وقد ولدت منه احدهما ثم انه رغب في الاخرى فأراد أن يطأها

فقال عليّ يعتق التي كان يطؤها ثم يطأ الأخرى ان شاء (قال) ثم قال عليّ يحرم عليك من الملك ما يحرم عليك في كتاب الله من النساء ويحرم عليك من الرضاعة ومن الاحرار ومن ملك يمينك ما يحرم عليك في كتاب الله من النسب . وقد كره الجمع بين الاختين في الملك عثمان بن عفان والزبير بن العوام والنعمان بن بشير صاحب النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ وقال ابن شهاب ﴾ لا يلم بالأخرى حتى يعتقها أو يزوجهها أو يبيعها وقاله يحيى بن سعيد وابن قسيط (وقال) ابن أبي سلمة حتى يبيعها أو ينكحها أو يهبها لمن لا يجوز له أن يعتصرها منه (وقال ابن عمر) لا يطأ حتى تخرج الأخرى من ملكه

﴿ في استبراء الامة يبيعها سيدها وقد وطئها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان بعت جارية وقد كنت أطؤها أ كان مالك يأمر بالتمها أن يستبرئها قبل أن يبيع (قال) لا يبيعها الا أن يستبرئها أو يتواضعها على يدي امرأة لتستبرأ ﴿ قلت ﴾ فان وضعها على يدي امرأة لتستبرأ أتجزئها هذه الحيضة البائع والمشتري جميعا (قال) قال مالك نعم تجزئها هذه الحيضة (قال مالك) ولو أن رجلا اشترى جارية فوضعها على يدي رجل لتستبرأ له فخاضت فسأله الذي وضعت على يديه أن يوليه اياها ولم تخرج من يديه كان ذلك له استبراء في شرائه ويطؤها ويجزئه الاستبراء الذي استبرئت عنده (وقال مالك) ولو أن جارية كانت بين رجلين فكانت على يدي احدهما فخاضت عنده ثم اشتراها من شريكه أجزأه ذلك من الاستبراء ووطئها

﴿ ما جاء في استبراء الامة يبيعها سيدها وقد اشتراها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشترى رجل جارية وهو يريد بيعها فاستبرأها قبل أن يبيعها عنده ثم باعها أيجزئ ذلك الاستبراء البائع (قال مالك) لا يجزئه ذلك الاستبراء ولا بد لهما من أن توضع للاستبراء للمشتري (قال مالك) وان كانت من الجوارى المرتفعات

لم يبعها بالبراءة من الحمل وان كان قد استبرأ لنفسه فلا تنفعه البراءة من الحمل وان
قال قد استبرأت لنفسى وان كانت من وخش الرقيق فباعها وقد استبرأها أو لم
يستبرأها اذا لم يكن يطؤها فباعها بالبراءة من حمل ان كان بها ان ذلك جائز وهو
برىء من الحمل ان ظهر بها

— ❦ في استبراء الامة تشتري من المرأة أو الصبي ❦ —

❦ قلت ❦ أرايت الجارية اذا كان مثلها يوطأ فكانت لرجل لم يطأها أو كانت لامرأة
أو صبي فباعوها أبتواضعانها للاستبراء أم لا (قال) قال مالك يتواضعانها للاستبراء
اذا كان مثلها يوطأ ولا يلتفت في ذلك الى سيدها وطئ أم لا وان كان صبيا أو كانت
امراة فالاستبراء لازم للجارية على كل حال اذا كان مثلها يوطأ وتستبرأ ❦ قلت ❦
أرايت ان اشتريت جارية من امرأتى أو من ابنى صغير فى حجرى أ يكون على
الاستبراء فى قول مالك (قال) قال مالك ان كانت جارية لا تخرج وهي فى بيت
الرجل فلا أرى عليه الاستبراء وهي مثل المستودعة عنده ❦ قلت ❦ فان كانت
تخرج فى حوائجهم الى السوق أ يجب عليه استبراء اذا اشترى من ابنته أو من امرأته
(قال) عليه الاستبراء ❦ قلت ❦ فان كانت الجارية التى عنده تخرج الى السوق فان
اشتراها بعد ما حاضت عنده أ يكون عليه الاستبراء (قال) نعم عليه الاستبراء لانه سئل
الرجل يبضع مع رجل فى جارية يشتريها له من بلد فبعث بها اليه فحاضت فى الطريق
قبل أن تصل اليه (قال مالك) لا يطؤها حتى يستبرى لنفسه وهو قول مالك
فى الجارية المستودعة ان حيضتها عند الذى استودعها لا تجزئه الا أن تكون جارية
لا تخرج وهي محبوسة فى بيته

— ❦ النقد فى الاستبراء ❦ —

❦ قلت ❦ أرايت اذا اشترى الرجل الجارية وهي ممن تستبرأ أ يصلح له أن يشترط

النقد فيها أم لا (قال) قال مالك اذا اشترط النقد فيها فالبيع مفسوخ ﴿ قلت ﴾ فان اشترط أن يتواضعا النقد على يدي رجل أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) نعم قال مالك ذلك جائز ﴿ قال ﴾ فقلت لمالك فان هلك الثمن قبل أن تخرج الجارية من الاستبراء ممن يكون الثمن (قال) ان خرجت من الحيضة كان الثمن من البائع وان ماتت أو ألفت حاملا كان الثمن من المشتري لأنه اذا تم البيع فالبايع قابض للثمن لأن الثمن انما وضع له واذا لم يتم البيع فالثمن للمشتري لأن الجارية لم تجب له فالمال له ﴿ قلت ﴾ فهل يصالح في هذا اذا جعلها على يدي المشتري أن يشترط النقد (قال) لا يصالح وان اشترط النقد في هذا كان البيع مفسوخا ﴿ قلت ﴾ فان لم يشترط النقد وتقده المشتري الثمن في أيام الاستبراء أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا بأس بذلك اذا كان بغير شرط

— في استبراء الصغيرة والكبيرة التي تحيض والتي —

﴿ لا تحيض من صغرا أو كبرا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان كانت لا تحيض من صغرا أو كبرا ومثلها يوطأ فاشتراها رجل (قال) قال مالك يستبرئها بثلاثة أشهر ﴿ قلت ﴾ فان كانت ممن تحيض (قال) قال مالك يستبرئها بحيضة ﴿ قلت ﴾ فان كانت ممن تحيض فارتفعت حيضتها أشهراً كيف يصنع في قول مالك (قال) قال مالك لا يطؤها المشتري حتى تمضي لها ثلاثة أشهر الا أن ترتاب فان ارتابت رفع بها الى تسعة أشهر فان لم تحض ولم يتبين بها حمل وطئها مكانه وليس عليه بعد التسعة الا شهر شيء الا أن ترتاب بحمل فان ارتابت بحمل لم توطأ حتى تستبرأ من تلك الريبة فان انقطعت عنها الريبة بعد الثلاثة الا شهر فمتى ما انقطعت أصابها سيدها ولم ينتظر بها تسعة أشهر ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول فيمن اشترى أمة انه لا يقربها حتى تستبرأ بحيضة (قال) وسمعت سفيان الثوري يحدث عن فراس بن يحيى عن

عاصم الشعبي عن علقمة بن قيس عن عبد الله بن مسعود أنه قال تستبرأ الأمة إذا بيعت بحیضة (وقاله) القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وفضالة بن عبيد صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وابن شهاب ويحيى بن سعيد وربيعة بن أبي عبد الرحمن وعطاء (وقال) ابن شهاب وهي السنة (وقال ربيعة) ان النكاح انما استبرأؤه بعد الايطاء^(١) والدخول على المنكوحه أمانة لانه انما أحل نكاحها لانها محصنة فليس مثلها يوقف على الرية وان المملوكة التي تشتري حیضتها حیضة واستبرأؤها سنة فلا تتفق المنكوحه والتي تباع (وقال) لى مالك لا تستبرأ الأمة في النكاح (قال) وقال مالك استبرأ أرحام الاماء اللاتي لم يبلغن الحيض واللاتي يئسن من الحيض ثلاثة أشهر أمر الناس على ذلك عندنا وهو مع ذلك أعجب ما سمعت الى وان كانت تحيض فحیضة ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقاله عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب ويحيى بن سعيد وربيعة وبكير بن الاشج وغيرهم من أهل العلم

— في استبراء المريضة —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت جارية فتواضعناها للاستبراء فأصابها في الاستبراء مرض وارتفعت حیضتها من ذلك المرض فرضى المشتري أن يقبلها بذلك المرض متى يطأ المشتري في قول مالك (قال) قول مالك لا يطؤها المشتري اذا رفعتها حیضتها الا بعد ثلاثة أشهر فالمرض وغير المرض يدخل في قول مالك هذا ﴿ قلت ﴾ وكل شئ أصابها في أيام الاستبراء من مرض أو عيب أو داء يكون ذلك عند الناس عيباً أو نقصاناً في الجارية فلامشتري أن يردها ولا يقبلها في قول مالك (قال) نعم الا أن يحب أن يقبلها بذلك العيب فان رضى أن يقبلها بذلك العيب وقال البائع لا أدفعها اليك اذا كان لك لو وجدت بها عيباً أن تردها على فليس لك أن تختار على (قال) ذلك الى المشتري ان أحب أن يأخذها أخذها وليس للبائع في هذا حجة وان

(١) (الايطاء) كذا بالأصل وكتب بهامشه يريد بعد أن أبيح وطؤها اهـ

— في وطء الجارية في أيام الاستبراء —

﴿ قات ﴾ أرأيت الرجل يشتري الجارية أيصاح له أن يقبل أو يباشر في حال الاستبراء (قال) قال مالك لا يتلذذ منها في حال الاستبراء بقبلة ولا بحس ولا بنظر ولا بشيء إلا أن ينظر على غير وجه التلذذ فلا بأس بذلك ﴿ قات ﴾ أرأيت من اشتري جارية فوطئها في حال الاستبراء ثم حاضت فصارت له أترى أن ينكحها السلطان بما صنع من وطئه إياها في أيام الاستبراء (قال) نعم إلا أن يعذر بالجهالة ﴿ قات ﴾ أرأيت أن اشتري رجل جارية وهي بكر فوطئها في حال الاستبراء فأصابها عيب في حال الاستبراء ذهب عين أو ذهب يد أو عمي أو داء فأراد المشتري أن يردّها (قال) له أن يردّها ويرد معها ما نقصها الوطء ﴿ قات ﴾ ولا يكون عليه العقر^(١) في قول مالك (قال) لا لأنها سلعة من السلع فانما عليه ما نقصها الوطء فان لم ينقصها الوطء فلا شيء عليه ﴿ قات ﴾ وكذلك في قول مالك أن اغتصب رجل جارية فوطئها كانت بكراً أو ثيباً فانما عليه ما نقصها قال نعم ﴿ قات ﴾ ولا يعرف مالك الصداق قال لا ﴿ الليث ﴾ عن يحيى بن سعيد أنه حدثه قال من اشتري جارية قد بلغت الحيض فلا ينبغي له أن يطأها حتى تحيض ولا يقبلها ولا يتلذذ بشيء من أمرها فاذا اشتريت الجارية التي قد عركت^(٢) لم توطأ حتى تمررك فان ماتت قبل ذلك كانت من البائع وليس للمشتري أن يقبلها ولا يفمّزها ولا ينظر إليها تلذذاً ﴿ ابن لهيعة ﴾ عن خالد بن يزيد عن عطاء بن أبي زباح أنه قال في رجل اشتري جارية حبلى هل يباشرها في ثوب واحد (قال) ما أحب أن يفعل ﴿ مسلمة بن علي ﴾ عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين قال لا يضع يده عليها حتى تضع وقاله الاوزاعي ﴿ قال ﴾

(١) العقر (بضم العين المهملة وسكون القاف) هودية الفرج المغصوب وصداق المرأة كما في القاموس اهـ (٢) (قد عركت) في القاموس عركت المرأة عركاً وعراً كما بفتحهما وعروكا شاخت كاعركت اهـ

ابن وهب وابن نافع عن مالك من ابتاع أمة حبلى أو كانت له أمة حامل من غيره فلا يحل له وطؤها كان حملها ذلك عنده أو عند غيره من زوج أو زنا ولا ينبغي له أن يباشرها ولا يقبلها ولا يغمزها ولا يحسبها ولا يجردها للذة حتى تضع حملها (قال) وإن بيعت الجارية بالبراءة حاملا أو غير حامل فلا يقبل ولا يباشر ولا يتلذذ لا قبل أن يتبين حملها ولا بعد حتى تضع

❦ في وطء الجارية في أيام الاستبراء ثم تأتي بولد ❦

❦ قلت ❦ أرايت أن وطئها في حال الاستبراء ثم جاءت بولد وقد كان البائع وطئها أيضاً كيف يصنع بهذا الولد (قال) قال مالك أرى أن القافة تدعى له إذا ولدته لأكثر من ستة أشهر من يوم وطئها المشتري فإن كان ولدته لأقل من ستة أشهر من يوم وطئها المشتري فالولد للبائع إذا أقر بالوطء وينكح المشتري في ذلك كله حين وطئ في حال الاستبراء وإن كان البائع أنكر الوطء فالولد ولد الجارية لا أب له إذا جاءت به لأقل من ستة أشهر من يوم وطئها المشتري ويكون للمشتري أن يردها ولا يكون عليه للوطء غرم وعليه العقوبة إلا أن يكون نقصها وطؤه ❦ قلت ❦ فإن كانت الجارية بكرة فافترضها المشتري في حال الاستبراء فجاءت بالولد لأقل من ستة أشهر (قال) لا أب له وهي وولدها للأول إلا أن يقبلها المشتري فذلك له إلا أن يكون البائع أقر أن الولد ولده فينتقض البيع ويكون الولد ولده والجارية أم ولد له ❦ قلت ❦ أرايت أن قال البائع قد كنت أنخذتها ولكن لم أنزل الماء فيها وليس الولد ولدي أيكون ذلك له أم لا (قال) ذلك له ولا يلزمه الولد ❦ قلت ❦ أرايت هذه التي وطئ المشتري في حال الاستبراء فجاءت الجارية بولد لأكثر من ستة أشهر فألحقت القافة الولد بالمشتري أتصير أم ولد بهذا الولد في قول مالك قال نعم ❦ قلت ❦ أرايت أن باع رجل جارية وأقر بأنه كان يطؤها ولا ينزل فيها فجاءت بولد لما يجيء به النساء من يوم وطئها سيدها (قال) قال لي مالك يلزمه الولد ولا

ينفعه أن يقول كنت أعزل عنها (وقال أشهب) قد نزل مثل ذلك على عهد
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رجل انى كنت أعزل عنها فقال له
 صاحب^(١) رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك أن الوطء ينفلت وألحق به الولد
 ذكره أشهب عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن صاحب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بهذا

﴿تم كتاب الاستبراء بحمد الله وعونه﴾

﴿وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وعلى آله وصحبه وسلم﴾



﴿ويتلوه كتاب العتق الاول وبه يتم الجزء السادس﴾

المكتبة الحجازية
طابع وزارة الامع الاسكندرية

﴿ فهرسة الجزء السادس من المدونة الكبرى ﴾

(رواية الامام سخون عن الامام عبدالرحمن بن القاسم عن الامام مالك رضى الله تعالى عنهم أجمعين)

صحيفه	صحيفه
٤٠ ما جاء في اختلاف الشهداء في	٢ ﴿ كتاب الايمان بالطلاق وطلاق
الشهادات في الطلاق	المريض ﴾
٤٥ ما جاء في السيد يشهد على عبده	٢ الايمان بالطلاق
بطلاق امرأته	١٣ ما جاء في الشك في الطلاق
٤٩ ﴿ كتاب الظهار ﴾	١٤ ما جاء في الشك في الطلاق
٥١ ظهار الرجل من أمته وأمه ولده	١٦ ما جاء في الاستثناء في الطلاق
ومدبرته	٢٩ ما جاء في طلاق النصرانية والمكره
٥٢ فيمن لا يجب عليه الظهار	والسكران
٥٢ ظهار السكران	٣٠ ما جاء في خيار الامة تعتق وهي تحت
٢ تملك الرجل امرأته الظهار	زوج حراً أو عبد
٥٣ الظهار الى أجل	٣٢ في الامة تعتق فتختار نفسها عند غير
٥٤ فيمن ظاهر من نسائه في كلمة واحدة	السلطان
أو مرة بعد أخرى أو ظاهر من	٣٢ في الامة تعتق تحت العبد فلم تحت
امراته مراراً	نفسها حتى عتق زوجها
٥٥ فيمن قال ان تزوجت فلانة أو كل	٣٣ في الامة تعتق وهي حائض أو لا يبلغها
امراً أن تزوجها	الا بعد زمان أو يكون لها خيار نفسها
٥٦ الحلف بالظهار	٣٤ ما جاء في طلاق المريض
٥٨ فيمن ظاهر من امرأته ثم اشتراها	٣٧ ما جاء في طلاق المريض أيضاً قبل
وفي الكفارة من اليهودية والنصرانية	البناء

صحيفه

صحيفه

- ٥٩ فيمن قال ان تزوجتك فانت على كظهر أمي وأنت طالق
- ٦٠ الرجل يظاهر ويولي وفي ادخال الايلاء على الظهار ومن أراد الوطء قبل الكفارة
- ٦٣ في المظاهر يطأ قبل الكفارة ثم تموت المرأة أو يطلقها
- ٦٤ فيمن ظاهر وهو معسر ثم أيسر أو دخل في الصيام والطعام ثم أيسر
- ٦٤ في كفارة العبد في الظهار
- ٦٥ فيمن ظاهر من امرأته ثم طلقها ثم كفر قبل أن يتزوجها
- ٦٦ فيمن أكل أو جامع في الصيام في الظهار ناسياً أو عامداً
- ٦٧ فيمن أخذ في الصيام ثم مرض
- ٦٧ فيمن ظاهر وليس له الا خادم أو عرض قيمته قيمة رقبة
- ٦٨ فيمن أطم بعض المساكين وصام أو أعتق بعض رقبة وأطم
- ٦٨ في الاطعام في الظهار
- ٧٢ الكفارات بالعتق في الظهار
- ٧٧ فيمن صام شهراً قبل رمضان وشهر رمضان
- ٧٨ في أكل المتظاهر ناسياً أو ووطئه امرأته
- ٧٩ في القى في صيام الظهار
- ٧٩ في مرض المتظاهر من امرأته وهو صائم
- ٨٠ في كفارة المتظاهر
- ٨٢ جامع الظهار
- ٨٤ ﴿كتاب الايلاء واللعان﴾
- ٨٤ ما جاء في الايلاء
- ٨٥ فيمن قال لامرأته والله لا أطوك ان شاء الله
- ٨٦ فيمن قال على نذر أن لا أقربك
- ٨٧ فيمن قال والله لا أطوك في دارى هذه سنة أو في هذا المصر
- ٨٨ فيمن قال ان وطئتك فكل مملوك أملكه فيما أستقبل حراً أو قال كل مملوك أشتريه من الفسقاط فهو حر
- ٩٠ فيمن قال والله لا أجامعك سنة ونوى الجماع
- ٩١ فيمن قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً ان لم أفعل كذا ولم يؤقت

صحيفه	صحيفه
٩٢ فيمن حلف على فعل غيره	١١٧ في لعان الاخرس
٩٣ في الذي يحلف بطلاق امرأته	١١٨ في ترك رفع الملاعن الى السلطان
ليحجن أو يقول لامرأة ليست له	١١٨ في لعان المرأة البكر لم يدخل بها
بزوجة والله لا أطؤك	جاءت بولد
٩٣ فيمن قال لامرأة ان تزوجتك	١١٩ في نفقة الملاعنة وسكنها
فأنت طالق ووالله لا أقربك	١١٩ في ملاعنة الحائض
٩٤ فيمن قال لامرأة ان تزوجتك	١٢٠ متعة الملاعنة
فوطئتك فأنت طالق أو آلى من	١٢١ * كتاب الاستبراء *
امرأته وهي صغيرة	١٢١ في استبراء الامة المستحاضة
٩٥ في الرجل حلف أن لا يوطأ امرأته	١٢١ في استبراء المقتضبة والمكاتبه
بطلاق امرأة له أخرى	١٢٢ في استبراء الامة يسببها العدو
٩٨ فيمن آلى من امرأته ثم سافر عنها	١٢٢ في استبراء المرهونة والموهوبة
١٠١ فيمن آلى من امرأته وهي	١٢٣ في استبراء الامة تباع فتحيض عند
مستحاضة	البائع قبل أن يقبضها المبتاع
١٠٣ في الذي يولى من امرأته قبل أن	١٢٥ في استبراء الجارية تباع ثم يستقبله
يبنى بها	البائع
١٠٥ ما جاء في اللعان	١٢٧ في استبراء الجارية يباع شقص منها
١٠٦ ما جاء في الوقت الذي يلتعن فيه	١٢٨ في استبراء أم الولد والمدبرة اذا بيعتا
١١١ ما جاء في الرجل يغيب ثم يقدم من	١٢٨ في استبراء الجارية يشتريها الرجل
سفره وقد ولدت امرأته ولداً ويكون	١٢٨ في استبراء الامة تباع بالخيار ثم ترد
الرجل غائباً فيقدم من سفره	١٢٨ في استبراء الجارية ترد بالعيب
١١٦ في لعان الاعمي	١٢٩ ما ينقض به الاستبراء

صحيفه

١٢٩ في مواضعة الحامل

١٣١ في مواضعة الامة على يدى المشتري

١٣١ في الامة تموت أو تعطب في

المواضعة

١٣٢ في الرجل يبتاع الامة قد تزوجها

قبل أن يدخل بها ثم يبيعها قبل أن

يطأها

١٣٣ في استبراء الامة تتزوج بغير اذن

سيدها فيفسخ السيد نكاحها

١٣٣ في الاب يطأ جارية ابنه أعليه

الاستبراء

١٣٤ في الرجل يطأ جاريته فأراد أن

يزوجها متى يزوجها

١٣٥ في الجارية تشتري ولها زوج لم

يدخل بها فيطلقها

١٣٦ في الرجل يبيع جارية الرجل بغير

أمره فيجيز السيد البيع

١٣٦ في الرجل يخالع امرأته على الجارية

صحيفه

أعليه استبراء

١٣٦ في الامة تشتري وهي في العدة

١٣٧ في الرجل يطأ الجارية ثم يشتري

أختها أو تزوجها

١٤١ في استبراء الامة يبيعها سيدها وقد

وطئها

١٤١ ما جاء في استبراء الامة يبيعها

سيدها وقد اشتراها

١٤٢ في استبراء الامة تشتري من المرأة

أو الصبي

١٤٢ النقد في الاستبراء

١٤٣ في استبراء الصغيرة والكبيرة التي

تحيض والتي لا تحيض من صغر

أو كبر

١٤٤ في استبراء المريضة

١٤٥ في وطء الجارية في أيام الاستبراء

١٤٦ في وطء الجارية في أيام الاستبراء

ثم تأتي بولد

﴿تمت﴾

This preservation photocopy was made at BookLab, Inc.,
in compliance with copyright law. The paper
is Weyerhaeuser Cougar Opaque Natural,
which exceeds ANSI Standard
Z39.48-1984.
1992









